قضايا التطرف
والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل: VR.6328.3373 .8

Journal of
Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة السادسة
Sixth year

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

مجلة

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر دراسات و أبحاث حول قضايا التطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المسلحة في مختلف مناطق العالم

تصدر عن:
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين
رئيس التحرير:
د. عصام نظام عيروط
نائب رئيس التحرير
د. شيماء سمير محمد حسين
رئيس اللجنة الاستشارية
د. هدير قنديل

المجلد
06
العدد
17
نوفمبر- تشرين الثاني/ 2024

ISSN :2628-8389

E-mail :j.extremism@democraticac.de Web Site: http://Democraticac.

Journal of extremism and armed groups

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:

Democratic Arabic Center

Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Head of Democratic Arabic Center

Ammar Sharaan

Chief Editor:

Dr. Issam N.F. Iyrot

Deputy Chief Editor

Dr. Shimaa samir Mohammed hussein

Chairman of the advisory committee

Dr. Hadeer Kandeel

Volume

06

Issue

17

Nov, **2024**

ISSN :2628-8389

E-mail :j.extremism@democraticac.de Web Site: http://Democraticac.de

أ. عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

رئيس التحرير

د. عصام نظام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. شيماء سمير محمد حسين، جامعة الفاهرة ، مصر

رئيس الهيئة الاستشارية

د. هدير قنديل، جامعة طنطا، مصر

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. محمد عزت مصطفى سلام، جامعة الإسكندرية، مصر

د.أسماء العلوي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

- أ .د .هاني الحديثي –استاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية –ألمانيا –برلين

التدقيق اللغوي

اللغة العربية

د. سعد جرجيس سعيد
معاون عميد كلية التربية الأساسية
جامعة تكريت – العراق

سلسبيلا زياد عبد العزيز الجمحاوي
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

الزهرة داردار
ماجيستير الاتصال والوسائط الابداع والمهنية وأسئلة المجتمع - المغرب

أحمد عبد السلام محمد شعبان
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

اللغة الإنجليزية

غدير محمد عباس السيد
كلية الإعلام- الجامعة البريطانية
مصر

أمل أنور محمد السعيد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الجامعة البريطانية
مصر

هديل أشرف أحمد أبو زيد
كلية الألسن – جامعة عين شمس
مصر

د. فاطمة مصطفى
جامعة عين شمس
مصر

د ندى ناجى
جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس
المغرب

أعضاء اللجنةالعلمية

رئيس اللجنة العلمية

د هشام خلوق
جامعة محمد الخامس – الدار البيضاء – المغرب

الإسم	الانتماء الأكاديمى	الدولة
د جهاد مصطفى كرم	كلية الإعلام والعلاقات العامة بالجامعة الاسلامية بمنيسوتا الامريكية	جمهورية مصر العربية
د محمد جلول زعادي	جامعة آكلى محند أولحاج – بالبويرة	الجزائر
د شهلاء رضا	جامعة كربلاء – العراق	العراق
د محمد حمدى	مدرس القانون بمعهد الوادي بالقاهرة	جمهورية مصر العربية
د مرسى عبد الكريم	استاذ مساعد غير متفرغ الكلية العصرية الجامعية ، كلية القانون، رام الله ، فلسطين	فلسطين
د هيام سامى احمد الزعبى	جامعة اليرموك - الأردن	الأردن
د على عبد الهادى الكرخى	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العراق
د ندى ناجى	جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس	المغرب
ا.م.د. خطاب محمد أحمد	كلية الآداب – قسم ترجمة - جامعة تكريت	العراق

د سامية مختار محمد شهبو	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل	السعودية
د سرمد جاسم محمد الخزرجي	جامعة تكريت	العراق
د محمود أحمد لطفي	جامعة الوادي الجديد	جمهورية مصر العربية
د هشام بوخاري	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
أ. م.د نورس أحمد كاظم الموسوي	جامعة الفرات الأوسط التقنية الكلية الإدارية	العراق
د مجيدي الشرقاوي	جامعة محمد الخامس	المغرب
د أحمد محمد عبدالله	كلية الشريعة والقانون-جامعة أبين	اليمن

أقسام المجلة:

.1قسم دراسات وأبحاث

يخصص لعرض دراسات وأبحاث علمية يقدمها باحثون وأساتذة مهتمون بمواضيع المجلة. قد تكون هذه الابحاث ذات طابع نظري أو دراسة حالة وتجارب دولية...الخ. يكون حجم الدراسة ما بين 5000 إلى 7000 كلمة.

.2ملف العدد

قد تخصص المجلة في كل عدد ملفا يسلط الضوء على قضية معينة أو موضوعا بعينه، ينسجم مع اهتمامات المجلة. يتراوح حجم الدراسة في هذا القسم ما بين 5000 إلى 7000 ألاف كلمة.

.3قسم ترجمات

يخصص هذا القسم لعرض ترجمة نصوص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، بغرض أن يستفيد منها القارئ العربي. يشترط أن يكون النص منسجما مع مواضيع المجلة،ولا يتجاوز 20 صفحة.

.4قسم تقارير ومؤشرات

يخصص هذا القسم لعرض وتحليل أهم التقارير والمؤشرات العالمية والقطرية ذات العلاقة بالجماعات المسلحة والتطرف مثل مؤشر الإرهاب العالمي، مؤشر السلام العالمي، مؤشر الصراع والعنف السياسي. يكون حجم الورقة العلمية في هذا القسم في حدود 3000 كلمة.

.5قسم مراجعات وعروض كتب:

يخصص لعرض ملخصات وقراءات نقدية ومراجعات يعدها باحثون متخصصون حول كتب منشورة في موضوع الجماعات المسلحة والتطرف والعنف والإرهاب العالمي ..الخ. يكون حجم الملخص في حدود 3000 كلمة، أما حجم المراجعة النقدية فيتراوح بين 3000 إلى 4000 كلمة.

.6قسم ندوات ومؤتمرات علمية:

يخصص لعرض تقرير عرض تقرير حول أنشطة وفعاليات مؤتمر علمي أو ندوة علمية حول موضوعات الجماعات المسلحة والتطرف. يكون حجم التقرير في حدود 3000 كلمة.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو لدى أي جهة أخرى .
2. تنشر الأبحاث باللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديمية والأمانة العلمية.
3. يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنجليزية.
4. تنشر المجلة الأبحاث التي تتعلق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.
5. تهتم المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتبعة في المجلة. كما تخصص المجلة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللغة العربية، شرط أن يكون للمركز الديمقراطي العربي حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتم المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علمية أو مؤشرات تتعلق بمجال اهتمام المجلة مثل: مؤشر الإرهاب العالمي على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.
6. **يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:**

- عنوان المقال باللغتين العربية والإنجليزية، اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخص باللغتين العربية والانجليزية بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع كلمات باللغتين العربية والانجليزية.
- يتضمن البحث (مقدمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكالية البحثية بدقة، مع ذكر أهمية الموضوع، وصياغة الفرضية العلمية، ووضع إطار مفاهيمي ومنهجي للموضوع والمقاربات النظرية له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميين في إعداد البحث.
- يجب اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)بما يتعلق بالتوثيق.

0. تتم كتابة البحث في ملف وورد على قياس ، (A4) حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
1. **كل بحث أو دراسة:**

- يخضع لتحكيم سري من طرف محكمين ينتمون إلى اللجنة العلمية للمجلة وتلزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولوية في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعية تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.

Journal Sections:

1. Studies and Research Department:

It is devoted to displaying scientific studies and research presented by researchers and professors interested in the magazine's topics. This research may be theoretical, a case study, based on international experiences, etc. The size of the study is between 5,000 and 7,000 words.

2. issue topic

The magazine may allocate in each issue a file that sheds light on a specific issue or topic, consistent with the magazine's interests. The size of the study in this section ranges from 5,000 to 7,000 words.

3. Translations section

This section is devoted to presenting the translation of texts from foreign languages into Arabic for the Arab reader's benefit. The text must be consistent with the topics of the journal and not exceed 20 pages.

4. Reports and Indicators Section:

This section is devoted to presenting and analyzing the most important global and country reports and indicators related to armed groups and extremism, such as the Global Terrorism Index, the Global Peace Index, and the Conflict and Political Violence Index. The size of the scientific paper in this section is within the limits of 3000 words.

5. Book Reviews and Offers Section:

It is devoted to presenting summaries, critical readings, and reviews prepared by specialized researchers on books published on the subjects of armed groups, extremism, violence, global terrorism, etc. The size of the abstract is 3000 words, while the size of the critical review ranges from 3000 to 4000 words.

6. The section on seminars and scientific conferences:

It is devoted to presenting a report. presenting a report on the activities and events of a scientific conference or symposium on the issues of armed groups and extremism. The size of the report is 3000 words.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلّة، وألاّ يكون قد نُشر جزئيّاً أو كليّاً في أيّ وسيلة نشر إلكترونيّة أو ورقيّة، أو لدى أيّ جهة أخرى.

2. تنشر الأبحاث باللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة واللّغة الفرنسيّة، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديميّة والأمانة العلميّة.

3. يرفق البحث بالسيرة العلميّة للباحث باللّغتيْن العربيّة والإنجليزيّة.

4. تنشر المجلّة الأبحاث التي تتعلّق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.

5. تهتمّ المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللّغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتّبعة في المجلّة. كما تخصّص المجلّة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللّغة العربيّة، شرط أن يكون للمركز الديمقراطيّ العربيّ حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتمّ المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علميّة أو مؤشرات تتعلّق بمجال اهتمام المجلّة مثل: مؤشّر الإرهاب العالميّ. على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.

6. يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:

- عنوان المقال باللّغتيْن العربيّة والإنجليزيّة، اسم ولقب الباحث باللغتيْن العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخّص باللّغتين العربيّة والانجليزيّة بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحيّة لا تقلّ عن أربع كلمات باللغتيْن العربيّة والانجليزيّة.
- يتضمن البحث (مقدّمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكاليّة البحثيّة بدقّة، مع ذكر أهميّة الموضوع، وصياغة الفرضيّة العلميّة، ووضع إطار مفاهيميّ ومنهجيّ للموضوع والمقاربات النظريّة له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميّيْن في إعداد البحث.
- يجب اتبّاع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاصّ بالجمعيّة الأمريكيّة لعلم النفس (APA) بما يتعلّق بالتوثيق.
- تتمّ كتابة البحث في ملف وورد على قياس(4A) ، حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
- كلّ بحث أو دراسة:
- يخضع لتحكيم سريّ من طرف محكمين ينتمون إلى اللّجنة العلميّة للمجلّة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولويّة في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعيّة تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن الأبحاث والمقالات التي تنشرها، ولا تتلقى أيّ مقابل ماليّ لنشر الأبحاث العلميّة.
- تعبّر المضامين الواردة في الأبحاث عن أراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن أراء المجلّة أو اتّجاهات يتبناها المركز الديمقراطيّ العربيّ. كما ترفض المجلة نشر أيّ مادة علميّة تمسّ بالأخلاقيّات أو الأديان أو المعتقدات أو كرامة الأشخاص أو تشيد بالتطرف والعنف.
- يرسل البحث على شكل ملف وورد، إلى البريد الإلكتروني:j.extremism@democraticac.de

Submission guidelines:

1. The research paper must be original, written specifically for the magazine, and never been published in whole or in part in any physical and/or electronic publication and/or platform.

2. Research papers may be submitted in Arabic, English, or French language, and findings must be communicated as clear as possible while adhering to the highest academic standards and best practices of scientific integrity.

3. The research should be accompanied by a brief biography of the author in both Arabic and English.

4. Only research papers related to the field of interest of the magazine will be accepted, must.

5. The research paper should adopt the following format guidelines:

• Title of the article, first and last name of the author, professional title, highest degree achieved, affiliated institution, and e-mail, in both Arabic and English.

• A minimum of 5000 and maximum of 7000 words (including references, tables, figures, and appendices), in addition to a summary of 150 to 200 words, and at least four keywords, all in Arabic and English.

• The research is written in a Word file in page size (A4) and font Times New Roman size 14.

• The structure must include the following manner: introduction, body, and conclusion.

• The research question and problem, theoretical framework, hypothesis, methodology and relevance must be clearly stated, and must display a mastering of scientific analysis.

• The requirements and standards in the American Psychological Association's (APA) Publication Guidelines for documentation must be followed.

• All submissions must be sent via e-mail to j.extremism@democraticac.de

6. All submissions may be subject to:

• blind peer review by referees belonging to the journal's scientific committee and editorial board

• a reply to inform the researcher one of the following: publication, deferred publication pending review of comments, or rejection.

• automatic rejection when found in violation of publishing guidelines.

• deferred publication due to objective considerations related to quality and scientific originality.

• no financial rewards.

7. The magazine accepts books reviews about books related to the field of interest and published in any language, range between 3000 - 4000 words.

8. Also, the magazine accepts translations of research that falls within the field of interest, published in a language other than Arabic (if the Arab Democratic Center is granted copyright and translation rights).

9. More, the magazine is interested in publishing analysis of reports, seminars or indexes related to the magazine's field of interest, e.g. The Global Terrorism Index. The submission should not exceed 3000 words.

10. The journal is not responsible for the contents of the article of the opinions expressed by the author(s), and the research published does not reflect the opinion of the magazine or those of the Arab Democratic Center.

11. The magazine also refuses to publish any scientific material that harms ethics, religions, beliefs, the dignity of people, or praises extremism and violence.

فهرس المحتويات

الباحث	عنوان المقال	الصفحة
د.عصام نظام عيروط	كلمة العدد	9
د. هاشم علوي عبد الله مقبيل	تحديات ومخاوف توظيف الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالهجمات الإرهابية ومراقبة النشاط الإرهابي	10
د. ندى ناجي	الخطاب السينماتوغرافي في مواجهة التطرف	22
الباحثة أمل أنور محمد	Review of "Transnational Organized Crime in the Pacific: Expansion, Challenges and Impact" (TOCTA_Pacific_2024)	49
د.عبدالرزاق احمد محمد الميري	المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي	55
الباحث محمد الحاج محمد البهجي	"دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب" قراءة في الفرص	71
م. عمار مراد غركان	التعاون الدولي للتصدي لخطر الارهاب باستخدام الذكاء الاصطناعي	83
د محمد جميل ناجي	الآليات الوقائية والوطنية لتطبيق القانون الدولي الإنساني تجربة اليمن نموذجاً	97
الباحث منصف سلطاني	التطرّف ظاهرة إقليمية أم مؤامرة لضرب السياحة في تونس؟ حادثة نزل إمبريال مرحبا بسوسة نموذجا.	128
د. مريم بن سعود	Reconsidering Security in Africa *Lord's Resistance Army and Human Security in Central and Eastern Africa* (Uganda, DRC, CAR, South Sudan)	146
الباحثة. الزهرة داردار	قضايا الارهاب في السينما العربية	177
الباحثة .هديل عبد المطلب	Book Review: *The Hundred Years' War on Palestine* by Rashid Khalidi A Century of Struggle, Survival, and the Fight for Justice	199
الباحث عبد القادر الفرساوي	الإرهاب في أوروبا: دراسة مقارنة للتهديدات واستراتيجيات المكافحة بين ألمانيا والدول الأوروبية	206

كلمة العدد

يطيب لنا في مجلة قضايا التّطرف والجماعات المُسلحة أن نضع بين أيديكم العدد العاشر من المجلة، وقد جاء هذا العدد ليحمل دراسات علمية متنوعة ضمن اختصاص المجلة شارك في تحكيمها ثُلّة من الباحثين الخبراء في مجال قضايا التطرف من مختلف جامعات الوطن العربي، وبإشراف مباشر من رئيس المركز العربي الديمقراطي أ.عمار شرعان.

مجلة قضايا التّطرف والجماعات المسلحة هي مجلة علمية دولية مُحَكّمة تصدر في ألمانيا-برلين من خلال المركز العربي الديمقراطي باللغتين العربية والإنجليزية كل ثلاثة شهور. تُعنى بِنشر دِراسات وأبحاث حَول قضايا التّطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المُسلحة في مختلف مناطق العالم، وتَرتبط هذه المجلة بِمجالات بَحثية وفُروع عِلمية مُتعددة تَنحصر ضمن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات العَلاقة بِدراسة الإيديولوجيات المُتطرفة ونشاط الجماعات المُسلحة، وأبرز هذه الفروع: العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، والقانون، وعِلم الاجتماع، وعِلم النفس، والفَلسفة، والإعلام، والاقتصاد السّياسي، والفكر الإسلامي، والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى التاريخ.

تُعتبر هذه المجلة من المجلات الرائدة والمتخصصة في موضوع التّطرف السّياسي العَنيف الذي تُمارسه الجماعات المُسلحة في على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي على حد سوا. إنّ إصدار "مجلة قَضايا التطرف والجَماعات المُسلحة" سيفتح أبواباً أمام الباحثين والمتخصصين لنشر أبحاثهم العلمية المتعلقة بظاهرة التّطرف والأيديولوجيات المتطرفة، من حَيث خلفياتها التّاريخية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنّفسية والدينية والإيديولوجية، وكذلك دراسة الجماعات المُسلحة التي تأخذ عدّة أشكال أصولية ودينية، منها الجَماعات الانفصالية والُمتمردة، والجَماعات العرقية والإثنية، وأيضاً أبعاد التطرف الفكري، والأيديولوجي، والسِياسي، والديني، والاقتصادي، والعِلماني، ..إلخ).

كما تَهدف المجلة إلى البحث والتقصي في أسبابِ تصاعد نَشاط الجماعات المُسلحة والتيّارات المُتطرفة في الدول المختلفة على اختلاف أنماطها، ديمقراطية أو تسلّطية، مُتطورة أو متخلفة. ومن المواضيع التي تُركز عليها المجلة وتشجع على الكتابة فيها بهدف نَشرها هي المواضيع التي تتعلق بالتّطرف والجماعات المُسلحة، هذا وتستند المجلة في عملها إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النّشر وإلى لائِحة داخلية تُنظم آليات التحكيم، كما تعتمد المجلة في اختيار مُحتويات أعدادها المواصفات الشّكلية والموضوعية للمجلات الدّولية المحكّمة.

وفي النهاية نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في صدور هذا العدد بأبحاثه الرصينة المتميزة، خاصة اللجنة العلمية والاستشارية وهيئة التحرير للمجلة والتي تُمثل الدعامة الأساسية للمجلة ولها الدور الأكبر في استمرارها نحو الرقي والتميز.

دعصام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

تحديات ومخاوف توظيف الذكاء الاصطناعي

في التنبؤ بالهجمات الإرهابية ومر اقبة النشاط الإرهابي

Challenges and concerns of AI employment

In predicting terrorist attacks and monitoring terrorist activity

المستشار الدكتور/ هاشم علوي عبد الله مقيبل
أستاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية المساعد
بكلية الشريعة والقانون جامعة الأحقاف
الجمهورية اليمنية – حضرموت – المكلا

الملخص:

يعد الذكاء الاصطناعي وأدواته وسيلة متقدمة للرصد والمتابعة، ويظهر أثره بشكل كبير في مجال مكافحة الإرهاب، الاَّ أنَّ هناك الكثير من التحديات والمخاوف التي تعترض تحقيق ذلك منها ما يتعلق بقدرة الذكاء الاصطناعي على مواكبة التطور العملي للجماعات الارهابية فضلاً عن ما ينتج عنه من نتائج عشوائية احيانا في هذا المجال ووصوله للمعلومات الخاصة للأفراد، ويضاف إلى ذلك التخوف الكبير من إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق الأغراض السياسية الخاصة وغير ذلك، ويسعى الباحث لاستخدام عددا من المناهج البحثية لحل مشكلة البحث من أهمها المنهج الوصفي والتحليلي.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي - توظيف الذكاء الاصطناعي - التنبؤ بالهجمات - التنبؤ بالهجمات الإرهابية - النشاط الإرهابي.

Abstract

Artificial intelligence and its tools are an advanced means of monitoring and follow-up, and its impact is very visible in the field of counter-terrorism. However, there are many challenges and concerns in achieving this, including the ability of AI to keep pace with the practical development of terrorist groups as well as its sometimes-random outcomes in this area and its access to individuals' private information. and, in addition, the great fear of the misuse of

artificial intelligence for special political purposes, etc., The researcher seeks to use a number of research curricula to solve the research problem, the most important of which is descriptive and analytical.

Keywords:

Artificial Intelligence - AI Employment - Predicting Attacks - Predicting Terrorist Attacks - Terrorist Activity.

مقدمة

لا يخفى على أحد اليوم ما وصلت إليه التقنية الحديثة من تطور وحداثة، ومن أهم تلك التقنيات تقنية الذكاء الاصطناعي، حيث يعد الذكاء الاصطناعي من التقنيات ذات التأثير العميق على كافة جوانب الحياة العلمية والعملية، ويسهم بشكل كبير في توفير العديد من الخدمات والتي يتم توظيفها بحسب الغاية منها، ويتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته الفائقة على التنبؤ وحل المشكلات وتضمين المعلومات الهامة عند الاحتياج إليها.

وبالتتبع نجد أن هناك كم كبير من التعاريف التي تحاول تحديد المفهوم الدقيق للذكاء الاصطناعي، إلا أن مجمل تلك التعاريف تدور حول التنظير العام لدور الذكاء الاصطناعي، وتركز تلك التعاريف على ما تقدمه تلك الآلات من الذكاء الذي يحاكي القدرات الذهنية البشرية، وقدرتها على القيام بالمهام المطلوبة منها من دون توجيه مستمر، وتستطيع تحسين الأداء بالتعلم من التجارب السابقة[1]، ويتم التعامل مع هذه التقنية بحسب الحاجة إليها ولذلك نجد أن الذكاء الاصطناعي يتم ضبطه مسبقاً للقيام بالمهام الموكلة إليه.

وعليه فقد ظهر هناك ما يسمى بالذكاء الاصطناعي العام والمحدود وتركز تلك الأنواع من الذكاء الاصطناعي على القيام بعمليات محددة ومخططة في نطاق محدود بالنسبة للذكاء الاصطناعي المحدود وبقدرة أكثر صلاحية في الذكاء الاصطناعي العام والذي يبنى على تكوين معلوماته المعرفية من خلال التجارب ثم اتخاذ القرار المناسب بشكل مستقل عن التدخل البشري وهناك يظهر الاختلاف بين الذكاء الاصطناعي المحدود والعام، وقد اتجهت أنظار الكثير من المطورين اليوم إلى إيجاد تقنية جديدة في الذكاء الاصطناعي تعتمد على الذكاء المفتوح وهو المستقبل الذي يسعى العلماء للوصول إليه، وهذا النوع سبب ردّاتُ فعل متعددة من العديد من العلماء المعاصرين لما فيه من القدرة الخارقة على محاكاة البشر حتى في الجوانب المعنوية والأحاسيس والمشاعر، وهذا النوع من الذكاء الاصطناعي هو الذي لديه القدرة على التنبؤ بالسلوك البشري من خلال رصد ومتابعة وتحليل البيانات التي قد تصدر من بعض الأفراد[2].

(1) سامح راشد، الذكاء الاصطناعي في مواجهة الإرهاب فرص وتحديات، مجلة آفاق استراتيجية، العدد (4)، أكتوبر،2021،.ص3.

(2) ماري شوتر، الذكاء الاصطناعي ومكافحة التطرف العنيف، بدون تاريخ، المملكة المتحدة، لندن. ص 19.

مشكلة البحث:

يعد علم الذكاء الاصطناعي من العلوم التقنية الحديثة، ويترتب عليه الكثير من الإيجابيات، وله كذلك بعض السلبيات، وقد تم استغلال الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية بصور متعددة، وما زالت تلك الجماعات تسعى لتطوير أفكارها تبعاً للتطور الحاصل في الذكاء الاصطناعي، هذا الأمر يستلزم الوقوف بحزم لمراقبة تلك الأنشطة الإرهابية عن طريق الذكاء الاصطناعي، ومحاولة الحد من آثار التطرف والإرهاب بصورة عملية وسريعة، ولكن تبرز لنا بعض التحديات في هذا الجانب منها ما يتعلق بالجانب الحقوقي ومنها ما يتعلق بالاستغلال من قبل بعض الجهات وبناء على ذلك يمكن أن تنشأ لدينا التساؤلات الآتية:

1-كيف يتم توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الجماعات الإرهابية؟

2-ما هي ابراز التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تعنى بمراقبة النشاط الإرهابي عن طريق الذكاء الاصطناعي؟

3-ما هي الآثار المترتبة على استغلال البيانات عن طريق الذكاء الاصطناعي بحجة مراقبة النشاط الإرهابي؟

4-ما مقدار التعاون الدولي في هذا المجال؟

5-ما التحديات المترتبة على انعدام التنظيم القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي لمراقبة النشاط الإرهابي؟

أهمية البحث:

يعد البحث عن تحديات مراقبة النشاط الإرهابي عن طريق الذكاء الاصطناعي امراً مهماً لكونه يتعلق بتوضيح أهم العقبات الحقوقية والفكرية المتعلقة بهذا النشاط، كما أن البحث في هذا المجال يقدم تصورات واقعية عن أبرز تلك التحديات ومحاولة معالجتها، يضاف إلى ما سبق ما يؤسسه هذا البحث من تصورات تحتاج إلى تطوير مستمر تبعاً لتطور واقع الذكاء الاصطناعي وطبيعته وآثاره المباشرة على مراقبة النشاط الإرهابي، وهناك عدد من الأسباب الداعية لاختيار هذا الموضوع من أهمها:

1-الرغبة الشديدة للوقوف على آثار التقنية الحديثة وعلاقتها بالواقع الإنساني.

2-إيجاد أبحاث علمية حديثة ومعاصرة.

3-السعي للاستفادة من التقنية الحديثة بضوابط لا تتعارض مع الحق العام والخاص.

4-الحاجة لتوضيح بعض المشكلات المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة عامة إلى:

1- الوقوف على أبرز التحديات والمخاوف المترتبة على توظيف الذكاء الاصطناعي لمراقبة النشاط الإرهابي.

2- يهدف البحث إلى إيجاد حلول واقعية لتلك المخاوف والتحديات.

الصعوبات:

من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث في هذا البحث قلة المصادر والمراجع والكتابات والأبحاث العلمية المتعلقة بهذه التحديات والمخاوف باللغتين العربية والانجليزية، إضافة إلى صعوبة حصر تلك التحديات ومعالجتها بصورة واقعية، والبعد عن الحديث في تلك المواضيع في واقعنا العربي.

تقسيمات البحث:

المطلب الأول: كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية والأسباب التي ترفع مخاطر ذلك.

المطلب الثاني: تحديات ومخاوف مراقبة النشاط الإرهابي عن طريق الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث: المعالجات المقترحة لتجاوز التحديات والمخاوف.

المطلب الأول:

كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية والأسباب التي ترفع تلك المخاطر:

لما كان النشاط الإرهابي في تطور مستمر فضلاً عن استغلال الثورة التقنية لخدمة أغراضه الإجرامية، كان وجود الذكاء الاصطناعي واستغلاله من قبل هذه الجماعات يعد تهديداً صارخاً للأمن الداخلي والدولي، فمخاطر استغلال الذكاء الاصطناعي من قبل تلك الجماعات كثيرة ومتعددة، فقد يستغل الذكاء الاصطناعي في القيام بنشر الفكر الإرهابي لصناعة المتفجرات والتخطيط لها مثلاً واستغلاله ايضاً للهجمات واختراق الشبكات وتزوير المعلومات والحصول على المعلومات العسكرية ونشر الأخبار المزيفة لتشويه الجهات المعارضة للإرهابين، كما يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية في استغلال توجيه الذكاء الاصطناعي لتشغيل المركبات الآلية كالطائرات المسيرة مثلاً أو السيارات ذاتية القيادة والتحكم به للقيام بعمليات إرهابية، إضافة إلى قدرة الجماعات الإرهابية على استخدام هجماتDOS والتي تعتمد على توجيه عدد كبير من البيانات على موقع معين مما يؤدي إلى تعطيل الموقع وعدم القدرة على الدخول إليه ويتم توجيه الذكاء الاصطناعي للقيام بتلك المهمة[1]كما تستغل الجماعات الإرهابية التطور الكبير في الذكاء الاصطناعي لتطوير برامج الاختراق والبرامج الضارة والتي تقوم بمهمة التجسس أو الاختراق أو التعطيل، وفي إطار استغلال الذكاء الاصطناعي من قبل تلك الجماعات لقدرة الذكاء الاصطناعي على اجراء العمليات الحسابية السريعة والتخمين يتم توظيفه لتخمين كلمات المرور للمواقع الالكترونية أو الإيميلات الخاصة لبعض الجهات أو الأشخاص حيث يستطيع الذكاء الاصطناعي المفتوح أن يقوم بتخمين كلمة المرور لشخص معين من خلال دراسة حركة الكتف الصادرة منه وقد قامت دراسة بتقييم قدرة الذكاء الاصطناعي على ذلك وانتهت إلى أن للذكاء الاصطناعي القدرة على تحقيق كلمات المرور الصحيحة بنسبة 75% إلى 93%[2] ، كما يتم استغلال الذكاء الاصطناعي في النشاط الإرهابي عن طريق تصميم الصور ذات الدلالات الإرهابية وترجمة البيانات باللغات المتعددة، ويتنوع النشاط الإجرامي للجماعات الإرهابية ويتوسع ايضاً بناء على استغلال تلك الجماعات للعقول الشبابية المتقنة للجانب التقني والمتمكنة منه تحت مبرر عقيدة الولاء والبراء والسعي لتجنيدهم وتوظيفهم واستغلال حاجتهم المادية أو عواطفهم ومساعرهم وانتماءاتهم الفكرية.

---

(1) رغدة البهي، التنظيمات الإرهابية والذكاء الاصطناعي تهديدات فعلية ومحتملة، مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. أكتوبر،2023.ص5

(2) حمد الحسوني، الذكاء الاصطناعي والإرهاب الآليات وسبل المواجهة،
https://trendsresearch.org/ar/insight/%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b1%d9%87%d8%a7%d8%a8-/%d8%a7%d9%84%d8%a2%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d8%b3

الأسباب الداعية لرفع مخاطر توظيف الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية:

هناك أسباب متعددة ساعدت الجماعات الإرهابية لتوظيف استعمال التقنية الحديثة بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص، ولعل من جملة تلك الأسباب سهولة استخدام الذكاء الاصطناعي وقلة الكلفة المادية المترتبة عليه، والأثر الكبير المتحصل منه، والاستفادة القصوى من الانتشار الواسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي[1].

إضافة إلى ما سبق فإن قدرة الجماعات الإرهابية على اختراق الشبكات المعلوماتية لضعف بنيتها ومعرفتهم للثغرات فيها أتاح لهم الفرصة للولوج إليها واستغلالها، كما أن الفراغ القانوني لتوصيف الجرائم الالكترونية الدولية والمحلية وإيجاد الحلول التشريعية لها وخصوصاً في البدان النائية والتي تكثر فيها الصراعات الداخلية وفر بيئة صالحة للاستفادة القصوى من شبكة الانترنت والذكاء الاصطناعي من قبل تلك الجماعات، مع استحضارنا لصعوبة كشف تلك الجرائم وخصوصا عند استعمال الأسماء المستعارة وتعدد المستخدمين الوهمين وعدم وضوح الهوية المستعملة، ونتيجة لتلك الأسباب وغيرها فإن مخاطر توظيف الذكاء الاصطناعي من تلك الجماعات يعد من المسائل الشائكة والتي تحتاج لجهد وتعاون دولي مكثف للوصول لحول تقنية فعالة تحقق الردع التام والمنع المباشر من استخدام تلك التقنيات للأغراض الإرهابية.

ولذلك فقد اتجهت الأنظار الدولية ممثلة ببعض الجهات الأمنية مثل وكالة تطبيق القانون الأوروبية Europol للسعي لمكافحة النشاط الإرهابي الإلكتروني عن طريق المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب وهو مركز يمثل وحدة مركزية متكاملة أنشأت عام 2016م لضمان الاستجابة الفعالة ضد العمليات الإرهابية، وله أهداف كثيرة تتمثل في تسهيل تبادل المعلومات والتعاون الدولي الإرهاب والتحقيق الاستباقي ضد العمليات الإرهابية وغيرها، ومن تلك الجهات الأمنية الدولية ايضاً الشرطة الدولية والشرطة الأوروبية وغيرها، وقد سعت الشرطة الأوروبية لوضع استراتيجيات ونظم حديثة لمكافحة الإرهاب الالكتروني عن طريق الذكاء الاصطناعي، وقد حذرت الشرطة الأوروبية من استخدام الجماعات الإرهابية للذكاء الاصطناعي مثل تطبيق chatgpt[2]، وبالتالي فقد سعت تلك الجهات الأمنية إلى تطوير التعاون الدولي المشترك وتطوير تقنيات المعلومات لمحاربة الإرهاب، ولكن ظهرت هناك عدداً من التحديات والمخاوف عند محاولة توظيف الذكاء الاصطناعي لمراقبة النشاط الإجرامي الإرهابي والتنبؤ بالهجمات الإرهابية، وهذه التحديات والمخاوف هو ما سنتعرض له بالتفصيل من خلال المطلب الآتي:

(1) صهباء بندق، مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن ترسانة الإرهاب المستقبلي، https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/23267

(2) الشرق.(2024)."الشرطة الأوربية تحذر من استغلال إجرامي لتطبيق chatgpt". https://asharq.com/technology/48027/

المطلب الثاني:

تحديات ومخاوف مر اقبة النشاط الإرهابي عن طريق الذكاء الاصطناعي

يمكننا أن نبين هنا دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالهجمات الإرهابية ومراقبة النشاط الإرهابي وذلك من خلال:

1-رصد ومتابعة ومراقبة النشاط الإرهابي باستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال متابعة بعض البيانات الصورية عن طريق تقنية التعرف على الوجه لتحديد أولئك الأشخاص من خلال المواقع الالكترونية المتنوعة، ومراقبة نشاطهم العام.

2-كما يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالهجمات الإرهابية ووقت وقوعها من خلال مراقبة الرسائل والاتصالات والبيانات المشفرة وفكها، والتنبؤ بالأشخاص الأكثر تطرفاً من خلال السلوكيات العامة، والمواقع التي تمت زيارتها، وطبيعة البحث المتصل بهم.

3-يقوم الذكاء الاصطناعي ايضاً بتحليل الكثير من البيانات عبر المواقع الالكترونية وكل ما يرتبط بها من حوالات مالية أو اتصالات أو تذاكر سفر وتحديد النقاط التي تشير لاحتمالية وجود تهددي إرهابي.

ونقصد بالتحديات في توظيف الذكاء الاصطناعي هي تلك الصعوبات والعقبات التي يمكن أن تعترض أهل الاختصاص من الاستفادة الكاملة من توظيف الذكاء الاصطناعي للتنبؤ ومراقبة النشاط الإرهابي رغم أن هناك ما يثبت قدرة الذكاء الاصطناعي على ذلك، فقد أشارت دراسة للباحثة Kathleen McKendrick.[1] August 2019أنه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لعمل تنبؤات حول الإرهاب من خلال القيام بتحليل البيانات للمعلومات والاتصالات في المواقع الالكترونية المتعددة، وقد استطاعت بعض الشركات من القيام بتصميم تطبيق للتنبؤ بتوقيت الهجمات الإرهابية فكانت نسبة نجاح التنبؤ أكثر من 72% ، كما أشارت تلك الباحثة في دراستها إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على التعرف على الإرهابيين واستشهدت ببعض المعلومات المسربة عن برنامج وكالة الأمن القومي الأمريكي، والذي قام باستخدام بعض الخوارزميات المستخدمة عن طريق الذكاء الاصطناعي لتحليل بينات ما يقارب من 50 مليون مستخدم للهواتف في باكستان في عام 2007 وتم التعرف على حوالي 15 ألف يحتمل أنهم إرهابيون وبنسبة خطاء 0.008%.

من هذا المنطلق يمكننا القول أن هناك عدد من التحديات والمخاوف فيما يتعلق بتوظيف الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالهجمات الإرهابية ومراقبة النشاط الإرهابي، ومن أهم تلك التحديات هو الغموض وعدم الوضوح عند استخدام الذكاء الاصطناعي وخصوصا فيما يتعلق بالحق الإنساني، فحقوق الإنسان تعتبر من أصعب التحديات التي تظهر عند الرغبة في توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، فالمجال الجمعي للبيانات الخاصة للأفراد عن طريق الذكاء الاصطناعي والاحتفاظ بها من غير قيد أو شرط والمتمثل في متابعة السلوك الشخصي وتقييم الحركات والمشاعر الصادرة من الأفراد وكذلك تتبع نبرة الصوت وملامح الوجه وجمع وتحديد أماكن التواجد والصور الشخصية للأفراد.

---

(1) (McKendrick,K. "Artificial Intelligence Prediction and Counterterrorism". Chattam House. Britain

كل ذلك يعطي مؤشراً خطيراً وتحدياً واضحاً للذكاء الاصطناعي وعلاقته السلبية بحقوق الإنسان، وخصوصاً أنه لا يوجد موقف دولي واضح لبيان طبيعة القيود المفروضة على جمع البيانات الخاصة بالأفراد[1]، وهذا التصرف قطعاً سيكون له تأثير سلبي في العلاقة بين المواطن والدولة وخصوصا اذا استشعر ذلك المواطن أن الدولة تسعى لسلب حريته الشخصية، والاطلاع على معلوماته الخاصة ومراقبته بشكل مستمر ودقيق، فعدم وجود المعايير الواضحة والمنظمة للعلاقة بين التوظيف الدقيق للذكاء الاصطناعي وحرية الأفراد يضع تلك الحريات على المحك، ويزيد الأمر تعقيداً وخصوصاً إذا تم استثمار تلك النزاعات لتوسيع فجوة الخلاف في الدولة الواحدة واستثمارها سياسياً أو دولياً، وفي ظل واقع متأزم يمكن أن يشعر الجميع بأزمة الرقابة الجمعية، والرعب من الاستفادة من التقنية الحديثة حتى لا يتم توصيفه أو وسمه بصفة الإرهاب، وهنا أصبح الذكاء الاصطناعي بالنسبة لهم نقمة لا نعمة يمكن الاستفادة منها.

بل يمكن أن يسبب هذا الشعور ردة فعل عكسية تقوم على مواجهة الأفراد للدولة والوقوف ضدها، وقد حذرت منظمة العفو الدولية في تقرير لها صدر بتاريخ 2020/12/9م من أن أجندة مكافحة الإرهاب عن طريق الذكاء الاصطناعي ما هي إلا وسائل مستهلكة لتحطيم الحقوق الإنسانية، كما أشارت إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يتسم بالحياد في نتائجه العشوائية، كما أن في استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة النشاط الإرهابي وسيلة لاستغلاله ضد جماعات ذات توجه عرقي أو ديني حتى يتم تصنيفها أنها جماعات إرهابية، وهذا الأمر سيكون له أثر مخيف على المسلمين في العالم في المقام الأول[2].

ومن التحديات والمخاوف ذات التأثير المباشر على توظيف الذكاء الاصطناعي عدم قدرة الدولة على السيطرة على شركات القطاع الخاص والمشتغلة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، فكثير من الدول تحيل الجانب التقني إلى شركات خاصة تعنى بإدارة جمع البيانات والاستفادة منها للتنبؤ ومراقبة النشاط الإرهابي، ولا يبعد استغلال تلك الشركات لهذه المعلومات إما بجعلها سلعة قابلة للتداول في سوق العرض والطلب، وإما أن تستخدم كوسيلة للإكراه والتعسف ضد بعض الأفراد، فهذه المخاطر غير مستبعدة في ظل واقع مادي بحت، وعليه يمكننا القول وبكل صراحة أنه لا يوجد هناك قيود أو أنظمة أو قوانين يمكن أن تلزم تلك الشركات بالحفاظ على خصوصية الأفراد في ظل اتساع المجال التقني وانتشاره، فقد وصل الحد ببعض الشركات أن منعت بعض الحكومات من الوصول لبيانات بعض الأفراد عبر منصاتها تحت مبرر سرية المعلومات[3] ولا ننكر في هذا المقام الجهود الصادرة من بعض الشركات لتحقيق الشفافية مع العملاء بهذا الخصوص.

ومن التحديات التي يمكن أن تظهر في هذا الجانب مقدار التعاون المشترك بين الدول لمكافحة الإرهاب الالكتروني، وخصوصاً أن هناك العديد من دول العالم الثالث والتي ما زالت في بعد عن التعامل مع تطورات التكنلوجيا وبالتالي فهي في حاجة ماسة لعقد بعض الاتفاقية الدولية مع الدول المتمكنة لتوظيف الذكاء الاصطناعي لمراقبة النشاط الإرهابي فيها، وهنا تبرز لنا إشكالية التعاون المشترك وحدود التعاون ومدى

(1) نبيل علي، تحديات عصر المعلومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2019، ص10.

(2) منظمة العفو الدولية، أجندة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب تحطم الحقوق،2020م
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/12/eu-counter-terrorism-agenda-takes-a-wrecking-ball-to-rights-2/

(3) الناتو.، المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب، 2020م، ص13

الاستفادة من تلك الشراكات، ففي الواقع الدولي المعاصر وانتشار مفهوم الهيمنة الدولية من بعض الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية لا يستعبد أن يتم استخدام البيانات والمعلومات الخاصة لخدمة اغراضها السياسية، فضلاً عن قدرتها على اختراق المجال الخاص بتلك الدول، وهذا التصرف يعد نوعاً من انتهاك السيادة الدولية، يضاف إلى ذلك إشكالية تحديد معايير التنسيق بين الدول لتحديد الجماعات الإرهابية ومراقبة نشاطها، وقد تظهر هناك بعض الاختلافات في تصنيف بعض الجماعات بأنها إرهابية فعدم التوافق الدولي يعد تحدياً كبيرا في هذا الجانب.

كما يمكننا القول أنه لا يوجد هناك معايير قانونية واضحة يتم عليها بناء توصيف الفعل الصادر من الأفراد بأنه عمل إرهابي، فما يمكن أن يوصف بأنه عمل تحيزي للإرهاب، يمكن أن يكون في دولة أخرى من التصرفات الطبيعية نتيجة لاختلاف الثقافات أو الانتماء الديني أو الفكر العام، وبالتالي فالنتائج التي يمكن أن تصدر في هذا الجانب يمكننا وصفها بأنها نتائج غير منطقية، وبالتالي يجب مواكبة معايير التنبؤ بما يتوافق مع طبيعة وواقع الاستخدام للذكاء الاصطناعي وهذا التوصيف يعد تحدياً واقعياً لمدى قدرة الذكاء الاصطناعي على الاستجابة لتلك المعايير.

كما يظهر عندنا ايضاً الضعف الشديد في الجانب القانوني والذي يحكم العلاقات التقنية بين الدولة ومواطنيها، وكيفية التعامل عند وجود تقصير في المسؤولية أو تحقق اتهام باطل مبني على استخدام الذكاء الاصطناعي؟ كما تظهر لدينا الكثير من الإشكالات القانونية بخصوص التعامل مع الوكالات الدولية الحكومية والمستندة على اتفاقيات دولية للممارسة تلك الرقابة التقنية.

وتبرز لنا ايضاً عدد من المخاوف المتعلقة بالقيمة التنبؤية المترتبة على نتائج الذكاء الاصطناعي عند التنبؤ والمراقبة للنشاط الإرهابي، فيصعب إيجاد قيم تنبؤية جيدة في ظل وجود سلوكيات متجددة للنشاط الإرهابي، ولذلك قد تظهر هناك بعض الأنشطة في صورة معينة ولكن تهدف من خلالها محتواها العام إلى فكرة إرهابية، هذه المعلومات أو المعطيات لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يصنفها بأنها أنشطة إرهابية لعدم احتوائها الرقمي المباشر على نشاط إرهابي وانما تهدف إلى ذلك بصورة غير مباشرة وبالتالي ستكون القيمة التنبؤية للنشاط الإرهابي عن طريق الذكاء الاصطناعي ضعيفة[1].

من التحديات ايضاً والتي تظهر في هذا الجانب إضافة إلى ما سبق ذكره أن تقنية الذكاء الاصطناعي هي تقنية مبنية على التجربة والتتبع، وبالتالي فتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي سيحتاج إلى عينات تجريبية لبيان مدى فاعلية الذكاء الاصطناعي في المراقبة والتنبؤ وهنا تظهر لنا إشكالية إيجاد مجموعة بيانات قابلية للتطبيق والتجربة، وعند وجودها فإن ذلك يعد تنازلاً عن الحق في الخصوصية دون وجود رابط سببي فوري لهدف المشروع[2].

(1) إيهاب خلفية، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة،2018، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة.ص3.

(2) عادل عبد السميع، دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بمكافحة الإرهاب، مجلة جامعة سعيدة ، ص26.

المطلب الثالث

المعالجات المقترحة لتجاوز التحديات والمخاوف

من خلال العرض السابق لأهم المخاوف والتحديات التي يمكن أن تظهر عند توظيف الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالهجمات الإرهابية ومراقبة النشاط الإرهابي، يمكننا القول إن هناك بعض المعالجات التي يمكن أن تسهم في تخفيف تلك المخاوف وليس انهائها، باعتبار أن هذه المعالجات تحتاج إلى رؤية أوسع حتى تظهر فائدتها والاستفادة منها بشكل صحيح، ولذلك يمكننا من خلال هذا المطلب الحديث عن تلك المعالجات بشيء من التفصيل:

تقدم معنا في المطلب الأول كيفية توظيف الجماعات الإرهابية للذكاء الاصطناعي، وهنا يمكننا عرض بعض المعالجات العامة بخصوص ذلك، فيجب على الدولة أن تقوم بتحصين شبكات الإنترنت بشكل أقوى وتعزز خصوصيتها، وتتابع مواطن الثغرات الرقمية عن طريق المتخصصين بعد اجراء دراسات استقرائية عملية عن طبيعة التوظيف الإرهابي، ويضاف إلى ذلك تكثيف النشاط الرقابي لرصد النشاط الإرهابي، والسعي لتطوير وتحديث أساليب التتبع والرصد التقني، كما أن دور الذكاء الاصطناعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات الوقائية والتي تسبق وقوع النشاط الإرهابي، ويتم ذلك عن طريق تنشيط دور الجانب التوعي في المجتمع والتصدي لمفاهيم التطرف بعيداً عن استغلال ذلك بما يخدم السياسيات الدولية، وتعزيز الدور الأكاديمي البحثي في مجالات التقنية ومرجعيتها القانونية.

كما تعرضنا في المطلب الثاني عند ذكر المخاوف والتحديات إلى العلاقة الوثيقة بين توظيف الذكاء الاصطناعي والحق الإنساني، وان هناك تخوف من انتهاك تلك الحقوق والبيانات الخاصة و استغلالها، ولذلك يمكننا القول أنه يمكن أن نطبق عدداً من المعالجات لحفظ الحق الإنساني وخصوصيته بحيث يتم وضع رؤية محددة للبيانات، التي يستهدف الذكاء الاصطناعي الاطلاع عليها ويتم اشعار المستخدم بأن تلك البيانات قابلة للاستخدام مع وضع خيار الموافقة من عدمه.

صحيح أن البعض قد يرى أن هذه القيود قد تؤدي إلى عدم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في هذا المجال باعتبار أن الجماعات الارهابية سيتجنبون استخدام تلك البيانات أو سيستخدمون بيانات وهمية، ولكن يجب أن نوازن هنا بين الحقوق الخاصة و التخوفات المتوقعة، كما أنه يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوسع دائرة البحث بالنظر للتصرفات الصادرة من الأفراد وأماكن زيارتهم للمواقع الالكترونية والكلمات المفتاحية التي يستخدمونها للبحث عن بعض الأمور، بعيداً عن الدخول في خصوصيات البيانات وأرقام السر والاطلاع على المراسلات الخاصة، وبهذه الطريقة قد يتجنب الأفراد مفهوم الرقابة الجماعية أو التخوف من استغلال معلوماتهم للأغراض الخاصة، وهذا التنظيم يحتاج لوعي وتكافل مجتمعي متكامل بين المواطن والدولة، ويتم وضع لوائح خاصة بتنظيم علاقة الرقابة عن طريق الذكاء الاصطناعي.

أما بالنسبة لتحدي شركات القطاع الخاص والخوف من استغلالها لتلك البيانات، فيتم الزامها بعقود وتعهدات ذات جزاءات عقابية صارمة عند وقوع شيئا من تلك التجاوزات، كما يمكننا هنا تعزيز دور التعاون الدولي المشترك عن طريق اصدار قانون دولي ينظم كيفية التعامل مع الجرائم الإرهابية الالكترونية ودور الذكاء الاصطناعي فيها، إضافة إلى نشر ثقافية التنسيق المشترك بين الدول من اجل تحقيق ذلك، كما أن تفعيل دور الاتفاقيات الدولية في هذا الجانب سيعزز من دور العمل الدولي المشترك، ووضع رؤى قانونية ذات

معالم محددة ومنضبطة للتعامل مع تجاوزات الجهات المختصة لرقابة النشاط الإرهابي واستغلالها، وربط ذلك بجهة عقابية دولية، وقد بدأت بعض الشركات بتوقيع اتفاقيات بناء ذكاء اصطناعي أكثر أخلاقية وانسجاماً مع حقوق الإنسان، فقد وقعت ثمان شركات من بينها شركة ميكروسوفت خلال المؤتمر العالمي الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم في سلوفينيا وثيقة تعهد فيها الموقعون بالاضطلاع التام بدورهم في حماية حقوق الإنسان عند تصميم الذكاء الاصطناعي واستخدامه، كما الزمت تلك الوثيقة الموقعين عليها بضرورة رفع تقويم للمخاطر وتصحيح الآثار السلبية المترتبة عليها خلال فترة زمنية معقولة[1].

وبالنسبة لتحدي القيمة التنبؤية والنتائج المترتبة عليها فهذا الأمر يحتاج إلى زيادة تطوير لتقنية الذكاء الاصطناعي ووضع الخوارزميات الدقيقة واستخراج البيانات الرقمية المتنوعة على أساس البرمجة الدقيقة ووضع شفرات خاصة للتبع الأفراد المشتبه بهم، وعدم اصدار الاتهامات المباشرة الا بعد التأكد والمراجعة والرصد والتقييم.

كما أنه يمكن معالجة عينات التجارب من خلال اختيار عينات محددة قد تم تنازلها عن خصوصية تلك المعلومات لكون القصد من التجربة الوصول لنتيجة صحيحة بغض النظر عن ذات الشخص، فيتم استخدام تلك البيانات والتي تنتهج السلوك الإرهابي للبحث والمتابعة ومحاولة تقييم أداء وعمل الذكاء الاصطناعي.

ختاما ننقل هنا عبارة للباحثة البريطانية Kathleen McKendrick في بحثها الشهير التنبؤ بالذكاء الاصطناعي ومكافحة الإرهاب Artificial Intelligence Prediction and Counterterrorism أنه: (يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي ليس جيدًا أو سيئًا بطبيعته، لكنه يتوقف على طريقة استخدامه، ويبدو من غير المرجح أن تحمي الترتيبات الحالية التي تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي التنبؤي في مكافحة الإرهاب من إساءة الاستخدام أو تمكين الاستخدام الأكثر فائدة لهذه التقنيات، سواء من حيث الأداء التشغيلي أو التقيد بمبادئ حقوق الإنسان).

الخاتمة

تعرضنا فيما سبق لكيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لمراقبة النشاط الإرهابي، والذي مكننا من الوصول إلى أهم النتائج والتوصيات المقترحة ونوضحها كما يلي:

النتائج:

1-أن الجماعات الإرهابية قد طورت نشاطها الإرهابي وقامت بتوظيف الذكاء الاصطناعي في نشاطها الإرهابي بصور متعددة.

2-أن هناك العديد من الأسباب الداعية لاستغلال الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية ومن أهمها سهولة استخدام الذكاء الاصطناعي وقلة كلفته المادية، إضافة إلى القدرة على اختراق الشبكات المعلوماتية.

(1) شركات تكنلوجيا عملاقة تتعهد بذكاء اصطناعي يحترم حقوق الإنسان. شركات تكنلوجيا عملاقة تتعهد بذكاء اصطناعي يحترم حقوق الإنسان". https://www.aljazeera.net/news/2024/2/6/%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1

3-أن هناك مخاوف وتحديات من توظيف الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالهجمات الإرهابية ومراقبة النشاط الإرهابي منها ما يتعلق بالحق الانسان وخصوصية بياناته، فضلا عن الخوف من استغلال شركات القطاع الخاص لتلك البيانات، وقلة التعاون الدولي المشترك في مراقبة النشاط الإرهابي التقني، وضعف الجانب القانوني المنظم لطبيعة مراقبة النشاط الإرهابي وأثره على الأفراد، ايضاً مقدار القيمة التنبؤية للذكاء الاصطناعي وكفاءاتها، وأثر البيانات العشوائية في النتائج المترتبة على ذلك، والخوف من استخدام بعض العينات التجريبية ومقدار تنازلها عن خصوصيتها لأجل ذلك.

4-أن هنام بعض المعالجات المقترحة لتخفيف حدة المخاوف والتحديات من أهمها السعي وضع رؤية محددة للبيانات التي يستهدف الذكاء الاصطناعي الاطلاع عليها ويتم اشعار المستخدم بأن تلك البيانات قابلة للاستخدام مع وضع خيار الموافقة من عدمه، إضافة إلى إمكانية إلزام الشركات بعقود وتعهدات ذات جزاءات عقابية صارمة عند وقوع شيئا من التجاوزات او نشر واستغلال المعلومات، والسعي لزيادة تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي.

التوصيات

1-ان الذكاء الاصطناعي يعد ثورة تقنية عظيمة، ولذلك نوصي الجهات المختصة باستخدامه بدقة كبيرة، مع مراعاة الجوانب الأخلاقية والحقوق والحريات.

2- نوصي بتفعيل التنبؤ والمكافحة بشكل أكثر توسعاً والتنسيق مع الجهات الدولية لضمان عدالة التعامل مع هذه التقنية.

3-ضرورة توسيع دائرة المعرفة بالتقنية الحديثة، وجعلها من أساسيات التعليم، حتى يتم الاطلاع على ثقافة التعامل معها ومعرفة اخلاقيتها.

4-نوصي بضرورة عقد الورش والندوات العلمية المكثفة لدراسة الجوانب الأخلاقية والقانونية والرفع بتوصيات مباشرة لجهات الاختصاص لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات على ارض الواقع.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- إيهاب خلفية، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة،2018، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة.

2- حمد الحسوني، الذكاء الاصطناعي والإرهاب الآليات وسبل المواجهة، https://trendsresearch.org/ar/insight/

3-رغدة البهي، التنظيمات الإرهابية والذكاء الاصطناعي تهديدات فعلية ومحتملة، مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. أكتوبر،2023.

4-سامح راشد، الذكاء الاصطناعي في مواجهة الإرهاب فرص وتحديات، مجلة آفاق استراتيجية، العدد (4)، أكتوبر،2021.

5-الشرق.(2024)."الشرطة الأوربية تحذر من استغلال إجرامي لتطبيق chatgpt".
https://asharq.com/technology/48027

6-شركات تكنلوجيا عملاقة تتعهد بذكاء اصطناعي يحترم حقوق الإنسان. شركات تكنلوجيا عملاقة تتعهد بذكاء اصطناعي يحترم حقوق الإنسان".
https://www.aljazeera.net/news/2024/2/6/

7-صهباء بندق، مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن ترسانة الإرهاب المستقبلي،
https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/23267

8-عادل عبد السميع، دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بمكافحة الإرهاب، مجلة جامعة سعيدة.

9-ماري شوتر، الذكاء الاصطناعي ومكافحة التطرف العنيف، بدون تاريخ، المملكة المتحدة، لندن.

10- منظمة العفو الدولية، أجندة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب تحطم الحقوق،2020م.
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/12/eu-counter-terrorism-agenda-/akes-a-wrecking-ball-to-rights-2

11- الناتو.، المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب، 2020م.

12- نبيل علي، تحديات عصر المعلومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2019.

المراجع باللغة الاجنبية:

1-McKendrick,K.(2019). “Artificial Intelligence Prediction and Counterterrorism”. Chattam House. Britain

الخطاب السينماتوغرافي في مواجهة التطرف

Cinematographic discourse in the face of extremism

إعداد
د. ندى ناجي
دكتوراه من جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس-المغرب

الملخص

يُعتبر الفن من أبرز الوسائل التي تُستخدم لنشر الفكر والتصورات، إذ يمكنه أن يعكس القضايا الاجتماعية والسياسية المعقدة ويُسهم في تشكيل الوعي الجماعي .في الوقت الذي تعتمد فيه الحركات الإسلامية المتطرفة على الوسائط مثل الوثائقيات والأناشيد لنشر أيديولوجياتها، اختار الفن أن يتناول القضايا ذات الصلة، بما في ذلك الإرهاب، بأساليب فنية متنوعة تشمل السخرية، والوثائقي، والفيلم السينمائي، وغيرها .يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل أحد أبرز الأعمال السينمائية المغربية التي عالجت موضوع الإرهاب والتطرف الديني في المغرب، وهو فيلم يا خيل الله للمخرج نبيل عيوش، الذي يسلط الضوء على دوافع الشخصيات المتطرفة ضمن سياق اجتماعي وثقافي معين .من خلال تحليل الخطاب والرموز المستخدمة في الفيلم، يسعى المقال إلى استكشاف الطريقة التي يتناول بها عيوش موضوع الإرهاب والتطرف من خلال تصويره المعقد للواقع الاجتماعي والثقافي .يهدف البحث إلى فهم الأبعاد الإنسانية والدوافع الاجتماعية التي تقف وراء ظاهرة التطرف، مع التركيز على دور الفن في معالجة هذه القضايا الملحة وتقديم رؤى نقدية تسهم في فهم أعمق لهذه الظواهر.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب- التطرف- السينما- الفن- معالجة القضايا الشائكة

.

Abstract.

Art is considered one of the most prominent tools used to disseminate ideas and perceptions, as it can reflect complex social and political issues and contribute to shaping collective consciousness. While extremist Islamic movements rely on media such as documentaries and anthems to spread their ideologies, art has chosen to address related issues, including terrorism, through various artistic forms such as satire, documentary, cinema, and others. This article aims to study and analyze one of the most significant Moroccan cinematic works that addresses the theme of terrorism and religious extremism in Morocco, namely the film Ya Khail Allah by director Nabil Ayouch. The film sheds light on the motivations of extremist characters within a specific social and cultural context. Through the analysis of the discourse and symbols used in the film, the article seeks to explore how Ayouch tackles the issue of terrorism and extremism through his complex depiction of the social and cultural reality. The research aims to understand the human dimensions and social motivations behind the phenomenon of

extremism, while emphasizing the role of art in addressing these pressing issues and providing critical insights that contribute to a deeper understanding of these phenomena.

Keywords: terrorism, extremism, cinema, art, addressing complex issues.

المقدمة

في الوقت الذي تعمل فيه الحركات الإسلامية الجهادية على إنتاج أفلام توثيقية وشرائط مصورة تحاول من خلالها استمالة المتعاطفين وتجنيدهم وترعيب المختلفين، يعمل في المقابل الفنانون والمثقفون على معالجة ظاهرة الإرهاب كل من جانبه وحسب تخصصه، ولعل أهم وسيلة لمواجهة إنتاجات الجماعات الإرهابية هو إنتاج مواز مخالف، يتم من خلاله تحليل الظاهرة وتفكيكها، تتبع مسارات المتطرفين وتعرية تنافضاتهم، والسخرية من خطاباتهم وتبخيس مقدساتهم الوهمية. ونظرا إلى أن التجارب السينماتوغرافية متعددة التي تعالج الظاهرة متعددة وبتعدد المدارس الفنية والمقاربات السينيمائية للمواضيع الاجتماعية والسياسية بين السخرية والنكتة السوداء، وبين التوثيق والمحاكاة، فقد اخترنا التطرق في هذا المقال إلى نموذج محدد وهو نموذج فيلم "يا خيل الله" لنبيل عيوش وذلك بالنظر إلى تركيزه على المغرب كمجال جغرافي لأحداث الفيلم ومعالجته لهجمات 16 ماي الإرهابية التي عانى منها المغرب سنة 2003م.

أولا: تكون الإرهابي من الطفولة إلى المقبرة في الفيلم السينمائي "يا خيل الله" للمخرج "نبيل عيوش"[1]

"يا خيل الله" فيلم سينمائي صدر سنة 2013م، من إنتاج الفنان المغربي نبيل عيوش. وهو فيلم مقتبس من كتاب "نجوم سيدي مومن" للمؤلف والفنان التشكيلي المغربي "ماحي بنبين". من خلال "يا خيل الله" حاول نبيل عيوش رسم صورة لتطور الإرهاب في المجتمع والإجابة عن سؤال: كيف يصبح المرء إرهابيا؟ وكيف يستطيع الانتحاريون الدفاع عن فكرة أو دين من خلال موتهم؟ ما الذي يدفعهم إلى الموت وكيف يستعدون لذلك؟ هل الأمر ديني أو أيديولوجي محض؟ أم أن الأمر أبعد من ذلك، حيث تتداخل فيه مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية؟ في فيلم يا خيل الله، اختار عيوش نموذج أخوين مسؤولين عن تفجير مطعم Casa de España وهو أحد المواقع التي عَرفت هجمات إرهابية يوم 16 ماي 2003م بالدار البيضاء، إلى جانب مجموعة من المواقع من بينها: فندق فرح والمقبرة اليهودية والمركز الاجتماعي اليهودي.

شارك فيلم "يا خيل الله" في عدة مهرجانات، وحظي بمجموعة من الجوائز تتجاوز 13 جائزة، من بينها[2]:

جائزة "فرنسوا شالي" بمهرجان "كان".

الجائزة الكبرى للدورة 57 للأسبوع الدولي للسينما ببلد الوليد Valladolid بإسبانيا.

جائزة أحسن مخرج في مهرجان سياتل في الولايات المتحدة الأميركية.

---

[1] انظر: نبيل عيوش، الفيلم السينمائي "يا خيل الله"، 2013م.

[2] من أجل المزيد من المعلومات انظر: مقال على موقع ميدل إيست أونلاين، بعنوان: " الفيلم المغربي 'يا خيل الله' يواصل سلسلة حصد الجوائز" بتاريخ 15 يونيو 2013م.
https://middle-east-online.com/ الفيلم-المغربي-يا-خيل-الله-يواصل-سلسلة-حصد-الجوائز

في فيلم "يا خيل الله" لم يوجه نبيل عيوش عدسته إلى المأساة نفسها وما يواكبها من اضطرابات أمنية واجتماعية ومن حالات استنفار قصوى كما هو الأمر في أغلب الأفلام الهوليودية، بل اختار تتبع مسيرة الأخوين من الطفولة إلى لحظة الانفجار دون الدخول فيما ستؤول إليه الأمور فيما بعد، جاعلا من الإرهابيين بطلي فيلمه، وهو بذلك يضفي طابع البشرية على العنف المادي والمعنوي للإرهاب والتطرف الديني، الذي غالبا ما يغيب في الأفلام التي تتناول هذا الموضوع. ورغم أنسنته لظاهرة العنف والتطرف والإرهاب، ودفاعه عن أطروحة "لا يولد المرء إرهابيا، بل يصبح إرهابيا"، إلا أنه لم يسقط في فخ التعاطف مع المجرمين أو في التبرير أو في الاعتذار، بل حافظ على مسافة معقولة في تعاطيه مع مشكل الإرهاب والهجمات التي تعرض لها المغرب

ولعل أهم ما يتميز به الفيلم، كمعظم أعمال نبيل عيوش، هو التوثيق والدراسة الميدانية والعلمية للمواضيع التي يخوض فيها قبل البدء في الاشتغال على عمله الفني، الأمر الذي أعطى قوة لفيلم "يا خيل الله" ليس من الناحية الواقعية وتسلسل الأحداث وبنية الشخصيات فقط، وإنما من خلال تفاعل المشاهدين مع الفيلم أيضا.

فيلم "يا خيل الله" تتبع لطفلين جعلت منهما قسوة المجتمع والفقر والبطالة والحالة الأسرية الضعيفة وما لذلك من تأثيرات سيكولوجية، فريستين سهلتين لاستقطاب التنظيم الإسلامي المتطرف. وهو عبارة عن فلاش باك Flashback، حيث يبدأ الفيلم بحوار بين شخصين-متزامن مع استعراض لائحة المنتجين والمساهمين في العمل الفني- يتساءل فيه الأول عن تأثير خبر موته على غزلان، الفتاة التي أغرم بها منذ الطفولة، وطمأنة الآخر له بحديثه عن الجنة والحور العين انظر من الدقيقة 00:44 إلى الدقيقة 01:14 لينتقل بنا مباشرة إلى المشهد الأول مع أطفال يلعبون كرة القدم بملابس بالية في ملعب طيني مليء بالحجارة، والذي ينقلب سريعا إلى ساحة صراع بين الأطفال يتدخل فيها طفل مسلح بسلسلة حديدية، قادم من مكان مجهول، ليدافع عن مجموعة من الأطفال ثم يطلقون سيقانهم للريح هروبا من المجموعة الثانية، مرورا من الطريق المحفرة، إلى الطريق السيار، متجهين نحو الحي الصفيحي المهمش سيدي مومن. انظر من الدقيقة 01:25 إلى الدقيقة 03:30.

في المشهد الموالي مباشرة، تتضح لنا علاقة الأخوة بين لاعب كرة القدم المتحمس وصاحب السلسلة الحديدية، ويدخلاننا دون مقدمات إلى بيت الأسرة لاكتشاف عوالمها المظلمة. الأخ الأكبر الغائب عن الأسرة بسبب الخدمة العسكرية، الأب المتقاعد من العمل العسكري، والذي لازال يحمل ندوب المعارك في وجدانه، إذ تؤرقه وتدخله في هلوسات، الأخ المصاب بالتوحد، الأم المتوترة التي ضاقت ذرعا من تصرفات كل أفراد الأسرة ومن معاناتها في الشغل كعاملة نظافة، الفقر والهشاشة من خلال العشاء البسيط والغرفة المضاءة بشموع فقط التي يتوجب على كل الأفراد تقاسمها انظر من الدقيقة 03:43 إلى الدقيقة 05:05. ثم ينتقل مباشرة إلى مشهد ثالث تستمر فيه الشروط القاسية للطفلين في التجلي من خلال الوسط العنيف المحيط بهما، واستهزاء الأطفال من بعضهم البعض وصراعاتهم، إلى جانب ضرورة اعتمادهم على أنفسهم من أجل

التنقيب عن دراهم قليلة يجود بها البحث في مقاذف القمامة وبيع الخردة بأثمنة زهيدة. انظر الدقيقة 05:07 إلى الدقيقة 07:07.

في سيدي مومن البؤس والفقر والأوساخ والظلم بكافة صوره، تحيط بالأخوين حميد وياشين من كل جانب، بين اتهام ياشين بالمثلية الجنسية بسبب صداقته مع ابن راقصة "شيخة"، وتهكم الكل على أم الطفل وهم يعاينون ممارستها للدعارة، إلى النفايات المحيطة بهما في كل مكان، والطرق المحفرة، والملابس الرثة، إلى البطالة والهدر المدرسي، وقانون الغابة حيث الغلبة للأقوى، سواء في عالم الأطفال كما في عالم الشباب والبالغين. وبسبب الفقر وبحكم هذا الوسط الذي نشأ فيه الطفلان، يجد حميد الأخ الأكبر وحامي ياشين الأصغر نفسه أمام ضرورة التجارة بالمخدرات من أجل إعانة أسرته.

الظروف القاسية التي يعيشها أطفال سيدي مومن لم تمنعهم من الحلم، وهو ما حاولت كاميرا عيوش تبيانه من خلال عشق ياشين لكرة القدم وحلمه بأن يصبح لاعبا محترفا كالروسي "ليف إيفانوفيتش ياشين" Lev Ivanovitch Yachine الذي لقب باسمه لكونه يحمل صورته على الدوام، كما لم يمنعه البؤس ومعاناة الحياة اليومية من الوقوع في حب فتاة من الحي نفسه استمر حبه لها طيلة حياته إلى أن قام بالعملية الانتحارية. انظر من الدقيقة 08:30 إلى الدقيقة 09:12.

يستمر الفيلم في التنقل بين أزقة سيدي مومن الذابلة متتبعا يوميات حميد وياشين. حميد نال رضى أمه وأصبح رجل البيت الذي لا يتدخل أحد في شؤونه بعد أن أصبح يعيل أسرته من بيع المخدرات، في صمت مريب لباقي الأفراد الذين لم يتساءلوا من أين له بالمال، وبين السكر الجماعي للأطفال واغتصاب "حميد" ل "نبيل" وهو صديق ياشين الوفي، أمام أنظار أخيه – ياشين- وباقي الأطفال، موازاة مع رقص أم الطفل المغتصب في عرس أحد ساكنة الحي. تركز العدسة على عملية الاغتصاب وتشجيع الأطفال لحميد وتصفيقاتهم، قبل أن تركز على بقاء ياشين منزويا وحده رفقة صديقه، مصدوما بما شاهده، وصمت صديقه يزلزل الغرفة. انظر من الدقيقة 10:25 إلى الدقيقة 15:53.

تنتقل العدسة بعد ذلك مباشرة إلى لقطات من حداد الشعب المغربي على وفاة الملك الحسن الثاني قبل التوثيق لحالة الاستنفار التي عرفها حي سيدي مومن حيث أضحى الأخوين حميد وياشين شابين يافعين، دون أن تتغير شخصيتهما وميولاتهما. الأول مثير للمشاكل، مستعد للصراع، وتاجر مخدرات، له مكانة خاصة بين مجرمي حيه، وعلاقات مع رجال الأمن الوطني المرتشين، انظر الدقيقة 21:06 إلى الدقيقة 21:37 والثاني غير قادر على الدفاع عن نفسه أو غيره، رياضي ومحب لكرة القدم، صديق وفي لنبيل وعاشق لغزلان فتاة الحي انظر من الدقيقة 16:00 إلى الدقيقة 19:45.

بعد اندماج المشاهدين في حياة البؤس والمعاناة في أزقة سيدي مومن الباهتة، خلال الربع الأول من الفيلم، تبدأ تمظهرات تغلغل الحركة الإسلامية تظهر في الربع الثاني من الفيلم، من خلال جماعة من الملتحين يحاولون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ينشرون أناشيدهم الإسلامية ويوقفون النساء غير المحجبات انطلاقا من الدقيقة 22:55، وهي الفترة التي ستتزامن مع اعتقال حميد، بعد إهانته لرجال من الدرك وقذفه لهم بالحجارة.

يعتبر اعتقال حميد الذي كان يعيل أسرته ويحمي ياشين ويضمن له مكانه في السوق حيث يبيع هذا الأخير برتقاله، نقطة التحول الأولى التي سيعرفها الفيلم، إذ ستغرق الأسرة في الفقر أكثر وتبدأ معاناة ياشين من تعسفات باقي الشباب ذوي النفوذ وانتقامهم منه بعد اعتقال أخيه، وفشله في إرضاء أسرته ماديا ومعنويا، سواء من خلال توفير حاجياتها اليومية أو فيما يخص الخدمات اليومية من إصلاحات وغيرها، موازاة مع فشله في حماية نفسه من تنمر الآخرين، لولا مساعدة صديقه نبيل له بأن شغله معه في محل لإصلاح السيارات والدراجات النارية واستمرار حلمه بالارتباط مع الفتاة التي يعشقها –غزلان- والتي تفرض عليها أسرتها حراسة مشددة. من الدقيقة 26:30 إلى الدقيقة 42:00.

أما نقطة التحول الثانية فهي عودة حميد من السجن انظر الدقيقة 44:15 في هيئة مختلفة تماما، حيث عاد إلى حي سيدي مومن كإسلامي ملتزم ملتح، لا ينطق إلا بقول الله والرسول، قليل الكلام، محدود العلاقات الاجتماعية، يحافظ على علاقات باردة ومحدودة مع أسرته ولا يزورها إلا لإحضار المؤونة، ويمضي جل أوقاته مع باقي أفراد الجماعة السلفية التي تعرف عليها في السجن وأصبح ينتمي إليها. الأسرة كعادتها لم تمانع تغير حميد طالما أنه يعيلها، بينما ياشين رفض وضعية أخيه الجديدة الذي بدأ بنشر أفكاره في الوسط الأسري وخارجه من خلال توزيع شرائط مسموعة ومنشورات. ولا يصبح الالتحاق بالحركة الإسلامية أمرا مفروضا على ياشين إلا حين تورط في عملية قتل مشغله، الذي حاول اغتصاب صديقه نبيل انظر الدقيقة 52:24. ولم يكن تعرفه في بداية الأمر بأفراد الحركة لأسباب دينية، بل لمساعدتهم له في التغطية على عملية القتل التي قام بها، إلى أن زرعت الحركة أفكارها تدريجيا لدى ياشين وأصدقائه وأصبحوا من المفضلين لدى مشايخة الحركة وقادتها.

تستمر العدسة في الجزء الثاني من الفيلم في تتبع التحول الحاصل لدى الأصدقاء تدريجيا، الابتعاد عن الخمور والمحرمات، الإكثار من الصلاة والتعبدات، تغير طريقة اللباس والكلام، الانغماس وسط الحركة والانقطاع عن العالم الخارجي والإقلال من العلاقات الاجتماعية مقابل الحياة الجماعية وسط التنظيم الإسلامي، الأنشطة الإسلامية من قبيل الصلاة الجماعية والخطب والحديث والتدرب على فنون القتال واستعمال الأسلحة وغيرها انظر الدقيقة 57:52 إلى الدقيقة 01:04:30. وتستمر علاقة الأخوين بالتنظيم إلى أن يورطهما في العمليات الانتحارية على أساس أنهما من المختارين من بين كل أفراد المجموعة، ويتم ترشيح ياشين ليكون زعيم الخلية. ومع اقتراب موعد العملية المحدد يستيقظ ضمير حميد كأخ أكبر ويعود إلى محاولة حماية أخيه بشتى الطرق وثنيه عن القيام بالعملية وإقناعه بالعدول عن رأيه، إلا أن ياشين كان مقتنعا بما يقوم به، ويرى أنه بطل في حين كان يعتبر أخاه غيورا لكونه لم يتسلم الزعامة أو ضعيف الإيمان، فضلا عن كونهما مهددين بالتصفية إن هما حاولا العدول عن رأيهما بعد التزامهما بالقيام بالعملية. وبعدها يقودان المشاهدين إلى أماكن اجتماعاتهم وتحضيرهم للعمليات، ثم توجههم إلى خلوتهم من أجل التدرب على الأسلحة وانتظار الموعد المحدد يوم 8 ماي 2003م تزامنا مع إعلان المذياع ميلاد ولي العهد الحسن الثالث انظر الدقيقة 01:21:50 إلى الدقيقة 01:22:41 ومن الدقيقة 01:32:07 إلى الدقيقة 01:32:52، إلى أن وصلوا إلى آخر لحظات الاستعداد واتخذوا المسار المحدد لهم في الدار البيضاء اتباعا لتوجيهات قادتهم إلى أن قاموا بقتل حارس البوابة بالسكين، ثم قام ياشين وصديقه بتفجير المطعم الاسباني أمام أنظار أخيه حميد المصدوم بما صنعه هو بأخيه. انظر الدقيقة 01:46:00. أما التفجير فسيتمكن من تأمله أطفال يلعبون كرة

القدم في الملعب نفسه الذي شغل به الأخوان وقتهم في الصغر انظر الدقيقة 01:46:14، وهي آخر لقطة في الفيلم قبل إشارة المخرج إلى عدد ضحايا العمليات الإرهابية الخمس التي عرفتها الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003م بين الساعة 21:55 والساعة 22:00 والذين
وصلوا إلى 45 قتيلا من بينهم 12 انتحاريا كلهم منحدرون من حي سيدي مومن.

حافظ فيلم نبيل عيوش، "يا خيل الله" كما هو الحال بالنسبة إلى أغلب أفلامه التي تعالج قضايا مجتمعية كفيلم "الزين اللي فيك" على واقعيته، من خلال اعتماده على شباب حي سيدي مومن، العارفين بواقعهم أكثر من غيرهم، كما لم يتحرج من إظهار كل ما هو رديء ومناف لأعراف المجتمع المغربي فيما يخص الإعلام، طالما أن الأمر يتعلق بأمور نجدها بالفعل في المجتمع. وهو بذلك صوت لكل ما هو مسكوت عنه: كالإغتصاب، والدعارة، والسكر العلني، والمثلية الجنسية المكبوتة حالة نبيل وهو يجرب لأول مرة وضع أحمر شفاه انظر الدقيقة 37:30، والفساد السياسي، والرشوة، والفروقات الطبقية، والعنف النفسي والجسدي. ومع أن أغلب ما يُنتقد عليه عيوش هو صراحته في تصوير هاته اللقطات التي يجدها المشاهدون قاسية أو مقززة، على أساس أن بإمكانه الإحالة عليها أو الإشارة لها دون تصوير المقاطع بالكامل، إلا أن تصويره للقطات الكاملة له تأثير مهم على المشاهدين، حيث يقربهم أكثر من قسوة المشهد ويضعهم في الصورة - حرفيا-.

عمل نبيل عيوش في فيلم "يا خيل الله" على بناء شخصياته بشكل متكامل، من خلال تعقبه لنشأة الطفلين، وإحاطته بواقعهما المعيش وحالتهما الأسرية والاقتصادية والاجتماعية، وما لذلك من تأثير على تكوينهما السيكولوجي، وما خلقه غياب دور الأب من روابط بين الأخوين-حميد الذي يحاول بكل ثمن حماية أخيه من قسوة وسطهما ولا يريد لياشين أن يصبح مثله، وياشين المعجب بقوة أخيه ويحاول اقتفاء أثره-، ثم من خلال تعقب مختلف الصدمات التي تعرضا لها كطفلين أو فرضها محيطهما عليهما، مرورا بدور "الصدفة" أو "القدر" في تكونهما، وهو تسلسل جد محبك، قد يبدو سرياليا، لولا أن الأمر تعلق بتجربتين واقعيتين بالفعل، ولولا أن دهاليز الحياة أبانت ألا شيء عجيب وسريالي، وأن من الممكن أن نجد أنفسنا في مسارات مناقضة لما نرسمه لأنفسنا إن اخترنا في لحظة ما منعطفا خاطئا وهو ما يصطلح عليه بعبارة قريبة إلى العلمية ب"تأثير الفراشة". ومن أجل تبيين ذلك يمكن اعتبار المثال التالي:

لو لم يقم حميد بإهانة رجال الأمن لما اعتقل، ولما تعرف على الجماعة الإسلامية، وبذلك لم يكن أفراد الجماعة ليجدوا سبيلا لحميد وياشين وأصدقائهما.

ولولا أن الأطفال استطاعوا الحصول على قنينات خمر، لما سكروا ليلة العرس، ولما اجتمعوا في منزل نبيل، ولما اغتصب حميد نبيل أمام أنظار أخيه ياشين.

لو لم يتم اغتصاب نبيل سابقا في الصغر أمام أنظار ياشين ولولا عدم قدرة هذا الأخير على حماية صديقه، لما تراكمت لدى ياشين عقدة الذنب ولما ثارت ثائرته في محل إصلاح السيارات حيث ضرب مُشغله ضربة قاضية على الرأس.

ولولا مغادرة نبيل لطلب المساعدة، وخوف ياشين من عواقب فعلته وحقده على محاولة مُشغله اغتصاب صديقه لما استمر في ضرب المُشغل الذي كان لازال على قيد الحياة ومن الممكن إسعافه.

لو لم يأت نبيل بحميد وباقي أفراد الجماعة الإسلامية لمساعدتهما، لما ربطتهما صلة بياشين وأصدقائه ولما استطاعوا إقناعه بالانتماء إليهم، بما أنه كان منذ البداية يرى أن تغير أخيه حميد أمر مريب وأن التدين المتشدد مجرد حماقة.

ولولا إحساس ياشين وأصدقائه بفراغ عاطفي أمام حماية الجماعة لهم وبالأخوة التي تجمعهم ما كانوا ليثقوا بهم.

ولولا تسارع الأفراد لنيل مرضاة الشيخ وإحساس ياشين وأصدقائه بأن تقرب الشيخ منهم يجعل منهم متميزين لما قبلوا القيام بالعملية.

ولولا تهديدهم بالتصفية إن هم قرروا التراجع في آخر لحظة، لتمكنوا من العدول عن رأيهم.

واقعية الفيلم لم تقتصر على واقعية الأحداث فقط، وبناء الشخصيات، وربط أحداث سيدي مومن وتطور الشخصيات عبر مرور السنوات بالأحداث الوطنية التي يعرفها المغرب، وإنما على الديكور والفضاء أيضا. وبما أن حي سيدي مومن الأصلي بضواحي مدينة الدار البيضاء تغيرت ملامحه في العشر سنوات التي تفصل الحدث عن إنتاج الفيلم فقد اختار نبيل عيوش التنقل بعدسته في أزقة حي يحاكي حي سيدي مومن في سنوات التسعينات وإلى حدود بدايات الألفية الثانية[1]، وفي مقذف النفايات، وفي وسط مدينة الدار البيضاء، وفي الخلاء، وهي أماكن لم يحاول تجميلها وإضفاء طابع رومانسي عليها كما هو الحال في معظم الأفلام التي تحاول إضفاء طابع جمالي رومانسي على الفقر، بل حاول التركيز عليها، ببساطتها ونتانتها، فركز على النفايات الموجودة في كل جهة، وعلى المقهى البسيط الذي يرتاده شباب الحي، وعلى الغبار والحفر والحجارة التي تملأ المكان، إلى جانب بساطة المنازل وهزالة أثاثها وضيق مساحاتها، مبينا الفرق بين أثاث منزل حميد وياشين الفقيرين، ومنزل نبيل ابن "الراقصة" التي تمارس الدعارة أيضا ولها زبائن من مختلف الفئات الاجتماعية، ولعل ذلك ما مكنها من تأثيث منزلها بشكل أجمل وأريح، كما ركز على تبيين الفروقات الطبقية في أصدم تجلياتها من خلال المفارقة بين حي سيدي مومن ودهشة الشباب عند وصولهم إلى وسط مدينة الدار البيضاء ومرورهم بالمنازل الفاخرة والفيلات وناطحات السحاب.

[1]انظر: نبيل عيوش، "Reportage sur le film de Nabil Ayouch @Le Rio #Ciné #zoopolis.tv"، ZoopolisTV، 24 أبريل 2013. فيديو.
https://www.youtube.com/watch?v=JCHesDuFCOg&list=PL2LrqsiVbK-DjE_MAIR_EmbBqVMVCgAFK&index=7
انظر أيضا:
https://www.youtube.com/watch?v=WZ7vExCawSk&list=PL2LrqsiVbK-DjE_MAIR_EmbBqVMVCgAFK&index=20

استغل نبيل عيوش الملابس أيضا لإظهار المستوى الاجتماعي، والرمزية الاجتماعية لكل فرد، حيث حافظ على لباس رث ومتسخ بالنسبة إلى أطفال حي سيدي مومن، كما حافظ على بزة واحدة للميكانيكي الذي شغل نبيل وياشين، بينما كانت الراقصة تنوع ملابسها بين جلابيب ملونة تظهر مفاتنها في الحالات العادية وبين "قفطان" مغربي بهيج الألوان في لقطات الرقص. وفي مقابل اللباس العادي والباهت لشباب الحي، واللباس الطويل أو الجلباب المغربي لنساء الحي، يظهر أفراد الحركة الإسلامية باللباس الفضفاض واللحى والسجادات و"التسابيح" الخ... وهذه المفارقة في اللباس هي ما سيعايشها مشاهد فيلم "يا خيل الله" من خلال انتقال كل من حميد -الذي كان يتميز عن أطفال الحي بسترات جلدية وأحذية رياضية فاخرة يستطيع اقتناءها من تجارته بالمخدرات-، وياشين وأصدقائه -الذين كان لباسهم في مستوى أطفال الحي نفسه -، من شباب معتدلين، يتصارعون من أجل لقمة عيش، إلى شباب متطرف دينيا، منتم إلى حركة إسلامية.

وقد ساهم تلاعب نبيل عيوش بالإضاءة في إضفاء الطابع الدرامي المراد تمريره للمشاهدين، حيث عمل على تخفيض الإضاءة والاقتصار على شموع فقط داخل أسرة الأخوين حميد وياشين للتعبير عن واقع البؤس والمرارة التي تعيشها الأسرة، كما خفض الإضاءة في لقطات عديدة اعتبرت حاسمة في مسار كل من حميد وياشين وأصدقائهما، كلحظة اغتصاب نبيل، ولحظات الارتباك والحيرة والتردد، سواء التي كان يعيشها ياشين كلما اختلى بنفسه في منزل نبيل بعد لقائه مع الجماعة الإسلامية أو تلك التي كان يعيشها نبيل كلما اكتشف أمرا يخص أمه أو راوده شك أو حيرة بخصوص ميولاته الجنسية، ثم في حالات الندم التي كانت تجتاح حميد ومحاولاته إقناع أخيه بالعدول عن ارتكاب العملية الجهادية.

عمل عيوش أيضا على إضفاء طابع من السخرية السوداء من خلال مقاربة اتباع الحركات الإسلامية وفكرة الجماعة بقافلة خراف تظهر بالموازاة مع نشيد يرتله أفراد الحركة الإسلامية ومجموعة من اللقطات التي توثق لاستعدادهم للقيام بالعملية الجهادية في الخلاء انطلاقا من يوم 8ماي إلى حين حلول موعد تنفيذ العمليات الإرهابية. انظر من الدقيقة 01:29:30 إلى الدقيقة 01:29:45 ثم من الدقيقة 01:34:47 إلى الدقيقة 01:35:00.

ورغم اعتماد نبيل عيوش على أحداث واقعية، وعلى رواية "نجوم سيدي مومن" التي يمكن اعتبارها بمثابة تأريخ لحياة أبناء سيدي مومن المسؤولين عن العمليات الإرهابية، إلى جانب اعتماده على معطيات فعلية، سواء من خلال التقارير الرسمية التي نشرتها المؤسسات المغربية المعنية، أو من خلال جمع شهادات من أبناء الحي المعني. إلا أن ذلك لم يسقط نبيل عيوش في التوثيق أو في عملية استنساخ سينمائي للرواية، ولعل ذلك راجع للقيمة الفنية والجمالية للفيلم، إلى جانب الحبكة وقدرة الممثلين على تجسيد شخصياتهم المركبة، رغم كون أغلب ممثليه حديثي العهد بمجال السينما، بل وكونها أول تجربة لهم أمام الكاميرا، فضلا عن تفاني عيوش في "تكوين المشهد" أو La mise en scène وقدرته على بنائه.

ثانيا: لقاء التطرف والتحرر في فيلم "المغضوب عليهم[1]"، إخراج محسن البصري

تبدأ أحداث فيلم المغضوب عليهم لمحسن البصري متسارعة، حيث يمر المشهد الأول سريعا لأم تودع ابنتها وتدعو لها بالتوفيق لتلتحق الشابة بصديقتها وأصدقائها في الشاحنة ويبدأ جو من الصخب والموسيقى المرتفعة والرقص والضحك، تتوقف الشاحنة لمساعدة ثلاثة غرباء على قارعة الطريق، فإذا بالشباب يجدون أنفسهم أمام عصابة مسلحة تقودهم إلى بيت ناء .

مباشرة بعد الوصول إلى البيت -حيث تدور أحداث الفيلم إلى الأخير-، يفهم المشاهد أن الأمر يتعلق بإرهابيين، فبعد أن لاحظوا الشباب يعانقون بعضهم البعض قرروا وضع الذكور والإناث في غرف متفرقة، وبعد سماع الذكور صوت صديقتهم "هند "بدؤوا بإحداث جلبة والسؤال عن صديقتهم متهمين الشاب المتطرف بالاغتصاب ليرد عليهم أنهم ليسوا صعاليك مثلهم باعتبار الجنس خارج إطار الزواج حراما، ليعلق أحد الشباب مجادلا وهل القتل ليس حراما؟ الدقيقة 8و 30ثانية .بعد رفض الشخص إرجاع الفتاتين، وفي اللحظة نفسها التي يعبر فيها عن رفضه معلنا أن القرار يعود له في كل شيء، قام أحدهم بإرجاع إحدى الفتاتين .وهي لقطة مثيرة للسخرية، كان الغرض منها إظهار التراتبية بين أفراد الخلية الإرهابية .بعد إعادة الفتاتين إلى الغرفة الأولى، اتضح للمشاهد من هو زعيم الخلية، وأنه هو من قرر جمعهم في الغرفة نفسها لكي تسهل عملية مراقبتهم نظرا لكونهم ثلاثة فقط، ليقوموا مباشرة بعد ذلك بالإعلان للشباب أنهم "رهائن باسم الجهاد "الدقيقة 11و 15ثانية .تنتقل عدسات الكاميرا بين حوارات زعيم الخلية وباقي الأفراد وبين حوارات الشباب الأسير .ففي الوقت الذي يعتبر فيه الشباب أن المجرمين عبارة عن حمقى، ويحاولون التواصل مع الشرطة، يعبر أحد المتطرفين عن رغبته في الجهاد بالساحة العراقية ويطول حديثه عن الأسلحة وأنواعها . ولأن هذه العملية هي الأولى بالنسبة لهم، فإن الخلية تبدو مبعثرة وتحركاتها عشوائية، إذ كان من المفترض أن يجدوا أميرهم في الانتظار لكنه لم يأت، كما نسي مصطفى قائد الخلية شاحن الهاتف الذي سيمكنه من التواصل مع أميره، واضطر إلى طلب مساعدة أسراه.

في اليوم الثاني يتضح الفرق بين الشباب والخلية من حيث طريقة تفكيرهم، ففي الوقت الذي تاهت الخلية وأصبحت مرتبكة بعد عدم رد أميرها على مكالمة هاتفية، كان الشباب يحاولون تحليل الوضع بهدوء أحيانا والسخرية من وضعهم أحيانا أخرى ويتناقشون في محاولة لمعرفة ما يجب فعله، وفي الوقت الذي يطالب أحد الأفراد بقتلهم جميعا، عمد أحد الشباب "شكيب "على اختيار الحوار سبيلا للتفاهم، ورغم أنه نجح في تجاذب أطراف الحديث مع مصطفى قائد الخلية والخروج من الغرفة لبعض الوقت، والإفصاح عن كونهم فرقة مسرحية هاوية غير معروفة، إلا أنه وجد نفسه مجبرا على العودة أمام صرخات مصطفى مباشرة بعد اقتراح الشاب إطلاق سراح الفتاتين والإبقاء عليه وعلى صديقيه .من الدقيقة 15و 50ثانية إلى الدقيقة 20.وفي الدقيقة 22و 20ثانية، يتضح للمشاهدين أن عمر وهو أحد أفراد الخلية أصبح مترددا في مسألة القتل وبعد طرحه السؤال على مصطفى قائد الخلية، الذي ظل صامتا، يستشف المشاهد أن مصطفى كذلك أصبح مترددا، ويتفهم موقف صديقه خاصة أنه يعاني من تأخر ذهني لا يتم تقديم أي معلومات عن

[1]لمشاهدة الفيلم انظر: محسن البصري، فيلم "المغضوب عليهم"، 2011م
https://www.youtube.com/watch?v=5nDjRLJmKcU

مدى حدته، لكنه يتضح من حركات عمر وردود فعله وكيفية حديثه، وأن صمته يدل على ضرورة القيام بالعملية .

ولا يتسنى للمشاهدين التقرب من أفراد الخلية إلا في وقت لاحق خلال غياب قائد الخلية مصطفى الذي غادر إلى مدينة آزرو دون تحديد السبب، حيث أبدى أحد الأفراد تساؤلات حول "مصطفى "وما إن كان يعرفه جيدا مشككا فيما إن كان سيعود، ليرد "عمر "مستنكرا أن مصطفى قد قضى سنتين في السجن دون أن يشي به وأنه كان يوفر له الحماية خلال مكوثهما بالخيرية من الدقيقة 28و 40ثانية إلى 29و 30ثانية . لتمر عدسة الكاميرا إلى غرفة الشباب، وتقربنا أكثر من خلفية "جميلة "التي واجهت عمر بكونها تدخن وأنهم لا يملكون الحق في محاسبتها، وقابل ذلك بلعنها هي وأمها، وهي الأم نفسها التي التقى بها المشاهد في أول لقطة من الفيلم .في الغرفة، وتحت الآذان الصاغية لعمر، حكت الشابة عن معاناة أمها ربيعة في تربيتها هي وتربية أختها بعد طلاقها وهي بنت 23سنة بسبب رغبة الأب في التعدد، ويتضح أن ذلك كان بخلفية دينية، ويتضح من خلال ملامح عمر أنه تأثر بقصة الشابة وندم على الأحكام المسبقة التي وجهها لها من الدقيقة 29و 32 ثانية إلى الدقيقة 31و 49ثانية.

مع بداية اليوم الثالث، يتضح للمشاهد أن مصطفى عاد فعلا من آزرو وأن الأمير لم يرد على أي اتصال بعد، فكلف مصطفى صديقه عمر بالذهاب إلى آزرو واقتناء كل الجرائد وإحضار الطعام للأسرى، رافضا مغادرة العضو الثالث في الخلية .الأمر الذي يشي بعدم ثقة الطرفين في بعضهما البعض، وأنهما ربما لا يعرفان بعضهما مسبقا ولم يلتقيا سوى في إطار هذه العملية الإرهابية .وقد نفذ عمر أوامر مصطفى في الحين حيث ظهر على دراجته الهوائية مغادرا، ليظهر في اللقطة الموالية عائدا مسرعا ويحمل في يده الجرائد، ولا يتسنى للمشاهد قراءة ما في الجريدة، لكن يتضح له أن أمر الخلية قد فضح وأنهم أضحوا من المبحوث عنهم، الأمر الذي سيتركهم في حيرة من أمرهم .ولأن الحديث لاحقا يصبح حول الشيخ الذي نسق بينهم وبين الأمير، وليس الأمير نفسه فإن المشاهد يستنتج أن الأمير أصبح موضع شك من الدقيقة 32و 40ثانية إلى الدقيقة 36و 40ثانية .تنتقل الأحداث سريعا في عتمة الليل وصمته، إلى صراع بين الأسرى الذين حاولوا الهروب وبين الإرهابيين، حيث واجه الشباب المتطرفين بأفكارهم الخاطئة عن الدين وعبوديتهم للشيخ الذين ينتظرون أوامره لتنتهي الجلبة بإعادتهم للغرفة وتكرار مصطفى لجملة "نحتاج حلا "من الدقيقة 39 و55ثانية إلى الدقيقة 42و 47ثانية.

تنقلب أحداث الفيلم في اليوم الرابع حيث قرر مصطفى ومن معه قتل الشباب وأقبلوا لإعلان ذلك لهم، وبعد الرعب الذي عاشه الشباب قرر صديقهم شكيب إعادة تجربة الحوار كطريقة للتفاهم، حيث أبان تعاطفه مع "إخوان "مصطفى الذين يعتبر أنهم حوكموا ظلما، قاصا على مصطفى كيف تم اختطاف أبيه المناهض للنظام قبل أزيد من 20سنة وأنه رغم يقينه أنه قد تمت تصفيته جسديا إلا أنه مازال ينتظر عودته، وأوضح كيف أنه لا يختلف عن مصطفى وكيف أن كليهما يناضل من أجل التغيير إلا أنه اختار الفن، وطريقته في النضال لا تؤذي أحدا، مقترحا عليه أن يمهلوهم إلى يوم الجمعة ويعطوهم فرصة تقديم عرضهم المسرحي الذي اشتغلوا عليه لمدة سنتين وحرموا من أول أداء لهم يوم اختطافهم، لينتهي قرار الخلية بعد التداول بالموافقة ربحا للوقت في انتظار تلقي رد من الشيخ من الدقيقة 43إلى الدقيقة . 56

ومن أهم ما يمكن ملاحظته في اليوم الرابع هو تغير حالات الشخصيات، فالفتيات اللاتي كن مرعوبات بداية أصبحن أكثر جرأة وقوة، والشاب الذي كان يقابل الوضع بالسخرية والتنكيت وظل محافظا على أعصابه انهار تماما، والخلية الإرهابية التي كانت صاخبة ومرتبكة أصبحت تنتظر في صمت، ولعل ذلك الصمت يحيل كذلك على حوارات كل فرد مع نفسه، خاصة عمر الذي حاول الاعتذار لجميلة، ومصطفى الذي تحاور مع شكيب وأضحى في صراع مع نفسه، بين ما يلاحظه ويفكر فيه وبين ما يجب أن يفعله ويقوله كقائد للخلية في محاولة للتشبث بفكره المتطرف من جهة ثم طمأنة باقي أفراد الخلية وتثبيتهم على الطريق نفسه من جهة أخرى .

في اليوم الخامس تبدأ الفرقة المسرحية تدريباتها، لتكتشف الخلية الإرهابية من خلال الراديو أن أميرها قد قتل من طرف الجماعة الدقيقة 59لنتقرب من العضو الثالث في الخلية وهو يقص على "عمر " كيف أن والده تسبب في حادثة وهو يقود السيارة ثملا، مؤديا بذلك إلى مقتل الزوجة/الأم وإلى مكوثه في الإنعاش لأزيد من 5سنوات بفرنسا .من ساعة واحدة إلى ساعة ودقيقتين و 50ثانية .ومن أهم التحولات التي عرفتها الشخصيات في اليوم الخامس، هو تشكيك شكيب في مساره وتساؤله ما إن كانوا على خطأ والخلية هي التي على صواب، ليرد عليه صديقه أنهم قد يكونون على خطأ بالفعل لكنه من غير الممكن أن يكون أفراد الخلية على صواب .ساعة و 5دقائق و 40ثانية.

تتطور الأحداث في اليوم السادس بإرسال مصطفى لرسالة للشيخ من آزرو وتأكيد مسألة ضرورة قتل الشباب، ولعل من أبرز تيمات صباح اليوم السادس هو تيمة الخوف، حيث نجد عمر وشريكه في الجريمة قد أصابهما الرعب بعد مرور دورية الشرطة من أمام البناية خلال غياب مصطفى، وينهار شكيب كليا لخوفه من فكرة تعرضه للقتل، وخوف الشابة من عذاب القبر، ومع اقتراب موعد العرض المسرحي، انتهى مصطفى من حفر القبر الجماعي من ساعة و 8دقائق إلى ساعة و 14دقيقة و 50ثانية ليمروا بعد ذلك إلى إلقاء العرض المسرحي الذي كان يحمل معان سياسية وبعض التلميحات الساخرة من التطرف الديني وانتهى ب"الجذبة "التي حمست عمر فقام وبدأ يرقص على أنغامها، ليقوم الفرد الثالث في حركة مباغتة بإطلاق النار عليه فأرداه قتيلا، وبينما مصطفى يحمل جثة صديقه نحو القبر نرى القاتل في مكانه ثم نسمع طلقة نارية ثانية في العتمة، وهو ما يترك المشاهد يخمن أنه قد انتحر .ينتهي الفيلم بدفن مصطفى لصديقه ومغادرته المكان بدراجته الهوائية، ثم نفاجأ بخروج الشباب من غرفتهم يتعانقون في سعادة، بينما يتردد صوت مقتبس من مسرحيتهم، الأمر الذي يقود المشاهد إلى استنتاج أنه قد تمت تصفيتهم جسديا، وأن أرواحهم ربما قد وجدت السلام .

اختار المخرج للفيلم ألوانا باهتة وفضاء محدودا لا يتسع إلى حين ترفع العدسة نحو السماء، كما اختار التلاعب بالضوء من حين لآخر من أجل التركيز على ملامح معينة أو حالة نفسية خاصة، كما اختار أن تتخلل الحوارات لحظات صمت متفاوتة في الزمن وعمل على التركيز على ما هو غير منطوق به أكثر .ولعل هذه الخاصيات هي ما أعطت للفيلم قوة خاصة في تناول ظاهرة التطرف الديني وغطت على الحوارات الدينية التي ظلت سطحية في مجملها .

ولعل أهمية أفلام من هذا النوع تتجلى أكثر في تناول الموضوع فنيا، وطرحه للنقاش والتداول، وجذب اهتمام المشاهدين لخطورته إلى جانب التوعية بإشكالاته الأخلاقية والاجتماعية من جهة ثم بعوامله من جهة أخرى .فهو إذ يركز على الخلفيات الخاصة لكل شخصية فإنه يعطي كذلك إطلالة عما قد يشكل حافزا يدفع نحو التطرف، وهي إشارات يمكن الانتباه لها والتعامل معها من خلال الدعم النفسي والاجتماعي قبل السقوط في التطرف والإرهاب.

فمسألة استهداف الخلية لهؤلاء الشباب –والتي تبدو مسألة عشوائية حصلت بمحض الصدفة، فقط لكونهم كانوا يبحثون عن فرصة للجهاد وإثبات بيعتهم للجماعة -تذكرنا بالعملية الإرهابية التي راحت ضحيتها سائحتان اسكندينافيتان بإمليل بالمغرب، في 17من شهر ديسمبر سنة 2018م –حيث إن الشابين اختارا ضحيتيهما بمحض الصدفة، وكان الهدف من العملية الإرهابية هو إعلان بيعتهما لتنظيم الدولة الإسلامية داعش .

أما عن الخلية وتركيبتها فهي توضح أن ما يجمع الأفراد هو الرغبة في الانتماء للجماعة، دون اقتناع بما يقومون به أو إمكانية اتخاذ القرار، إذ أن كل ما يفعلونه كان اتباع أوامر أميرهم –الحاضر في أذهانهم والغائب في الفيلم -وضياعهم وتيههم بعد أن ألقي القبض عليه يوضح عشوائيتهم وعدم قدرتهم على تنظيم أنفسهم بأنفسهم، ولا على اتخاذ القرار.

وأما عن الوضع النفسي غير المستقر لأحد أفراد الخلية الإرهابية، فإنه يعيدنا إلى تصريحات حصلت عليها من الأخصائية النفسية للسجن المركزي بالقنيطرة، والتي تؤكد أن مجموعة من المعتقلين على خلفية الإرهاب يعانون من أمراض عقلية ونفسية قامت الحركات الإسلامية المتطرفة باستغلالها، وباستقطاب أصحابها وإقناعهم بالقيام بعمليات إرهابية لصالحه .

ومن جهة أخرى، فإن الفيلم ركز أيضا على الصراع النفسي الذي يعيشه أعضاء الخلية .فبينما تراود كل منهم شكوك حول ما يقوم به، ورغبة في التحرر من ضغط القمع الذي تفرضه الجماعة، ويتعاطف مع الشباب العاشق للفن وللحرية، إلا أن لا أحد منهم يجرؤ على الإفصاح عن ذلك لباقي أفراد الخلية ولا أحد منهم يجرؤ على اتخاذ قرار يتماشى مع ما يملي عليهم ضميرهم المستيقظ، بل يعملون على طمس مشاعرهم وتجاوز شكوكهم وإقبار ضميرهم .هذا الضغط الذي تمارسه الجماعة والتناقض الداخلي الذي يعيشه الأفراد هو الذي أشار إليه الباحث والمعتقل السابق بتهم الإرهاب، أبو حفص رفيقي، في حوار خاص أجريته معه .

ثالثا : فيلم" تيمبوكتو "لمخرجه "عبد الرحمان سيساكو:"

بعد نموذج الفيلم المغربي "يا خيل الله "لمخرجه "نبيل عيوش "الذي تناول موضوع الإرهاب من خلال أحداث 16ماي 2003م التي عرفتها مدينة الدار البيضاء بالمغرب، والذي حاول من خلاله المخرج النظر إلى العوامل المختلفة المساهمة في تحويل أطفال بريئين إلى شباب متطرف دينيا، وإرهابيين انتحاريين مسؤولين عن وفاة أكثر من 40ضحية، وجدت من الضروري إضافة فيلم آخر، يصور لنا الإرهاب من زاوية مختلفة .إذ بعد البروباغندا الداعشية في شريط "لهيب الحرب -2إلى قيام الساعة"، والذي حاولت "دولة الخلافة "من

خلاله تبرير أعمالها الإرهابية وتبيان ضرورة تطبيق شرع الله في الأرض .وبعد فيلم "يا خيل الله "الذي سلط الضوء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية والدينية التي أدت إلى تطرف مجموعة من الشباب المنحدرين من الحي الصفيحي "سيدي مومن "دينيا، ظل جانب أساسي غائبا، ألا وهو الجانب الذي يصور لنا تفاعل المجتمع مع ظاهرة التطرف الديني ومع استحواذ الحركات الإسلامية على مجتمعها، مع ما يتطلبه الأمر من تغييرات في العادات والتقاليد وتقليص للحريات .فهل المجتمعات تنتظر قدوم الحركات الإسلامية لتنقذها من الحكم الفاسد –أو الطاغوت -الذي لا يطبق شرع الله كما تصور لنا الحركات المتطرفة؟ أم أن قدومها يعتبر بمثابة استعمار واستبداد لا يختلف عن الحركات الإمبريالية التوسعية إلا في كونه ذي مرجعية دينية؟

من أجل تبين ذلك، اخترت فيلم "تيمبوكتو "لمخرجه الموريتاني "عبد الرحمان سيساكو "وذلك لكونه أولا يصور هذا الجانب الذي أجده ضروريا لتكتمل صورة الإرهاب سينمائيا، ثم لكونه ثانيا فيلما إفريقيا، يدخل ضمن المجال الجغرافي المهدد بالتطرف الديني والذي يعاني من ظهور حركات إسلامية تلو الأخرى، ثم لما للمغرب من ارتباط مع الدول الإفريقية الشقيقة على المستوى الجغرافي والهوياتي وعلى المستوى الاقتصادي والسياسي .

فيلم "تيمبوكتو "كما هو الأمر بالنسبة إلى فيلم "يا خيل الله "حافظ على الطابع البشري للتطرف الديني وللإرهاب، كما حافظ على الجانب الإنساني للماليين الرافضين للمد الإسلامي المتطرف الذي استولى على المنطقة .وقد جاءت فكرة الفيلم كرد فعل من المنتج "عبد الرحمان سيساكو "على إعدام عشيقين كانا يعيشان معا دون أن تربطهما علاقة شرعية بوثيقة الزواج، وهو فعل متشدد ذو خلفية دينية إسلامية .ورغم عنف هذا الفعل إلا أن "عبد الرحمان سيساكو "وجد أن الأمر لم يخلق ضجة إعلامية، وهو ما دفعه إلى أن يلعب دور الإعلام البديل من خلال فن السينما في فيلمه "تيمبوكتو."[1]

تستند قصة فيلم "تيمبوكتو "كذلك على أحداث واقعية عرفتها المدينة المالية سنة 2012م، بل إن وقوف الساكنة في وجه المد الإسلامي، خاصة النساء اللائي تمردن على عنف المتشددين دينيا بكل جرأة وشجاعة، وهن من ألهمن المخرج لإنتاج فيلمه.[2]

ومن الجدير بالذكر أن سخرية القدر كانت في الموعد، إذ أنه في الفترة التي كان يستعد فيها فريق الإنتاج لإتمام إجراءات تصوير الفيلم في مدينة تيمبوكتو المالية، تعرضت هاته الأخيرة لمحاولة القيام بعملية انتحارية خلفت أربع ضحايا، وذلك في الثامن والعشرين من شهر شتنبر 2013م، مما أجبر الفريق على الامتناع عن التصوير بتمبوكتو وتغيير وجهتهم نحو موريطانيا، التي وفرت مؤسساتها الشروط الأمنية للفريق من أجل التصوير .[3]

يعالج "سيساكو "من خلال فيلمه مجموعة من القضايا من أوجه مختلفة، من بينها :

[1]Voir : « Timbuktu - Conférence de presse au Festival de Cannes »,2014.

[2] Voir l'interview de Abderrahmane Sissako avec France24 : https://www.youtube.com/watch?v=9j2pfM11eSA

[3]Voir : « Timbuktu - Conférence de presse au Festival de Cannes »,2014.

المسألة الدينية في الجهاد:

التي تجلت في وضع معتقدات الجهاديين على المحك أمام رجل دين مسلم مالي، إمام لمسجد محلي، وذلك حين دخل مجموعة من الجهاديين للمسجد، وسط جموع من المتعبدين الصامتين، من أجل استئذان الإمام في تقديم إخبار، فأوقفهم بصوت هادئ، دون أن يغير وضعية جلوسه، مستنكرا دخولهم للمسجد بأحذيتهم وأسلحتهم، وحين أجابوه أن لهم الحق في ذلك لأنهم يمارسون الجهاد أجابهم" :هل تريدون ممارسة الجهاد في بيت الله؟ هنا في تيمبوكتو من يريد أن يكرس نفسه للدين يقوم بذلك بعقله وليس بالسلاح .لقد حان وقت الصلاة ونريد أن نتعبد في طمأنينة، لذا أطلب منكم المغادرة ".فيغادر الجهاديون مباشرة بعد ذلك في صمت .انظر الدقيقة 06:06إلى الدقيقة .07:28المواجهة نفسها بين الجهاديين والإمام ستقع بعد أن تم فرض الزواج على شابة من القرية بأحد المجاهدين بدعوى أن الرجل صالح وأنهم هم أولوا الأمر في المنطقة، وذلك على الرغم من رفضها ورفض أهلها .انظر من الدقيقة 01:22:20إلى الدقيقة .01:25:20وتعتبر هاته المواجهات ذات أهمية كبيرة في الفيلم، حيث ترمز إلى مجموعة من المواقف والتصورات، ومن أهمها :

تبيين أن الإرهاب سببه التعامل الخاطئ مع الدين وأن بإمكان المرء أن يكرس نفسه للدين دون السقوط في التطرف أو في رفض الآخر المختلف .
تقديم مفهوم آخر للجهاد وهو جهاد النفس قبل كل شيء .
تقديم صورة تعطي للمسلمين بمالي حقهم في التعبير، من حيث كونه مجتمعا منفتحا وكون إسلامهم الشعبي معتدلا ويقبل الحوار والاختلاف ويضمن هامشا مهما من الحريات الفردية .

اضطهاد الحركة الإسلامية للمرأة :

وذلك من خلال فرض الحجاب على كل النساء، وفرض اللباس الفضفاض والقفازين، الأمر الذي خلق استنكارا كبيرا لدى أغلب النساء، أدى بمجموعة من الأسر إلى الهجرة انظر من الدقيقة 21:29إلى الدقيقة .21:50

كما أدى ببائعة سمك إلى الانتفاض في وجههم وتقديم نفسها لهم لتلقى أي عقاب يقررونه رافضة لبس القفازات، خاصة وأن عملها في تجارة السمك لا يمكن أن يتم بقفازات .صرخة بائعة السمك أبانت أن النساء يرفضن الحجاب المفروض عليهن ويرفضن الشريعة التي أتى بها أفراد الحركة الإسلامية، والتي يعتبرونها دخيلة على ثقافتهم وإسلامهم الشعبي .إذ تقول " :لقد تلقينا تربية شريفة من ابائنا دون أن نضع قفازات"، ثم قفزت من مكانها ثائرة وسكين بيدها "هذا يكفي، تريدون قطع يدي، هاهما يداي الإثنتان، اقطعوهما، ...فمن أجل وضع قفازات يجب أن يكون لدي يدان "وبعد أن حاولت صديقة لها تهدأتها على أساس ألا نقاش ممكن مع هؤلاء الأشخاص، أجابت متوجهة للجميع "لقد بلغ السيل الزبى، فقد فرضوا علينا الحجاب، لكن كيف يمكن العمل بقفازين؟ ....لن أهدأ، لا اليوم، ولا غدا"، وفضلت مرافقتهم جاهلة مصيرها، على أساس "أن ما يجب أن يحصل، سيحصل"، لكنها ظلت متشبثة برفضها الخضوع لإملاءاتهم، تاركة بعض النقود لأمها .انظر من الدقيقة 11:24إلى الدقيقة 12:10

اضطهاد النساء تجاوز مسألة فرض نوع اللباس على الأنثى وتحريم العلاقات خارج إطار الزواج إلى فرض زواج فتاة بأحد أفراد الحركات الإسلامية، رغم رفضها، ورفض أمها، وغياب أبيها .انظر من الدقيقة 01:22:20إلى الدقيقة 01:26:00، وإلى زيارة "عبد الكريم "ل"ساتيما "زوجة "كيدان "في فترات غياب زوجها، ومغادرته بعد أن ذكرته أنها امرأة متزوجة وأن عليه غض البصر قبل أن يحاول فرض الحجاب عليها انظر من الدقيقة 17:28إلى الدقيقة 19:30، ورغم أن "عبد الكريم "لم يتحرش لفظيا ب"ساتيما "ولم يقترب منها، إلا أن حالة التوتر واشمئزاز المرأة منه كان باديا، كما أن نواياه المضمرة ونظراته لها أفشت بنوع من التحرش والمضايقة لها .

وقوف النساء في وجه اضطهاد الحركة الإسلامية وتمرد كل منهن على طريقتها، بين من تتحداهم في هدوء ومن تثور في وجههم ومن تتجاهل وجودهم، يأخذ صبغة ثانية في نموذج أنثى متحررة، تقوم بكل ما لا يسمح به، وتتجاوز كل الحواجز والحدود التي رسمتها الحركة الإسلامية .وهي أنثى اختار لها المخرج أن تكون "مختلة عقليا "فلا يتدخل في شؤونها أفراد الحركة الإسلامية، ولا يهينها أحد، وهي الشخصية الوحيدة في الفيلم التي تعيش حياة هادئة، مريحة، حرة في تنقلاتها واختياراتها، تغني وترقص وتتجمل وتطلق العنان لرغباتها، بل الوحيدة التي تقف في وجه الجهاديين وتسبهم دون أن يستطيع أحدهم الرد عليها أو القيام بأي رد فعل عنيف .ورغم أن الصورة الأولية هي صورة "مختلة عقليا "وشخصية ثانوية، إلا أن ظهورها في الفيلم مركزي ومدروس حيث تبدو أنها "حكيمة ."فمثلا مباشرة بعد مشهد تحرش "عبد الكريم "ب"ساتيما"، ومباشرة قبل مشهد المرأة المقهورة التي تريد مغادرة المنطقة، تظهر في أزقة تيمبوكتو بينما "عبد الكريم "مع بعض المجاهدين يناقشون "كرة القدم "فتتوقف أمامهم وتصفهم بالنذالة قبل أن تستدير وتستمر في المشي إلى أن تقف مرة أخرى أمام سيارة مجاهدين تمنعهم من دخول زقاق .انظر من الدقيقة 19:31إلى الدقيقة 21:24، وفي مشهد آخر بعد منع السجائر وكرة القدم والغناء والموسيقى والعلاقات خارج إطار الزواج وفرض الحجاب واللباس الفضفاض والقفازات، يظهر جهادي يعلن منع الجلوس أمام المنازل وتمضية الوقت في المشي في الأزقة وتمضية الوقت في الخارج دون هدف محدد، لتظهر "زابو "بفستانها المزركش وشعرها القصير على سطح أحد البنايات –وهو محل سكنها -وهي تنظف المكان وتتزين وتغني وتلعب مع ديكها وتقهقه .انظر من الدقيقة 40:59إلى الدقيقة 41:39، ثم ظهورها في مكان إقامتها وهي تضحك بشكل هستيري، أمام أنظار ثلاثة مجاهدين يستمعون لها وهي تحكي لهم عن الزلزال الذي عرفته "هايتي "يوم الثاني عشر من يناير من سنة 2010م على الساعة "السادسة عشرة وثلاثة وخمسين دقيقة[1]"، وكيف أنها استفاقت ووجدت نفسها في المكان الذي هم موجودون به على الساعة "التاسعة وثلاثة وخمسين دقيقة ."وعندما أخبرها "عبد الكريم " أنها كانت هناك قبل ذلك بكثير رمته بكومة صغيرة من قطع ثوب على شكل كرة أو "كموسة "على أساس أنها من أجل "حظ سعيد"، ثم بدأت تصرخ" :الزلزال هو جسدي .التشققات هي أنا .فأنا متشققة من كل مكان، من الرأس إلى أخمص القدمين ومن أخمص القدمين إلى الرأس، من الساعدين ومن البطن، من الظهر، من الوجه "".....انظر من الدقيقة 01:08:00إلى الدقيقة 01:09:18.

[1]عوض الرابعة وثلاثة وخمسين دقيقة مساءا، أردت الحفاظ على العبارة التي تم استخدامها في المشهد « seize heures cinquante-trois »

"زابو "في فيلم "تيمبوكتو "ليست رمز الأنثى المتحررة فقط وإنما رمز الأنثى "المحررة "أيضا، الوحيدة التي يمكن للكل أن يسمح لنفسه بالتحرر أمامها وترك العنان لنفسه، فالمجنون حر من عقد المجتمع ورواسبه، حر من القيود الدينية والأيديولوجية، ومرفوع عنه القلم مجتمعيا، ولكنه أيضا الشخص الوحيد الذي لن يحاسب أحدا على عدم اتباعه للعامة، أو على خروجه من النسق، فهو حر وكل من معه حر أيضا . هاته الصورة هي التي سيرسمها لنا "سيساكو "في مشهد آخر يجمع فيه بين العنف والجنون والتحرر، حيث يتم تصوير مشهد رجم لفتاة وشاب بالحجارة، وتزامنا مع ذلك تظهر "زابو "مستلقية "تتأمل "عبد الرحيم " وهو يرقص أمامها بحركات عنيفة ومتثاقلة في آن، تبدأ بحركات طائر يرفرف بجناحيه، وتنتهي براقص باليه يحاول تحرير جسده وفكره معا .انظر من الدقيقة 01:10:25إلى الدقيقة .01:13:00

وقد ركزت عدسة "سيساكو "على قطع القماش مرمية في الأرض، إشارة منه إلى أن "عبد الرحيم "قد فتح ما أعطته "زابو"، وكأنه بتفكيكه لقطع القمش قد فك أيضا عقده وصراعاته الداخلية.

الأطفال والإبداع:

لم يطل المنع والقمع نساء ورجال تيمبكتو فقط وإنما الأطفال أيضا، وذلك من خلال منع الحركة الإسلامية الأطفال من لعب كرة القدم، وكباقي فئات المجتمع عبر الأطفال عن رفضهم للمنع من خلال الاستمرار في التجول بالكرة .لكن بعد أن تم القبض على شاب، واعترافه أنه كان على علم بمنع الكرة والحكم عليه بمائتي جلدة، وجد الأطفال طريقة سلمية أكثر تضمن لهم لعب مباراة كرة قدم دون التعرض للعقاب، وهي اللعب بدون كرة .منظر الأطفال وهم متموضعون في مواقعهم، بلباسهم وأحذيتهم الرياضية، يجرون وراء كرة مفترضة، ويقذفون بالهواء في السماء ويقفزون فرحا معتبرين تسجيل الهدف، يسفه منع الحركة الإسلامية لكرة القدم، فبينما هم يقومون بحركات رياضية بعد المباراة تمر دراجة يركبها جهاديون، وتقتحم ملعبهم لتفتش عما إن كان للأطفال كرة، ثم تغادر خائبة، بينما الأطفال ظل كل منهم منشغلا بما يقوم به غير مبال لا لمرورهم ولا لمغادرتهم .ولعل مشهد مباراة كرة القدم بدون كرة، من أقوى مشاهد الفيلم، ففيه يجتمع الظلم والأمل، البؤس والجمال، البراءة والإبداع، التحدي والسلمية .انظر من الدقيقة 42:30إلى الدقيقة 44:55.

الجانب البشري والإنساني للجهادي:

وهو جانب أساسي في الفيلم، يصور لنا الحالات الإنسانية للجهادي الذي لازالت رحمة في قلبه ولا زال لم يستطع قتل الحواس بداخله كما يدعوه إلى ذلك تشدده الديني، صورة تبين أن الجمال والقيم الإنسانية تجد طريقها دائما للتجلي والتحرر من كبت التطرف لها، كما تصور المتطرف على أنه ضحية فكره، وضحية الجماعة قبل أن يكون سلاحا مدمرا .ومن بين أهم اللقطات التي ركز عليها "سيساكو "لتبيين هذه المسألة نجد :

التقاط عدسة المخرج للحظات تصوير الحركة الإسلامية الجهادية لشريطها الدعائي، وتوتر الجهادي المتحدث أمام الكاميرا وتردده في الخطاب الذي تم اقتراحه عليه .مما يبين من جهة عدم قدرة الجهاديين – الذين غالبا ما يظهرون في الشوارع والشرائط المصورة بصورة أسود لا تُرعب -على التغلب على الإحساس بالخوف والتردد والتوتر كمشاعر إنسانية، كما يُظهر ترددهم عدم اقتناعهم الكامل بما يقومون به وما يدعون له، وأن السر وراء استمرارهم يكمن في دفع بعضهم البعض قدما في الخطوات التي يقومون بها.
إضافة إلى الجانب الإنساني، يمكن اعتبار مشهد الجهادي المرتعب أمام الكاميرا ومحاولة جهادي آخر تشجيعه وتدريبه للحديث بفصاحة وبطريقة مقنعة ومؤثرة، مشهدا ساخرا أيضا، وذلك لما له من حمولة تسفيهية للشرائط الدعائية الجهادية انظر من الدقيقة 26:53إلى الدقيقة .29:35

مساعدة أحد الجهاديين للمعتقل "كيدان "الذي سجن بعد أن قتل صيادا قام بقتل أعز بقرة لديه فقط لكون البقرة شربت من ماء النهر -حيث يعتبر الصياد أن النهر ملك له وحده –وذلك من خلال تمكينه من الاتصال بزوجته في عدة مناسبات، خفية عن باقي أفراد الجماعة .ويمكن تفسير هذا التسهيل من طرف الجهادي بشكلين اثنين أو بهما معا :

إما على أنه تضامن إنساني مع معتقل ترك زوجته وابنته وحيدتين، بينما مصيره كان مجهولا بداية وتم تحديده في القتل لاحقا، بعد أن وضعت الحركة أمامه ثلاثة مسارات :دفع أربعين بقرة وهو حل لم يفكر فيه "كيدان "نهائيا لكون عدد بقراته قليل ولكون العدد المطلوب جد مرتفع لدرجة استحالته، والحل الثاني هو عفو أسرة الضحية عنه، الأمر الذي رفضته أم الضحية جملة وتفصيلا، فلم يبق أمامه إلا المصير الثالث والأخير وهو القتل .انظر من الدقيقة 55:47إلى الدقيقة 57:54ومن الدقيقة 01:18:17إلى الدقيقة 01:19:54

أما التفسير الثاني، فهو متعلق أساسا بالانتماء والهوية، حيث إن المنطقة متعددة الإثنيات والألسن، وأن "كيدان "والجهادي المتعاطف معه يتحدثان باللسان نفسه ولعلهما ينحدران من الجذور الإثنية نفسها أو ينتميان للمنطقة نفسها .وتتضح هاته المسألة منذ أول تواصل بين المعتقل والجهادي حيث بدأ يصرخ مستعطفا سجانيه من "الشرطة الإسلامية "بالسماح له بمكالمة هاتفية واحدة، وحين صرح أحدهم له أنه لا يفهم ما يقوله بدأ يصرخ "من يتحدث تاماشك هنا، أرجوكم ساعدوني."

وتكمن صعوبة تحديد أي العاملين ساهم أكثر في كون عامل التعدد اللغوي من أهم النقط التي تم التركيز عليها في الفيلم، ولكون الحوار بين "كيدان "والجهادي بدأ باستعطافه بالحديث عن أسرته، مع اعتماد المخرج على تصوير مشهدين متزامنين هما :الحوار من داخل السجن وانتظار الأم وبنتها في الخلاء، خارج الخيمة، لأخبار عن الأب -وكون الخيمة لا تتوفر على تغطية هاتفية .هاته المشاهد تبين كذلك الارتباط القوي بين الأب وأسرته، حيث إن نداء الأب من أجل المساعدة أتى متزامنا مع خروج الأم والبنت ليلا من خيمتهما وانتظارهما للاتصال .انظر المكالمة الأولى من الدقيقة 51:08إلى الدقيقة .53:13

مسألة التعدد اللغوي تقودنا كذلك إلى مشاهد إنسانية أخرى للمعتقل والمجاهدين، أهمها توفير الترجمة له من أجل تمكينه من التواصل مع الشيخ أو القاضي الإسلامي المسؤول عن تحديد الحكم عليه، وفتح هذا الأخير له إمكانية الحوار والسؤال عن حالته الأسرية وأطفاله، وحديثه هو عن بنته ذات الإثنتي عشرة سنة، ورغم تعاطف الحاكم معه إلى حد ما لكون كل منهما أب، إلا أن ذلك لم يمنعه من تطبيق الحد على "كيدان " كما تنص على ذلك شريعتهم .انظر من الدقيقة 57:52إلى الدقيقة 01:00:20

وبالمناسبة نفسها استطاع المعتقل فتح حوار مع الجهادي المقنع والمكلف بالترجمة، الذي اعتقد أنه يعرفه ليجيبه الجهادي أنه قادم من ليبيا، وعند سؤال "كيدان "لمترجمه عن علاقته ب"هؤلاء"، مشيرا بذلك إلى الجماعة الإسلامية، أجابه الجهادي" :تربطنا قصة طويلة، لقد أحضروني إلى هنا ".وتبادلا نظرات باح كل منهما بها للآخر عن تاريخ مرير مع الحركة الإسلامية، ويبين من خلالها الجهادي تعاطفه مع المعتقل، الذي التقط إشارته فطمأنه أنه مؤمن ومتصالح مع الموت وأن لا شيء يقلقه غير مصير ابنته من بعده، وأن يخبر القاضي بأنه لا يهاب الموت وأن كل ما يحزنه هو عدم قدرته على رؤية ابنته قبل الموت، ليجيب الشيخ" :ينتابني شعور عندما أفكر أن ابنته التي كان يتحدث عنها ستصبح يتيمة، لكن لا تترجم له هذا الشيء "كذا .انظر من الدقيقة 01:00:20إلى الدقيقة 01:03:22

هاته اللقطات، وغيرها الكثير من المشاهد بالفيلم، تبين من جهة، الجانب الإنساني لدى الجهاديين وتعاطفهم مع ضحاياهم، رغم أنه تعاطف لا يمنعهم من اقتراف جرائم في حقهم، وهي جرائم، تدفعهم إليها الجماعة قبل كل شيء، فلو كان كل منهم بمفرده لكان بإمكانه التسامح والتعاطف أكثر، لكن الإحساس برقابة بعضهم على بعض، وبضرورة تطبيق ما تنص عليه شريعتهم تدفعهم إلى تجاوز مشاعرهم والتغلب على إنسانيتهم في سبيل نيل رضا الجماعة وإتباع ما أقنعوا بعضهم البعض به .المشاهد تتجاوز تصوير الصراع الداخلي للمجاهدين والورطة التي وضعهم فكرهم فيها بين الجماعة الإسلامية وأعرافها ورقابتها وتشريعاتها، وبين الإنسانية والقيم الأخلاقية الكونية والغريزية إلى تصوير العلاقة المرتبكة والمركبة للأفراد مع الجماعة نفسها والضغط الذي تمارسه عليهم، إذ حوار "كيدان "مع الجهادي المكلف بالترجمة يوحي أن بعض أفراد الجماعة الإسلامية أجبروا على الالتحاق كما أجبروا على تولي مهامهم داخل الجماعة .

علاقة الحركات الإسلامية بالفنون:

حيث تطرق "سيساكو "في فيلمه إلى مسألة تحريم الموسيقى والغناء من طرف الحركات الإسلامية وإباحتها للأناشيد الإسلامية فقط، وذلك وفقا للمعطيات الدينية التي تم التطرق لها في بداية الفصل، وإن كان المجتمع بتيمبوكتو قد سمح ببعض التغييرات التي فرضت عليه من طرف الحركات الإسلامية، رغم امتعاضهم، كمسألة فرض الحجاب على النساء والسراويل الفضفاضة غير الطويلة على الرجال، فإن القمع والتخويف والعقوبات لم تمنعهم من الغناء والعزف على مختلف الآلات الموسيقية .وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الحاجة البشرية للتعبير فنيا موسيقى، غناء، رقص، رسم...، وقوة الفن على تحرير الأفراد من هواجسهم .وتعتبر الموسيقى من أقوى خصائص الفيلم، حيث اعتمد المخرج أساسا على الأغاني التي تنشدها شخصياته وبالألحان التي تعزفها في مشاهد متفرقة، توثق إما للحظات عائلية ليلا في ظل القمع الإسلامي

الذي تعاني منه من الدقيقة 32:07إلى الدقيقة 32:39أو للحظات رومانسية بين عشاق أو أصدقاء مقربون، مع مواكبة تحركات الجهاديين في الأزقة بحثا عن مصدر الموسيقى وتمكنهم من اقتحام المنزل الذي كان يجمع العشاق وملاحقتهم لهم فوق السطوح .انظر من الدقيقة 53:35إلى الدقيقة .55:45وتم الحكم على المغنية وصديقها بعد اعترافهم بعلمهم أن الموسيقى ممنوعة، بأربعين جلدة بسبب الغناء وأربعين أخرى بسبب وجودهما بالغرفة نفسها .انظر من الدقيقة 01:04:38إلى الدقيقة .01:05:15

ولعل من أقوى المشاهد في الفيلم مشهد المغنية بلباسها الأفغاني الأسود وهي تتلقى الجلد أمام الملأ، وأنينها بداية ليرتفع صوتها مع وقع الجلد على ظهرها بصرخة عاتية، ثم تصدح بأنشودة إسلامية شجية .رغم أن النشيد بلسان محلي، إلا أنه يمكن تمييز بضع كلمات كقولها "أعوذ بالله "و"ما شاء الله "وينتهي المشهد بمغادرة "عبد الرحيم "للمكان لعدم قدرته تحمل المشهد المؤلم، وبالتقاط أحد الموالين للحركة الإسلامية تسجيلا مصورا لعملية الجلد، ربما لأن الشريط المصور قد يستعمل لاحقا في شريط دعائي للحركة أو ليظل مسجلا في أرشيفها .انظر من الدقيقة 01:05:15إلى الدقيقة .01:06:26

تناقضات أفراد الحركة الإسلامية مع فكرهم:

من باب السخرية، ومن باب التأكيد على بشرية الجهاديين، والتأكيد على أن التشدد الديني مناف للطبيعة البشرية مهما بلغت درجة الإيمان، ركزت عدسة "سيساكو "على مجموعة من المشاهد التي تعكس ازدواجية أفراد الحركات الإسلامية:

فبينما تم تحريم التدخين، يظهر لنا "عبد الكريم "وراء كتلة رملية يدخن سيجارة بينما ينتظره سائقه، وعند محاولته تغليف فعلته وهو يريه مساكة أوراق مدعيا أنه وجدها، أفهمه السائق أن الكل على علم بتدخينه للسجائر وألا ضرورة لأن يختبئ منه .انظر من الدقيقة 01:06:35إلى الدقيقة .01:07:57
وبينما تم منع لعب كرة القدم على الأطفال، يتناقش الجهاديون حول كرة القدم كل يدافع عن فريقه وعن لاعبه المفضل .انظر من الدقيقة 20:08إلى الدقيقة .21:10
وبينما يعلن جهادي للعموم أن الجلوس في الشوارع والأزقة والسطوح وأمام أبواب المنازل ممنوع وأن التجول في الشوارع بدون هدف ممنوع، تركز العدسة على جهادي جالسا على سور ما أو حافة سطح، لا يفعل أي شيء .انظر الدقيقة .40:57

من خلال فيلم "تيمبوكتو "استطاع المخرج "سيساكو "الاحتفاء بالثقافة الإفريقية، من خلال اللباس والأقمشة والزركشات، كما من خلال الموسيقى والأغنية .وأيضا من خلال الحفاظ على خاصية المجتمع الإفريقي، فإن كان نساء ورجال تيمبوكتو مناهضين للتطرف الديني، فذلك لا يعني تجرد المجتمع من تدينه أو كونه غير محافظ أساسا .ويتجلى ذلك بالدرجة الأولى في طريقة التعبير والعلاقات الأسرية .فعوض أن يسأل "كيدان "زوجته إن حاول أعضاء الحركات الإسلامية اغتصابها بعد أن أخبرته أن الجهاديين يخيفونها وأنهم يأتون عندها بعد مغادرته سألها هل يأتون "من تحت الخيمة "انظر من الدقيقة 25:36إلى الدقيقة 25:53 وعوض أن يخبر زوجته أنه يحبها قبل مغادرته لقتل الصياد بقوله بكل بساطة "أحبك "اختار أن يقول لها" :ما

لا أقوله لك، فأنت تعرفينه ".انظر من الدقيقة 38:32إلى الدقيقة 38:58، كما أبرز التعدد الإثني والعرقي واللغوي وقدرة هاته الانتماءات التعايش معا ضمن أعراف محلية مؤطرة لها.

ورغم احتفاظه بجانب من الواقعية واعتماده على أحداث حقيقية وأشخاص حقيقيين، إلا أن إبداع "سيساكو "تجلى في تفننه في تقديم تلك الصور التي استوحاها من الواقع في قالب مركب، يمتزج فيه الرمزي بالسخرية، والجد بالهزل، والبشاعة والألم بالجمال والموسيقى .كما أن "سيساكو "تمكن من بناء شخصياته، كل منها بطابع متفرد خاص بها وبسمات يتعرف عليها المشاهد تدريجيا في الفيلم، واستطاع أن يستنطقها بما تحمله من رواسب وتناقضات ومعتقدات وشهوات وأحاسيس وانكسارات وأن ينزل عواصفها في صيغ غير مباشرة، غير لفظية، مختزلا كل المعاني المراد إيصالها في صورة أو صورتين -كأن يضع "عبد الرحيم "نظاراته أو يحمل سيجارة، وهو بذلك استطاع إضفاء رمزية خاصة في فيلمه وتفادى السقوط في التوثيق الكلاسي .

رابعا: تناقضات التطرف بين الصورة والانعكاس في سلسلة نو فازلين فتوى[1] لهشام العسري

من خلال نموذج الفيلمين، "–يا خيل الله "لنبيل عيوش-، و"المغضوب عليهم "لمحسن البصري يتضح أن من الممكن للفن عموما والسينما خاصة، أن يعالج قضايا تهم المجتمع الوطني والدولي، سواء تعلق الأمر بمواضيع اجتماعية أو سياسية أو دينية أو غيرها، دون السقوط في الدعاية أو التوثيق، مع الحفاظ على الجانب الفني والجمالي المقرون بعملية الإبداع .

وكما تتباين الآراء حول مختلف القضايا، فإن طرق تناول الموضوع فنيا تختلف كذلك حسب تصور الفنان أو المخرج وحسب توجهه الفني، والرسالة المراد إيصالها، أو الأحاسيس المراد توليدها لدى المشاهدين .
فبينما اختار نبيل عيوش التطرق إلى مسيرة الأخوين حميد وياشين من الطفولة إلى المراهقة ومرحلة الشباب، ومن التهميش والإقصاء إلى الانحراف ثم التطرف الديني، فقد اختار البصري المقابل، التركيز على تفاعل المجتمع مع الحركات الإسلامية المتطرفة، ورفضها لها، سواء من منطلق متحرر، أو من منطلق شعبي أو ديني محض، ثم التطرق إلى التناقض بين الفن والتطرف الديني .

ورغم أن التركيز كان على هذين الفيلمين، إلا أن هاتين الطريقتين ليستا الوحيدتين في التعامل مع مواضيع التطرف والإرهاب، إذ تتعدد الطرق بتعدد التوجهات الفنية والقدرات التخيلية والإبداعية للمخرجين وكتاب السيناريوهات .

ولعل أفضل وسيلة للتعامل مع مواضيع شائكة وذات خطورة كبيرة على المجتمع المحلي والدولي كمشكل الإرهاب، تظل هي تنزيلها بشكل تسفيهي، ساخر وبسيط - la vulgarisation -، يمكن الكل من الإحاطة بالموضوع .خاصة، وأن التمعن في أفلام "داعش"، على سبيل المثال، يبين أن الفيلم رغم كون المراد منه هو تخويف المخالفين وتهديدهم واستقطاب المتعاطفين، إلا أنه في العمق تعبير عن صرخة الحركة الإسلامية وتعبير عن حاجتها للاهتمام وجلب الانتباه، سواء من طرف الإعلام أو الحكومات أو الأفراد .وبما أن

[1] انظر :هشام العسري، سلسلة "نو فازلين فتوى "No Vaseline Fatwa، 2016م .

الهدف هو ترويج الفيلم الداعشي وخلق جدل حوله، فقد تكون أفضل وسيلة للتعامل معه هو الإعراض عنه والسخرية منه وتسفيهه، أي أن يتم خلق نتائج عكسية، مفاجئة للدواعش، تحط من قيمتها ومن الهلع الذي تود نشره .

وقد انتبه الشباب سواء العربي أو الغربي لهاته المسألة، وعبروا عن ذلك من خلال مجموعة من التحركات داخل الفضاء الأزرق وعلى اليوتوب .ومن أهم هاته الحركات وأكثرها انتشارا هي تسفيه النشيد الإسلامي "صليل الصوارم "الذي روجت له داعش، من خلال مجموعة من الفيديوهات يظهر من خلالها الشباب يرقصون على وقع النشيد الإسلامي، وفيديوهات أخرى مركبة –تم من خلالها تركيب مجموعة من لقطات أفلام معروفة -تظهر فيها مجموعة من الفنانين والفنانات وهم يرقصون على وقع النشيد، كما مال البعض الآخر إلى تصوير أفلام قصيرة جدا، يحاكون فيها مظهر المقاتلين الدواعش من خلال اللباس وحمل الأسلحة ولبس أقنعة لتغطية الوجه، قبل أن يبدأ النشيد فيتجرد الشباب من الأقنعة واللباس الأفغاني ويبدؤون الرقص.[1]

وفي هذا الإطار اخترنا نموذجا ثالثا في التعامل مع موضوع الإرهاب، نجده الأقوى –في مجاله -في التفاعل مع هاته المواضيع الشائكة، وهو النموذج الذي نهجه المخرج المغربي "هشام العسري "من خلال سلسلته "نو فازلين فتوى No vaseline Fatwa ". حيث اختار الفنان المغربي تسفيه مسألة التطرف الديني عن طريق السخرية والفكاهة السوداء، يكشف من خلالها مختلف الأكاذيب التي تنسجها الحركات الإسلامية حول نفسها، ويؤنسن من خلالها المقاتلين والجهاديين، عبر تغليب الطابع البشري عليهم وتصوير لقطات من حياتهم اليومية لإزالة طابع القدسية أو التعالي الذي يموضعون أنفسهم فيه .

نو فازلين فتوى "عبارة عن سلسلة يوتوبية*، تتجاوز ثلاثين حلقة، يقوم من خلالها "هشام العسري " بمحاكاة إنتاجات الحركات الإسلامية، خاصة منهم القاعدة والمقاتلين الدواعش، سواء من خلال الخطاب أو اللباس أو الفضاء، مع إضفاء طابع السخرية والعبث على خطاباتهم .ولعل ما ساعد على إضفاء هذا الطابع إلى جانب بناء المشاهد والنص، هو إتقان الممثل الذي اختاره لتمثيل الدور -وهو الممثل المغربي "صلاح بن صالح -"التحكم في تراسيم الوجه والملامح والتلاعب بالنظرات ومختلف تعابير الوجه .ونظرا لكون الحلقات

---

[1]انظر :شريط فيديو لشخصيات كرتونية ترقص على وقع نشيد "صليل الصوارم ":
https://www.youtube.com/watch?v=QyXLZjeZcy8
:"صليل الصوارم"تركيب لشريط راقصة ترقص على وقع نشيد
https://www.youtube.com/watch?v=exMS5HkfCFA
:شريط بحاكي مقاتلي داعش قبل بدء الرقص
https://www.youtube.com/watch?v=8LhU69X1Rfs
:وأيضا
https://www.youtube.com/watch?v=6rbAopsgvbQ
:واتظر روبورتاج لقناة الجديد أون لاين
https://www.youtube.com/watch?v=zFR1AUA_RPo

*رغم أن لهشام العسري أفلاما سينمائية وأخرى تلفزية، إلى جانب المسلسلات والسيتكومات، وكذلك الروايات والمسرحيات والقصص المصورة، إلا أنه يلجأ كذلك إلى إنتاجات على الموقع الإلكتروني يوتوب، والذي يمنحه حرية أكبر في تناول المواضيع التي لازالت تعتبر طابوها في المجتمعات العربية الإسلامية والمغاربية، خاصة وأن هشام العسري يميل إلى المزج بين الفن السريالي والعبث والفوضى والفن الخام (L'art brut)وفن القسوة .

مترابطة فيما بينها، وصعوبة اختيار حلقة دون أخرى، فقد ارتأينا النظر إلى مختلف الجوانب المهمة التي تناولها مشروع "هشام العسري "من خلال:

محاكاة شرائط داعش الدعائية :وذلك من خلال اللباس الفضفاض، واختيار فضاء يحاكي الصحراء التي تصور داعش فيها شرائطها الدعائية، إلى جانب حمل الجهادي لبندقية طوال الوقت، وجريه في الفضاء حاملا كاميرا، وتصويره لعملية الجري والفرار وإدخاله لصوت التفجيرات.[1]

محاكاة شرائط المتطرفين دينيا التكفيرية وفتاوى التحريم :وذلك من خلال تحريم المجاهد لمجموعة من الأمور منها الرقص[2] والخمر والمخدرات والإنترنيت[3]، مع تبين التناقضات، حيث يحرم الإنترنيت إلا فيما يخص مشاهدته هو، ويحرم المخدرات إلا لمن هم عصبيون –علما أنه عصبي ومع إيحاء بأنه يقوم بتحضير سيجارة من القنب الهندي، ويحرم الرقص بينما يرقص هو على أغاني شعبية، ويحرم العملية الديمقراطية وعملية الانتخاب والتصويت لكنه يحي الإخوان المسلمين لوصولهم إلى الحكم عن طريق الاقتراع.[4]

وإلى جانب تقديمه لمجموعة من الفتاوى، فإن المجاهد، يعارض مجموعة من الفتاوى الصادرة عن شيوخ على الإنترنيت –وهي فتاوى حقيقية تزامن صدورها مع تسجيل السلسلة -، حيث ينتقد هاته الفتاوى لأنها تتعارض مع ما يقوم هو به، وعلى سبيل المثال فإن شخصية الجهادي في "نو فازلين فتوى "تنتقد تحريم شيخ للحم الأرنب لأن الجهادي يقتات على الأرنب في الجبل الذي يختبئ فيه فيصرخ أمام الكاميرا" :هذا يعني أنني لا أفهم في الدين، هذا يعني أنني آكل الحرام، مما يعني أنني سأقوم بإطلاق النار عليك.[5]"

كما انتقد فتوى الإفطار في رمضان التي ادعى فيها صاحبها أن على من يريد الإفطار في رمضان دون أن يكفر أن يتمشى 25كلم ذهابا وإيابا، فعلق الجهادي "إذن تريد أن تتحايل على رمضان .وأقول لهذا الشخص لا يوجد إمكانية للتحايل على الدين، فمن أراد أن يصوم فله ذلك ومن أراد الإفطار فليتحمل مسؤوليته أمام الدين."

وكتلخيص لما يقدمه الفقهاء والمفتين من كلام فارغ وهرطقات على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد قدم "هشام العسري "حلقة من "نو فازلين فتوى "يعترف فيها المجاهد أن ليس له أي شيء يقوله للمشاهدين لكنه

---

[1] انظر الحلقة 2:
https://www.youtube.com/watch?v=8i4ZnDG0-YY&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbhqFLJBopn&index=3

[2] انظر الحلقة 19:
https://www.youtube.com/watch?v=cuE_xZdNEjw

[3] انظر الحلقة 10:
https://www.youtube.com/watch?v=_ejtDrJEOGc&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbhqFLJBopn&index=11

[4] انظر الحلقة 3:
https://www.youtube.com/watch?v=ZNem03BcaRw&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbhqFLJBopn&index=4

[5] انظر الحلقة 4:
https://www.youtube.com/watch?v=lKApikcq3b0&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbhqFLJBopn&index=5

هناك فقط من أجل أن يظهر، حيث يبدأ بتحية المشاهدين تتبعها لحظات طويلة من الصمت تتخلها كلمات ومصطلحات عامة، كثيرا ما يتداولها المفتون من قبيل "موضوع يخص إشكالات "و"العالم الحديث "الخ ... قبل أن يعترف قائلا" :بصراحة ليس لدي ما أقوله لكم اليوم، لم أجد شيئا لقوله."[1]"....

إظهار الجانب البشري للمقاتلين :وذلك من خلال تصوير لقطات للجهادي وهو يتحدث بكلام ناب طيلة السلسلة، أو من خلال تصويره وهو يقوم بحركات رياضية[2]، أو وهو يتناول المسكرات[3]، أو يرقص على نغمات أغنية شعبية[4]، أو وهو يتحدث مع بائعة هوى[5]، أو يتحدث على الهاتف مع صاحب دكان بحيه يطالبه بتأدية ما عليه من ديون[6]،مع تبيين التناقض بين ما يفتي به المقاتل وما يقوم به واقعيا في حياته اليومية .

التقاط زوايا من مختلف العوامل المؤدية إلى التطرف :[7]من خلال تصوير حلقتين توثقان لردود فعل الأسرة عند معرفتها أن ابنها التحق بالمجاهدين، كما توثق بطريقة مركبة تجمع بين القسوة والهزل لحياة المجاهد قبل التحاقه بأرض المعركة .وقد تناولت الحلقتين مجموعة من العوامل المؤدية للتطرف من أبرزها:

المستوى الاقتصادي :من خلال وضعيته الاجتماعية الهشة ومعاناته من البطالة والتهميش.

المستوى الثقافي :وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات كالإيمان بالخرافات من قبيل "العين "و"الحسد."

سلطة المجتمع :إتباع أعراف المجتمع في تناقض صارخ بين ما يرغب فيه وما يراه صائبا، كتحكمه في المظهر الخارجي لأخته وممارساتها بدعوى صون شرفها وشرف الأسرة، وتحكمه في المظهر الخارجي لعشيقته بدعوى أن عليها أن تتجمل له وتلبس ملابس أنيقة تبين مفاتنها، كي لا يمل من صداقتهما .

وقد قام "هشام العسري "بالتركيز على النفاق الاجتماعي والتناقضات التي يحملها المواطن المغربي، والتأرجح بين التدين الشعبي والحداثة، وبين البطالة والفقر وبين اللعب بالمظاهر والإيحاء بالغنى، وبين احتقار المحيط للعاطل عن العمل وبين مظاهر العنف النفسي والجسدي الذي ينتقم من خلاله المهمش من المجتمع والمحيط، قبل أن يصور العامل النهائي الذي أدى بالجهادي إلى الهروب من وطنه نحو الجهاد في بلد آخر، وهو الفرار من أقوال المجتمع فيما يخص علاقة ربطت بين أخته وشاب آخر، لم يفلح تعنيفه الجسدي للشاب في

---

[1]انظر الحلقة 32:
https://www.youtube.com/watch?v=37mHIj73m2w&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbhqFLJBopn&index=25

[2]انظر الحلقة 23:
https://www.youtube.com/watch?v=oDREpEeQIXE

[3]انظر الحلقة 32:
https://www.youtube.com/watch?v=37mHIj73m2w

[4]انظر الحلقة 19:
https://www.youtube.com/watch?v=cuE_xZdNEjw

[5]انظر الحلقة 24:
https://www.youtube.com/watch?v=qb0CEli9Ep8

[6]انظر الحلقة 21:
https://www.youtube.com/watch?v=sIJDAhkhkRQ

[7]انظر الجزء الأول من الحلقة 7:
https://www.youtube.com/watch?v=6-dMVx_wacE

وأيضا الجزء الثاني من الحلقة 26:
https://www.youtube.com/watch?v=l5V4fSk5o0Y

الحد منها أو إيقافها .وهو بذلك يحاول أن يتخيل مختلف العوامل المتشابكة، الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تؤدي إلى الإرهاب، بعيدا عن الدين أو القناعة الدينية بالجهاد .

هذا من جانب المضمون أما من حيث الجانب الفني، فإن أغلب الشرائط المصورة تم تصويرها في فضاء مغلق، بجودة عادية، توازي جودة صور الهاتف أو كاميرا الحاسوب، مما يضفي طابع الواقعية على المشاهد حيث تحاكي أغلب شرائط المتطرفين دينيا على اليوتوب .ومما يزيد من واقعية الشرائط هو اللباس الأفغاني الذي يرتديه المجاهد، وصورة صومعة في الخلفية، ثم لعبة على شكل حصان –كرمز للخيل الذي اقترن بالفتوحات الإسلامية .
وكما أبدع المخرج "هشام العسري "في اختياره لزاويا التصوير والتلاعب بالإضاءة، فقد تفنن كذلك في عملية "المونتاج "من خلال تكراره لبعض المشاهد بطرق مختلفة وبتنويعه لمرشحات الصورة المستخدمة، إلى جانب إضافته لتشويشات صوتية وبصرية تماشيا مع فكرة تواجد المجاهد في مناطق نائية وتعرضه لتشويش شبكة الاتصالات من طرف أعدائه .وإضافة أصوات القنابل والرصاص تماشيا مع سياق أرض المعركة .

ورغم أن السلسلة مليئة بالألفاظ النابية، وهو الأمر الذي عرضها لمجموعة من الانتقادات، إلا أن تلك اللغة ليست مجانية، حيث إن الهدف منها هو إنزال صورة المجاهد الورع إلى شخص عامي، لم يتخلص من رواسبه الثقافية والاجتماعية ومن قسوة محيطه السابقة، وتنزيل العنف اللفظي والجسدي الذي يمارسه، بما في ذلك لغة التهديد وخطاب الكراهية، ليوازي العنف نفسه الذي يعيشه الشباب المهمشون في الأحياء الفقيرة التي يسود فيها خطاب العنف والصراعات وتصفية الحسابات، والتي يسود فيها كذلك استعمال الكلمات النابية كتعبير عن قسوة الشخص واستعداده للدخول في صراعات كلما اقتضى الأمر ذلك.

كما أن كل من يتذوق إنتاجات "هشام العسري "يدرك أنه رغم تعدد مواضيعه وطرق تناولها وتشخيصها، يظل الهدف المشترك بين أعماله هو استفزاز المشاهدين وحثهم على التفكير والتأمل كل حسب مستواه، وإدخالهم في مختلف التجارب العاطفية والنفسية، كالقلق والاشمئزاز والنفور والتعاطف وغيرها، كل حسب ما استطاع استنتاجه من العمل الإبداعي المقدم وحسب قناعاته وتصوراته المسبقة .ولعل هاته المسألة التي يركز عليها "هشام العسري "في أعماله من أهم وأجمل ما تقدمه السينما وفن الصورة عامة، وهي القدرة على إدخال المشاهدين في حوارات داخلية ومتاهات من التساؤلات الأخلاقية والوجودية والاجتماعية عن طريق الصورة فقط، دون حاجة إلى خطاب محبك التركيب .

خاتمة :

في الختام، يتضح أن الفن يمثل وسيلة فعالة وقوية في معالجة القضايا الاجتماعية والإنسانية المعقدة، ومن أبرزها ظاهرة الإرهاب والتطرف .يتمتع الفن، بمختلف أشكاله مثل الفنون البصرية والمسرحية والموسيقية والأدبية، بالقدرة على تقديم رؤى فريدة للواقع، حيث يسهم في تحليل الظواهر السلبية وإعادة تشكيلها بطريقة تتيح فهماً أعمق وأكثر تعقيداً .من خلال هذا التفاعل الفني مع الواقع، يمكن للمجتمعات أن تدرك

التشوهات الفكرية والنفسية التي تؤدي إلى التطرف، مما يتيح الفرصة لمعالجتها بطرق غير مباشرة لكنها فعالة، من خلال التأثير العاطفي والفكري الذي يحدثه الفن في الأفراد.

ما يميز الفن في مواجهة الإرهاب هو قدرته على التفاعل مع الظاهرة من زوايا متعددة :من الواقعية التي تبرز الحقائق الملموسة والمعاناة الناتجة عن الإرهاب، إلى التوثيقية التي تحافظ على الذاكرة الجماعية للأجيال المقبلة، وصولاً إلى الأساليب الخيالية التي تتيح للفنان تقديم رؤى بديلة لمستقبل خالٍ من العنف والتطرف . يوفر الفن للجمهور فرصة للتفكير النقدي والتأمل العميق في الأسباب والنتائج المرتبطة بالتصورات المتطرفة، ويساعد في تسليط الضوء على التناقضات في الخطاب المتطرف التي قد تبدو للأفراد في البداية بديهية أو مبررة .وبالتالي، يمكن للفن أن يكون أداة فعالة في مواجهة هذه الظواهر.

لا يمكن تجاهل الدور الحيوي الذي يلعبه تعزيز العمل الإبداعي وتطوير التربية الفنية كعنصر أساسي في استراتيجيات مكافحة التطرف .إن الاستثمار في الثقافة والفنون يعد أساسًا لبناء مجتمع يمتلك القدرة على التفكير النقدي وفهم القضايا المعقدة بعيدًا عن التأثيرات السلبية .يوفر الفن للشباب منصة لإطلاق خيالهم، ويعزز لديهم قيم التسامح والقبول بالاختلاف والاعتراف بالتنوع، مما يسهم في تعزيز مناعتهم الفكرية ضد الأفكار المتطرفة .لذا، يجب أن تكون التربية الفنية جزءًا لا يتجزأ من المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية، لتغرس في الأجيال الجديدة أسس التفكير الإبداعي والنقدي، مما يساعدهم على التمييز بين الحقائق والمزاعم الكاذبة.

من خلال استعراض الأعمال الفنية التي تتناول ظاهرة الإرهاب من وجهات نظر إنسانية وفكرية متنوعة، يمكننا أن نلاحظ كيف يسهم الفن في إعادة تشكيل مفهوم الصراع والعنف، ويقدم بدائل ترتكز على الحوار والتفاهم .في العديد من الأعمال الإبداعية، نجد أن الفنانين قد تناولوا قضايا الإرهاب والتطرف بطريقة تلامس مشاعر الناس ووعيهم الجماعي، متجاوزين سرد الأحداث إلى تصوير الأبعاد النفسية والثقافية المرتبطة بهذه الظاهرة .قد يختلف أسلوب الفنان في التعبير عن هذه الظاهرة، بين الجدية التي تعكس عمق المأساة، والسخرية التي قد تكون وسيلة لكشف التناقضات في الخطاب المتطرف بهدف تجاوز العنف وتعزيز قيم الإنسانية.

في الختام، إذا كنا نرغب في تقليص ظاهرة الإرهاب ومنع انتشار الأفكار المتطرفة، فإن الفن والتعليم الفني يمثلان جبهة ثقافية وعقلية فعالة .لا يكفي الاعتماد على القوة العسكرية لمكافحة الإرهاب، بل يجب العمل على تعزيز الفكر النقدي والثقافة الإيجابية التي تمكن الأفراد من التمييز بين الخير والشر، وبين الواقع والخيال .إن الفن، بقدرته الإبداعية على التواصل مع المشاعر والعقول، يمكن أن يكون وسيلة حيوية لبناء مجتمع أكثر تسامحًا وانفتاحًا، مجتمع قادر على إنشاء جسر من الحوار والتفاهم بعيدًا عن التعصب والإرهاب.

لائحة المصادروالمراجع:

المصادر :

Timbuktu de Abderrahmane Sissako

سلسلة نو فازلين فتوى لهشام العسري

فيلم المغضوب عليهم لمحسن البصري

فيلم يا خيل الله لنبيل عيوش

المراجع:

l'interview de Abderrahmane Sissako avec

France24 https://www.youtube.com/watch?v=9j2pfM11eSA

Timbuktu - Conférence de presse au Festival de Cannes, 2014.

الجزء الأول من نو فازلين فتوى، الحلقة https://www.youtube.com/watch?v=6-dMVx_wacE7

الفيلم المغربي 'يا خيل الله 'يواصل سلسلة حصد الجوائز، ميدل إيست أون لاين، بتاريخ 15يونيو 2013م الفيلم-المغربي-يا-خيل-الله-يواصل-سلسلة-حصد-الجوائز /https://middle-east-online.com

الفيلم محسن البصري، فيلم المغضوب عليهم،

https://www.youtube.com/watch?v=5nDjRLJmKcU2011م

أيضا-https://www.youtube.com/watch?v=WZ7vExCawSk&list=PL2LrqsiVbK

DjE_MAIR_EmbBqVMVCgAFK&index=20

تركيب لشريط راقصة ترقص على وقع نشيد صليل

الصوارم https://www.youtube.com/watch?v=exMS5HkfCFA

شريط بحاكي مقاتلي داعش قبل بدء الرقص https://www.youtube.com/watch?v=8LhU69X1Rfs

شريط فيديو لشخصيات كرتونية ترقص على وقع نشيد صليل الصوارم

https://www.youtube.com/watch?v=QyXLZjeZcy8

نبيل عيوش، Reportage sur le film de Nabil Ayouch @Le Rio #Ciné #zoopolis.tv، ZoopolisTV، 24 أبريل 2013.فيديو- https://www.youtube.com/watch?v=JCHesDuFCOg&list=PL2LrqsiVbK

DjE_MAIR_EmbBqVMVCgAFK&index=7

نبيل عيوش، الفيلم السينمائي يا خيل الله، 2013

نو فازلين فتوى، الحلقة 10

https://www.youtube.com/watch?v=_ejtDrJEOGc&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbhqFLJBopn&index=11

نو فازلين فتوى، الحلقة 19https://www.youtube.com/watch?v=cuE_xZdNEjw

نو فازلين فتوى، الحلقة 19https://www.youtube.com/watch?v=cuE_xZdNEjw

نو فازلين فتوى، الحلقة 21https://www.youtube.com/watch?v=sIJDAhkhkRQ

نو فازلين فتوى، الحلقة 23https://www.youtube.com/watch?v=oDREpEeQIXE

نو فازلين فتوى، الحلقة 24https://www.youtube.com/watch?v=qb0CEli9Ep8

نو فازلين فتوى، الحلقة 2https://www.youtube.com/watch?v=8i4ZnDG0-YY&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbhqFLJBopn&index=3

نو فازلين فتوى، الحلقة 26 https://www.youtube.com/watch?v=l5V4fSk5o0Y

نو فازلين فتوى، الحلقة 32https://www.youtube.com/watch?v=37mHIj73m2w

نو فازلين فتوى، الحلقة

www.youtube.com/watch?v=37mHIj73m2w&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbh32https://qFLJBopn&index=25

نو فازلين فتوى، الحلقة

https://www.youtube.com/watch?v=ZNem03BcaRw&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbh3qFLJBopn&index=4

نو فازلين فتوى، الحلقة

https://www.youtube.com/watch?v=lKApikcq3b0&list=PLYSumL7I7x_KVqDLvon3M9jbhqFL4JBopn&index=5

روبورتاج لقناة الجديد أون لاين https://www.youtube.com/watch?v=zFR1AUA_RPo

Review of "Transnational Organized Crime in the Pacific: Expansion, Challenges and Impact"

(TOCTA_Pacific_2024)

Aml Anwer Mohammed

Political researcher- EGYPT

1. Introduction

The Pacific region faces an evolving threat from transnational organized crime (TOC), particularly in drug trafficking, human trafficking, environmental exploitation, and cybercrime. Criminal groups exploit vulnerabilities such as geographic isolation, limited economic opportunities, and governance challenges to expand operations in the Pacific Island Countries and Territories (PICTs). This review highlights the impacts of organized crime on Pacific communities and suggests responses.

2. Key Drivers of Organized Crime in the Pacific

Transnational organized crime (TOC) has proliferated across the Pacific Island Countries and Territories (PICTs), fueled by geographic isolation, limited resources, economic instability and corruption. The Pacific region is vulnerable due to vast maritime borders that facilitate the trafficking of illicit goods. Organized crime groups, including Asian syndicates and Latin American cartels, exploit these factors to establish drug routes and operate in sectors such as fisheries and logging, utilizing the Pacific as both a transit route and a burgeoning local market. Additionally, challenges like weak governance, corruption, and inadequate law enforcement further enable criminal networks to flourish.

3. Drug Trafficking

The Pacific serves as both a transit route and, increasingly, a destination for drugs. Key players include drug cartels from the Americas and organized motorcycle gangs from Australia and New Zealand, with increased involvement from Asian criminal networks. Major seizures, such as the record 4.8 tons of methamphetamine in Fiji, underscore the scale of trafficking operations. High drug prices in Australia and New Zealand incentivize continued trafficking through Pacific nations.

Drug trafficking, especially of methamphetamine and cocaine, is a major threat to the Pacific, driven by the high value of drugs in markets like Australia and New Zealand. Methamphetamine constitutes approximately 95% of drug-related cases in the region, with substantial seizures highlighting the scale of trafficking through Fiji and other transit points. These operations are often supported by organized crime groups from Latin America, Australia, and Asia, leveraging commercial networks and corrupt officials to facilitate import and export. Emerging markets within the Pacific for methamphetamine suggest increasing domestic demand, exacerbating the challenge for local law enforcement.

4. Human Trafficking and Smuggling of Migrants

Human trafficking and migrant smuggling are also prevalent, with victims subjected to forced labor and sexual exploitation, often in the fishing, hospitality, and agricultural sectors. Women and children are particularly vulnerable, and criminal networks use visa-free policies to facilitate illicit migration and smuggling activities. Some criminal groups have exploited Pacific nations' workforce needs, bringing workers from Asia under false pretenses and subjecting them to exploitative conditions.

Organized crime groups use PICTs as transit points, capitalizing on economic vulnerabilities. Cases of Marshallese nationals being smuggled into the United States and Fiji's involvement in forced labor highlight the complex dynamics of

trafficking, although data on the full scope of trafficking remains limited due to underreporting and lack of detection.

5. Environmental Crimes

The Pacific's rich biodiversity is under threat from illegal fishing, logging, and wildlife trafficking, which contribute to ecological degradation and economic instability. PICTs, particularly Papua New Guinea, face significant losses due to illegal fishing, estimated at $333.5 million annually. High-demand wildlife products, like sea cucumbers, are trafficked from the Pacific to East Asian markets, while foreign criminal networks take advantage of lax enforcement to exploit timber resources.

Environmental crimes pose a substantial risk to the Pacific's ecosystems, local communities, and economies. Illegal logging, wildlife trafficking, illegal fishing, and waste crimes are pervasive, largely due to regulatory loopholes and corruption. Key activities include:

- Illegal Logging and Wildlife Trafficking: Organized crime syndicates exploit weak enforcement frameworks, particularly in timber and wildlife trade. Illegal logging depletes forests, while wildlife trafficking threatens biodiversity and contributes to ecosystem imbalances .
- Illegal Fishing: Unreported and unregulated fishing is a major issue, with foreign fleets exploiting Pacific waters for high-demand fish species, leading to significant economic losses and marine ecosystem degradation .
- Pollution and Waste Crimes: The improper disposal of plastic waste, particularly from foreign sources, burdens small island nations that lack infrastructure to handle such volumes. Additionally, there are rising concerns about deep-sea mining's environmental impacts on fragile marine ecosystems .

The impacts of these environmental crimes extend beyond the ecological sphere, affecting the socio-economic stability of local communities dependent on natural resources for livelihoods and cultural practices .

6. Money Laundering

Weak anti-money laundering (AML) systems, inadequate regulations, and offshore financial services make the region an attractive destination for laundering illicit funds. Emerging online mobile payments and internet banking add complexity to the region's AML challenges. Criminal organizations use cash transactions and offshore accounts to hide proceeds, while a lack of investigative resources limits enforcement.

Money laundering presents a significant risk in the Pacific, with illicit funds flowing through sectors like banking, casinos, and logging. Offshore financial services, minimal beneficial ownership requirements, and cash-based economies create an environment conducive to money laundering. Most PICTs lack robust anti-money laundering (AML) frameworks and resources, which limits their ability to investigate and prosecute such crimes. Criminal networks exploit this regulatory weakness to facilitate the laundering of proceeds from drug trafficking, human trafficking, and environmental crimes. Despite growing awareness, the necessary preconditions for effective AML enforcement, such as adequate training and technical capacity, remain underdeveloped across the region.

7. Cybercrime

The rapid increase in internet connectivity has exposed Pacific nations to cybercrime. Recent attacks, including ransomware and denial-of-service attacks, have targeted government systems in Fiji, Vanuatu, and Papua New Guinea. Cyber-enabled scams, frequently operated by foreign syndicates, leverage low cybersecurity awareness and exploit vulnerabilities in financial and public sector systems.

Cybercrime in the Pacific is an emerging threat, driven by increased internet connection and smartphone adoption. While countries like Fiji, Vanuatu, and Papua New Guinea have developed basic cybercrime laws, significant legislative and infrastructure gaps remain across the region. The most common cyber-enabled crimes include fraud, cyber extortion, and cyberstalking, often facilitated through social media platforms. Recent incidents, such as ransomware attacks on government systems in Fiji and Vanuatu, underline the region's vulnerability and lack of resilience in cybersecurity. Furthermore, cryptocurrency and blockchain technology are posing new risks, as regulatory capabilities are often insufficient to monitor and prevent financial crimes related to these technologies.

8. Recommendations

To counter these threats, the report outlines a series of recommendations for PICTs:

- Implement Strategic Action Plans: Building frameworks like the Boe Declaration and the Pacific Regional Transnational Organized Crime Disruption Strategy, PICTs should focus on converting policy goals into actionable strategies to address TOC.
- Invest in Data Collection and Analysis: Establishing centralized data collection agencies within PICTs can enhance understanding of TOC trends, enabling more precise and informed responses.
- Strengthen Maritime and Aerial Security: Given the significance of Pacific ports and air routes, PICTs should prioritize upgrading screening technologies and enhancing surveillance capacities for both maritime and aerial domains .
- Build Community Resilience: Increasing awareness and community-based crime prevention efforts can mitigate the influence of organized crime in remote areas. This approach should be paired with stronger law enforcement in isolated regions.

- Enhance Inter-Regional and International Cooperation: Partnerships with regional networks and international agencies can facilitate information sharing, capacity building, and joint operations to tackle TOC.

These recommendations aim to strengthen the Pacific's defenses against TOC while fostering interagency and cross-border collaboration.

المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

Criminal liability for artificial intelligence crimes

إعداد

دكتور. عبدالرزاق احمد محمد الميري

أستاذ القانون الجنائي بقسم القانون جامعة افريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

طرابلس – ليبيا

الملخص

أدى التطور العلمي في مجال التكنولوجيا وخاصة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم والتي لا ترتكب من قبل الانسان بشكل مباشر، فبالرغم من مزايا تلك التقنيات، إلا انها ظلت محفوفة بالمخاطر فقد تخرج عن مسارها وتفقد السيطرة عليها والقدرة على التحكم فيها، مما يترتب على ذلك ارتكاب جرائم متنوعة وعلى كافة الاصعدة، وبالتالي ينشأ ما يسمى بالمسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي وعليه فإن استخدام برامج الذكاء الاصطناعي يثير العديد من الصعوبات لا سيما ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية عن أعمال هذه البرامج ومدى ملاءمة التشريعات الحالية لهذه البرامج وما ينتج عنها.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي – المسؤولية الجنائية – الشخصية القانونية – الجرائم – المصنع – المستخدم .

abstract

Scientific development in the field of technology, especially with regard to artificial intelligence, has led to the emergence of new types of crimes that are not committed directly by humans. Despite the advantages of these technologies, they remain fraught with risks and may go off course and lose control over them and the ability to control them, which This results in the commission of various crimes at all levels, and thus creates what is called criminal liability for artificial intelligence crimes. Accordingly, the use of artificial intelligence programs raises many difficulties, especially with regard to criminal liability for the actions of these programs and the suitability of current legislation for these programs and what results from them

Keywords: artificial intelligence - criminal liability - legal personality - crimes - manufacturer - user.

المقدمة

يشهد العالم اليوم تطوراً كبيراً في شتى المجالات، ولعل أهمها ما يعرف بالذكاء الاصطناعي، والذي يعد من أكثر المجالات تطوراً في العصر الحديث فقد ابتث كفاءته في كافة المجالات كالطب والتعليم والتجارة والصناعة وغيرها.

وعلى الرغم من مزاياه المتعددة إلا ان استعماله محفوف بالمخاطر بسبب الاخطاء التي قد تحصل بسبب سوء استعماله، أو عدم القدرة على السيطرة عليه ومن ثم فإنه يؤدي إلى الاضرار بالغير، مما يترتب على ذلك ارتكاب جرائم متنوعة وعلى كافة الأصعدة، وبالتالي ينشأ ما يسمى بالمسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي وعليه فإن استخدام برامج الذكاء الاصطناعي يثير العديد من الصعوبات لا سيما ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية عن أعمال هذه البرامج ومدى ملاءمة التشريعات الحالية لهذه البرامج وما ينتج عنها.

فمن المتصور أن تخرج هذه البرامج عن السيطرة البشرية وترتكب جرائم، وفي هذه الحالة من هو المسؤول عن تلك الجرائم، وبالتالي بات من الضروري تحديد المسؤول عن تلك الجرائم التي ارتكبت من قبل تلك الكيانات.

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى مناقشة بعض التحديات الحالية للذكاء الاصطناعي أو تلك التي قد تثور في المستقبل، وخاصة إذا تطورت تقنية الذكاء الاصطناعي واستخدمت على نطاق واسع، كل هذه الإشكاليات سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث.

أهمية موضوع البحث:

يعد موضوع الذكاء الاصطناعي من ضمن قضايا الساعة وخاصة في المجال القانوني، وتكمن أهمية دراسته فيما يأتي:

1- التوصل إلى وضع تعريف للذكاء الاصطناعي وبيان خصائصه.
2- بيان مفهوم المسؤولية الجنائية من خلال تعريفها، وعناصرها.
3- توضيح مدى تمتع كيان الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية.

إشكالية موضوع البحث:

يثير موضوع البحث جملة من الاشكاليات يمكن حصرها فيما يأتي:

1-هل من الممكن اسناد المسؤولية الجنائية الى كيان الذكاء الاصطناعي عن الجرائم التي ترتكب عن طريق.
2-هل القوانين المعمول بها في الوقت الحالي تكفي لمعالجة مشكلة المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي.
3-هل من الممكن منح الشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي.
4-من الذي يتحمل المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعي.

منهجية البحث:

لقد اتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بقراءة القواعد الفقهية والقانونية، وتحليلها وتفسيرها.

المبحث الاول

مفهوم الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية

للوقوف على مدى امكانية اسناد المسؤولية الجنائية لكيان الذكاء الاصطناعي عن الجرائم التي ترتكب عن طرقه، ينبغي التعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي، وكذلك المسؤولية الجنائية.

المطلب الاول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

تدرج الذكاء الاصطناعي عبر عدة مراحل خلال السنوات الماضية، وقد نتج عن ذلك ظهور عدة تطبيقات للذكاء الاصطناعي استخدمت في كافة المجالات.

وبذلك أصبحت تقنية الذكاء الاصطناعي من أهم ضرورات العصر التي يتطلب دمجها داخل المجتمع من أجل الاستفادة منها في أمور الحياة اليومية، وانجاز الكثير من الاعمال التي يصعب على الإنسان انجازها سواء من حيث القدرة الذهنية أو الوقت.

فالذكاء الاصطناعي لم يعد يقتصر اليوم على الكمبيوتر فقط، بل أصبح يستخدم في العديد من القطاعات مثل الصحة والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى.

وللتعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي، لا بد من التعرف على مفهوم الذكاء البشري أولاً حيث يُعرف الذكاء البشري بأنه (القدرة والمهارة على وضع وإيجاد الحلول للمشكلات باستخدام الرموز، وطرق البحث المختلفة، مع إمكانية استخدام القدرة المكتسبة في اشتقاق المعلومات والمعارف الحديدة التي تؤدي إلى وضع حلول للمشاكل في مجالات معينة).

ويتفاوت مستوى الذكاء من شخص إلى آخر، كما يعتبر الذكاء البشري هو المسؤول عن التطور والإبداع في نمو الحضارات المختلفة، ونظراً لأهمية الذكاء البشري فإن الانسان ما زال يبحث عن طبيعة هذا الذكاء، وكيف يمكن قياسه، ووضع الخطوات لمحاكاة أساليبه في شكل برامج باستخدام الحاسبات.[1]

وللوقوف على مفهوم الذكاء الاصطناعي سيتم التطرق إلى تعريفه كفرع أول، ثم مميزاته كفرع ثان.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

إن مصطلح الذكاء الاصطناعي ليس بحديث العهد فقد تناوله الفيلسوف الفرنسي (Poul Valery في بداية القرن السابع عشر بقوله: (كل إنسان هو في الحقيقة طور التحول ليصبح آلة. لا بل الأصح هو إن الالة التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان) فكانت هذه المقولة أول طرح فعلي لإشكالية مستقبل الآلة في تعايشها مع الإنسان، وسجل هذا التساؤل أو طرح في مجال الذكاء الاصطناعي.[2]

ونظراً لتعدد المفاهيم والتعريفات للذكاء الاصطناعي مما أدى إلى اختلاف الباحثين في وضع تعريف دقيق للذكاء الاصطناعي، فمنهم من نادى بأن تكون سلوكيات أنظمة الذكاء الاصطناعي تتماشى مع الذكاء البشري

---

[1] - مراد بن عودة – اشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي – مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – جامعة تلمسان – الجزائر – العدد الاول – 2022 – ص190.

[2] - محمد علي أبوعلي – المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي – دار النهضة العربية للنشر والتوزيع – مصر – 2024 – ص21.

وتحاكيه، وفريق أخر يرفض هذا الشيء ويرى بأنه ليس من الضروري أن تعتمد الأنظمة على نفس الطرق والاليات التي يستخدمها البشر في سلوك معين، ورغم اختلاف التعابير في الشرح ووصف الذكاء الاصطناعي، إلا أنهم يجتمعون في نقطة واحدة، وهى بناء نظام ذكي يتفوق على الصعوبات التي تعيق الذكاء البشري.[1]

وتعود بداية الذكاء الاصطناعي كعلم من علوم المعلوماتية إلى مؤتمر كلية (Dartmouth) عام 1956، فقد بدأ استخدام مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة، ووردت العبارة التالية في توصيات المؤتمر والتي وضعت تعريف للذكاء الاصطناعي (بأنه كل من أوجه التعليم، أو أي سمة أخرى من الذكاء يمكن من حيث المبدأ وصفها بالدقة لدرجة إنه بالإمكان صناعة آلة تحاكي ذلك الذكاء، حالياً يكمن العرض الاساسي لمسألة الذكاء الاصطناعي في صنع آلات قادرة على التصرف بطريقة يمكن وصفها بالذكية في حال ما قام بها الإنسان).[2]

ومصطلح الذكاء الاصطناعي يتكون من كلمتين، كلمة الذكاء وكلمة الاصطناعي ولكل منهما تعريف، فالذكاء هو القدرة على إدراك وفهم الظروف وتعلم الحالات الجديدة والمتغيرة، بمعنى أن مفاتيح الذكاء تتجلى في الادراك والفهم والتعلم، أما كلمة الاصطناعي فتشتق من الفعل يصنع أو يصطنع، وبالتالي تطلق على المواد التي تنشأ وتشكل نتيجة النشاط أو الفعل من خلال الاصطناع وتجعلها تظهر في صورة تميزها عن غيرها من الاشياء الموجودة بفعل الطبيعة بعيداً عن تدخل الانسان.

ولم يتفق الفقهاء على تعريف محدد للذكاء الاصطناعي، وبالتالي وردت العديد من التعريفات، منها ما ركز على الانسان، والبعض الاخر ركز على الالة ووظائفها وخصائصها، ولعل أبرز التعريفات للذكاء الاصطناعي هو تعريف الأب الروحي لذكاء الاصطناعي (جون ماكرثي) الذي عرفه بأنه: (وسيلة لصنع جهاز كمبيوتر، أو روبوت يتم التحكم فيه عن طريق الكمبيوتر، أو برنامج يفكر بذكاء وبالطريقة نفسها التي يفكر بها البشر الاذكياء)[3]، ويتم تحقيق الذكاء الاصطناعي بالرجوع إلى كيفية تفكير الانسان الطبيعي واتخاذها أساساً لتطوير برامج وأنظمة ذكية تسمى بالذكاء الاصطناعي.

كما يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: (ذلك الفرع من علوم الحاسوب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الانساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلاً من الانسان والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة بأسلوب منطقي ومنظم) .[4]

كما يعرف بأنه: (فرع من فروع الحاسب الآلي، وهو عبارة عن سلوك وخصائص معينة تتبعها البرامج الحاسوبية بحيث تصبح قادرة على محاكاة قدرات ذكاء الانسان وفهم طبيعته).[5]

في حين يعرفه اتجاه آخر بأنه: (عملية محاكاة للذكاء البشري عبر أنظمة الكمبيوتر، فهو محاولة لتقليد سلوك البشر من خلال إجراء تجارب على تصرفاتهم ووضعهم في مواقف معينة ومراقبة ردود أفعالهم ونمط تفكيرهم وتعاملهم مع هذا الموقف ثم محاولة محاكاة طريقة التفكير البشرية عبر أنظمة كمبيوتر معقدة).[6]

---

[1] - وليد سعد الدين محمد سعيد – المسؤولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي – مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – العدد الثاني – 2022 – ص9.

[2] - ياسر محمد اللمعي – المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول- مجلة البحوث القانونية ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، 2021- ص5.

[3] - مراد بن عودة - المرجع السابق – ص192.

[4] - عبدالله احمد الفلاسي ، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي ، المجلة القانونية ، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ، 2021.ص2844.

[5] - ياسر محمد اللمعي –المرجع السابق – ص4.

[6] - محمد علي أبو علي – المرجع السابق – ص22.

ومن التعريفات الحديثة أيضاً أن الذكاء الاصطناعي هو(محاولة جعل الكمبيوتر أو الآلة التي تعمل بالبرمجة مثل الانسان سواء في تفكيره أو تصرفاته، أو حل مشكلاته وممارسته لكافة نواحي الحياة اليومية، وذلك عن طريق دراسات تجري على الانسان وتستخلص منها نتائج تساعد على تفسير سلوكه وبرمجة ذلك لتطبيقه على الألة.[1]

ويعرفه الباحث بأنه نظام قادر على إدراك بيئته واتخاد إجراءات لتعزيز فرصة تحقيق أهدافه بنجاح، وكذلك تفسير وتحليل البيانات بطريقة تتعلم وتتكيف مع مرور الوقت، فهو محاكاة للذكاء البشري عبر تقنيات متطورة تحمل بداخلها خوارزميات معدة سلفاً لتحليل كم هائل من البيانات والمعلومات والتعرف عليها وفهمها.

الفرع الثاني: مميزات الذكاء الاصطناع:

تسعى الثورة الرقمية إلى الاستعانة بالذكاء الاصطناعي على نحو واسع وفي جميع المجالات، فالآلات الذكية أصبحت اليوم منتشرة على شكل برمجيات، بحيث عادت بالفائدة على المتخصصين في كافة المجالات من أطباء ومعلمين ومهندسين وغيرهم، وبالتالي فان الذكاء الاصطناعي كأي نوع من التكنولوجيا، يتسم ببعض المميزات التي أدت إلى الاعتماد عليه، ومن أهمها:

الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في إيجاد الحلول للمشاكل التي تفتقر للمعلومة الكاملة، وذلك من حيث قدرته على التفكير واكتساب المعرفة والتعلم والفهم والقدرة على توظيف الخبرات والتجارب السابقة والاستفادة منها في مواقف جديدة.

فمن ضمن خصائص الذكاء الاصطناعي قدرته على إيجاد الحلول حتى لو كانت المعلومات غير متوفرة بأكملها في الوقت الذي يتطلب فيه الحل، فعدم اكتمال المعلومة حتماً سيؤدي إلى استنتاجات أقل واقعية داخل جداره، ولكن من جانب أخر قد تكون الاستنتاجات صحيحة، ففي مثل هذه الحالة يملك الذكاء الاصطناعي القدرة على استنباط الحلول الممكنة لمشكلة معينة ومن واقع المعطيات المعروفة والخبرات السابقة.[2]

كذلك يسهل الذكاء الاصطناعي العديد من المهام، وخاصة في الجانب الجنائي، إذ تساهم برمجيات الذكاء الاصطناعي في تصنيف المجرمين بسهولة ويسر بعيداً عن الاهواء الشخصية، وكذلك دراسة وتحديد المناطق الأكثر خطورة والمتعرضة لزيادة نسبة الجريمة بها، مما يساعد في وضع الحلول لتجنب ذلك وتقليل المخاطر بصورة كبيرة.[3]

ومن ضمن مزاياه أنه يمكن الاستفادة منه في المجال الجنائي من خلال تقييم نزلاء المؤسسات العقابية من خلال دراسة الحالة عن طريق تقنية الذكاء الاصطناعي.

كذلك يمكن الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي في كشف الجرائم ورصدها باستخدام الكاميرات الذكية لرصد مرتكبي الجرائم والتعرف عليهم وتحليل البيانات المسجلة للتعرف على سمات معينة، هذا بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الوقاية من الجرائم مثل مراقبة السجناء، والسوار الالكتروني.

---

[1] - يحيى ابراهيم دهشان – المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي – مجلة الشريعة والقانون – كلية القانون – جامعة الامارات – العدد (82) - 2020 – ص10.

[2] - وليد سعد الدين محمد سعيد – المرجع السابق – ص14.

[3] - يحيى ابراهيم دهشان – المرجع السابق – ص11.

كذلك تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات جمع الأدلة مثل استخدام أجهزة الكشف على الأشياء المدفونة في باطن الأرض كالأسلحة والذخائر والمخدرات وغيرها بدون اللجوء للحفر والتنقيب .[1]

كما أن للذكاء الاصطناعي دوراً كبيراً في مجال البحث التجريبي من خلال توجيه برامجه نحو مشاكل لا توجد لها حلول بحيث يمكن إيجاد تلك الحلول باتخاذ خطوات منطقية محددة يتبع فيها أسلوب البحث التجريبي، كالطبيب الذي يقوم بتشخيص حالة المريض، فأمام هذا الطبيب عدة احتمالات قبل أن يصل الى التشخيص الدقيق إذ لا يصل إلى الحل بمجرد الوقوف على المريض.[2]

ويلعب الذكاء الاصطناعي أيضاً دوراً مهماً في العديد من الميادين الحيوية، مثل المساعدة على تشخيص الامراض ووصف الادوية وتقديم الاستشارات القانونية والمهنية والتعليم التفاعلي والمجال الأمني والعسكري.

كما يقوم الذكاء الاصطناعي بالأعمال المعقدة والمحفوفة بالمخاطر التي لا يستطيع الانسان القيام بها، وذلك بتوظيف الآلات الذكية للقيام بالأعمال الشاقة والخطرة، مثل استكشاف الأماكن المهجورة، أو المجهولة والمشاركة في عمليات الإنقاذ اثناء حدوث الكوارث الطبيعية، وغيرها من الأمور المعقدة التي تحتاج إلى مجهود ذهني ضخم واتخاذ قرارات سريعة وحاسمة.

كما تحسب للذكاء الاصطناعي ميزة أخرى وهي جعل العالم قرية صغيرة عن طريق تقنية الشبكة المعلوماتية، التي ربطت العالم ببعضه ونشرت المعلومات في كافة الارجاء.

المطلب الثاني

مفهوم المسؤولية الجنائية

المسؤولية الجنائية فكرة فلسفية قام بدراستها أقطاب القانون الجنائي، فالمسؤولية الجنائية من أهم القواعد الأساسية في قانون العقوبات باعتبارها نظرية متكاملة، وبالتطرق إلى موضوع مفهوم المسؤولية الجنائية يتطلب تناول تعريفها كفرع أول، وعناصرها كفرع ثان.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الجنائية

فيما يتعلق بتعريف المسؤولية الجنائية، فإن المشرع لم يضع لها تعريفاً، إلا ان الفقه عرفها بتعاريف عديدة، إذ تعرف المسؤولية الجنائية بأنها (الالتزام بتحمل الجزاء الذي ترتبه القواعد كأثر للفعل الذي يمثل خروجاً على أحكامها) ، أما المسؤولية الجنائية فقد عرفت بأنها تحمل مرتكب الجريمة تبعة فعله وخضوعه للجزاء الجنائي الذي يقرره القانون سواء كان عقوبة أو تدبير احترازي ، وهو الأثر الذي يترتب على قيام المسؤولية الجنائية وبدونه تفرغ من محتواها .[3]

ويعرفها البعض ايضاً بانها استحقاق مرتكب الفعل المجرم العقوبة المقررة لذلك الفعل، وتعلق هذه المسؤولية بشخص اعتدى على مصلحة محمية بموجب احكام قانون العقوبات فأستحق العقوبة المقررة لحماية تلك المصلحة.[4]

---

[1] - عمر محمد منيب ادلبي – المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية القانون جامعة قطر – 2023- ص31.

[2]- وفاء محمد أبوالمعاطي صقر - المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي - مجلة روح القوانين- العدد 96 ، أكتوبر - 2021- ص28.

[3]- علي عبدالقادر القهوجي - شرح قانون العقوبات القسم العام-المسؤولية الجنائية (أساسها – عوارضها) -الجزاء الجنائي (العقوبة والتدبير الإحترازي) -دار الجامعة الجديدة -الإسكندرية - 2010 -ص 2 .

[4]- محمد سويلم -المسؤولية الجنائية في ضوء السياسة الجنائية - دراسة مقارنة في التشريع والفقه والقضاء - دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية الطبعة الأولى - 2007 - ص9 .

وتعرف كذلك المسؤولية الجنائية بأنها (تحمل الشخص تبعة عمله المجرم، بخضوعه للجزاء المقرر لفعله في قانون العقوبات بعدما أقدم على انتهاك القانون بارتكابه الواقعة الإجرامية).

ويعرف الفقه الإسلامي المسؤولية الجنائية بأنها تحمل الإنسان نتائج الأفعال المجرمة التي يرتكبها وهو مدرك لنتائجها.[1]

وبالتالي فالمسؤولية تعني في ابسط معانيها (تحمل التبعية) ، وتدل على التزام شخصي بتحمل الشخص عواقب فعله الذي أخل بقاعدة ما ، فهي نتيجة لمخالفة اوامر القاعدة او عدم الامتثال لنواهيها ، فالمسؤولية الجنائية هي مجموعة الشروط التي تنشئ من الجريمة لوماً شخصياً موجهاً ضد الفاعل ، وتتحقق بعد تحقق عدم مشروعية الفعل .

والقاعدة إنه لا يسأل جنائياً غير الإنسان ، إذ أن الإرادة لا تكون إلا للإنسان ، وهو قوام الركن المعنوي ، لذا من المستحيل توافر أركان الجريمة والمسؤولية لغير الإنسان ، وقد استقر الفقه والقضاء على أن الشخص المعنوي غير أهلٍ لتحمل هذه المسؤولية. [2]

ومنشأ هذه المسؤولية هو القانون الذي ارتضاه المجتمع وجعله أساس حياته ورأى فيها تحقيق مصلحته التي ينشدها ، وتشتمل المسؤولية القانونية بوجه عام على جميع المسؤوليات التي تترتب على مخالفة القواعد القانونية في الدستور وقانون العقوبات والقوانين المدنية والتجارية والإدارية وغير ذلك من القوانين التي يترتب على مخالفتها جزاء مقرر يلحق بالشخص مرتكب تلك المخالفة. [3]

الفرع الثاني: عناصر المسؤولية الجنائية.

للمسؤولية الجنائية جوانب مادية وأخرى معنوية، فلقيام المسؤولية الجنائية يجب قيام العلاقة بين المتهم الجريمة، سواء باعتباره فعلاً اصلياً ام شريكاً في ارتكابها، فاذا لم يتبث ذلك لا يمكن أن يسأل عنها جنائياً، ومن ناحية أخرى يتعين أن تتحقق العلاقة المعنوية بين الجاني والجريمة، فيجب توافر الركن المعنوي، ولا يتأتى ذلك إلا إذا توافر لدى الجاني القدرة على الفهم والاختيار وقت ارتكاب الجريمة وان تتوافر الإرادة الاثمة .[4]

وبالنظر الى مدى قيام المسؤولية الجنائية التي ترتكب بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعي يلزم التطرق الى عناصر المسؤولية الجنائية بشكل عام وهي:

أولاً: الادراك.

اهو المقدرة على فهم ماهية الفعل المرتكب، وتوقع الاثار التي من الممكن أن تترتب عليه، أي القدرة على التمييز بين الأعمال المشروعة وغير المشروعة وتقدير نتائجها التي من الممكن أن تترتب عليها، كذلك خطورة تلك الأفعال على المصلحة المحمية قانوناً.[5]

---

[1] - عبدالقادر عودة - التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي - الجزء الأول - القسم العام - مطبعة نادي القضاة -1984- ص392 .

[2] -عبد الفتاح الصيفي، جلال ثروث - القسم العام في قانون العقوبات - دار الهدى للمطبوعات – مصر - 2005- ص379.

[3] - محمد مرسي علي غنيم - المسؤولية السياسية والجنائية لرئيس الدولة - دراسة مقارنة - مكتبة الوفاء القانونية - الطبعة الأولى- 2013 - ص36 .

[4] - معتز حمدالله ابوسويلم – المسؤولية الجزائية في الجرائم المحتملة – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الحقوق – جامعة الشرق الاوسط – 2014 – ص21.

[5] - وليد سعد الدين محمد سعيد – المرجع السابق – ص27.

ثانياً: حرية الاختيار.

هي قدرة الجاني على تحديد الوجهة التي تتخذها ارادته، أي مقدرته على دفع إرادته في وجهة بعينها، ولكن قدرة الجاني في الاختيار ليست مطلقة بل تقيدها العوامل المحيطة به لحظة اقترافه للجريمة.[1]

فلا يكفي أن يكون الانسان قادراً على تمييز الطريق الذي يسلكه، وانما يجب أن تكون له القدرة على اختيار ذلك الطريق بمحض إرادته، ولذلك يفترض لوجود حرية الاختيار أن يكون الفاعل حراً في تصرفاته غير مرغم عليها وفي وضع جسدي ونفسي وعقلي يساعده على اتخاذ القرارات التي يريدها.[2]

المبحث الثاني

الإطار القانوني للمسؤولية الجنائية لكيان الذكاء الاصطناعي

يعتبر ما حدث في منتصف القرن الثاني وما شهد من ثورة معلوماتية أدت إلى ظهور مجال افتراضي للمعاملات ومسرح الكتروني للجرائم بما يتجاوز ماديات السلوك وعبر حدود الزمان والمكان، وعلى الرغم من ذلك ظل الإنسان هو اللاعب الرئيسي للسلوك، وظلت إرادته هي أساس المسؤولية الجنائية.[3]

فمن المسلم به انه وفقاً لمعظم التشريعات عدم قيام المسؤولية الجنائية للشخص إلا إذا توافرت لديه قوة الشعور والإرادة، أي يكون مدركاً لماهية الفعل الذي يقوم به، وأن يكون قد قام به بمحض إرادته بدون تأثير أي عوامل خارجية.

وقد أدى ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي والتطور الذي حصل في الآونة الأخيرة إلى دخول الروبوت في استخدامات عديدة حل فيها محل الانسان بل وتفوق عليه، وقد أدت القدرات الهائلة التي يتمتع بها إلى تسبب تلك التقنية في ارتكاب بعض الجرائم والتي الحقت الاضرار الكبيرة بالبشرية، الامر الذي أصبح يثير التساؤلات عن مدى إمكانية توافر المسؤولية الجنائية لتلك التقنيات، وبالتالي مساءلتها جنائياً عن الجرائم الواقعة من خلال أعمالها، بالإضافة إلى تساؤل آخر وهو البحث عن الأساس القانوني لتلك المسؤولية، وستتم الإجابة على هذه التساؤلات من خلال هذا المبحث، إذ سيتم تناول الاتجاهات الفقهية حول اسناد المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي كمطلب أول، وأطراف تلك المسؤولية كمطلب ثان.

المطلب الأول

الاتجاهات الفقهية حول اسناد المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي

من المتصور أن يفرض تطور الذكاء الاصطناعي المستمر تحديات واشكاليات ناجمة عن امتلاكه قدر أكبر من الاستقلالية في اتخاذ القرارات مستقبلاً، فعندما يكون الانسان مشرفاً بالكامل على عمليات صنع قرار الذكاء الاصطناعي يكون قادراً على التنبؤ بنتائج تلك القرارات ويتحمل المسؤولية عن أعمالها، وهو ما لا يتوفر في

---

[1] - معتز حمد لله ابوسويلم – المرجع السابق – ص23.

[2] - رضاء فرج – شرح قانون العقوبات الجزائري – القسم العام – الطبعة الثانية – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – 1976 – ص371.

3 - محمد علي أبوعلي – المرجع السابق – ص43.

بعض أشكال تقنيات الذكاء الاصطناعي التي قد تصبح في المستقبل أكثر اعتماداً على خوارزميات التعلم الآلي المعقدة والعميقة، مما يجعل عمليات اتخاذها للقرارات أكثر تعقيداً، ويجعل التنبؤ بقراراتها وتعطيلها عند الضرورة أصعب، وتقييم مخاطر أعمالها وتجنبها غير ممكن إلى درجة كبيرة.[1]

وبالتالي فقد أصبح موضوع إقرار المسؤولية الجنائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي محل اهتمام الباحثين، فمع دخول التكنولوجيا الى حياة البشرية أصبح التساؤل يثور حول مدى إمكانية مساءلة تلك التطبيقات جنائياً، ونظراً لحداثة ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي في حياة البشر لم تتطرق التشريعات لهذا الموضوع، فأصبحت تلك مهمة الفقه القانوني والذي انقسم بين مؤيد ومعارض وعليه سوف نتناول من خلال هذا المطلب الاتجاه المؤيد لفكرة المسؤولية الجنائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي كفرع أول، ثم نتعرض الى الاتجاه الرافض كفرع ثان.

الفرع الأول: الاتجاه المؤيد لفكرة المسؤولية الجنائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

إن عدم اعتراف الفقه التقليدي لتقنيات الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية يرجع إلى نظرتهم بأن الانسان الآلي (الروبوت) يدخل ضمن التوصيف القانوني للأشياء، وذلك دون اعتبارهم (الروبوت) محلاً صالحاً لترتيب المسؤولية الجنائية.

إلا أن التشريعات المعاصرة كانت لها وجهة نظر مغايرة فقد منحت الروبوت شخصية قانونية محدودة، ويرجع ذلك للتطور الهائل الذي حصل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فأصبحت لها القدرة على التعلم واتخاذ القرار المناسب من خلال معالجة كم هائل من البيانات داخلها وصار للروبوت رد فعل مستقلٍ عن صانعه.[2]

وبالتالي فإن التشريعات المعاصرة، وبسبب التطور السريع والمتلاحق لبرامج الذكاء الاصطناعي اتجهت إلى تبني منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محدودة، ومنها على سبيل المثال القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوت الصادر عام 2017.

وبناء على ما سبق فقد ظهرت العديد من الدعوات التي تؤيد منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي سواء بصورة ضمنية أو صريحة، ومن ثم يكون له القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، هذه الدعوات تفترض إن أنظمة الذكاء الاصطناعي تقترب من الصفات البشرية بصورة تعطيهم الحق في اعتراف مشابه أمام القانون.

وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأنه ولكي تتم مساءلة كيان الذكاء الاصطناعي جنائياً يجب أن نعترف له بالشخصية القانونية، وقد استند أنصار هذا الاتجاه إلى عدة حجج نتعرض لها بشيء من التفصيل وعلى النحو التالي:

أولاً: القياس على الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية.

لقد أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي أكثر تعقيداً، وتلعب دوراً كبيراً في المجتمع، لهذا السبب ظهرت الدعوات بأنه يجب أن يكون لها صورة ما من الشخصية القانونية. وقد بدأت هذه الدعوات من منطلق المقارنة بالأشخاص الاعتبارية مثل الشركات والمؤسسات والجمعيات.

فإذا ما نظرنا إلى الشخص الاعتباري على أنه موضوع للقانون دون جسد بشري، نكون بصدد وعاء للحقوق والواجبات، لتصبح الروبوتات كالشركات، على أن يتم تسجيل كل روبوت في سجل يعادل السجل التجاري

1 - عمر محمد منيب ادلبي – المرجع السابق – ص 60.

2 - وفاء محمد أبو المعالي – المرجع السابق – ص92.

للشركات، ويحصل على الشخصية القانونية من وقت التسجيل، ومن هذا الوقت يمكن تعويض الضرر الذي تسبب في احداثه الروبوت، ويتحمل أيضاً المسؤولية الجنائية التي يرتكبها.[1]

ثانياً: عدم وجود تلازم بين الشخصية القانونية والانسان.

إن الشخصية القانونية كما عرفتها المدرسة الوضعية هي صلاحية خالصة لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات والمشاركة في العلاقات القانونية التي يحميها القانون لتحيق أهداف معينة، وهى بذلك لا ترتبط بالصفة البشرية، فالشخصية القانونية أول ما منحت للعائلة لا للفرد، وحُرم منها النساء والأطفال والعبيد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وتبعاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منحت الشخصية إلى غير البشر، كالشركات التي تفتقر لأي صفة إنسانية[2]، وعليه فإنه بات من الممكن منح الشخصية القانونية لكيان الذكاء الاصطناعي باعتبار إن الشخصية القانونية مستقلة ولا علاقة لها بالإنسانية.

ثالثاً: إمكانية إحلال الادراك الاصطناعي محل الإدراك البشري.

جعل التطور المذهل من الروبوت شخصاً جديداً يتمتع بكامل الوعي والادراك الذي يتوافر من خلال الاستقبال الحسي للمدخلات من البيانات وفهمها، وحالياً معظم الروبوتات قادرة على استشعار الصور والاصوات والشعور بالملمس وتستطيع تلك التقنيات تحليل تلك البيانات من خلال أوجه معالجة تشبه العقل البشري.[3]

فيرى أنصار هذا الاتجاه إنه طالما توافر لدى كيان الذكاء الاصطناعي القدرة على الادراك والاحساس، فمن باب أولى يمكن إسناد المسؤولية الجنائية إليه، كما ان يؤدي عدم ارتباط اتخاذ القرار بين كيان الذكاء الاصطناعي والانسان إلى إمكانية مساءلة كيان الذكاء الاصطناعي عن تلك القرارات.

رابعاً: أساس المسؤولية الجنائية الخطورة الاجرامية وليس الخطر.

ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى انكار دور الإرادة في ارتكاب الجريمة، واعتبروا الانسان مسير في أفعاله غير مختار، وأنكروا مبدأ حرية الاختيار، فالمجرم لديهم لا يرتكب الجريمة مختاراً، وبالتالي فإنه لا يسأل بناء على خطئه وانما بناءً على المسؤولية الاجتماعية، فالجاني بفعله يكون قد كشف عن خطورة إجرامية لديه، وعلى ذلك وفقاً لرأي أنصار هذا الاتجاه إذا ترتب على عمل من أعمال كيان الذكاء الاصطناعي جريمة، فيتم عقابه بناءً على المسؤولية الاجتماعية، لأن مناط المسؤولية عندهم قائم على الخطورة الاجرامية بصرف النظر على الخطأ.[4]

الفرع الثاني: الاتجاه الرافض لفكرة المسؤولية الجنائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

غالبية التشريعات تقر بالأساس الأخلاقي للمسؤولية الجنائية، وبالتالي لكي يسأل الشخص جنائياً يشترط أن تكون إرادته حرة عند ارتكاب الجريمة، وبالتالي فإن المسؤولية الجنائية في هذه الحالة تنحصر في الشخص الطبيعي فقط.

فالاتهام لا يوجه إلا للشخص الطبيعي فهو الوحيد المؤهل لتحمل المسؤولية الجنائية، فقانون العقوبات يخاطب الأشخاص الطبعيين فقط، وبالتالي ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المسؤولية الجنائية لا يمكن أن تثبت إلا للإنسان الطبيعي، ولا يمكن ثبوتها لغيره كالذكاء الاصطناعي مثلاً، ويستند أنصار هذا المذهب إلى جملة من الحجج والاسانيد نعرضها فيما يأتي:

---

[1] - حسام الدين محمود – المرجع السابق- ص154.
[2] - عمر محمد ادلبي – المرجع السابق – ص62.
[3] - وفاء ابو المعالي صقر – المرجع السابق – ص96.
[4] - عمر محمد منيب – المرجع السابق – ص63.

أولاً: طبيعة الانسان الالي تجعل من المستحيل إسناد المسؤولية الجنائية إليه.

إن تحديد أساس المسؤولية الجنائية مقدمة لا غنى عنها للبحث عن شروط المسؤولية وتحديد حالات انتفائها، وأساس المسؤولية عند المدرسة التقليدية هي المسؤولية الأخلاقية القائمة على حرية الاختيار، وبناء على ذلك إذا ما انتفت حرية الاختيار لدى الجاني فإنه لا يمكن مساءلته، وإذا انتقصت تلك الإرادة فإنه يسأل مسؤولية مخففة.[1]

أما تطبيقات الذكاء الاصطناعي (الروبوتات) فهي مجرد آلة لا إرادة لها، ولا يمكنها الاختيار وإذا كان أساس المسؤولية الجنائية هو الإرادة والاختيار، فإذا انتفت لدى الجاني حرية الإرادة، وانعدمت حرية الاختيار فلا يمكن قيام المسؤولية الجنائية تجاهه.

فإذا قلنا مجازاً إن الروبوت ارتكب السلوك الاجرامي فإن فقدانه لعنصر الإرادة ينفي عنه المسؤولية الجنائية، والتي لا تتحقق إلا إذا كان الروبوت يتمتع لحظة ارتكاب الجريمة بالوعي والادراك من ناحية والقدرة على الاختيار من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أنه بالنظر إلى الانسان الألي (الروبوت) نجده يخضع للأوامر والتعليمات من خلال عمليات البرمجة فلا يملك حرية الإرادة والاختيار .[2]

ثانياً: تعارض مسؤولية كيان الذكاء الاصطناعي مع فلسفة الجزاء الجنائي.

العقوبة هي الجزاء الذي يفرضه القانون الجنائي لمصلحة المجتمع لكي تحقق أغراضها، وبالتالي أي انحراف بها حتماً سيؤدي إلى ضرراً اجتماعياً، فوظيفة العقوبة هي الردع العام والخاص، والجزاء الجنائي وضع لتحقيق فلسفة معينة وإن كانت تلك الفلسفة تختلف من مدرسة إلى أخرى، فإن هذه المدارس جميعها لم تكن قد وضعت في الحسبان انه ستظهر أجهزة ذكية قد تصبح محلاً للمسؤولية الجنائية والعقاب.[3]

ثالثاً: عدم قابلية أغلب الجزاء الجنائي للتطبيق على كيان الذكاء الاصطناعي.

يذهب أنصار الاتجاه المعارض لإقرار المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي إلى عدم إمكانية اسناد المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي لان ذلك سوف يصطدم بتنفيذ العقوبة، فجوهر العقوبة هو الايلام الذي يتم إنزاله بمرتكب الجريمة، وهذا لن يأتي ثماره إلا إذا كان محله إنسان، وبالتالي لا يمكن تصور توقيع العقوبات الجنائية التقليدية كالإعدام والعقوبات السالبة للحرية على كيان الذكاء الاصطناعي لافتقاره الجانب الحسي بالألم أو الفرح أو الحزن أو الشعور بالخوف من العقاب.[4]

رابعاً: ان جرائم الذكاء الاصطناعي هي تطبيق لنظرية الفاعل المعنوي.

استند انصار هذا الاتجاه إلى نظرية الفاعل المعنوي، وهو الذي يقوم بدفع غيره الى ارتكاب الجريمة ويكون عبارة عن آلة في يده يستعين بها في ارتكاب الجريمة، ولم يفرق المشرع بين الوسيلة المستخدمة من قبل الجاني في ارتكاب الجريمة، وهذا ما ينطبق على الانسان اللي باعتباره وسيلة لارتكاب الجريمة فتنتفي المسؤولية الجنائية عنه، وتسند إلى الفاعل المعنوي.[5]

---

[1] - نفس المرجع – ص80

[2] - عمر محمد منيب – المرجع السابق – ص74.

[3] - احمد كيلان ، عبدالله عوني الفت الزنكة – المسؤولية الجنائية عن استخدام أجهزة الروبوت – مجلة الفارابي للعلوم الانسانية – كلية الحقوق –جامعة النهرين – العراق – العدد الثاني – 2023 – ص8.

[4] - عمر محمد منيب – المرجع السابق – ص69.

[5] - عمر محمد منيب ادلبي – المرجع السابق – ص68.

المطلب الثاني
أطراف المسؤولية الجنائية عن جرائم
الذكاء الاصطناعي

تقوم المسؤولية الجنائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي عن الجرائم التي ترتكبها في حالة توافرها ركنيها المادي والمعنوي، فالجدير بالذكر أن الركن المادي في تلك الجرائم لا يثير أي إشكالية قانونية، فإن تحقق الجريمة كانت بسبب سلوك تلك الأجهزة المتمثلة في التطبيقات والبرامج الذكية، إلا أن الجدل يثور فيما يتعلق بالركن المعنوي، فكما نعرف يتطلب قيامه توافر القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة، وذلك لكي تتحقق المسؤولية الجنائية، فكيف يمكن التحقق من توافر الركن المعنوي في جرائم الذكاء الاصطناعي.

إن المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة عن طريق الذكاء الاصطناعي تتسم بالتعقيد، وذلك من وجود أربعة أطراف من الممكن أن ترتبط المسؤولية الجنائية بهم جميعاً أو بأحدهم على الأقل في هذا النوع من الجرائم وهم المُصنع لبرامج الذكاء الاصطناعي والمالك أو المستخدم، والذكاء الاصطناعي نفسه، والطرف الخارجي، وعليه سوف نتناول كل حالة في فرع مستقل لتحديد مدى إمكانية اسناد المسؤولية الجنائية لها.

الفرع الأول: المسؤولية الجنائية للمُصنع.

المُصنع هو الشخص الذي قام بصناعة السلعة بكاملها أو شارك في صناعة بعض اجزائها، وتعتبر المسؤولية الجنائية لذلك الشخص من أهم الإشكاليات التي تثار عندما ترتكب تلك الآلة سلوكاً يشكل جريمة طبقاً للقانون.

وعليه فإن النظر في مدى مسؤولية المُصنع لازمة وذلك من أجل تحديد مركزه القانوني في الجريمة المرتكبة، فإن من المتصور بأن يقوم المُصنع بتحصين نفسه ضد المسؤولية وذلك بتضمين اتفاقية الاستخدام التي يوقع عليها المستخدم بعض البنود التي تحميه، وبالتالي يتحمل المستخدم وحده المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة بواسطة تلك الآلة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي وانتفاء مسؤولية المُصنع.

وقد تقوم المسؤولية الجنائية للمُصنع عما يكون وقوع الجريمة ناتجاً عن عيوب في تصنيع تلك الأجهزة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، او ناتجاً عن إهمال في صيانتها بشكل دوري مما يؤدي إلى خروجها عن السيطرة وقيامها بأفعال تخرج عن مسارها الطبيعي، إذ يقع على عاتق المصنع الالتزام بمعايير معينة عند قيامه بإعداد برامج الذكاء الاصطناعي، وأهمها أن تتوافر فيها ضمانات السلامة والأمان، أي يكون المنتج خالياً من العيوب التي قد تعرض من يتعامل معها للخطر، بالإضافة إلى توافقها مع قيم وتقاليد المجتمع، ومن ثم يتحمل المُصنع المسؤولية الجنائية عن جرائم أجهزة الذكاء الاصطناعي التي قام بتصنيعها في حالة وقوع أي جريمة بسببها نتيجة لعيوب التصنيع.[1]

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للمالك أو المستخدم.

يقصد بالمالك أو المستخدم هو ذلك الشخص الذي يملك تقنيات الذكاء الاصطناعي ويقوم بتشغيلها، وبالتالي فإنه من الممكن أن يتم استخدام تلك التقنية بطريقة سيئة ولغير الأغراض المخصصة لها مما يترتب على ذلك وقوع أحد الأفعال التي تعد جريمة وفقاً للقوانين النافذة، والتساؤل الذي يثور في هذه الحالة هل من الممكن اسناد المسؤولية الجنائية للمستخدم الذي تسبب بوقوع الجريمة نتيجة لاستعماله تلك التقنية بشكل غير صحيح، وللإجابة على التساؤل نقوم بطرح الفرضيات التالية:

---

[1] -- احمد كيلان ، عبدالله عوني الفت الزنكة – المرجع السابق – ص10.

الفرضية الأولى: عندما يكون سبب وقوع الجريمة هو سلوك المالك أو المستخدم لوحده، أي لو لا قيامه بذلك السلوك لما وقعت الجريمة، مثال ذلك تعطيل المالك أو المستخدم التحكم الآلي في السيارة ذاتية القيادة والإبقاء على التوجيهات الصوتية التي تصدر من برنامج الذكاء الاصطناعي، وبالتالي يكون هو وحده المتحكم في السيارة، فإذا قام البرنامج بتحذيره من خطر معين لتجنب وقوع الكارثة ولم يستجيب لهذا الأمر ويقوم بتنفيذه، ففي هذه الحالة تقع عليه المسؤولية الجنائية وحده[1]

كما انه قد يستخدم الشخص برامج الذكاء الاصطناعي عن علم وقصد من أجل ارتكاب أفعال تعد جرائم في نظر القانون، وفي هذه الحالة تطبق نظرية الفاعل المعنوي، إذ يعتبر المستخدم فاعلاً معنوياً للجريمة، أما الروبوت فهو مجرد آلة تم تسخيرها من قبل مالكها لارتكاب تلك الجريمة.

وبقياس ذلك على قانون العقوبات الليبي فإن المستخدم يتحمل المسؤولية الجنائية باعتباره شريكاً بالتحريض أو المساعدة ويؤيد هذا القول نص المادة (102) من قانون العقوبات التي نصت على (إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً).

كذلك قد تقع الجريمة بسبب استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل غير صحيح عند قيامه بمهامه، ففي هذه الحالة يتم إقرار المسؤولية الجنائية للمستخدم بناء على القصد الاحتمالي، إذ إن الجاني قام بسلوك وكان قد توقع حصول النتيجة الاجرامية، أو كان يجب عليه أن يتوقعها وفق المجرى العادي للأمور، ومع ذلك تقبل هذه النتيجة واستمر في سلوكه، كما هو الحال في استخدام الطائرات بدون طيار في العمليات العسكرية فإذا قام المبرمج بإطلاق القذائف من الطائرة وكان يتوقع وجود مدنيين في المكان فإذا ما حصل ذلك فإنه يكون مسؤولاً عن الجريمة المحتملة والتي وقعت بالفعل، وهذا ما ذهب إليه قانون العقوبات الليبي في المادة (103) على (من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها، ولو كانت غير التي تعمد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل يحتمل وقوعها عادة نتيجة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت).

الفرضية الثانية: وقوع الجريمة نتيجة سلوك المستخدم بالاشتراك مع أطراف أخرى.

في هذه الفرضية يقوم المالك أو المستخدم بالاستعانة بأحد المتخصصين لاستخدام الروبوت في ارتكاب الجريمة عن طريق تغيير أوامر التشغيل، وذلك من أجل اسناد الفعل المجرم إلى الالة (الروبوت) ونفي المسؤولية الجنائية عن المستخدم، وفي هذه الحالة تكون المسؤولية الجنائية مشتركة بين المستخدم، والشخص الذي قام بتغيير البرمجة، تطبق أحكام المساهمة الجنائية .

الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي نفسه.

تثور مسألة اسناد المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي عندما يكون يعمل بتقنية التعلم الذاتي، فيقوم بارتكاب جريمته بدون أي خطأ برمجي، أو تدخل من قبل أطراف خارجية، في هذه الفرضية إذا حصل أي فعل يعد جريمة نتيجة للتصرف الذاتي للذكاء الاصطناعي، سوف نصطدم بقواعد المسؤولية الجنائية وهي الإرادة والقدرة على الاختيار الذي هو أساس المسؤولية الجنائية للإنسان.

ولذلك يجب البحث عن الحلول لمثل هذه الإشكالية، إن الحديث عن مدى تصور ارتكاب الذكاء الاصطناعي للجريمة من تلقاء نفسه وبدون حصول أي خطأ برمجي ، وذلك نتيجة للتطور الذاتي في نظام الذكاء الاصطناعي الذي يعمل به أصبح من الأمور الممكن حصولها في الوقت الحالي، وخير مثال على ذلك ما حصل في سنة 1981 إذ تم قتل موظف ياباني في مصنع للدراجات النارية على يد روبوت ذكاء اصطناعي كان يشتغل

[1] - وفاء أبو المعطي صقر– المرجع السابق – ص127.

بجانبه، فقد حدد الروبوت وبشكل خاطئ أن الموظف يشكل تهديداً لمهمته، فقام الروبوت بمهاجمة الموظف وقتله باستخدام ذراعه الهيدروليكي القوي ثم استأنف الروبوت مهامه.[1]

ان ارتكاب الفعل الاجرامي من قبل الذكاء الاصطناعي نفسه بدون أي خطأ في البرمجة، وذلك عن طريق التقنيات الحديثة فيتمكن الذكاء الاصطناعي بواسطتها من التفكير وإصدار قرارات ذاتية، يكون هو وحده المسؤول عن إصدارها، ففي هذه الفرضية تقع المسؤولية الجنائية على عاتق الذكاء الاصطناعي وحده[2]، إلا ان الاشكال الذي يثور هو مدى إمكانية توقيع عقوبة ذات طابع جزائي على كيان الذكاء الاصطناعي؟.

إن الإجابة على هذا التساؤل تختزل في القانون الجنائي من غير المتصور تطبيق على غير الانسان، وبالتالي من غير الممكن إنزال أي عقوبة على كيانات الذكاء الاصطناعي، وكل ما يمكن تطبيقه عملياً هو الحكم بمصادرة هذه الالة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي التي وقعت الجريمة عن طريقها، واعدامها باعتبارها أداة الجريمة.

لقد حصرت التشريعات الجنائية العقوبات التي توقع على الأشخاص الاعتبارية في الغرامة والمصادرة، ومن ضمنها قانون العقوبات الليبي.

الفرع الرابع: مسؤولية الغير عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

يكون مرتكب الجريمة في هذه الحالة شخصاً أخر غير المالك أو المصنع أو الذكاء الاصطناعي نفسه، وذلك بقيام طرف خارجي باختراق أنظمة الذكاء الاصطناعي واستغلالها في ارتكاب الجريمة.

ويرجع سبب ذلك هو عدم وصول التكنولوجيا فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي إلى المستوى الذي يستحيل معه اختراقها، فلا تزال برامجها عرضة للاختراق من جهة خارجية وهوما يجعلها تعمل بصورة غير قانونية فتسببت بإحداث الاضرار لمستخدميها وغيرهم.

فبات من الممكن قيام أي طرف خارجي لا علاقة له بالمالك ولا المُصنع ولا الذكاء الاصطناعي نفسه بالتلاعب في برمجيات كيان الذكاء الاصطناعي واعداداته، ومن تم يقوم بتوجه ذلك الكيان لارتكاب الجريمة، وفي هذه الحالة نكون أمام فرضيتين:

الفرضية الأولى: قيام الطرف الخارجي باستغلال أحد ثغرات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ جريمته، وكانت هذه الثغرة ناتجة عن إهمال المُصنع أو المالك أو المبرمج لهذه التقنية كاستغلال ثغرة في برمجة الدرونز وتحويلها إلى سلاح واطلاق نار بواسطتها على اشخاص بعينهم، وهنا تكون المسؤولية الجنائية مشتركة بين الطرف الخارجي والشخص الذي تسبب في حدوث هذه الثغرة.

الفرضية الثانية: قيام الطرف الخارجي باستغلال ثغرة بدون أي اهمال أو مساعدة من أحد، ففي هذه الحالة تقع المسؤولية الجنائية على الطرف الخارجي وحده.

وعليه إذا تم ثبوت وقوع الجريمة بسبب ذلك الطرف الخارجي فإنه يكون وحده المسؤول جنائياً عن ارتكابها، وبالتالي تنتفي مسؤولية المُصنع والمالك وكيان الذكاء الاصطناعي نفسه.

الخاتمة

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي حقيقة لا جدال فيها، كما ان هذا الكيان في تطور مستمر، ونتج عن هذا التطور ظهور العديد من الجرائم سواء أكان المسؤول عنها كيان الذكاء الاصطناعي نفسه، أو المستخدم أو المصنع.

ومن خلال دراستنا لموضوع مدى إمكانية اسناد المسؤولية الجنائية لتلك التقنيات توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات.

---

[1] - مراد بن عودة حسكر – المرجع السابق – ص14.

[2] - محمد أبو علي – المرجع السابق – ص128.

أولاً: النتائج.

1-لقد توغلت تقنية الذكاء الاصطناعي في شتى نواحي الحياة اليومية وفي كافة المجالات.

2-لم تحقق تقنيات الذكاء الاصطناعي الاستقلال التام عن البشر، وبذلك لا تخرج المسؤولية الجنائية الناتجة عن اعمالها عن دائرة مسؤولية أحد الأطراف المتصلة به (المُصنع – المستخدم – الطرف الخارجي) وعليه لا يمكن تقرير المسؤولية الجنائية على كيان الذكاء الاصطناعي وحده.

3-قواعد المسؤولية الجنائية التقليدية لا تتلاءم مع مواجهة جرائم كيان الذكاء الاصطناعي.

4-تُعد نظرية الفاعل المعنوي من أفض الحلول الممكنة في الوقت الحاضر لمواجهة الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي لمواجهة الفراغ التشريعي في هذا الصدد.

ثانياً: التوصيات.

وفي نهاية هذه الدراسة نوصي بالآتي: -

1-الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية وبما يتناسب مع طبيعته على غرار الشخصية الاعتبارية، وذلك حتى نتمكن من إقرار المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي يرتكبها بمفرده.

2-ضرورة مواكبة التشريعات للتطور التكنولوجي، وذلك بسن القوانين الملائمة حتى لا يحصل فراغ تشريعي، كما هو الحال في جرائم الذكاء الاصطناعي.

3-فرض الرقابة على جميع أنواع الكيانات الي يتم استيرادها أو تصنيعها، وفحصها بشكل دوري من قبل متخصصين حتى لا يتم استغلالها في ارتكاب الجرائم.

4-ضرورة توعية الافراد بمخاطر إساءة استعمال هذه الكيانات، وما يترتب عليه من مسؤولية قانونية في حالة مخالفة تلك الضوابط.

قائمة المراجع

1-احمد كيلان ، عبدالله عوني الفت الزنكة ، المسؤولية الجنائية عن استخدام أجهزة الروبوت ، مجلة الفارابي للعلوم الانسانية ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العراق ، العدد الثاني ، 2023.

2-رضاء فرج ، شرح قانون العقوبات الجزائري ، الطبعة الثانية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1976.

3-عبد الفتاح الصيفي، جلال تروث، القسم العام في قانون العقوبات، دار الهدى للمطبوعات، مصر،2005.

4-عبدالله احمد الفلاسي ، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي ، المجلة القانونية ، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ، 2021.

5-علي عبدالقادر القهوجي، شرح قانون العقوبات القسم العام، المسؤولية الجنائية (أساسها – عوارضها) ،الجزاء الجنائي (العقوبة والتدبير الإحترازي) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2010 .

6-عبدالقادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، مطبعة نادي القضاة ، 1984.

7-عمر محمد منيب ادلبي ، المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون جامعة قطر ، 2023.

8-مراد بن عودة ، اشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد الاول ، 2022 .
9-معتز حمد الله أبو سويلم ، المسؤولية الجزائية في الجرائم المحتملة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، 2014 .
10- محمد سويلم ، المسؤولية الجنائية في ضوء السياسة الجنائية ، دراسة مقارنة في التشريع والفقه والقضاء ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2007 .
11- محمد علي أبوعلي ، المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2024 .
12- محمد مرسي علي غنيم ، المسؤولية السياسية والجنائية لرئيس الدولة ، دراسة مقارنة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، 2013 .
13- وفاء محمد أبوالمعاطي صقر ، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ، مجلة روح القوانين- العدد 96 ، أكتوبر ، 2021.
14- وليد سعد الدين محمد سعيد ، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 2022 .
15- يحيى ابراهيم دهشان ، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ، مجلة الشريعة والقانون ، كلية القانون ، جامعة الامارات ، العدد (82) ، 2020.
16- ياسر محمد اللمعي ، المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول ، مجلة البحوث القانونية ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، 2021.

"دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب" قراءة في الفرص:

combating terrorism with artificial intelligence - explore the opportunities

محمد الحاج محمد البهجي

باحث دكتوراة، مختبر البحث في الحكامة و التنمية المستدامة، جامعة الحسن الأول، سطات- المغرب

ملخص:

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف علي دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب، لما تمثله التهديدات الإرهابية من خطرًا متناميًا على استقرار الدول و الشعوب. في الحرب على الإرهاب تستغل جميع الموارد وتستعمل جميع الوسائل لمجابهة عدوٍ غير متوقع ولا يرحم. في هذه الحرب تمثل التقنيات الحديثة عوامل امتيازٍ لتحقيق الفوز ولو مؤقتًا أمام الأخطار الإرهابية المتنامية، حيث يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة كبيرةً عبر استعماله لتحييد نقاط حياة الإرهاب، سواءٌ من خلال كبح تدفق العناصر الإرهابية والكشف عنها أو الحد من هجماتها، سواءٌ على الأرض أو افتراضيًا، وكذلك عاملًا حاسمًا في الحد من تدفق التمويل لها، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: أنّ الذكاء الاصطناعي يشكّل أداةً فعالةً في محاربة الإرهاب، وتتجاوز كل التحديات الحالية التي تعيق القضاء على هذه الظاهرة. غير أن هذه الأداة يمكن أن تولد تحديات و عقبات مستقبلية أخرى مرتبطة أساسًا بحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب - الذكاء الاصطناعي – مكافحة الإرهاب.

Abstract

The study aimed to try to identify the role of artificial intelligence in combating terrorism because of the pervasive threat it poses to the lands of countries and peoples. In the war on terrorism, all resources are exploited and all means are used to confront the unpredictable and

ruthless enemy In the war on terrorism, all resources are exploited and all means are used to confront an unexpected and ruthless enemy. In this war, modern technologies represent factors of excellence for achieving victory, even if only temporarily, in the face of the growing terrorist dangers. Artificial intelligence represents a great opportunity through its use to neutralize the life points of terrorism, whether by curbing the flow of terrorist elements, detecting them, and also limiting their attacks, whether on the ground or virtually. This is also a decisive factor in limiting the flow of financing to it، This study adopted the descriptive analytical approach, and one of the most important findings of the study is that artificial intelligence constitutes an effective tool in combating terrorism that overcomes all current challenges that hinder the elimination of this phenomenon. However, this tool could generate other future challenges and obstacles mainly related to human rights.

The terrorism - an artificial intelligence – counter terrorism

مقدمة:

يشهد العالم في كلّ لحظةٍ تطورًا وتقدمًا واكتشافًا علميًا جديدًا، فالقول بالتقدم التقني وامتلاك التقنيات الحديثة مرادفٌ بشكلٍ أو بآخر لامتلاك السلطة والقوة والمكانة بالساحة الدولية، ومن المفاهيم الأساسية التي اجتاحت الأوساط العلمية والشعبية مفهوم الذكاء الصناعي[1]، و الذي صار تعبيرًا عن التقدم و السبق.

برزت أولى أدوار الذكاء الاصطناعي في قدرت هذه التقنية على تحطيم الأرقام القياسية في سرعة حل المشاكل الرياضية المعقدة. مرورًا بالتبشير بالقدرة على توقع الحالات المرضية مبكرًا، كما صار من المتداول أهمية استعمال الذكاء الاصطناعي في التطبيب، و أيضًا في توقع حالات الطقس، وفي التعليم، ليدخل الذكاء الاصطناعي في حياة الافراد اليومية من خلال الهواتف[2].

من الأدبيات أن أي مجالٍ تقني جديد يكون فيه قصب السبق فيه لشركات الأمن والدفاع والمنظمات الأمنية الدولية الكبرى، قصد استثمار آفاقه في مجال الأمن و الحماية، ففي فرنسا على سبيل المثال، رصدت

---

[1] قد يبدو في كثير من الأوساط عندما تطرح فكرة الذكاء الاصطناعي يأتي مباشرة ذكر ذاك التطبيق المجاني الذي يوجد على الهواتف و الذي يتم تقديم الأسئلة له فيجيب عنها، فصار يمثل تصورا لما يعنيه الذكاء الاصطناعي . بينما حقيقة الأمر أعمق، وبل هي أهول من أن يمكن تصورها.
ليس في بعدها المثمتل في محاولة صناعة التفكير و التعلم عبر تحليلهما، بل أقف فقط عند حد الوسيلة التقنية التي تمثل دعامة لهذا ال " المارد ".
بالأمس القريب كان العالم فرحا بعصر ما يسمى شبه الموصلات "semi-conducteurs " و كيف أثرت على العالم و لازالت، بل كيف انتقل البحث إلى باحات أخرى تضرب التحليلات و العمليات المنطقية في آلاف الأضعاف في أبعاد فيزيائية متناهية الصغر.

[2] كمثال على ذلك نورد نموذج سيري SIRI كمساعد افتراضي على الهواتف الذكية.

الحكومة ١٠٠ مليون أورو سنويا منذ سنة 2019 إلى سنة 2025 للاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي [1]، و نفس الملاحظة بالنسبة لبريطانيا من خلال رفع الاستثمار و الشراكة في تطوير هذه التقنيات من 100 مليون جنيه إسترليني إلى 300 مليون جنيه إسترليني[2]، و ألمانيا بميزانية تقدر بمليار دولار في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أنفقت استثمارات يناهز مبلغها سنة 2022 مبلغ 3,3 مليار دولار[3].

تعود أولى أفكار البحث في الذكاء الاصطناعي إلى أربعينيات القرن التاسع عشر على لسان السيدة ada lovelace[4] من خلال تصورها أن الآلة يمكنها القيام بتأليف قطع موسيقية ذات درجة من التعقيد مثلًا[5].

لكن الانطلاقة الحقيقية تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين من خلال تصورًا للآلاتٍ يمكنها حل المشكلات وإمكانية كتابة الرموز و قراءتها من تلقاء نفسها، وكان رائد هذه التصور عالم إنجليزي يدعى الآن تورنج[6]. و توالت هذه التجارب بمحاولاتٍ لبناء تصميمٍ لنظامٍ يفكّر ويمكنه استخدام المنطق في عملياته، كانت نتائج تلك المحاولات تصميم نموذج لشبكة إلكترونية تحاكي الخلايا العصبية على يد العالمان ماكلوش[7] وبيتس[8].

مع توالي البحوث و تقدمها، تم التوسع في مجال البحث في الذكاء من خلال التركيز على التفكير في مناهج تفكير الإنسان وطريقته في اكتساب المعرفة و اكتساب الخبرة.

هذا التوجه ساهم في الانتقال الى حقل البحث في طرق التعلم الآلي، وفي عام 1982 تمّ ابتكار نظام للتعلم الآلي يسمى EURISKO على يد دوج لينات، يعمل على تحسين و امتداد عمليات التعلم[9].

إثر ذلك توالت المنافسة في تطوير هذه البرامج للوصول إلى ما هي عليه اليوم، عبر استثمار التطور الكبير للغات البرمجة ولسعات الذاكرة والتخزين ولتطور الدارات من خلال تصغير حجمها مقابل زيادة كفاءتها، خاصةً مع توسع إستعمال تقنيات النانو.

يجد الذكاء الاصطناعي حيزًا له في كل المجالات خاصةً في المجال الأمني و العسكري[10]، إنّ أهم الحروب التي يمكن إستثمار آليات الذكاء الاصطناعي في ساحتها الإرهاب، لكونه ظاهرةً عالميةً مزمنة رافقت الإنسانية منذ القدم، ولا ينذر الحاضر بانتهائها و لا المستقبل القريب. في ظل تنامي عدد الجماعات الإرهابية و التحولات في بنية الكثير منها. خاصّة التحول الذي أبدعته داعش من التخلي عن اعتماد سياسة التخفي إلى الظهور للعلن

---

[1] كما جاء على لسان فلورانس بارلي وزيرة الدفاع الفرنسي (وزيرة الدفاع في الفترة 21 juin 2017 – 20 mai 2022)
PARLY Florence, « Avant-propos – Intelligence artificielle et défense », *Revue Défense Nationale*, 2019/5 (N° 820), p. 9-17.

[2] https://www.ukri.org/news/300-million-to-launch-first-phase-of-new-ai-research-resource/
تاريخ الزيارة: 18 فبراير 2024، على الساعة: 23:30.

[3] https://www.mobileworldlive.com/featured-content/top-three/germany-sets-1b-ai-research-budget/
تاريخ الزيارة: 18 فبراير 2024، على الساعة: 23:00.

[4] رياضية و كاتبة إنجليزية (1815-1852).

[5] Margaret A.boden , Arificial Intelligence Very Short Introduction, Oxfod, University Press,p:28.

[6] رياضي إنجليزي (1912-1954) و هو يعد بشكل أو بآخر أبا للذكاء الاصطناعي.

[7] باحث و طبيب أمريكي (1898- 1969) في علم الأعصاب، غير أنه متعدد التخصصات interdisciplinaire. من علم النفس إلى الفلسفة و الرياضيات

[8] باحث أمريكي (1923-1969) في علم علم الأعصاب و هو في نفس الآن نفساني و رياضي و فيلسوف.

[9] بسيوني عبد الحميد، مقدمة الذكاء الاصطناعي و مقدمة برولوج، دار النشر للجامعات المصرية، الطبعة الأولى 1994، ص: 17 و بعدها.

[10] على رأس المؤسسات الحكومية المتخصصة بالشأن العسكري و التي كانت سباقة للبحث في الذكاء الإصطناعي و توظيفاته العسكرية، نجد وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتقدمة و هي ما يطلق عليه إختصارا وكالة DARPA و هي وكالة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية تم تأسيسها سنة 1958 بهدف الإستثمار في البحث العلمي في المجال العسكري.
راجع: defence.gov

عبر إرادة التأسيس " لدولة ". كما أنّ الجماعات الإرهابية تستغل كل ما تصل إليه يدها من وسائل وآليات لتنفيذ مشاريعها ومحاولة فرض واقعها على المنتظم الدولي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون خطر الظاهرة الإرهابية خطرًا مستمرًا قد يضرب في أي لحظة، ومما يزيد من خطره أنّ الأفراد والجماعات الإرهابية تستثمر كل ما تطاله يدها لتعزيز تواجدها و الدعاية لأعمالها وفرض واقعها من خلال توسيع نشاط عملياتها، وتعدد أماكن وأهداف عملياتها، مما يفرض على المنضّمات المعنية بمكافحة الإرهاب استثمار كل الوسائل والآليات الممكنة للحدّ من الفعل الإرهابي والوقاية منه. وضمان التفوق على معتنقي الإرهاب من جماعاتٍ وأفراد. و لعلّ أبرز هذه الوسائل استعمال الوسائل التقنية الحديثة التي على رأسها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب وكيف يمكن أن يلعب دورًا رياديًا في هذه الحرب.

مشكلة الدراسة:

يفرض الواقع التعامل بشتى الوسائل للوقاية من الخطر الإرهابي والحد منه، ومن أهم هذه الوسائل استعمال الوسائل التقنية الحديثة، والتي يعتبر من أحدثها استعمال آليات الذكاء الاصطناعي، ومن هنا تنطلق مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما دور الذكاء الاصناعي في مكافحة الارهاب ؟

ويتفرّع من هذا التساؤل مجموعةً من التساؤلات الفرعية التالية:

-ما دور الذكاء الاصطناعي في تحديد هويات مشتبه فيهم وضبطهم؟

-ما دور الذكاء الاصطناعي في حماية الحدود؟

-ما دور الذكاء الاصطناعي في الحد من تمويل الإرهاب؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

الإطار النظري:

يظهر الإرهاب في أي منطقةٍ في العالم إذا ما أُتيحت له الفرصة للتغلغل سواءً عن طريق الأفكار أو عن طريق إنتقال الأفراد الحاملين لتلك الأفكار، أو حتى عن طريق السماح بالولوج إلى العناصر التي تغذيه، سواءٌ بالتمويل أو الوسائل المتعددة وعلى رأسها الوصول إلى الوسائل التقنية.

يعدّ الذكاء الاصطناعي[1] مجموعةً من العمليات المستمرة تهدف إلى بناء نموذجٍ اصطناعي للذكاء عن طريق بناء تصورٍ للذكاء الإنساني في كل مظاهره، وعن طريق عمل برامج للحاسب الآلي و آلات مجهزة ببرامج قادرةً على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء. أي صناعة برنامج أو آلة قادرة على حل مسألة ما، أو اتخاذ قرار في موقف ما، أو التصرف بطريقةٍ تلقائية معتمدًا على معلوماتٍ ونتائج تم تغذيته بها تلقائيًا عن طريق ما يسمى بالتغذية الراجعة، أو توصل بها عن طريق الإنسان أو عن طريق أنظمة أخرى أو بأي وسيلة كانت. عبر استعمال أساليب التحليل المنطقي التي يقوم بها الإنسان و عمليات الإبداع، الاكتشاف، التصنيف، القياس، الاستقراء، الاستدلال و كل عمليات التحليل الذهني.

إنّ مناط استعمال الذكاء الصناعي كآلية من آليات مكافحة الظاهرة الإرهابية يتجلى في عدة جوانب، خاصة في الجانب الوقائي و الاستباقي الذي يتوقى حصول الهجمات الإرهابية من جهة، وبالتالي يحدّ من الخسائر المادية والبشرية. و يبطل المفعول الأساسي للفعل الإرهابي المتمثل في الأثر النفسي الذي يتركه و حالة الإحساس بانعدام الامن و الشك الذي يخلفه. بل يتعدى ذلك لمرحلة تحديد الأهداف المحتملة و أيضًا رصد حركات العناصر الإرهابية.

بالتالي يمكن استثمار الذكاء الصناعي في مكافحة الإرهاب عبر عدة مظاهر:

-اتحديد هويات المشتبه فيهم و ضبطهم:

يعتبر تحديد هويات المشتبه فيهم وضبطهم من العوامل الأساسية لضمان فعالية محاربة الإرهاب، ومعرفة و تحديد العناصر الإرهابية من خلال استثمار المعلومات وتجميعها حول العناصر الإرهابية وضبط قاعدة بياناتها من صورٍ وبصمات وتاريخ عائلي ومهني وحركية تنقل وتاريخ جنائي إن وجد إلى غير ذلك من المعلومات الشخصية والاجتماعية، وهو ما يمكن بالفعل من خلال استثمار قواعد المعطيات لدى الجهات الأمنية من جهة وخواص التقنيات الحديثة نظير تقنيات التعرف على الوجوه كتقنية مستحدثة تضمن تحديد الهويات والتعرف على الأهداف المشتبه فيها وتتبع مساراتها.

---

[1] محاولة لإعطاء تعريف للذكاء الاصطناعي انطلاقا من عدة مراجع:

ALAIN bonnet, L'intelligence artificielle promesses et réalités, Paris : intereditions,1984.

Margaret A.boden, Arificial Intelligence Very Short Introduction, Oxfod, University Press.

محمد علي الشرقاوي، الذكاء الاصطناعي و الشبكات العصبية – الكتاب الأول – سلسلة علوم و تكنولوجيا الحاسبات، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، القاهرة، مطابع المكتب المصري الحديث، 1996.

في هذا السياق تلعب الشراكات بين الأجهزة الأمنية الوطنية للدول دورًا أساسيًا في سبيل تحقيق هذا الهدف، عن طريق تسهيل تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية و المشتبه بهم بالانتساب لها. وتوفير فضاءٍ افتراضي يضم تلك المعلومات ويستثمرها الذكاء الاصطناعي في تدخله في هذا الباب.

إلى جانب دورها في دعم التنسيق، تعد الشراكة الأمنية إحدى أساسيات إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، التي من خلالها تقوم بتعزيز بنية المؤسسات لمكافحة الإرهاب. في هذا الصدد أطرت الأمم المتحدة للمؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب بنيويورك معتبرةً إياه خطوةً أولى في بناءِ شراكة جديدة من أجل التعاون متعدد الأطراف، تضم مؤسسات إنفاذ القانون وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص[1] وبداية حقبة جديدة من التعاون الدولي[2] بعد أن تم تأسيس مكتب مكافحة الإرهاب التابع لنفس الهيئة كآلية أممية أخرى للتعزيز الشراكة و التنسيق و تقديم الاستشارة.

-IIادور الذكاء الاصطناعي في حماية الحدود:

الإرهاب هو ظاهرة عابرة للحدود فهو يتخذ شكلًا إقليميًا ودوليًا واسع النطاق، وأفضل تعبير على هذه الوضعية هو انخراط عناصر إرهابية من جنسيات مختلفة في عمليات إرهابية على أراضي دول مغايرة للدول التي تحمل جنسياتها، أو ما يسمى قانونيًا المقاتلين الإرهابيين الأجانب، باعتبارهم موجّة تزداد حدته مع أزدياد حرية السفر وسهولة التنقل. بل كانت هذه التدفقات البشرية التي اتخذت عدة مظاهر؛ سواءٌ في شكل جماعات أو بشكلٍ فردي، وبطريقةٍ متوارية أو ظاهرة، مورّدًا مهمًّا للجماعات الإرهابية. فجماعة داعش كمظهر أساسي من مظاهر الرعب الإرهابي، ضمت ضمن صفوفها مقاتلين من أكثر من ثمانين دولة مختلفة [3].

إنّ خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكل خطرًا متعاظمًا لسببين رئيسين:

-أنّ التدفق الإيجابي لأولئك المقاتلين نحو جبهات الصراع والالتماس المباشر يشكل إمدادات لتلك الجماعات مما يطيل من أمد المواجهة، ويزيد من اشتداد المقاومة و يزيد من تكلفة الحرب ماديًا و بشريًا.

-أنّ التدفق السلبي والمقصود به هنا، هو تدفق المقاتلين أو العناصر الإرهابية التي كانت في البؤر الساخنة و شاركت في النزاع المسلح، وانتقالها وانتشارها سواء بهدف التوطن ببلدان مجاورة للبؤر، أو رجوعها إلى بلدانها الأصلية. مما يشكلّ خطرًا على بلدان العودة أو بلدان الاستقرار. بل تجد تلك البلدان نفسها أمام عناصر متوارية ومدربة وذات تجربة في النزاعات المسلحة وذات اطّلاع على

[1] قرار مجلس الأمن (3270) لسنة 2017 ، وثيقة : S/RES/2370
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n17/241/69/pdf/n1724169.pdf?token=p9d04FovGcXUDv6iuZ&fe=true

[2] وثيقة عدد: A/72/840 تضم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.
على الرابط:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n18/118/34/pdf/n1811834.pdf?token=fVOoV4cKalhN0UfiEB&fe=true

[3] https://aawsat.com/home/article/172201
تاريخ الزيارة: 09 أبريل 2024، على الساعة: 20:20.

قواعد الاشتباك يمكن أن تفوق قدرات قوات إنفاذ القانون لديها، بل الأشد أنها تصير عناصر من الداخل وليست من الخارج مما يفاقم ضررها.

إن هذه الوضعيات تحتّم على الدول تشديد تأمين حدودها بمختلف أنواعها البرية والبحرية والجوية، لمنع حركة الإرهابيين و تدفقهم عبر الحدود.

خاصةً إذا تم الأخذ بالحسبان أنّ المرافق الحدودية يمكنها أن تصير هدفًا للعميات الإرهابية[1].

الكثير من المعابر والموانئ البحرية والجوية تشهد حركة سنوية كثيفة للمسافرين تعد بالملايين، وبضائع توزن بالأطنان. هذه الحركة توجب إعمال مراقبة دقيقة للعبور.

كما أنّ حماية الحدود لا تقتصر على المعابر و المرافئ الرسمية، بل تتعداها إلى جميع نقاط تلك الحدود وعلى طولها، والتي يمكن استغلال أي ثغرة أمنية لتكون منفذًا للتهديد، بالتالي يشكل الذكاء الاصطناعي وسيلةً فعّالةً لحماية الحدود بأشكالها من أي اختراق، مع إمكانية تقدير حجم الأخطار وطرق تحييدها والقيام بالعمليات الدفاعية وتنسيقها، سواءٌ عبر استعمال تقنيات الرصد والمراقبة، أو عبر اعتراض الهجوم وإمكانية شن هجوم واستعمال الأسلحة التي تعمل على نفس النظام[2] أو التي تستعمل تقنيات أخرى كالطائرات الانتحارية بدون طيار[3] أو الصواريخ الموجهة، أو تحييد التهديدات بما يصطلح على تسميته بالأسلحة المستقلة[4] ARME AUTONOME وهي أسلحة تمتاز بإمكانية القدرة على اتخاذ القرار استجابة للوضعية الهجومية المناسبة.

ويختلف حسب الحالات نذكر منها:

-في حالة الدفاع: إمكانية تحديد المواقع ذات الأولوية لحمايتها والدفاع عنها واختيار المعدات والذخائر المناسبة.

-في حالة الهجوم: إمكانية تحديد المواقع اللازم استهدافها، ونطاق الهجوم هل هو سريع أم محدود أم واسع.

---

[1] على سبيل المثال اختطاف الطائرات.

[2] شهدت الصناعات الدفاعية نقلة نوعية مكنت من تقليص تدخل العامل البشري خاصة على الأرض، و بل بعض المعارك يمكن أن تنهي قبل أن تبدأ كما في الهجمات التي شنتها القوات التركية في سوريا عن طريق طائرات بدون طيار أو في ليبيا. أو ضد الجماعات المتطرفة في مالي، في ظل استحالة الرد الهجمات على عدو بعيد بآلاف الكيلوميترات.

[3] هي طائرات مسيرة تعمل بقاعدة ذهاب بلا عودة، يصعب رصدها و تتميز بقدرتها الكبيرة على اختراق المواقع المستهدفة. تتم برمجتها مسبقا أو تحيين توجيهها حسب الحالة، سواء للهجوم و بذلك تكون مجهزة بالذخيرة أو بهدف الاستطلاع و جمع المعلومات.

[4] ترجمة شخصية.

الأسلحة المستقلة و الاستقلال يتحكم فيه مدى وجود الإنسان و غيابه في اتخاذ القرار بالفعل، هل هو نسبي أم ضروري أم لا حاجة لوجود الإنسان ككل في مسار اتخاذ القرار، و هنا يمكن التمييز بين الأسلحة المستقلة نسبيا و المستقلة كليا.

من جهة أخرى لم يعد بعيدا أن يتحقق في الغد القريب رؤية ما يسمى بالروبوتات القاتلة أو الروبوتات المقاتلة Robots autonomes armés و الكل في إطار ما يسمى ب SALA،و سؤال وجود الإنسان ككل في مواجهة هذا النوع من الأسلحة ، في سنة 2019، أكدت وزيرة الدفاع الفرنسية أنه قي ذاك اليوم لا يوجد في الميدان مثل تلك الأسلحة و ذلك في لقاء لها في Institut de Convergence DATA AI à Saclay (Essonne) le 5 Avril 2019، غير أنه اليوم و بعد أكثر من أربع سنوات لا ندري أين وصل البحث العلمي و بشكل أخص البحث العلمي العسكري في الذكاء الاصطناعي . بعيدا عن ما يتخيله الناس من كون الذكاء الاصطناعي هو chat gpt. و ما يتلخص عند الناس الأكثر دراية من كون الذكاء الاصطناعي هو ذاك المجسد في واجهة interface يتعامل معها الإنسان يسأله و يجيبه أو يتخيل له صورا أو غير ذلك، فحقيقة الموضوع أعمق و أكثر تعقيدا.

عموما يبدو لي أن الإنسان يمكن أن يصل مرحلة الخطر في التعامل مع الذكاء الاصطناعي . عندما تبلغ الآلة مرحلة من الوعي بذاتها بحيث أنها يمكنها أن تمنع الإنسان من أن يفصلها من مصدر تغذيتها بالطاقة، قد يبدو الأمر بعيدا لكن من يدري.

-إمكانية اختيار الذخائر وتفريدها حسب نوع العملية ونوع وطبيعة وحجم الأهداف وتسليحها (عناصر بشرية وعددها ، ناقلات ، مدرعات...) و حسب ما إن كانت تلك الأهداف متحركة أم ثابتة.

-في حالة الانسحاب: إمكانية توقع النتائج التقريبية للانسحاب، وزمانه واستراتيجيته.

-في حالة الاستطلاع: تحديد الأهداف وجدية الاشتباه فيها وتتبعها. و دراسة التضاريس وطبيعة الأماكن و المسارات.

-IIIدور الذكاء الاصطناعي في الحد من تمويل الإرهاب:

من أساسيات دينامية الفعل الإرهابي، حاجته إلى وجود المال. بحيث أنّ الأفراد والجماعات الإرهابية، تتزايد احتياجاتها التمويلية لتأطير وتنزيل مشاريعها الإرهابية، سواء لإغراء المنتسبين أو لغايات أخرى لا تبتدئ باقتناء العتاد والسلاح، ولا تنتهي بأي فعل جرمي آخر يحقق أهدافها أو يمنحها استمرارًا وجوديًا، و لعلّ أبرز الأمثلة على القدرة المالية للجماعات الإرهابية ما تملكته جماعة داعش من عتاد عسكري ووسائل نقل حديثة تقدّر بملايين الدولارات جعلتها تصمد في معارك أمام جيوش نظامية.

أمام هذا الخطر المتنامي يعتبر الحد من تمويل الإرهاب من أبجديات مكافحته، وهو ما عبر عنه المجتمع الدولي من خلال عدة اتفاقيات أممية و قرارات دولية[1] وتبنته عدّة دول عبر مواءمة تشريعاتها الوطنية وإرساء مؤسسات لهذا الغرض.

إنّ استعمال خاصيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة تمويل الإرهاب يشكلّ استثمارًا ملحًّا لهذه التقنية، خاصة عبر الإمكانيات التي يتيحها من تتبعٍ للتحويلات المالية وانتقالٍ لرؤوس الأموال ومصادرها ومراقبة مآل صرفها، وأيضا ضبط هويات المتداولين. خاصةً أن نطاق الفعل الإرهابي عابر للحدود ولا يسعه حيز جغرافي محدد.

إنّ ربط العمليات المالية بالذكاء الاصطناعي عبر خضوع تلك العمليات لمؤشرات مرتبطة بمعرف لأطرافها وضبط سقف قيمة العملية المالية، وأيضًا تسقيف تلك العمليات وترددات العمليات المالية بين الأطراف وبيان أسبابها. كل هذا حتمًا سيدعم الشفافية المالية التي بدورها ستحدُّ من نشاط تمويل الإرهاب، خاصةً مع الاتجاه إلى التخلي عن التداول اليدوي للنقود وتعميم منع إنشاء الحسابات المصرفية المجهولة، أو المنشأة بهوية غير حقيقية أو مستعارة[2].

---

[1] على رأسها الاتفاقية الأممية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999 و قرارات مجلس الأمن عدد : 2133 لسنة 2014 والقرار عدد : 2178 لسنة 2014 ، والقرار عدد : 2195 لسنة 2014 ، والقرار عدد : 2199 لسنة 2015 الذي يهدف إلى منع الجماعات الإرهابية في العراق وسورية من الاستفادة من الاتجار في النفط والآثار والرهائن ومن تلقي التبرعات. وفي قرار مجلس الأمن عدد : 2253 لسنة 2015، وسّع المجلس نطاق إطار الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وعزّزه ليشمل التركيز على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وحدد الجهود الرامية إلى تفكيك قنوات تمويل التنظيم ودعمه. وينعكس تطور الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أيضا في القرار عدد : 2331 لسنة 2016 الذي يتوخى تعطيل تمويل الإرهاب المتأتي من أعمال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك التمويل المرتبط بالاتجار بالبشر، والقرار عدد : 2347 لسنة 2017 بشأن منع ومكافحة المتاجرة والاتجار غير المشروعين بالممتلكات الثقافية الناشئ عن سياق من سياقات النزاعات المسلحة، ولا سيما من جانب الجماعات الإرهابية، بوسائل منها حظر المتاجرة عبر الحدود بهذه الأصناف غير المشروعة، و قرار مجلس الأمن عدد : 2462 لسنة 2019

[2] للتوسع مراجعة توصيات GAFI.

كافي هي مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (GAFI)أنشأت عام 1989، من قبل مجموعةالسبعة (G7)هي هيئة بيحكومية دولية لوضع سياسات هدفها صياغة و وضع معايير دولية وتطوير وتعزيز السياسات

التدابير الوطنية والدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إنّ ما يزيد الحاجة إلى ضرورة استثمار الحلول المبتكرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في الحد من تمويل الإرهاب، لجوء الجماعات الإرهابية لاستعمال العملات المشفرة و التي من الناحية المبدئية يصعب تتبعها و أيضًا اعتمادها في نفس الآن على مساحاتٍ خارج المراقبة مما يسمى الويب العميق Deep web.

نقلًا عن مسؤول في الأمم المتحدة أنّ ما يقدّر بخمسة بالمائة من العمليات الإرهابية تم تمويلها بالعملات المشفرة بينما أردفت تقارير أنّ هذه النسبة تصل إلى العشرين بالمائة[1].

وأفاد مراقبون أنّ جماعة داعش - مثلا- تحولت إلى الاعتماد على العملات المشفرة في ظل تراجع مداخيلها إثر تضاؤل مداخيلها نتيجة انحصار نفوذها في العراق وسوريا[2].

إنّ ما يجلي الحجم المهول للمعاملات المالية الإجرامية المعتمدة على العملات المشفرة، و التي يتماهى فيها الإرهاب مع أشكال إجرامية أخرى، تشكّل رافدا له أو تتقاطع معه أو مصدرًا تمويليًا له. أو في أحسن الأحوال تتقاسم الجماعات الإرهابية نفس التراب معها، من قبيل عصابات الإتجار بالبشر وعصابات تجار المخدرات وعصابات التهريب وتجار السلاح، أبرزت تقارير أنّ حجم تلك المعاملات يفوق مبلغها 20 مليار دولار سنة 2022[3]. أمام كل هذا تبدو الحاجة أكثر إلحاحًا لاستعمال الذكاء الاصطناعي كحارسٍ مستدام ومتجدد لا ينام لتتبع العمليات المالية بجميع أشكال تداولها.

IV-الحد من التجنيد والحد من الهجمات الإرهابية الإلكترونية:

عملية التجنيد هي عملية حيوية بالنسبة للمنضمات الإرهابية. فالتجنيد بمثابة امتداد لحياة تلك المنضمات، سواء فكريًا أو ماديًا من خلال زيادة رقعة تأثيرها. فكل مجند جديد هو مشروع مجرم إرهابي، ومشروع لِمجنّد جديد (recruter).

لقد دأبت الجماعات الإرهابية على تسخير جميع الوسائل الممكنة لنشر فكرها والتواصل مع أعضائها وتكوينهم وتأطيرهم، بدءًا من القاعدة التي رغم مناهضتها لجميع وسائل التقدم، إلّا انهّا سخرت تقنيات التواصل الحديثة للترويج لنشاطها، بحيث تم رصد ما يناهز 4500 موقعًا إلكترونيًا جهاديًا ما بين سنوات 2005 و 2006[4]، وعلى نفس النهج سارت من بعدها الجماعات الإرهابية الأخرى[5] ، كجماعة داعش التي زادت

تعد توصيات مجموعة العمل المالي هي المعايير الدولية المعترف بها في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب (AML/CFT).
للتوسع زيارة الموقع: www.fatf-gafi.org

[1] https://www.reuters.com/technology/cryptos-role-terrorist-financing-2023-10-23/#:~:text=Crypto%20is%20a%20small%20part,to%2020%25%2C%20Bloomberg%20reported.
تاريخ الزيارة: 18 مارس 2024، على الساعة: 23:00.

[2] https://www.asharqbusiness.com/amp/article/61502
تاريخ الزيارة: 09 أبريل 2024، على الساعة: 01:43.

[3] https://www.reuters.com/technology/cryptos-role-terrorist-financing-2023-10-23/#:~:text=Crypto%20is%20a%20small%20part,to%2020%25%2C%20Bloomberg%20reported
تاريخ الزيارة: 09 أبريل 2024، على الساعة: 01:53.

[4] GUADAGNO Rosanna E, LANKFORD Adam, MUSCANELL Nicole L. *et al.*, « Social Influence in the online Recruitment of terrorists and terrorist Sympathizers: Implications for Social Psychology Research », *Revue internationale de psychologie sociale*, 2010/1 (Tome 23), p. 25-56.

الاستثمار في الجناح الإعلامي والمعلوماتي وكثفت نشاطها السيبيراني من خلال نشر مقاطع الفيديو الترويجية والدعاية عبر حسابات التواصل الاجتماعي، وما يتّضح من خلال رصد أكثر من 46.000 حساب على تويتر أواخر سنة 2024، هذا النشاط أدّى إلى تجنيد أكثر من 30.000 مقاتل أجنبي، وتنفيذ عدّة عمليات إرهاب في عدّة مناطق بالعالم، لا سيما تفجيرات بروكسيل وهجمات باريس وكاليفورنيا وبمناطق أخرى[1].

يومًا عن يوم يصبح من الملحّ محاصرة هذا الوحش الإلكتروني السابح في فضاء الإنترنت ومواقع التوصل الاجتماعي، هذا الوحش الذي يستفيد من إمكانيات وسائل التقنيات الحديثة ذات الولوج المفتوح و المجاني، وأيضا سعة انتشارها ومدى الحماية والتغطية التي توفرها، انطلاقا من سهولة التخفي وراء هويات مزيفة ووراء الكم الهائل من المرتادين، عدا الإمكانيات التي توفرها هذه الشبكات من إمكانية استقطاب والتأثير على الشباب اليافع والمتحمس لخوض تجارب جديدة.

إنّ توظيف الوسائل الإلكترونية يوفر امتيازًا للجماعات الإرهابية وهو التخلي عن التواصل المباشر والفيزيائي بين عناصرها من جهة المجندين و مشاريع المجندين من جهة ثانية، كما أن توظيف الوسائل الإلكترونية لا يقتصر على التجنيد و التدريب فقط، بل يتعداه لتكون محلًا لتنفيذ العمليات الإرهابية عبر استهداف اختراق المواقع الحكومية، ومواقع الأجهزة الأمنية والعسكرية والمؤسّسات البنكية والخدمات المصرفية، و استهداف بنوك البيانات سواء بهدف تعطيلها أو الاستحواذ على بياناتها.

إنّ ما يميز شكل هذا النوع من العمليات الإرهابية هو صعوبة توقع اماكن ضربها و صعوبة تحديد أهدافها. كما أنّ هذه الهجمات تشكّل وسيلةً ترويجية هائلة للجماعات المنفذة لها، وتساهم في هز الثقة لدى العموم في موثوقية المؤسسات وقدرتها على حماية أنفسها. ومن هذا الجانب زادت أهمية الحاجة إلى الرقابة على شبكات الأنترنيت ومواقع التواصل. والحاجة إلى توظيف آليات الذكاء الاصطناعي لتحديد الرسائل والمحتويات الإلكترونية المحرضة على العنف والمحتويات المضللة، واكتشافها وتحييدها والكشف عن ناشريها وتتبعهم، وأيضًا توفير حماية استباقية تلقائية ضد الهجمات السيبيرانية وتحديد نطاقها الجغرافي وأصولها.

فالإرهاب السيبيراني عن طريق الاختراق، صار نمطًا إرهابيًا ممارسًا بكثافة كمية متواترة، أمام تضييق الخناق على الأرض وأمام كم المعلومات والبيانات التي يمكن الاستحواذ على نتيجتها، إلّا أن تلك الهجمات تشكّل أيضًا عاملًا مؤثرًا في الحرب على الإرهاب نتيجة ما تخلفه تلك الهجمات من بصمات إلكترونية يجب استثمارها بالسرعة المطلوبة من تحديد مصدرها.

إنّ الذكاء الاصطناعي في هذا يتجاوز برمجيات الحماية العادية، إلى نطاق أوسع أكثر تفاعلًا مع مستجدات التهديدات، بحيث أنه لا ينتظر تثبيت برامج تحديث أو برامج تمديد. بل يكفل ذلك لنفسه بنفسه. وهو ما لا يتوفر في حوائط الحماية التقليدية.

---

[5] يشكل هذا التحول تغيرا مركزيا لآليات التواصل في النشاط الإرهابي بغلبة تبادل المعلومات من دلائل و مناشير و توجيهات بالتواصل المباشر و الذي يشكل عائقا أمام انتشار الأفكار الإرهابية في مقابل الإعتماد على الصورة و الفيديو و المؤثرات السمعية والصوتية و أفلام التشويق و الأناشي الحماسية و الملفات الإلكترونية الطائشة في فضاء الإنترنيت، بالإضافة إلى وسائط الدردشة و غرف الألعاب و التواصل.

[1] Bodine-Baron, Elizabeth, Todd C. Helmus, Madeline Magnuson, and Zev Winkelman, Examining ISIS Support and Opposition Networks on Twitter. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2016.

خاتمة:

إنّ الذكاء الاصطناعي يعزّز الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، من خلال إمكانية التعامل بصفةٍ تلقائيةٍ ومستمرة، واتخاذ القرار مع جميع أشكال التهديدات الإرهابية عبر تحديد الأفراد والجماعات الإرهابية وإمكانية توقع الهجمات وتحييد أنماط الدعاية الإرهابية ومصادر تمويلها، وشن الهجمات على الأرض عن طريق التدخل الأمني والعسكري وتوقع نسب الفشل والنجاح. لكن استعمال هذه التقنية لأداء هذا الدور يضع المجتمع الدولي أمام أسئلة متعددة الأبعاد، منها ما هو قانوني كسؤال المسؤولية. ومنها ما هو ذو بعد أخلاقي من قبيل سؤال خصوصية المعطيات الشخصية وانتهاك حقوق الإنسان في إطار متطلبات أنظمة الذكاء الاصطناعي المعتمدة بالأساس على الولوج والحصول على المعطيات الشخصية من صور وبصمات ومعلومات مالية وصحية واجتماعية وغيرها من الروابط. إنّ الوقوف على الحد الفاصل بين حماية الأمن وحماية حقوق الإنسان يدخلنا في جدليّة مشروعية استعمال هذه التقنيات، و مدى إمكانية التسامح مع الانتهاكات التي ستمس الأفراد بمناسبة استعمالها.

لائحة المراجع:

مراجع باللغة العربية

كتب باللغة العربية:

1-الشرقاوي محمد علي، الذكاء الاصطناعي و الشبكات العصبية – الكتاب الأول – سلسلة علوم و تكنولوجيا الحاسبات، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، القاهرة، مطابع المكتب المصري الحديث، 1996.

2-بسيوني عبد الحميد، مقدمة الذكاء الاصطناعي و مقدمة برولوج، دار النشر للجامعات المصرية ، الطبعة الأولى 1994.

الكتب باللغة الأجنبية:

1-Margaret A.boden , Arificial Intelligence Very Short Introduction, Oxfod, University Press.

المجلات باللغة الأجنبية:

1-*Revue Défense Nationale*, 2019/5 (N° 820).

2-*Revue internationale de psychologie sociale*, 2010/1 (Tome 23).

Examining ISIS Support and Opposition Networks on Twitter. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2016.

الوثائق:

1-وثيقة عدد:S/RES/2370 ، قرار مجلس الأمن (3270) لسنة 2017.
2-وثيقة عدد: A/72/840 تضم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أنشطة منضومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

المواقع الإلكترونية:

1-£300 million to launch first phase of new AI Research Resource, ukri.
https://www.ukri.org/news/300-million-to-launch-first-phase-of-new-ai-research-resource/

2-Germany sets $1B AI research budget

https://www.mobileworldlive.com/featured-content/top-three/germany-sets-1b-ai-research-budget/

3-الشرق الاوسط(2014) داعش» يضم مقاتلين من 81 جنسية حول العالم، موقع جريدة الشرق الأوسط.

https ://aawsat.com/home/article/172201

4-Reuters(2023) Crypto's role in terrorist financing?,.

https://www.reuters.com/technology/cryptos-role-terrorist-financing-2023-10-23/

5-داعش يلجأ للعملات المشفرة لجمع أمواله ونقلها حول العالم، موقع الشرق اقتصاد مع بلومبرغ.

https://www.asharqbusiness.com/amp/article/61502

6-un.org
7- www.fatf-gafi.org

التعاون الدولي للتصدي لخطر الارهاب باستخدام الذكاء الاصطناعي

For international cooperation to address the threat of terrorism using artificial intelligence

إعداد

م. عمار مراد غركان

جامعة الفرات الاوسط – المعهد التقني- العراق

ملخص

يقف العالم أمام تحديات أمنية كبيرة في ظل تنامي الجماعات المتطرفة، التي تتراوح أنشطتها من الهجمات الإرهابية إلى التمرد وزعزعة استقرار المناطق وتهديد أمن المجتمعات، لذا يستلزم التصدي للإرهاب تكثيف الجهود الدبلوماسية، والتعاون الاستخباراتي، وعمليات مكافحة الإرهاب، والتعاون بين الدول و المنظمات الدولية في العالم ، كون التطرف لا يعرف حدوداً، مما يجعل من الضروري أن تتعاون البلدان للتصدي لهذا التهديد العابر للحدود الوطنية بفعالية. مما يسمح بتجميع الموارد، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وتنسيق الجهود لتعطيل الشبكات الإرهابية أينما وجدت.

ولغرض تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب، يتطلب الامر التعاون الدولي المشترك بين المؤسسات في قضايا الإرهاب، وفقًا للإطار القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالمقاتلين الإرهابيين؛ لمنع خطر الإرهاب والحد منه من خلال تبادل المعلومات والبيانات بين الاجهزة الامنية والعسكرية في جميع نواحي العالم، واتخاذ إجراءات أمنية مشددة، لغرض حماية الضحايا والشهود في المحكمة الجنائية الدولية، باستخدام الأدوات وبرامج المساعدة التقنية المتوفرة لديهم، لدعم جهود الدول الأعضاء في مكافحة تلك الظاهرة.

الكلمات المفتاحية (الذكاء الاصطناعي ، المساوئ ، حقوق الانسان ، التعاون الدولي ، الارهاب)

Abstract

The emergence of extremist groups poses major security challenges at the global level, and their activities range from terrorist attacks to insurgency, destabilizing regions, and threatening the security of societies. Therefore, confronting terrorism requires intensifying diplomatic efforts, intelligence cooperation, counter-terrorism operations, and cooperation between countries and international governmental organizations in the world. Because extremism knows no borders, which makes it necessary for countries to cooperate to effectively confront this transnational

threat. Cooperation allows pooling resources, sharing intelligence, and coordinating efforts to disrupt terrorist networks wherever they exist.

For the purpose of strengthening counter-terrorism capabilities, international cooperation between institutions in terrorism issues is required in accordance with the global legal framework for combating terrorism and the United Nations Security Council resolutions related to terrorist fighters, to prevent and reduce the threat of terrorism through the exchange of information and data between security and military agencies in all parts of the world. And take strict security measures for the purpose of protecting victims and witnesses at the International Criminal Court, using the tools and technical assistance programs available to them to support the efforts of member states in combating this phenomenon.

Keywords (artificial intelligence, disadvantages, human rights, international cooperation, terrorism)

المقدمة

اولاً: موضوع البحث

يتطلب تطوير تقنيات الذكاء الإصطناعي من المجتمع الدولي، الاهتمام بالتعاون المشترك بين العديد من الأجهزة لغرض توظيف هذه التقنيات للحد من خطر الإرهاب؛ إذ يلزم تطوير برامج تكون فاعلة لمحاربتة، وضرورة تبادل المعلومات - بين أجهزة الأمن والهيئات العسكرية عبر برامج الذكاء الاصطناعي ، ذلك إن الشبكات الافتراضية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي لديها القدرة على تعزيز التفاعل الاجتماعي، وبناء العلاقات ، ولكن من أجل فهم الذكاء الاصطناعي المرتبط بالإرهاب، ينبغي على الحكومات وضع إستراتيجيات عملية لمواجهة الخطر الداهم، واتخاذ إجراءات سريعة من شأنها معالجة الاستجابات الوقائية في جميع النواحي المحلية منها والدولية.

ثانياً: أهمية البحث

يملك الذكاء الاصطناعي القدرة على الجمع بين االاستخدام والرغبة، بغرض مبادلة المعلومات بين العديد من الأجهزة التي تحتاج إلى العمل في شراكة أمنية فاعلة للقضاء على الإرهاب وللوصول إلى الإرهابيين والقبض عليهم، لذلك يحدد مستوى الحاجة إلى مزيدٍ من التعاون الدولي والتشريعات لمكافحة هذا الإجرام، خاصة مع ازدياد تهديدات المجاميع الإرهابية، والمخترقين، والحكومات المعادية التي ترغب في شنّ هجمات ضدَّ البنية التحتية الحيوية وأنظمة الإنترنت ، فضلًا عن أن تهديدات الإرهاب المتبني لتقنية الذكاء الاصطناعي قد يؤدّي إلى إقصاء بعض المجتمعات.

ثالثاً: اشكالية البحث

اعتمد الارهاب على الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الهجمات الارهابية والقرصنة ونشر المقاطع التي تحتوي كيفة التنفيذ ونقل المعلومات بشكل متخفي والتشجيع على التجنيد ، فضلاً عن توفير وسائل تمويله وتداول العملات المشفرة ، نظراً لما يتضمنه الإرهاب من شبكات معقدة تمتد عبر العالم، لذلك يتوجب على الدول التكاتف والتعاون لغرض العمل على استحداث برامج لمجابهة استخدام الإرهابيين لتقنيات الذكاء الاصطناعي، لذا فيمكن أن يساعد تبادل المعلومات الاستخبارية حول الأنشطة الإرهابية وإحباطها قبل تنفيذها، ويتيح التعاون الدولي تبادل مثل هذه المعلومات المهمة بين وكالات الخاصة بتنفيذ القانون وأجهزة الاستخبارات والجهات ذات الصلة ، والعمل في برامج متماثلة لمواجهة التخفي والتزييف العميق وغيرها، ووضع اتفاقيات دولية وحث الدول على تشريع قوانين تجرم تلك الأعمال للحد من خطر الارهاب.

رابعاً: خطة البحث

ستقسم هذه الدراسة إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي يتفرع عنه مطلبان، حيث يشمل المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي، بينما يوضح المطلب الثاني، مساوئ الذكاء الاصطناعي وأثره على حقوق الانسان في حين سيخصص المبحث الثاني لبيان موقف المجتمع الدولي، وهو بدوره يضم مطلبين، إذ الأول يبين كيفية إساءة استخدام الإرهابين للذكاء الاصطناعي، ويوضح المطلب الثاني، التعاون المشترك بين الدول لمكافحة الارهاب. لنخلص إلى أهم ما تم التوصل إليه من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

شهد الذكاء الإصطناعي في السنوات الأخيرة تطورات عدة، فتقنياته الكبيرة تعتمد على تطوير شبكات عصبية صناعية تحاكي في طريقة عملها أسلوب الدماغ البشري، بحيث تكون قادرة على التجريب والتعلم وتطوير نفسها ذاتيا دون تدخل الإنسان ، لذلك استغلها الإرهاب بشكل واسع للتأثير في فكر الانسان وتنفيذ عملياته الهجومية، وعليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، سنبين في المطلب الأول تعريف الذكاء الاصطناعي ، وسنوضح في المطلب الثاني مساوئ الذكاء الاصطناعي وأثره على حقوق الانسان.

المطلب الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

الذَّكاءُ لغة : سُرْعة الفِطْنَة ، والقدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة؛ أي هو القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة [1]، أما الاصطناعي لغة: اصل لفظة صنع، صَنَعَه يصْنَعهُ صُنْعاً، فهو مَصْنوعٌ وصُنْعٌ: عَمِلَه، قال تعالى: (وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ) [2]، والاصطناع، افتعالٌ من الصنيعة، واسْتَصْنَعَ الشيء: دعا إلى صُنْعِهِ والاصطناعي هو: "ما كان مصنوعاً غير طبيعي[3].

أما اصطلاحاً فقد عرفه الفقه القانوني، بتعريفات عدة منها أنه: "دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحها"، أو أنه " علم يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان تصرفات ذكية" ، أو أنه " علم يهدف إلى فهم طبيعة الذّكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المُتَّسم بالذّكاء"[4].

كما عرف بأنه " جزء من علوم الحاسب يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية، تُعطي الخصائص ذاتها التي نعرّفها بالذّكاء في السلوك الإنساني" ، أو أنه "اسم أطلق على مجموعة من الأساليب والطرق الجديدة في برمجة الأنظمة المحاسبية، التي يمكن أن تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي بعض عناصر ذكاء الإنسان، وتسمح لها بالقيام بعمليات استنتاجية عن حقائق وقوانين يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسب"[5].

وحسب ما تقدم، يمكن الإستفادة من التقنيات الحديثة لغرض التصدي للعمليات الإرهابية والحد منها، لا سيما الاتصالات الإرهابية من خلال تسجيلها وتحليلها ووضعها في إطارها المناسب، كما قد يكون استخدامه في شكل أجهزة كالطائرات المسيّرة والروبوتات وأجهزة التصنت على الإرهابين مثلاً، غير أنه من جهة أخرى له مساوئ تتمثل في أمكانية استخدامه من قبل الإرهابيين ، لذلك فإن الذكاء الاصطناعي يُمثِّل أحدَ المخاطر الكبرى التي تُهدِّد سلامة المجتمع وأمنه على مرِّ التاريخ ، خصوصاً عند استخدام التكنولوجيا من قِبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة ، فعادة ما يستخدمون الذكاء الاصطناعي بالتواصل الآمن والسريع بين أعضائها، أو بينهم وبين المجنَّدين المحتملين، أو بالتخفي والهروب من التتبُّع الأمني، أو باستقطاب الأتباع وتجنيدهم والحصول على الأسلحة، أو بتسهيل عملياتهم الإجرامية بالاعتماد على التقنية، سواء بصورة رقمية أو على أرض الواقع ، لذلك يمكن للإرهابين استخدام الذكاء الإصطناعي في عمليات الهجوم الإرهابي بكل مراحله ، سواء في مرحلة ما قبل الهجوم والتجسس والتجنيد وتوضيح طريقة الاعتداء بناءً على طبيعة المكان أو الشخص المستهدف، أو في مرحلة تنفيذ الهجوم ذاته عن طريق تسيير مسيّرات، واستهداف أشخاص بعينهم.

وبهذا يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه " نظام الكتروني قادر على القيام بمهام الانسان، مهمته دراسة وتكوين منظومات حاسوبية؛ له قابلية على استنتاجات مفيدة حول المشكلة المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي يمكن الاستفادة منها في مكافحة الإرهاب".

المطلب الثاني

مساوئ الذكاء الاصطناعي و اثره على حقوق الانسان

بالرغم من أن الذكاء الاصطناعى له عدة مزايا بعضها تخدم حقوق الانسان وتراعي مبدأ الانسانية منها مهمته في زيادة إنتاجية وإنجازات البشرية والبحث عن أيدي عاملة ، وأثرها على الحق في الصحة والتعليم وحرية التنقل وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية التعبير عن الرأي من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها ، لكن مساوئه قد يكون لها خطورة على الجانب الاقتصادي للبلاد فاستخدام الروبوت في بعض الصناعات له تأثير سلبي على الوظائف في مجال الصناعات التحويلية وصناعة السيارات ، ومن ثم يتأثر دخل هؤلاء الأشخاص، فباتت بعض الدول تستخدم الروبوت ومنها الصين[6].

فضلاً عن أنه التفاعل مع الآلات والاعتماد عليها قد يؤدي إلى انفصال البشر تدريجياً عن محيطهم الاجتماعي، مما ينتج عنه جمود العلاقات الإنسانية، بالاظافة إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تقدم الخدمات للمستخدمين، قد تطلب منه السماح لها باستخدام البيانات الشخصية، لغرض توفير الحاجيات، مما يعرض المستفيد إلى انتهاك خصوصيته، عند القيام بكشف الشفرات وتهديد الحسابات الخاصة بالشركات والأفراد والمصارف ، كل ذلك يدعونا إلى التسليم بأن الذكاء الاصطناعي نجح في التأثير السلبي على العديد من جوانب الحياة البشرية هذا من ناحية[7].

من ناحية أخرى تمكن الإرهاب من استغلال التطور التكنولوجي، لغرض تنفيذ عملياته الإرهابية بشكل مركز من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة في تبادل المحتوى والتواصل بمجموعات مختارة من الناس يتبنّون الأفكار نفسها من أجل تحقيق الاستراتيجية الإرهابية، وذلك بالتنقيب عن المعلومات التي يسعى الإرهابيون لغرض الحصول عليها كالمنشأة الحيوية والمطارات والأماكن العسكرية المهمة، وكيفية التخفي والاتصال والتخطيط والتنسيق للعمليات الإرهابية، ومن ثم تتيح لهم حرية التخطيط الدقيق والتنسيق الشامل لشن هجمات إرهابية محددة[8].

ويبدو جليا أن الارهاب لم يقتصر في استغلال الذكاء على جميع المعلومات والتنفيذ ، وإنما استخدم لغرض الحصول على التمويل إذ مكنت السرعة الفائقة للأنترنت من فتح إمكانيات هائلة لزيادة التبرعات المالية بهدف تمويل العمليات الإرهابية أو شراء الأسلحة والمعدات أو لتنقلات أعضاءه، وعمليات غسيل الأموال عن طريق الإنترنت مع بعض المصارف، كما هو الحال عند قيام تنظيم داعش الإرهابي منذ عام 2014 على جذب

الشباب من خلال إستراتيجية إعلامية ليحصل على تعاطف الأشخاص مستهدفاً فئة الشباب من مختلف الأعمار للقيام بتجنيدهم فى التنظيم.

فتنظيم داعش يعد من أكثر الجماعات الإرهابية استغلالاً لتكنولوجيا الاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة، وقد استطاع تطوير إستراتيجية إعلامية من خلال تكنولوجيا الاتصال، باستخدام كل الوسائل في عالم التكنولوجيا والمعلومات لنشر أفكاره وتجنيد أعضاء جدد والحصول على الدعم المادي والمعنوي من مؤيدي هذه الجماعات، إذ قام مرات عدة بنشر مقاطع فيديو حول عملياته في أنحاء العالم، كما سمح استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لهذا التنظيم بإنتاج دعاية عالية الجودة بموازنة ضئيلة، مما يجعل من الصعب على شركات التكنولوجيا التحكم في هذا المحتوى، حيث استطاع الإرهاب عام 2021 استخدام روبوتات[9] دردشة تتولى توزيع المحتوى وإدارة المجموعات (حظر مرسلي البريد العشوائي وحذف الرسائل) وحراسة البوابة، أي السماح للمستخدمين بالانضمام أو مشاركة الروابط المختلفة ، كما تمكن من استغلال الذكاء الاصطناعي بهدف التعرف على الوجه لتحديد الضحية المحتملة لغرض تجنيدها لأغراض إرهابية، ومن خلال استخدام الخوارزميات، فهذه التقنية تمكن من التعرف على الوجه بتحديد الصور واختيارها وتنظيمها، فضلاً عن تحديد الأنماط السلوكية للأشخاص الخاضعين للمراقبة، وهذا ما يسهم بصورة كبيرة في كفاءة عملية توظيف الأعضاء الجدد[10].

وبهذا نجد أن أكثر الجماعات المتطرفة خطراً على المجتمع الدولي هو التنظيم الارهابي داعش، إذ ضم عناصر من المتقدمين علمياً في الكثير من المجالات التكنولوجية والرقمية، بينهم عناصر أوروبية وأميركية لديها خبرة في عالم «الفضاءات الرقمية»، لا على الأرض فقط، في العراق وسوريا استطاع عدة مرات أن يرسل طائرات مسيرة لتنفيذ عملياته الارهابية ، مما يعني أن الذكاء الصناعي يخفف الآن عبء الحصول على المعلومات الاستخباراتية على الجماعات المسلحة، وفي الواقع، استخدمت الجماعات المسلحة أيضا مركبات وأسلحة يتم التحكم فيها عن بُعد.

المبحث الثاني

موقف المجتمع الدولي من استخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة الارهاب

لغرض الإحاطة بموقف المجتمع الدولي من استخدام الذكاء الاصطناعي ، في البدء لابد من بيان كيفية اساءة استخدام الإرهابين للذكاء الاصطناعي في المطلب الأول ، ومن ثم توضيح التعاون المشترك بين الدول لمكافحة الارهاب.

المطلب الأول

كيفية إساءة استخدام الإرهابيين للذكاء الاصطناعي

بالرغم من التطور المستمر في التكنولوجيا التي تسهّل حياة الإنسان وتقدم خدمات عدة للبشرية، إلا أنه يبقى سلاح ذو حدين ، ادأبت التنظيمات الإرهابية منذ عام 2014، على استخدام الذكاء الإصطناعي لغرض الهجمات الارهابية ، ومنها حجب الخدمة لغرض إرسال الجماعات الإرهابية عدد هائل من البيانات أو طلبات الاتصال لغرض النقاش مع الأشخاص في المحتوى المتطرف من خلال البرامج التي تحاكي أساليب المستخدمين، مما يؤدي إلى تبادل الأفكار والنقاشات التي يمكن أن تؤدي إلى أعمال إرهابية ، فضلاً عن اطلاق البرمجيات الضارّة التي تُعرف بـ"Malware"،التي يتم إطلاقها من قِبل الجماعات الإرهابية، وتكون محمّلة بفيروسات تمكنهم من تعطيل أو السيطرة أو التجسس على حاسوب الشخص أو الجهة المستهدفة، كما يمكِن للجماعات الإرهابية استخدام تلك الخاصية لتدمير البنية السيبرانية للجهات المستهدفة، سواء كانت عامة أوخاصة، كما يمنح الإرهاب القدرة على إنشاء دعاية مقنعة بطريقة غير ضارة، مثل بث الأخبار وإنتاج مقاطع الفيديو بسرعة وبميزانية ضئيلة[10].

كما عمدت الجماعات الإرهابية إلى استخدام خاصية التشفير لبياناتها ورسائلها عبر البريد الإلكتروني بين بعضها البعض لإخفاء بياناتها وجعلها سرّية، فمثلاً عام 2012، تم العثور على مجموعة إرهابية في فرنسا استَخدمت برنامج التشفير المسمّى "أسرار المجاهدين" لتشفير رسائلها الإلكترونية، حيث تم تقديم هذه الجماعة الإرهابية للمثول أمام القضاء، فقد قامت هذه الجماعات باستخدام الذكاء الاصطناعي بغرض نشر دعايات كاذبة وذلك باستخدام الخوارزميات لنشر ذلك المحتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة تجعله يصل إلى أكبر عدد ممكن من الناس[11]، أي مما يبدو لنا قدرة الارهاب على توظيف الإعلام المرئي والمسموع لخدمة أهدافه الترويجية لإنشاء أذرع إعلامية له احترفت إنتاج فيديوهات عالية الجودة.

وأبرز استخدمات الإرهاب للذكاء الاصطناعي هو الطائرات المسيّرة كونها ذاتية القيادة في العديد من الأهداف لغرض تدمير مناطق معينة، أو استهداف أشخاص بعينهم، أو عمل مسح جغرافي لمناطق محددة، إذ استُخدمها الإرهاب في العراق وسوريا بقيامه بتسيير العشرات من الطائرات من دون طيار "درونز" ، واستخدام روبوتات الدردشة المدعمة بالذكاء الإصطناعي ومولدات الصور وأجهزة استنساخ الصوت لإنشاء معلومات مضللة بسرعة، كما استخدمت مركبات وأسلحة يتم التحكم فيها عن بُعد لشن عدة هجمات للحرمان من الخدمات ، أي أن أكثر تطبيقات الذكاء الإصطناعي شهرة هي المركبات ذاتية القيادة والطائرات الصغيرة بدون طيار، وتقنية التعرف على الوجه لتحديد الأهداف ومهاجمتها بطريقة انتحارية[12].

ومما تقدم نجد أن الجماعات الإرهابية سارعت إلى امتلاك هذه التقنية التي تتوافق مع احتياجاتها وحوافزها ودوافعها لتخطيط وتنفيذ هجماتهم الإرهابية والمتاجرة بالأسلحة وتجنيد الأتباع في جميع أنحاء

العالم ، وبهذا ستكون العمليات السيبرانية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي أكثر عدوانية واستهدافاً وفعالية بشكل ملحوظ، سواء في هجمات الحرمان من الخدمات أو البرمجيات الضارة أو تحسين تداول الإرهابيين للعملات المشفرة شبه المشروعة بغرض جمع الأموال.

المطلب الثاني

التعاون المشترك بين الدول لمكافحة الارهاب

لا يقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي على استغلاله من قبل المجاميع الإرهابية فقط، ولكن من الممكن أن تقوم الدول والحكومات وأجهزة المخابرات باستخدام الذكاء الاصطناعي في التعرف على تلك المجاميع والقدرة على منعهم من القيام بعملياتهم الإرهابية، لما للإرهاب من أثر على العديد من الدول، فالامر يتطلب اتباع نُهج خاص تشترك فيها الدول، لمنع الإرهاب والظروف المفضية إلى انتشاره ولمكافحة ذلك من خلال تعزيز وتقوية تبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف بين خبراء من دول مختلفة والمنظمات غير الحكومية من العالم، لغرض النهوض بالقدرات في مجال تصميم وتنفيذ السياسات والآليات ذات الصلة لتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية، والتصدي للتحديات المحددة التي تواجهها الدول في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وتعزيز التعاون، لا سيما أن الجماعات الإرهابية تستخدم الذكاء الاصطناعي لعمل فيديوهات وصور تروّج لأفكارها الإرهابية لجذب تعاطف المستخدمين العاديين ، لذا من الممكن أن تقوم الدول باستخدام الذكاء الاصطناعي في التعرف على ذلك المحتوى الذي يحمل أفكار إرهابية تتولى حجبه[13].

ولتفعيل مبدأ التعاون المشترك يتطلب الامر اتباع أمرين: أولهما اجراء مشاورات مع البلدان المهتمة وإنجاز بحوث لتصنيف وتحديد الممارسات الجيدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وترشيح اسماء الخبراء الذين يمكنهم العمل كجهات تنسيق ومراكز الامتياز لتعزيز البرنامج، وتحديد الأنشطة التي يقوم بها المركز بالتعاون مع السلطات الوطنية، وإرساء الأساس لغرض التنفيذ، كذلك ابرام الاتفاقات والبروتوكولات الدولية منها والاقليمية لتحديد كيفية تبادل الخبرات والمعلومات للحد من الارهاب الالكتروني [14].

والأمر الثاني يتعلق بإنشاء مركز خاص لتبادل المعارف على الإنترنت ومنتدى للخبراء؛ وتكوين لجنة متخصصة تهتم بدراسة إدراج أو تعديل أو رفع أسماء الجماعات والمؤسسات والكيانات والأفراد المنتمين للمنظمات الإرهابية أو المرتبطين بها أو المنشقين أو المتفرعين عنها أو المتعاونين معها؛ ونشر دليل للممارسات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب وإدماج التعاون فيما بين تلك البلدان في أنشطة وسياسات مكتب مكافحة الإرهاب، بغرض تحديد كيفية الإبلاغ عن العناصر الإرهابية أو تلك التي يشتبه في اتصالاتها أو ارتباطها بهذه العناصر ، كعمل عدد من النماذج التي تعتمد على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد مكان وتوقيت

الهجمات الإرهابية من خلال تتبع استخدام أفراد الجماعات الإرهابية للإنترنت، وتبادل المعلومات حول المعاملات المالية وتنفيذ التدابير اللازمة لمنع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

يمكن للدول حرمان الجماعات الإرهابية من الموارد التي تحتاجها للعمل، وحجوزات الطيران الخاصة بهم، وما إلى ذلك ، فيمكن للدول التعاون في التعرف على وجوه الأشخاص المنتمين إلى جماعات إرهابية وتحديد أماكنهم، مثل ما قامت به الشرطة الفيدرالية الألمانية عامَي 2017 و2018 بتركيب كاميرات تتضمن خاصية التعرف على الوجوه، تعتمد على الذكاء الاصطناعي، في محطة قطار ألمانية تعد من أكثر المحطات المزدحمة للتعرف على عناصر الجماعات الإرهابية المرغوبين لدى الحكومة الألمانية[15].

الأمر الذي نشير إليه هنا هو أن انتهاء النزاعات المسلحة في بعض الدول لا سيما العراق وسوريا كان الأثر البارز في انتشار ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ، وذلك بعد مغادرة عدد كبير من هؤلاء المقاتلين لدولهم للإنضمام إلى الجماعات الإرهابية كالتنظيم الإرهابي داعش ، حيث تواجه الدول ولا تزال العديد من التحديات لردع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولاسيما العائدون منهم من مناطق النزاع إلى بلدانهم الأصلية، لذلك يتطلب من الدول اتخاذ تدابير فعالة من خلال التعاون الدولي لغرض التصدي للمخاطر الناجمة عن عودتهم ، كون العمل مع المؤسسات الدولية مسألة ضرورية لتعزيز قدرات الدول على التعامل بفعالية مع هذا التهديد، وعليه يتوجب على الدول منع توفير الملاذات الآمنة كون المنظمات الإرهابية تبحث دائماً عن ملاذات آمنة في البلدان التي يمكنها أن تعمل فيها مع الإفلات النسبي من العقاب ، لذلك فالتعاون الدولي ضروري لمنع إنشاء مثل هذه الملاذات الآمنة ، من خلال تنسيق الجهود لحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن للحد من الارهاب [16].

يحث ميثاق اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب والتطرف الصادرة عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2016 في المادة (4) منه على ضرورة أن يلتزم أطراف هذا الميثاق بمكافحة الإرهاب والتطرف واتخاذ كل التدابير الثنائية والجماعية في هذا الشأن؛ منها التعاون في مجال تبادل المعلومات ذات الصلة بأنشطة الإرهابيين خاصة فيما يتعلق بتوفير الأمن والحماية والسلامة للبعثات والشخصيات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة. وكذلك تبادل المعلومات بشأن إعداد قوائم مشتركة للكيانات أو التنظيمات أو الجماعات أو الأطراف أو الأفراد المتورطين في الأعمال الإرهابية أو الداعمين للتطرف، وكذلك التعاون في تجفيف منابع تمويل الإرهاب والتي منها تجميد أموال من يثبت تورطه في أعمال إرهابية، وأيضاً التعاون مع المجتمع الدولي لإقرار اتفاقية دولية لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تمنع المتطرفين والإرهابيين من استغلال التقنية، ووسائل الاتصال الحديثة في التجنيد، والتمويل لعملياتهم الإرهابية أو نشر معتقداتهم المتطرفة والترويج للعنف والكراهية والتحريض، والحيلولة دون إنشاء شبكات الدعم التقني التي تساعد الإرهاب بأي شكل

كان[17]، كذلك أقر البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قانونا لتنظيم الذكاء الإصطناعي عام 2023.

يتولى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الحكومات في المراقبة البيومترية من قبل وكالات تنفيذ القانون، وحظر التلاعب بنقاط ضعف المستخدم، أو استغلالها من قبل الذكاء الاصطناعي مع منح استثناءات للأمن القومي والدفاع وأغراض عسكرية أخرى.

وعليه ندعو المشرع العراقي إلى إقرار مشروع قانون لمكافحة الإرهاب من شأنه أن يساهم في توسيع استخدام أجهزة الاستخبارات للخوارزميات لغرض تعقب المتطرفين عبر الإنترنت، كون تحديد الإرهابيين على المنصات الاجتماعية هو أمر هام بعد تكييف آليات المراقبة الرقمية من خلال التركيز على "تويتر" و"فيسبوك" والوسائط البديلة الأخرى، وهذه الخوارزميات هي تقنيّات أكثر دِقَّة مِن الإنسان لتحليل كمّيَّة هائلة من البيانات.

ومما تقدم يتطلب التصدي لهذه التحديات، تشجيع الجهود الدبلوماسية، والتعاون الاستخباراتي، وعمليات مكافحة الإرهاب، ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تساهم على الإرهاب، كونها مسألة تتطلب تعاون الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمعات حول العالم ، كذلك بضرورة وضع إطار قانوني مشترك لمحاكمة الإرهابيين وتفكيك شبكاتهم، من خلال إبرام المعاهدات والإتفاقيات بين الدول التي تتعلق بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ومحاكمة المشتبه في أنهم إرهابيون وفقًا للقانون الدولي.

الخاتمة

أولاً: النتائج

1-يتضح من خلال البحث، أن الذكاء الاصطناعي " نظام إلكتروني قادر على القيام بمهام الإنسان، مهمته دراسة وتكوين منظومات حاسوبية؛ له قابلية على استنتاجات مفيدة حول المشكلة المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي يمكن الإستفادة منها في مكافحة الإرهاب".

2-على الرغم من أن الذكاء الاصطناعى له عدة مزايا بعضها يخدم حقوق الانسان ويراعي مبدأ الانسانية ، ولكن مساوئه قد يكون لها خطورة على الجانب الإقتصادي، إذ تمكن الإرهاب من استغلال التطور التكنولوجي، لغرض تنفيذ عملياته الإرهابية بشكل مركز من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، في تبادل المحتوى والتواصل مع مجموعات مختارة من الناس يتبنّون الأفكار نفسها من أجل تحقيق الإستراتيجية الإرهابية.

3- تبين لنا أن التطور المستمر في التكنولوجيا بالرغم من أنه ييسر حياة الإنسان ويقدم خدمات عدة للبشرية، إلا أنه يبقى سلاح ذو حدين، فقد اعتادت التنظيمات الإرهابية منذ عام 2014 على استخدام

الذكاء الإصطناعي لغرض الهجمات الارهابية ، ومنها حجب الخدمة لغرض إرسال الجماعات الإرهابية عددا هائلا من البيانات أو طلبات الاتصال، لغرض النقاش مع الأشخاص في المحتوى المتطرف من خلال البرامج التي تحاكي أساليب المستخدمين، مما يؤدي إلى تبادل الأفكار والنقاشات التي يمكن أن تؤدي إلى أعمال إرهابية.

4- يتضح أنه لتفعيل مبدأ التعاون المشترك، يشترط اتباع أمرين، أولهما اجراء مشاورات مع البلدان المهتمة وإنجاز بحوث لتصنيف وتحديد الممارسات الجيدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وترشيح أسماء الخبراء الذين يمكنهم العمل كجهات تنسيق ومراكز الإمتياز لتعزيز البرنامج، والأمر الثاني يتعلق بإنشاء مركز خاص لتبادل المعارف على الإنترنت ومنتدى للخبراء؛ وتكوين لجنة مخصصة، تهتم بدراسة إدراج أو تعديل أو رفع أسماء الجماعات والمؤسسات والكيانات والأفراد المنتمين للمنظمات الإرهابية أو المرتبطين بها أو المنشقين أو المتفرعين عنها أو المتعاونين معها.

ثانياً: التوصيات

1- إبرام اتفاقيات دولية تحث الدول على تشريع القوانين، التي تساهم في تبادل الخبرات وتشكيل لجان متخصصة تقدم دراسة تبين وسائل وطرق تقنية حديثة توضح كيفية التصدي للمنظمات الإرهابية.

2- تعزيز الجهود الإستخباراتية بين الدول ووضع آليات لمراقبة تبادل المعلومات لضمان الإمتثال للإتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعمول بها والكشف عن أي إفصاح غير مصرح به أو سوء استخدام للمعلومات بكفاءة وأمان.

الهوامش

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 2005م، ج6، ص38.

2-سورة النمل (اية ٨٨).

3- د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ج14، ص287.

4- خالد ناصر السيد، الحاسب الآلي والمجتمع الالكتروني، ط4، مكتبة ابن رشد، الرياض، 2014، ص27.

5- تجدر الاشارة هنا أن (جون مكارثي) (John mccarthy)هو الأب الروحي للذكاء الاصطناعي ويرجع له الفضل في اختيار لفظ (الذكاء الاصطناعي) واطلاقه على هذا العلم على أنه وسيلة لصنع جهاز كمبيوتر أو روبوت يتم التحكم فيه عن طريق الكمبيوتر، أو برنامج يفكر بذكاء بالطريقة نفسها التي يفكر بها (البشر الأذكياء)، ويتم تحقيق الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة كيف يفكر الدماغ البشري، وكيف يتعلم البشر ويقررون ويعملون أثناء محاولة حل مشكلة ما، ثم استخدام نتائج هذه الدراسة كأساس لتطوير برنامج أو

أنظمة ذكية ، فقد ذكر مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة عام 1956 من قبل(John mccarthy) . ينظر: خالد ناصر السيد، الحاسب الآلي والمجتمع الالكتروني، مصدر سابق، ص27.

6- د. بشير علي عرنوس، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص9.

7- عمر عباس خضير العبيدي، التطبيقات المعاصرة للجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي دراسة قانونية في منظور القانون الدولي، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2022، ص26.

8- د. صلاح الفضلي، آلية عمل العقل عند الإنسان، عصر الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، 2019، ص14 .

9- عرَّف الربوتات القاتلة بأنها: تلك الأسلحة ذاتية التحكُّم، والتي تَتخِذ القرار في ميدان القتال دون تدخُّل الإنسان، ومن خلال تحكم ذاتي، وإحدى منظومات السلاح الآلية التي تستطيع في حال تشغيلها أن تختار الأهداف وتشتبك معها، دون حاجة إلى تدخل من العنصر البشري الذي يقوم بتشغيلها. ينظر:

Daniel Hoadlys. And Nathan J. Lucas, Artificial intelligence and national security, Congressional Research Service, 2018, P.14

10- وتعدّ تلك البرامج جزء من البرامج الضارّة، حيث تقوم بالسيطرة على حاسوب الشخص أو الجهة المستهدفة، أو تقوم بالسيطرة على ملفّ معين في ذلك الحاسوب وتشفيره ثم تقوم بالتواصل مع الشخص أو الجهة المستهدفة لابتزازهم وقبول فدية منهم مقابل فكّ شفرة الملف أو الحاسوب، ولا يشترط في تلك الهجمات أن يكون المقابل ماديًّا فقط ولكن تقوم الجماعات الإرهابية بتلك الهجمات بهدف التخريب فقط، ومثالًا على ذلك هجمات "بيتا" الشهيرة على عدد من المؤسسات الحكومية والبنوك والشركات الأوكرانية عام 2017 والتي تم الإبلاغ عن مثيل لها في فرنسا وألمانيا، وغيرهما من الدول. ينظر: د. عبداللاه إبراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص33.

11- سامح راشد، الذكاء الاصطناعي في مواجهة الإرهاب فرص وتحديات، دورية "آفاق استراتيجية"، العدد 4، القاهرة، 2021، ص 64.

12- ينظر:

Joseph Pozzi, Weaponization of artificial intelligence, Published Master Thesis, ProQuest, 2018 ,p55.

13- نسيبة أشرف، الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية. إطار مفاهيمي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، 2023 ، ص13.

14- إيهاب خليفة، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018 ، ص65.

15- ينظر:

Kathleen McKendrick, Artificial intelligence prediction and counter terrorism, Chattem House, Britain, August 2019,p33..

16- نسيبة أشرف، الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية ، مصدر سابق ، ص22.

17- المادة (4) من ميثاق اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب والتطرف الصادرة عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2016 منشورة على الموقع التالي: https://ar.puic.org/news/13328

المراجع

أولاً: الكتب العربية

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 2005.

2- د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ج14، 2004.

3-إيهاب خليفة، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018 .

4- د. بشير علي عرنوس، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

5-خالد ناصر السيد، الحاسب الآلي والمجتمع الالكتروني، ط4، مكتبة ابن رشد، الرياض، 2014.

6-سامح راشد، الذكاء الاصطناعي في مواجهة الإرهاب فرص وتحديات، دورية "آفاق استراتيجية"، العدد 4، القاهرة، 2021، ص 64.

7- د. صلاح الفضلي، آلية عمل العقل عند الإنسان، عصر الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، 2019.

8- د. عبداللاه إبراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

9-عمر عباس خضير العبيدي، التطبيقات المعاصرة للجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي دراسة قانونية في منظور القانون الدولي، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2022.

10-نسيبة أشرف، الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية. إطار مفاهيمي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، 2023 .

ثانياً: الكتب الاجنبية

1-Daniel Hoadlys. And Nathan J. Lucas, Artificial intelligence and national security, Congressional Research Service, 2018.

2-Joseph Pozzi, Weaponization of artificial intelligence, Published Master Thesis, ProQuest, 2018 ,p55.

3-Kathleen McKendrick, Artificial intelligence prediction and counter terrorism, Chattem House, Britain, August 2019,p33..

الآليات الوقائية والوطنية لتطبيق القانون الدولي الإنساني

تجربة اليمن نموذجاً

Preventive and national mechanisms for implementing international humanitarian law
The Yemen experience is an example

إعداد

د محمد جميل ناجي
أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية المشارك

كلية الحقوق جامعة عدن - اليمن

الملخص:

إن القانون الدولي الإنساني يمثل حالة متقدمة من العمل الجماعي الدولي للحفاظ على الإنسانية من ويلات الحروب من خلال التمييز الإيجابي بين السكان المدنيين والأعيان المدنية والأهداف العسكرية والمقاتلين وغير المقاتلين.

إن القانون الدولي الإنساني الذي ينظم أساليب ووسائل القتال يهدف إلى تحقيق التوازن بين العمل العسكري المشروع والهدف الإنساني المتمثل في التخفيف من معاناة الناس وخاصة بين المدنيين.

وترجع أهمية البحث إلى كون اليمن يعاني من ويلات الحروب الأهلية بشكل متواصل وفي هذا الإطار سوف نحاول ومن خلال الدراسة البحث عن مفاهيم وآليات تحد من هدر حقوق الضحايا من خلال القانون الوطني والقضاء العادل.

إن المفهوم الإنساني الذي هو جزء لا يتجزأ من التراث القانوني الإنساني يجب أن يكون أداة لنشر القانون الدولي الإنساني في الدول الإسلامية، ذلك أن الثقافة العربية الإسلامية قد عرفت كل القيم والقواعد والمبادئ الإنسانية قبل القانون الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، الآليات الوقائية والوطنية، التجربة اليمنية، اللجان الوطنية.

Abstract

International humanitarian law represents an advanced state of international collective action to preserve humanity from the scourge of war through positive discrimination between civilians, civilian objects, military targets, combatants and non-combatants .

International humanitarian law, which regulates the methods and means of combat, aims to achieve a balance between legitimate military action and the humanitarian goal of alleviating the suffering of people, especially civilians .

The importance of the research is due to the fact that Yemen suffers from the scourge of civil wars on an ongoing basis. In this context, we will try, through the study, to search for concepts and mechanisms that limit the waste of victims' rights through national law and fair justice .

The humanitarian concept, which is an integral part of the humanitarian legal heritage, must be a tool for spreading international humanitarian law in Islamic countries, as Arab-Islamic culture has known all humanitarian values, rules and principles before contemporary international law.

مقدمة:

أصبحت أهمية القانون الدولي تتعاظم في المدة الأخيرة، وذلك لكثرة النزاعات سواء الدولية أو غير الدولية، ولكن تظل قوة هذا القانون وفرضه على المجتمع الدولي، إلا بقوة آلياته التي تفرض هيبته وإلزاميته على سيادة الدول قاطبة.

وعلى هذا السياق يجب تسليط الضوء على تجربة واقعية لقياس مدى فاعلية آليات القانون الدولي الإنسانية، ولمعرفة مدى نجاحها في حماية الفئات المدنية المشمولة بالحماية، وقد انطلقت دراستنا حول الحرب اليمنية، وهل فعلاً تم تطبيق الآليات الوقائية والوطنية المنصوص عليها بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكوليها، وعليها سوف يتم معرفة مدى جدية المجتمع الدولية ممثل بأجهزته الأممية في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

إشكاليات البحث:

من خلال عنوان موضوع دراستنا تنطلق الإشكالية الرئيسية وهي ما مدى نجاعة الآليات الوقائية والوطنية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، وعليه تثُار عدة تساؤلات فرعية:

- هل تُعد الآليات الوقائية والوطنية كفيلة في تطبيق القانون الدولي الإنساني.
- وهل نجحت هذه الآليات عندما تُطبقت في اليمن.
- أين يكمن الخلل في تلك الآليات وكيف يمكن معالجتها.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى كون اليمن يعاني من ويلات الحروب الأهلية بشكل متواصل وفي هذا الإطار سوف نحاول ومن خلال الدراسة البحث عن مفاهيم وآليات تحد من هدر حقوق الضحايا من خلال القانون الوطني والقضاء العادل.

أهداف البحث:

(1) البحث في مدى فعالية الآليات الوطنية والقضاء الوطني

(2) البحث في أماكن القصور التي تعيق القضاء الوطني في معاقبة مجرمي الحرب.

منهجية البحث:

سوف نعتمد على المنهج القانوني التحليلي، إلى جانب المنهج المقارن كون البحث يحتاج إلى مقارنة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الوطني.

المبحث الأول

الآليات الوقائية لتطبيق القانون الدولي الانساني

إن أهم ما ميز العلاقات الدولية في القرن المنصرم والقرن الحالي هو النزاعات الدولية المسلحة التي كانت وما زالت تعكر صفو السلام الدولي.

إن الأليات لتطبيق القانون الدولي الانساني، يقصد بها الأجهزة التي تقوم بتنفيذ ومراقبة تطبيق القانون الدولي وقت السلم، وعندما تنشب الحروب، ولحماية الضحايا وضمان تطبيق القواعد القانونية الانسانية تطبيقاً سليماً حين يقتضي الامر تطبيقها. [1]

بالنظر إلى الواقع العملي، فإنه ما من شك في وجود ضعف كبير في تطبيق القانون الدولي الانساني، إذ يتعرض هذا القانون لانتهاكات جسيمة خلال معظم النزاعات المسلحة المعاصرة. [2]

ونقصد بالآليات الوقائية لتطبيق القانون الدولي الانساني بالتدابير المفروضة على الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م، والبروتوكولات الملحقة بها لعام 1977م، والاتفاقيات الدولية الأخرى، وذلك للحيلولة دون ارتكاب الانتهاكات والمخالفات الجسيمة للقانون الدولي الانساني. [3]

وتجدر الاشارة إلى أن تطبيق القانون الدولي الانساني ونفاذ قواعده على المستوى الوطني، موضوع له سوابق قانونية في أولوية التطبيق للقانون الدولي أو القانون الداخلي أي الوطني.

---

[1] د. محمد حمد العسبلي، القانون الدولي الانساني وأحكام الشريعة الاسلامية ذات الصلة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015م، الطبعة الأولى، ص (65).

[2] احمد محمد الفرشاوي، آليات نفاذ قواعد القانون الدولي الانساني بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة غزة، كلية الحقوق، 2015م، (2).

[3] د. احمد ابو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الانساني، دار النهضة، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2019م، ص (130).

ولكي أكون دقيقا في هذا المجال سوف أرجح الرأي القائل بوحدة القانونيين، إذ إنهما يستهدفان في نهاية المطاف تنظيم العلاقات القانونية بين أشخاص القانون الوطني والدولي وخاصة أن الدولة والفرد أصبحوا ملتزمين باحترام قواعد وأحكام القانونين.

فالفرد أصبح ملتزما بعدم ارتكاب جرائم دولية أو انتهاك القانون الدولي الانساني أو القانون الدولي لحقوق الانسان وإلا سوف يكون خاضعاً للقضاء الدولي الجنائي، كما أن الدولة تلتزم بأن تجعل نصوص قوانينها الوطنية متوائمة مع قواعد القانون الدولية نتيجة لمصادقتها على المعاهدات الدولية في مجالات حماية الانسان وقت السلم أو الحرب.[1]

المطلب الاول

التزام الدول باحترام وكفالة تطبيق القانون الدولي الانساني

تلتزم الدول باحترام قواعد وأحكام القانون الدولي الانساني كترجمة فعلية وصادقه لتعهداتها الدولية بموائمة قواعدها الوطنية بالمعاهدات الدولية التي صادقت عليها.

وبالتالي تلتزم الاطراف المتعاقدة بالعمل على احترام اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها، وهذا الالتزام يفرض أمرين أساسيين هما:[2]

أن مصادقة الدولة على معاهدة دولية ما، يحتم عليها تطبيقها بشكل فعلي من خلال موائمة قواعدها الوطنية مع قواعد وأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها.[3]

1)عندما تقع الانتهاكات لقواعد وأحكام القانون الدولي الانساني فيجب على الدولة إجراء تحقيق بخصوص مثل هذا النوع من الانتهاكات وفقاً لما التزمت به من قواعد وأحكام القانون الدولي الانساني، وإذا ثبت أن هناك انتهاكات فيجب انهاؤها ومعاقبة المنتهكين لهذه القواعد والأحكام.[4]

وتجدر الاشارة إلى أن على الدول احترام القانون الدولي الانساني بغض النظر لاحترام الدول الأخرى المنازعة لها، أو كما يطلق على مبدأ المعاملة بالمثل.

وبالتالي لا يمكن لأي دولة التبرير بعدم احترام الدول الأخرى المتنازع معها للقانون الدولي الانساني.[5]

وهذا ما أكدت عليه أيضاً المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الاربع لعام 1949، والتي نصت على ضرورة التزام الاطراف بأحكام القانون الدولي الانساني، وكفالة احترامه.

وفي نفس الإطار فقد نص الدستور اليمني على مبدأ التقيد بالالتزامات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة في المادة (6) من الدستور اليمني.[6]

---

[1] علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1995م، ص (77).

[2] د. احمد ابو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الانساني، مرجع سابق، ص (130).

[3] د. محمد جميل ناجي، الاليات الوطنية القانونية للرد على تقارير لجنة الخبراء الدوليين، ورشة عمل - عدن، 2020/11/14م، صفحة 1.

[4] المادة (52، 53، 132، 149) من اتفاقيات جنيف الاربع لعام 1949م.

[5] اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية لعام 1969م، المادة (60)، الفقرة (5).

[6] صادقت الجمهورية اليمنية على اتفاقيات جنيف الاربع لعام 1949م، في 1970/7/16م.

وفي حالة انسحاب الدولة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الانساني ووفقاً للمادة (53) من الاتفاقية الاولى التي نصت على أن الانسحاب ليس له أي آثر على الالتزامات التي تقررها مبادئ القانون الدولي الناشئة عن الاعراف الراسخة بين الامم المتمدنة ومن القوانين الانسانية وما يمليه الضمير العام.

كما نص البروتوكول الأول الفقرة (1) لعام 1977م بأنه "تتعهد الاطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم وأن تفرض احترام هذا الملحق في جميع الأحوال" وإضافة إلى ما سبق فقد نص البروتوكول الأول في المادة (80) منه على أن تتخذ الاطراف المتعاقدة وأطراف النزاع دون إبطاء كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ التزاماتها بمقتضى الاتفاقيات وهذا الملحق (البروتوكول الأول).

المطلب الثاني

نشر المعرفة بقواعد القانون الدولي الإنساني

لا شك أن معرفة القواعد القانونية واجبة التطبيق تعد من أهم عوامل تحقيق فاعليتها، وتأتي أهمية نشر أحكام القانون الدولي الانساني وتدريسها، بناء على الأهمية الخاصة التي يتمتع بها هذا القانون.

وبالتالي الجهل بأحكام القانون الدولي الانساني سوف يؤدي إلى مزيد من الانتهاكات الجسيمة، وبالتالي مزيد من الخسائر البشرية والانسانية والممتلكات التي يمكن التقليل منها أو إنهائها من خلال العلم المسبق بأحكام القانون الدولي الانساني.

إن احترام القانون الدولي الانساني يتطلب نشر أحكامه والتعريف بها، ويعد النشر من الآليات الوقائية لتطبيق قواعد القانون الدولي الانساني.

لذلك نصت الاتفاقيات على تعهد اطرافها بنشر نصوصها على أوسع نطاق ممكن في دولهم، في وقت السلم في وقت الحرب وأن تدرس ضمن برامج التعليم العسكري والمدني بحث تكون معروفة لجميع المواطنين وخصوصاً أفراد القوات المسلحة والمليشيات الأهلية وأفراد الخدمات الطبية.[1]

كما نصت الاتفاقية الرابعة على ضرورة إعلان نص الاتفاقية داخل المعتقلات بلغة يفهمها المعتقلون، وتلقين الموظفين المختصين بمراقبة المعتقل أحكام وقواعد الاتفاقيات.[2]

ويعد النشر عملا طويل الامد، صعباً وجامداً أحياناً، فهو استثمار لا يستطيع أحد ضمان ثماره[3].

---

[1] انظر المادة (47) من الاتفاقية الأولى، المادة (48) من الاتفاقية الثانية المادة (127) من الاتفاقية الثالثة، المادة (144) من الاتفاقية الرابعة وكذا البروتوكول الاول المواد (83، 87).

[2] المادة (99) من الاتفاقية الخاصة بحماية المدنيين، أثناء النزاعات المسلحة الدولية.

[3] جون جاك سيريك، أحد مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كما أكد المؤتمر الدبلوماسي لتطوير القانون الدولي الانساني المطبق في النزاعات المسلحة (1974م – 1997م) على نشر أحكام هذه الاتفاقيات على أوسع نطاق ممكن وفقاً للقرار رقم (21) الصادر من المؤتمر.[1]

إن العلم بالقانون الدولي الانساني أمر جوهري لرجال القوات المسلحة سواء من الجيش أو الداخلية أو حتى المليشيات المسلحة الأهلية، وكذا القادة العسكريين والحكام المسؤولين حتى لا يقعوا في انتهاكات للقانون ويكونوا عرضة للعقوبات الدولية وبالتالي حمايتهم من القيام بأي انتهاكات أو مخالفات للقانون الدولي الانساني.[2]

كما يجب أن يتم النشر للأفراد والمدنيين العاديين، إذ أنهم أكثر الفئات المحمية وفقاً للقانون الدولي الانساني ممن يتعرضون للانتهاكات في زمن الحروب الدولية أو الأهلية.

ويتم النشر عادة في الجريدة الرسمية للدولة، وهذا النشر إجراء ضروري يتم بعد استكمال كافة مراحل ابرام الاتفاقيات الدولية، كما يتم النشر في وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، إذ تعتبر تلك الوسائل الاكثر انتشاراً.[3]

فضلا عما سبق ونتيجة لأهمية المواقع الالكترونية فإن النشر في وسائل التواصل الاجتماعي أمر لا مفر منه.

وفي نفس إطار النشر لقواعد القانون الدولي الانساني لا بد من طبعة الوثائق والمعاهدات الدولية الخاصة بقواعد القانون الدولي الانساني وتوزيعها مجاناً في الكليات المدنية والعسكرية ذوات الاختصاص، فضلا عن عقد الندوات والمؤتمرات في مجال التعريف بقواعد القانون الانساني لما فيها من زيادة الانتشار للمعرفة بمثل هذا النوع من القوانين الدولية ولأن الحقوق والقواعد لا تطبق بالوقت وإنما بمزيد من المعرفة.[4]

وفي الإطار نفسه ولنشر قواعد القانون الدولي الانساني قامت الدول بإنشاء اللجان الوطنية للقانون الدولي الانساني رغم أنها غير ملزمة بإنشاء مثل هذه اللجان، إلا أن الكثير من الدول أنشأتها بهدف نشر وتدعيم القانون الدولي الانساني.

وقامت الجمهورية اليمنية بإنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني بقرار جمهوري رقم (408) لعام 1999م لرفع الوعي ونشر قواعد وأحكام القانون الانساني.

ثانيا: العاملون المؤهلون

---

[1] د. محمود شريف بسيوني، القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية ’القاهرة ،2016م ص (259).

[2] د. سعيد عبد اللطيف حسن، المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م، ص (176).

[3] د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م، ص (365).

[4] د. محمد جميل ناجي، المرأة في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، مجلة القانون، كلية الحقوق – جامعة عدن، عدد (22) سبتمبر 2020م، صفحة (139).

تعد فكرة العاملين المؤهلين فكرة حديثة تم النص عليها في بروتوكول جنيف الاول لعام 1977م وذلك بموجب المادة (6) إذ نصت (تسعى الاطراف المتعاقدة في زمن السلم ايضا بمساعدة الجمعيات الوطنية للصليب الاحمر (الهلال الاحمر الاسد والشمس الاحمرين) [1]

إن الغرض من إعداد العاملين المؤهلين هو إيجاد أشخاص وكوادر على دراية عالية بقواعد تطبيق القانون الدولي الانساني، وبالتالي ضمان كفالة حسن التطبيق لهذه القواعد والاحكام.

إن إعداد الكادر الوطني المؤهل لتطبيق القانون الانساني، يعد من صميم الولاية الوطنية لكل دولة [2]، ووفقاً للمادة (6) من البروتوكول الأول فإنه ينبغي على الدولة التي تقوم بإعداد عاملين مؤهلين إرسال قوائم بأسماء العاملين الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي بدورها تضعها تحت تصرف الأطراف المتعاقدة. [3]

ويكون استخدام هؤلاء الاشخاص خارج إقليم الدولة محل اتفاقيات خاصة بين الاطراف المعنية. [4]

وفي نفس الإطار فإن إعداد المستشارين القانونيين يلعب دوراً هاماً في ضمان تطبيق القانون الدولي الانساني، فهم يقومون بإسداء النصح للقادة العسكريين، ويفسرون النصوص القانونية ويعملون على تحديد كيفية تطبيقها، وهو نظام حديث نسبياً فقد ورد النص عليه في المادة (82) من البروتوكول الأول لعام 1977م، ويتضح من نص المادة المذكورة أن على المستشارين القانونيين، تقديم المشورة للقادة العسكريين وتقديم وجهة نظرهم حول اتفاقيات الأسلحة الجديدة، ويؤدون دوراً هاماً في زمن الحرب والسلم.

ويعد رأي المستشار القانوني للقوات المسلحة رأياً استشارياً للتأكد من مدى صحة مطابقة الأمر بالقانون، وعليه يقتصر دور المستشار على تقديم المعلومة لكبار الضباط العاملين.

وعادة ما تُمنح الدول للمستشار رتب عليا داخل الجيش ويتم الحاقهم بالقيادة العليا للقوات المسلحة، كما يجب أن يكون المستشار متخصصاً في القانون.

ومن خلال ما تقدم ورغم أن فكرة إعداد عاملين مؤهلين بسيطة في تطبيقها، إلا أن الواقع العملي يؤكد عدم التزام الدولة بها، إذ أنها لم تلق الاهتمام اللازم من جانب الدول الاطراف ويعود ذلك إلى عدم تفعيل الاليات الدولية للدولة الحامية، وكذا تأخر الدول في الانخراط في التطبيق الوطني لقواعد القانون الدولي الانساني. [5]

---

[1] جاسم محمد علي الاليات الدولية لتنفيذ القانون الدولي الانساني مجلة الجامعة العراقية كلية القانون والعلوم السياسية العدد رقم 2/33، ص (513).

[2] المادة (6) من البروتوكول الأول الفقرة الثانية.

[3] المادة (6) من البروتوكول الأول الفقرة الثالثة.

[4] د. احمد ابو الوفاء، النظرية العامة للقانون الدولي الانساني، مرجع سابق، ص (132).

[5] جاسم محمد علي، الاليات الدولية لتنفيذ القانون الدولي الانساني، مرجع سابق، ص (521).

المبحث الثاني

الاليات العقابية الوطنية لتطبيق القانون الدولي الانساني

لقد أوردت اتفاقيات جنيف نصاً عاماً مشتركاً هو المادة الأولى والتي تنص على أن "تتعهد الاطراف السامية بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الاحوال"، وهناك نصوصاً أخرى مشتركة تلزم الدول باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لنفاذ اتفاقيات جنيف وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لها، ومن هذه النصوص المادة (45) من اتفاقية جنيف الاولى، والمادة (49) من نفس الاتفاقية.[1]

وعلى كل طرف اتخاذ التدابير لوقف جميع الافعال التي تتعارض مع احكام الاتفاقية بخلاف المادة التالية.[2]

إضافة إلى أن نظام المحكمة الجنائية الدولية جعل من اختصاص المحكمة اختصاصا تكميليا أو احتياطيا، لاختصاص القضاء الوطني الذي هو صاحب الاختصاص الاصيل بالمحاكمة عن الجرائم الدولية، وذلك وفقاً للمادتين الأولى والسابعة عشرة من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الأول

المبادئ الحاكمة للتدابير القضائية الوطنية لتطبيق القانون الدولي الانساني

وفقاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، فإن هذه المادة الأولى المشتركة تفرض التزاماً تعاقدياً على جميع الدول الاطراف بأن تحترم القانون الدولي الانساني على أراضيها وأن تتخذ الاجراءات اللازمة في مواجهة أي طرف متعاقد آخر لا يحترم القانون الانساني.

ومن ثم فإن المادة الأولى المشتركة تفرض على الاطراف هذا الالتزام وتعطي لكل الدول الحق في أن تضمن احترام أي دولة أخرى للقانون الدولي الانساني.

وعند الحديث عن الاليات القضائية لتطبيق القانون الدولي الانساني، سواء على مستوى القضاء الوطني أو مستوى القضاء الدولي لقمع انتهاكات القانون الدولي الانساني الجسيمة وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949م، والبروتوكول الاضافي الاول لعام 1977م، فإن الجزاء كمبدأ هام لأي قاعدة قانونية والالتزام بأحكامها والردع لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم يعد ذا أهمية خاصة.

ومن أجل تفعيل قواعد القانون الدولي الانساني على صعيد القضاء الوطني، وفي إطار المنازعات الدولية المسلحة يجب على الدول اتخاذ الاجراءات التالية:

1إجراء تحقيق فوري وشامل في أي انتهاكات وقعت.

2 البحث عن الاشخاص الذين ارتكبوا تلك الانتهاكات أو أمروا بها وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة.

---

[1] د. أمل يازجي، القانون الدولي الانساني وحماية النساء والاطفال أثناء النزاعات المسلحة، إصدارات مؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، 2005م، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 2081.

[2] المادة (50) من اتفاقية جنيف الثانية، المادة (129) من اتفاقية جنيف الثالثة، المادة (146) من اتفاقية جنيف الرابعة.

3 عند القبض على الاشخاص الذين ارتكبوا تلك الانتهاكات فإن للدولة الحق في أن تحاكمهم أو تسلمهم إلى أي دولة يكون لها مصلحة في إقامة الدعوى الجنائية ضدهم، (مثل دولة المجني عليه)، أو الدولة التي وقعت الجريمة على إقليمها أو دولة الجاني نفسه.[1]

4 أن تحترم وتكفل احترام قواعد القانون الدولي الانساني.[2]، الامر الذي يعني أنه حتى بالنسبة للدول الثالثة (غير الاطراف في النزاع) عليها أن تسعى لدى أطراف النزاع لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الدولة الحامية، أو عن طريق الدول والامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية لاتخاذ ما يلزم عند حدوث انتهاكات جسيمة.[3]

5 اتخاذ كل ما يلزم من اجراءات لتفعيل التزاماتها الدولية في إطار نظمها القانونية الداخلية، سواء تلك الاجراءات التشريعية أو التنفيذية أو حتى القضائية أو المؤسسة، (لجان وطنية خاصة بمسائل القانون الدولي الانساني).[4]

6 المعاقبة على الانتهاكات الجسيمة الواقعة على الاشخاص المحميين والاعيان المدنية، لذلك يجب أن تتضمن التشريعات واجبة التطبيق، المعاقبة على الانتهاكات التي تمس الاماكن المدنية والثقافية مع مراعاة الآتي:

1) الأخذ بمبدأ عالمية الاختصاص، أي توقيع العقاب بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة، أو جنسية الجاني.[5]

2) تقرير مسؤولية الرؤساء.[6]

3) المعاقبة على الانتهاكات التي تم ارتكابها أو تلك الناجمة عن التقاعس من اتخاذ ما يلزم لمنعها.[7]

4) انتفاع المتهمين في جميع الاحوال بضمانات لمحاكمة عادلة والدفاع الحر، لا تقل ملاءمة عن الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام 1949م، والتي نصت في المادة (105) وما بعدها على الآتي:

7 من حق المتهم الحصول على معاونة للدفاع عنه بواسطة محايد مؤهل يختاره.

8 من حق المتهم طلب الشهود، والاستعانة بمترجم مؤهل.

9 على الدولة الحاجزة للمتهم إشعاره بحقوقه قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب.

---

[1] د. احمد ابو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الانساني، مرجع سابق، ص (133).

[2] المادة الاولى المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام 1949م.

[3] المادة (89) من البروتوكول الاول لعام 1977م.

[4] لجنة الاتفاقية الرابعة بشأن حماية المدنيين أثناء النزاعات الدولية المسلحة.

[5] المواد (49، 50، 129، 146) لعام 1949م، وكذا المادة (85) من البروتوكول الاول لعام 1977م.

[6] المادة (86) الفقرة الثانية من البروتوكول الاول لعام 1977م.

[7] المادة (86) الفقرة الاولى من البروتوكول الاول.

10 وفي حالة عدم اختيار محامي من قبل المتهم يجب على الدولة أن تختار له محاميا مؤهل للدفاع عن المتهم.

11 من حق المتهم أن يطبق عليه نفس الشروط المنطبقة على أفراد القوات المسلحة بالدولة الحاجزة في استئناف أي حكم يصدر عليه أو رفع دعوى لنقض الحكم أو التماس النظر فيه.

12 في حالة أصبح الحكم نهائياً أو كان الحكم الابتدائي يقضي بالإعدام وجب على الدولة الحاجزة أن ترسل إلى الدولة الحامية إخطار بأسرع وقت ممكن يتضمن الآتي:

1) النص الكامل للحيثيات والحكم.
2) تقرير مفصل عن التحقيقات والمرافعات يبين على الأخص عناصر الاتهام والدفاع.
3) المنشأة التي تنفذ فيها العقوبة.

وفي كل ظروف يجب أن تكون متفقة مع المتطلبات الصحية والانسانية للمتهم.[1]

ولتكون هذه الآليات والمبادئ ذات فعالية، يجب على الدول الاطراف احترام القانون الدولي الانساني والالتزام به وفرض هذا الاحترام على الغير، من خلال الضغوط الدبلوماسية، والتحقيق مع منتهكي القانون الانساني ومقاضاتهم، ومقاطعة الدول التي تعترف بمثل هذه الانتهاكات سياسياً، واقتصادياً وثقافياً.

[1] الاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، المواد (105، 106، 107، 108) موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الانساني، الطبعة الثانية، 2002م.

المطلب الثاني

مبدأ الاختصاص الدولي للقضاء الوطني

يمكن أن يقوم الاختصاص الدولي للقضاء الوطني عن طريق النص عليه في القانون الداخلي [1]، كما يمكن أن يتقرر الاختصاص الدولي للقضاء الوطني بموجب اتفاقية دولية مثل اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998م والتي نصت على أن من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية. [2]

ولتعزيز الاختصاص الدولي للقضاء الوطني لا بد من إصدار الدول الاطراف للتشريعات الوطنية اللازمة لتجريم انتهاكات اتفاقيات جنيف لعام 1949م، وفي حالة عدم إصدار مثل هذه التشريعات ولم تتخذ الاجراءات اللازمة لذلك فإن هذه الدول تعتبر مخلة بالتزام دولي مفروض عليها، وتتحقق المسؤولية الدولية للدولة عن أعمال السلطة التشريعية باعتبارها السلطة المكلفة بإصدار هذه التشريعات. [3]

كما لا يجوز للدولة أن تتعذر بعد وجود نص تشريعي لديها يقود الالتزام بقواعد القانون الدولي الانساني أو يجرم هذه الانتهاكات أو يقرر ما ورد من مبادئ وقواعد من اتفاقيات جنيف لعام 1949م. [4]

ذلك أن هذا العذر يتعارض أصلا مع التزاماتها المشار إليها بموجب المصادقة على اتفاقيات جنيف لعام 1949م بشأن القانون الدولي الانساني.

وبالتالي على الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف أن تقوم بإصدار التشريعات اللازمة لتطبيق قواعد القانون الدولي الانساني وعدم اصدار أي تشريع يتعارض مع اتفاقيات جنيف لأنها وفي حالة إصدار أي تشريع مخالف للالتزامات الواردة في اتفاقيات جنيف عليها أن تتحمل المسؤولية الدولية لذلك. [5]

ووفقاً لما سبق يجب على الدول الأطراف في الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي الانساني إلغاء أي تشريع أو مرسوم أو قرار يتعارض مع هذه الاتفاقيات.

وفي حالة وجود تشريع أو مرسوم أو قرار يتعارض مع قواعد أو نصوص القانون الدولي الانساني فإن ذلك يشكل مخالفة في حد ذاتها تعتبر جريمة دولية تخضع مرتكبيها للعقاب والمسؤولية الدولية.

ولا يمكن التذرع بأن الفعل جاء مطابقاً للتشريع الداخلي. [6]

---

[1] المرسوم بقانون اتحادي رقم (12) لسنة 2017م، بشأن الجرائم الدولية "دولة الامارات العربية المتحدة".

[2] ديباجة نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أيضاً المادة (1) من النظام الاساسي التي أكدت على اختصاص المحكمة مكمل للولاية القضائية الجنائية الوطنية.

[3] الاتفاقية الاولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المادة (49) وكذلك المادة (50) من الاتفاقية الثانية، والمادة (129) من الاتفاقية الثالثة، والمادة (146) من الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف لعام 1949م.

[4] د. بدرية العواضي، القانون الدولي العام، مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع، الكويت، 2006م، ص (131).

[5] المادة (49) من الاتفاقية الاولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.

[6] في حالة وجود تعارض يتم حسمه دائماً لصالح الالتزام الدولي والذي يكون له الاولوية بالتطبيق، حيث أن الدولة إذا لم تنفذ التزاماتها الدولية سوف تتحمل تبعة المسؤولية الدولية تجاه الطرف الآخر.

وعليه فإن الدول ملزمة بمواءمة قواعدها الوطنية الداخلية وفقاً للقانون الدولي الانساني التي صادقت على اتفاقياتها.

وفي حالة عدم قيام الدول الاطراف بإصدار مثل هذه التشريعات اللازمة أو إصدار تشريعات تعارض التزاماتها الدولية الانسانية أو عدم تنقية قوانينها الوطنية من النصوص المخالفة للقانون الدولي الانساني فإنه لا جدال في توافر المسؤولية الدولية المدنية على الدول التي تقع في مثل المخالفات السابقة.

وقد أخذ بذلك أيضاً المواثيق الخاصة بالألغام، حيث نذكر المادة (14) من البروتوكول الثاني 1996م، والمادة (9) من اتفاقية (اوتاوا) 1999م.

فقد نصت على العديد من الأمور في هذا الخصوص ومنها الآتي:

(1) اتخاذ كل الاجراءات القانونية أو التشريعية أ، الادارية أو غيرها اللازمة.

(2) تشمل هذه الاجراءات فرض عقوبات جنائية ضد الاشخاص الذين يقومون بوضع الالغام بالمخالفة للبروتوكول أو الاتفاقية.

(3) إن المعيار أو الضابط الحاكم لعدة الاجراءات يتمثل في اتخاذ ما يجب منها لمنع أو القضاء على أي فعل من الافعال المخالفة لنصوص البروتوكول أو الاتفاقية.

(4) إن الشخص يستحق العقاب إذا ارتكب ما يخالف نصوص البروتوكول أو الاتفاقية وخصوصاً تعمد قتل المدنيين أو إحداث أذى جسيم بهم.[1]

وفي هذا الخصوص ووفقاً للنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998م، المادة (25) من الفقرة الأولى قد أورد أهم القواعد التي يمكن الاعتماد عليها فيما يخص المسؤولية الدولية الجنائية وهي كالآتي:

(1) يكون للمحكمة الاختصاص على الاشخاص الطبيعيين.

13 الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعرضه للعقاب.

وقد قررت الفقرة الرابعة من المادة (25) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية أنه لا يؤثر أي حكم في هذا النظام الاساسي بالمسؤولية الجنائية الفردية في مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي.

ومما سبق يتضح لنا أن المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية؛ بمعنى أنه يخضع لها فقط من ارتكب الفعل دون غيره من الاشخاص أي من اشترك مباشرة في ارتكاب الجريمة دون غيره.[2]

وبصفة عامة عندما تتوفر شروط المسؤولية الدولية على الدول المخالفة لقواعد القانون الدولي ‘واجب التعويض عن الاضرار التي أحدثتها، إذ أن اتفاقيات القانون الدولي الانساني لم تولِ اهتماما للتعويض

---

[1] د. احمد ابو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الرابعة ،2004م ص (789).

[2] د. احمد فتحي سرور، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص (185).

عن الاضرار في حق المدنيين والاعيان، وبالتالي على الدولة الالتزام بمراعاة قواعد القانون الدولي، واجبة التطبيق.[1]

أولا: تنازع الاختصاص القضائي

إن تطبيق القانون الدولي الإنساني في القانون الداخلي يتطلب منح القضاء الوطني الاختصاص العالمي لمعاقبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وبالتالي تقرير للقضاء الوطني أي المحاكم الوطنية بمعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات بصرف النظر عن شخص أو مكان ارتكابها وسواء تم ارتكابها خارج أو داخل الإقليم وسواء ارتكبها أحد رعاياها أو الأجانب.[2]

وفقاً لما سبق أكدت المحكمة الجنائية الدولية في نظامها الأساسي على منح الأفضلية للمحاكم الوطنية لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وأن تكون المحكمة الجنائية الدولية مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية، وبالتالي لا ينعقد اختصاص المحكمة الدولية إلا عندما لا تتوافر لدى الدول الرغبة في الاضطلاع بالتحقيق وبالمقاضاة أو عند عدم القدرة على ذلك.[3]

وقد شجع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدول على ممارسة سلطاتها القضائية على الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، ولا يجوز للمحكمة ممارسة سلطاتها إلا أعمالاً لأحكام المادة (17) من النظام الأساسي للمحكمة.

ورغم الدور الهام الذي تقوم به المحاكم الجنائية الدولية في تنفيذ القانون الإنساني، إلا أن نفاذ القانون الدولي الإنساني يعتمد بدرجة أكبر على التزام وتعاون السلطات القضائية الوطنية والتي تقع على عاتقها مسؤولية مقاضاة الأفراد[4] ، ولا يمكن للعدالة الدولية إلا أن تكمل تلك الجهود عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق أو المقاضاة.

ومن أشهر الأمثلة على تطبيق الاختصاص القضائي العالمي في القضاء الوطني قيام المملكة المتحدة بإلقاء القبض على رئيس دولة تشيلي السابق اوغستو بينوشيه، بتهمة التعذيب بناءً على طلب من دولة إسبانيا وإلقاء القبض على الرئيس السابق لدولة تشاد (حسين هبري) من قبل دولة السنغال بتهم مماثلة. [5]

إضافة إلى ما سبق، فإن الحكومات التي يتواجد في دولها حروب أهلية أن تتقبل مشاركة الجماعات المسلحة في البحث عن العدالة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الإنسانية من خلال الالتزام بالمحافظة على السلامة البدنية لكل مدني يعيش في نطاق الولاية القضائية للحكومات، بغض النظر عن جنسه أو عرقه، أو ديانته، أو معتقده السياسي وهو الذي ينبغي أن يوجه الحكومات في ممارسة مسؤولياتها السيادية ويجب على

---

[1] د. احمد ابو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص (794).

[2] ماركو ساسولي، أنطوان بوفيية، كيف يوفر القانون الحماية في الحرب، مرجع سابق، صـ(38).

[3] المادة العاشرة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[4] د. أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، صـ(133).

[5] ماركو ساسولي، أنطوان بوفيية، كيف يوفر القانون الحماية في الحرب، مرجع سابق، صـ(39).

الحكومات في هذا الصدد أن تمنع من الوصول إلى المدنيين بسبب وقوعهم تحت سيطرة الجماعات المسلحة وأن تتيح للجهات الفاعلة غير المتحيزة القيام بمهامها الإنسانية ولا يعفى فقدان السيطرة على هذا النحو الحكومات من مسؤولياتها عن جميع المدنيين الخاضعين لولايتها القضائية.

ثانياً: إنفاذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني

إن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية شجع الدول على ممارسة سلطاتها القضائية على الجرائم الداخلة ضمن اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، ولا يجوز للمحكمة ممارسة سلطاتها القضائية إلا إعمالاً للأحكام الواردة في المادة (17).

إن هذه الاتفاقية منشأة بمعاهدة دولية يتجسد فيها مبدأ أساسي في قانون المعاهدات وفقاً لاتفاقية فيينا لعام 1969م، أي مبدأ الرضا، فالدول في هذه الحالة لا تتعامل مع محكمة أجنبية أو ولاية قضائية أجنبية، وإنما تتعامل مع جهاز قضائي دولي شاركت في إنشائه كدولة طرف وتساهم في الإجراءات الخاصة بتسييره باعتبارها أحد أعضاء جمعية الدول الأطراف كتعيين القضاة وبالتالي لا يمكن القول بأن الدولة تتنازل عن الاختصاص القضائي الوطني لاختصاص قضائي دولي، وإنما تعتبر المحكمة الجنائية الدولية امتداد للاختصاص القضائي الوطني.

ولقد ذهب المجلس الدستوري الفرنسي إلى عدم تعارض اختصاص المحكمة مع الدستور الفرنسي مقرراً أنه "إذا كانت الدولة غير راغبة في المقاضاة أو غير قادرة على الاضطلاع بالإجراءات بسبب انهيار كلي أو جوهري لنظامها القضائي الوطني أو بسبب عدم توافره، فلا يوجد تعارض مع الشروط الأساسية لممارسة السيادة الوطنية، وذهب في ذلك أيضاً مجلس الدولة الإسباني بقوله " إن الحق الدستوري في الحماية القضائية الفعالة لا تقتصر على الحماية التي تكفلها المحاكم الاسبانية وإنما قد يمتد إلى الهيئات القضائية التي تقبل إسبانيا باختصاصها"[1].

إن مصداقية أي نظام قانوني تكمن في قدرته على معاقبة انتهاكات الأحكام التي أوردها، والقانون الدولي الإنساني لا يشكل استثناءً من هذه القاعدة، لذلك جميع اتفاقيات القانون الدولي الإنساني تلزم الدول الأطراف فيها بأن تتخذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتتمكن بموجب تشريعاتها الوطنية من العقاب على أي انتهاكات لأحكام هذه الاتفاقيات. [2]

---

[1] د. عمر مكي، القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2019م، صـ (250).

[2] د. احمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، صـ(134).

وبغير هذه التدخل التشريعي تصبح أحكام هذه الاتفاقيات مجرد حبر على ورق، إذ أنها أوردت على سبيل الحصر ما يمثل انتهاكات جسيمة لأحكامها (جرائم الحرب) وتركت لكل مشروع وطني مهمة دمجها في تشريعاته العقابية الوطنية ووضع العقوبات اللازمة لها، إعمالاً لقاعدة لا جريمة إلا بنص. [1]

وهذا أمر طبيعي بأن يكمل المشرع الوطني ما انتهى إليه المشرع الدولي، إذ أن اتفاقيات جنيف عددت الانتهاكات الجسيمة وألزمت الأطراف بمعاقبة مرتكبيها ولكن الاتفاقيات بذاتها لم تتضمن نصوصا عقابية موحدة، ومن ثم فإن تحديد العقوبة يظل من اختصاص كل مشرع وطني. [2]

كذلك يجب على الدول إلغاء أي تشريع أو مرسوم أو قرار يخالف الالتزامات الدولية للدولة، وخاصة الواردة في اتفاقيات جنيف وغيرها، وبالتالي تنقية تشريعاتها الداخلية من أي قانون يخالف تعهداتها السابقة لطالما أنه يترتب على تطبيق هذا القانون انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وحتى يواءم التشريع الوطني مع أحكام القانون الدولي الإنساني يلزم التشريعات الوطنية بحد أدنى مما يأتي:

1- إعمالاً لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، لذا يجب على كل مشرع وطني صياغة الفعل المعاقب كانتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني ووضع عقوبة ملائمة له.
2- الأخذ بالمسؤولية الجنائية الفردية لكل قائد أو رئيس يأمر بارتكاب إحدى هذه الانتهاكات أو لم يتخذ التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته تمنع أو قمع ارتكاب هذه الانتهاكات. [3]
3- تحديد نطاق مادي وشخصي بشأن هذه الجرائم يسمح بانطباق التشريع العقابي الوطني على أي متهم بغض النظر عن جنسيته أو جنسية المجني عليه أو مكان ارتكاب الواقعة وهو ما يعرف بمبدأ الاختصاص الجنائي العالمي. [4]

وتجدر الإشارة إلى أن المعاقبة على الجرائم الدولية بواسطة المحاكم الدولية ليس بالضرورة وجود ازدواج في التحريم دولياً، رغم عدم وجود نص تشريعي داخلي في قانون دولته يجرم ويعاقب على الفعل الذي يشكل جريمة وفقاً للقانون الدولي الإنساني، فقد نصت المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949م على تعهد الأطراف المتعاقدة باحترام تلك الاتفاقيات وبكفالة تطبيقها إضافة إلى نص المادة (63) من

---

[1] د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م، صـ (365).

[2] المادة (49) من اتفاقية جنيف الأولى، المادة (50) من الاتفاقية الثانية المادة (129) من الاتفاقية الثالثة المادة (146) من الاتفاقية الرابعة.

[3] د. احمد فتحي سرور، شرح قانون العقوبات القسم العام، شرح قانون العقوبات القسم العام دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الأولى 1996م، صـ (185).

[4] د. شريف عتلم، القانون الدولي الإنساني، دليل الأوساط الأكاديمية مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر القاهرة 2006م، صـ (173).

الاتفاقية الأولى التي قررت أن الانسحاب من الاتفاقية لا يؤثر على الالتزامات التي تقررها مبادئ القانون الدولي الناشئة عن الأعراف الراسخة بين الأمم المتدينة، ومن القوانين الإنسانية وما يمليه الضمير العام.

وإذا تعلق الأمر بانتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني في زمن نزاع مسلح غير دولي فلا شك ان خير وسيلة لوقف هذه الانتهاكات هو تطبيق عقوبات جنائية على مرتكبيها لذلك يجب النص صراحة على معاقبة مرتكبيها في زمن النزاع المسلح بغض النظر عما إذا كان هذا النزاع المسلح دولياً أو غير دولي.

لذلك لا خلاف بشأن الجرائم التي ترتكب في زمن النزاع المسلح الدولي إذ أوردت المادة (8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إطار عرفي ملزم قانوناً لكل الدول، حتى التي لم تصادق عليه ذلك أن المادة (8) قد عرفت جرائم الحرب بشكل مفصل، وهو ما استقر عليه الممارسات الدولية. [1]

أما بالنسبة للنزاعات المسلحة غير دولية التي أصبحت على قدر من الخطورة يفوق في بعض الأحيان ما ترتبه النزاعات المسلحة الدولية فإن هناك اتجاه كبير من الفقه يساند أحكام المحاكم الدولية والوطنية والتشريعات الوطنية على نحو انطباق ذات الحماية القانونية المقررة للنزاعات الدولية على النزاعات المسلحة غير الدولية. [2]

المبحث الثالث

التجربة اليمنية في تطبيق القانون الدولي الإنساني

عند الحديث عن دور القانون الوطني في تطبيق القانون الدولي الإنساني، لا بد من الإشارة إلى التشريع الوطني وكيفية إدخال المشرع الوطني للجرائم الجسيمة إلى قانون العقوبات الوطني، وإخضاع الأفعال الإجرامية التي تشكل هذه الجرائم للقانون الوطني، من خلال تحديد خيارات للمشرع الوطني وهي كالآتي: [3]

1-تطبيق القانون العسكري القائم أو القانون الجنائي العادي للبلد المعني، وهو ما يطلق عليه نظام التجريم المزدوج.

التجريم العام بموجب القانون الوطني عن طريق الإشارة إلى الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني، أو الإشارة على نحو أكثر بساطة إلى القانون الدولي أو الاتفاقيات الإنسانية أو قوانين الحرب وأعرافها، مع تحديد مجموعة من العقوبات للتطبيق. [4]

---

[1] د. محمد حمد العسيلي، القانون الدولي الإنساني وأحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2015م، صـ(80).

[2] د. شريف عتلم، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الاضطرابات والتوترات الداخلية، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2013م، صـ(41).

[3] غنيم قناص المطيري، آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2010م، صـ(55)

[4] رشيد حمد العنزي، محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مارس 1991م، صـ(352).

التجريم الخاص للجرائم التي تنص عليها المعاهدات الإنسانية سواء عن طريق اعتماد صياغة الاتفاقيات أو عن طريق وضع تعريف مفصل في التشريع الوطني للسلوكيات التي تشكل جريمة.

إن قانون العقوبات الوطني ينص بالفعل على عقوبات مناسبة للأفعال الاجرامية التي تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني وأن الحاجة ليست قائمة للنص على تجريماها تحديداً، وبما أن قواعد القانون الدولي تسمو على القانون الوطني، ينبغي تغيير التشريع الوطني وإزالة أي تنازع وفقاً لأحكام القانون الدولي الذي تلزم به الدول. [1]

هذا الجانب يذهب إلى تطبيق ذات العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في القانون الوطني على ذات الأفعال إذا ما ارتكبت كانتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف لعام 1949م.

وهناك اتجاه آخر يجرم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في القانون الوطني عن طريق ادراج مادة تحيل إلى الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني أو الاتفاقيات الإنسانية أو القانون الدولي بشكل عام، أو حتى ربما إلى قوانين الحرب وأعرافها.

ويمكن في الوقت نفسه تحديد نطاق من العقوبات التي يمكن تطبيقها فهذا الاتجاه بسيط واقتصادي، فهو يتيح المعاقبة على جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وذلك عن طريق إشارة مرجعية بسيطة إلى المعاهدات الدولية النافذة، والقانون العرفي متى كان منطبقاً.

ولعل من عيوب هذ الاتجاه أن التجريم العام لا يحقق مبدأ الشرعية وخاصة أن هذه الطريقة لا تتيح أي تمييز بين العقوبات بما يتفق وجسامة الفعل، مالم يترك تقرير ذلك للقاضي تطبيقاً لمعايير صارمة ترد بالقانون، إذ يتطلب الأمر من القاضي في المحكمة الوطنية أن يحدد ويفسر القانون على ضوء أحكام القانون الدولي مع ترك مساحة كبيرة لتقدير كل قاضي على حدة. [2]

وهناك أسلوب التجريم الخاص للجرائم كما تنص عليه المعاهدات الدولية الإنسانية من خلال نقل السلوكيات التي تعتبرها المعاهدات الدولية جرائم حرب إلى القانون الوطني.

أما عن طريق نقل قائمة الجرائم كاملة إلى القانون الوطني بنفس العبارات الواردة بالمعاهدات، فمع تحديد العقوبات التي تنطبق عليها سواء على نحو فردي أي لكل جريمة على حدة، أو وفقاً لفئات الجرائم، أو عن طريق إعادة التعريف أو بإعادة صياغة خاصة للجرائم بتحديد تعريف وأركان وعقوبات هذه الجرائم وفقاً للمصطلحات التشريعية المستخدمة في القانون الوطني. [3]

---

[1] د. شريف عتلم، د. عمر مكي، دليل تدريب القضاة على أحكام القانون الدولي الإنساني، المجلد الثاني، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2018م، صـ (146).

[2] د. عمر مكي، القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، مرجع سابق، صـ (269).

[3] مثال على ذلك المواد (6، 7، 8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ولعل من مزايا هذه الطريقة تيسير مهمة الأشخاص المسؤولين عن تطبيق القانون، وذلك بإعفائهم من العبء المضني في البحث والمقارنة والتفسير في مجال القانون الدولي. [1]

المطلب الأول

القانون الجنائي اليمني (قانون العقوبات القسم العام)

يقال في المثل العربي: الإنسان عدو لما يجهل، ولا يمكن للمرء أن يحترم قانوناً ما لم يعرفه، حتى وإن كان لا عذر في جهل القانون ومن ثم لا بد للدول من الوفاء بالالتزام الذي يقضي بأن يتم على أوسع نطاق ممكن في زمن السلم وزمن الحرب نشر نصوص القانون الدولي الإنساني. [2]

لذلك يتم إدراج قواعد القانون الدولي الإنساني ضمن القانون الداخلي بطرق عدة من بينها القوانين واللوائح التطبيقية التي يتعين على الأطراف اعتمادها وتبادلها عن طريق حقبة الإيداع أو الدول الحامية، ويؤكد البروتوكول الأول لعام 1977م على ضرورة النشر ووضع القوانين واللوائح التطبيقية. [3]

والقانون الوطني هو تجسيد عملي واقعي لكل الالتزامات الدول نحو القانون الدولي الإنساني والقوانين الدولية الأخرى التي صادقت عليها.

وفي هذا الخصوص أصدرت الجمهورية اليمنية قانونا بقرار جمهوري رقم (21) لسنة 1998م بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية، فقد تكون القانون من أربعة أبواب و(75) مادة قانونية كالآتي:

2-الباب الأول: بخصوص الأحكام العامة

واحتوى الباب الأول على فصلين (الفصل الأول بخصوص التسمية والتعاريف، والفصل الثاني عن سريان القانون).

الباب الثاني: بخصوص العقوبات

وتكون هذا الباب من (الفصل الأول بخصوص العقوبات الأَصلية، والفصل الثاني العقوبات التبعية والتكميلية واحتوى الفصل الثالث على مجموعة من الأحكام التكميلية).

الباب الثالث: بخصوص الجرائم والعقوبات العسكرية

وتكون هذا الباب من الفصل الأول الجرائم المرتبطة بالعدو والفصل الثاني جرائم الأسر وإساءة معاملة الأسرى، والفصل الثالث الذي تحدث عن جرائم الحرب بشكل مفصل واحتوى الفصل الرابع عن جرائم الفتية، والفصل الخامس عن جرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة والفصل السادس عن جرائم

---

[1] القانون البلجيكي الصادر في يونيو 1993م بشأن مكافحة الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949م والملحقين الاضافيين لها لعام 1977م، حيث احتوى القانون على تسع مواد مقسمة إلى بابين، الباب الأول الانتهاكات الجسيمة والباب الثاني الاختصاص والإجراءات وتنفيذ الأحكام.

[2] د. عامر الزمالي، تطبيق القانون الدولي الإنساني، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2001م، صـ(123).

[3] المادة (10) من البروتوكول الأول لعام 1977م.

النهب والتبديد والاتلاف والفصل السابع عن جرائم السرقة والاختلاس والتزوير والفصل الثامن عن جرائم الاعتداء على القادة وعدم إطاعة الأوامر.

الفصل التاسع احتوى على جرائم إساءة استعمال السلطة، والفصل العاشر عن الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية، والفصل الحادي عشر الجرائم المتعلقة بالمحبوسين والفصل الثاني عشر عن الجرائم المتعلقة بالمحاكم العسكرية، والفصل الثالث عشر عن جرائم الاخلال بمقتضيات النظام العسكري، وأخيراً الفصل الرابع عشر عن جرائم القانون العام والقوانين الأخرى.

الباب الرابع: احتوى على أحكام عامة وختامية

إن القانون رقم (21) لعام 1998م يعد من القوانين المتقدمة في مجال تحديد جرائم الحرب والعقوبات الخاصة بها وهو ما يعد خطوة متميزة تحسب للجمهورية اليمنية تنفيذا لالتزاماتها الدولية في مجال القانون الدولي الإنساني بشكل عام واتفاقيات جنيف لعام 1949م بشكل خاص.

لقد حدد القانون رقم (21) لعام 1998م في المادة (3) نطاق سريان أحكام هذا القانون بقوله يخضع لأحكام هذا القانون:

1 الضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة.

2 مجندو الخدمة الوطنية والالزامية وقوات الاحتياط العام.

3 طلبة الكليات العسكرية والمعاهد المدارس ومراكز التدريب.

4 أي قوات عسكرية تنشأ وفقاً للدستور والتشريعات النافذة.

5 المدنيون الذين يعملون في القوات المسلحة.

6 أسرى الحرب.

7 افراد القوات الحليفة أو الملحقون بهم إذا كانوا يقيمون في أراضي الجمهورية، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضي بخلاف ذلك، تم تحدث بالتفصيل عن العقوبات الأصلية في المادة (6) منها فقد أشارت إلى أن المحاكم العسكرية يجب عليها أن تقضي بالعقوبات الأصلية كالآتي:

1-الإعدام (القتل) حداً أو قصاصاً.

2-الرجم حتى الموت.

3-القصاص بما دون النفس أو التعزير.

4-الصلب في الأحوال التي ينص عليها قانونياً.

5-القطع حداً.

6-الجلد حداً.

7-الحبس.

8-الدية.

9-الارش.

10- الغرامة.

11- العمل الالزامي.

كما تقضي المحكمة العسكرية بالعقوبات أصلية أخرى.

1-الطرد من الخدمة.

2-تنزيل الرتبة.

وأضاف المشرع اليمني وتوسع في العقوبات التبعية والتكميلية حماية للإنسان في أُثناء النزاعات العسكرية وتنفيذاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949م من خلال نص المادة (7) إذ أشارت إلى أنه يجوز أن يشمل الحكم على الآتي:

1-الفصل من الخدمة في القوات المسلحة.

2-الحرمان من التحلي بالنياشين والأوسمة والرتب العسكرية.

3-الحرمان من الراتب بحكم واجب النفاذ صادر من محكمة عسكرية. [1]

وأيضاً من حكم عليه بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات من قبل محكمة عسكرية يجوز الحكم عليه بإحدى العقوبات الآتية:

1-الحرمان من الأقدمية في الرتبة.

2-تنزيل الرتبة لرتبة أدنى منها.

3-الطرد من الخدمة في القوات المسلحة.

كما نص القانون رقم (21) لعام 1998م في المادة (20) على أساس يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات أو بجزاء يتناسب مع نتائج الجريمة كل شخص ترك واجباً في منطقة الأعمال العسكرية وأقدم على سلب أسير أو ميت أو مريض أو جريح، مع إلزامه برد ما سلب قيمته.

كما حدد القانون اليمني جرائم الحرب على وجه الخصوص بالآتي: [2]

1- قتل الأسرى والمدنيين.

2-تعذيب الأسرى أو إساءة معاملتهم أو تعمد إحداث آلام شديدة بهم وإخضاعهم لأي تجارب علمية.

3-تعمد الإضرار الخطيرة بالسلامة البدنية أو العقلية أو الصحية للأسرى من العسكريين والمدنيين أو ارغامهم على الخدمة في القوات المسلحة.

---

[1] المادة (8) من القرار الجمهوري رقم (21) لعام 1998م بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية.

[2] المادة (21) من القانون رقم (21) بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية.

احتجاز الأشخاص المدنيين بصورة غير مشروعة أو أخذهم كرهائن أو التمترس بهم أثناء العمليات الحربية.

الاستخدام الصادر للشارة المميزة للهلال الأحمر اليمني أو أي إشارة أخرى دولية للحماية وفقاً للاتفاقيات الدولية. [1]

الهجوم ضد السكان المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال والنهب وسلب الممتلكات.

الهجوم على المنشآت المدنية العامة والخاصة.

الهجوم على مناطق منزوعة السلاح مع عدم وجود مبرر.

كما أورد المشرع اليمني أعمال للاتفاقيات الدولية نص بعدم سقوط الدعوى في الجرائم المنصوص عليه في هذا الفصل بالتقادم. [2]

إن التشريع اليمني بخصوص جرائم الحرب والعقوبات العسكري يعد خطوة متقدمة لحماية الانسان أثناء الحرب والنزاعات العسكرية، لكن مازال القانون يحتاج إلى إدخال الكثير من الإضافة والتعديل خصوصاً أن اليمن يعيش حالة حرب أهليه له أكثر من ست سنوات ارتكبت فيها الكثير من المخالفات والانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية وهو مالم يرد في القانون رقم (21) من تعاريف أو عقوبات للجرائم ضد الانسانية واقتصر فقط على جرائم الحرب.

المطلب الثاني

اللجان الوطنية للقانون الدولي الانساني

مما لا شك فيه أن اليمن حاول الالتزام بالفعل لكل ما هو مطلوب منه وتنفيذ لاتفاقيات جنيف من خلال إصدار قوانين وتشريعات وطنية تجرم الجرائم التي تقع أثناء الحرب وكذا تشكيل لجان وطنية لها أهداف خاصة في حماية الانسان ونشر قيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

وقد كانت اليمن من الدول السبَّاقة لتشكيل لجنة عليا للقانون الدولي الإنساني.

أولا: تم إنشاء اللجنة الوطنية بقرار جمهوري رقم (408) لعام 1999م في ديسمبر وبدأت عملها في 31 ديسمبر 1999م.

ولقد شملت اللجنة أعلى المستويات إذ شملت الأعضاء التالية:

1-نائب رئيس الجمهورية،

وزير الخارجية.

---

[1] أصدرت اليمن القرار الجمهوري بقانون رقم (43) لعام 1999م بشأن شارتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر، حيث نص في المادة (1) منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن مائة ألف ريال في حالة الاستخدام دون وجه حق.

[2] المادة (22) من القانون (21) لعام 1998م.

وكيل وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب لقطاع الجريدة الرسمية.

وزير الصحة.

وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية.

وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المناهج والتوجيه.

وكيل وزارة الإعلام.

مدير الدائرة القانونية بوزارة الدفاع.

مدير الدائرة القانونية بوزارة الداخلية.

الهلال الأحمر اليمني.

واحتوى قرار التشكيل على اختصاصات اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني على الآتي:

1-مراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة على نحو شامل وتقديم المقترحات الرامية إلى موائمة التشريعات الوطنية مع التشريعات الدولية في القانون الدولي الإنساني.

2-تحديد الآليات والتدابير والإجراءات الكفيلة بتنفيذ مضامين القانون الدولي الإنساني ووضع أحكامه موضع التطبيق العملي.

3-إقرار الخطط والبرامج الكفيلة بنشر القانون الدولي الإنساني وتعميمه والعمل على تنمية الوعي القانوني بأحكامه بين صفوف مختلف شرائح المجتمع ومتابعة تنفيذها.

4-الإشراف على تنفيذ أحكام القانون رقم (43) لسنة 1999م بشأن تنظيم شارتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر ومنع إساءة استخدامها.

5-دراسة وإقرار عقد الندوات وسائر الفعاليات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني وكذا المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

6-المشاركة في دراسة ومراجعة مشروعات الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات في مجال القانون الدولي الإنساني وتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة بشأنها.

7-العمل على تنمية التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني ومساعدة الجهات الحكومية ذات العلاقة في إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها تلك المنظمات.

8-التنسيق بين الجهد الحكومي والجهد الدولي في مجال القانون الدولي الإنساني.[1]

ومن خلال ما تقدم وفي إطار هذا المبحث نود الإشارة إلى أن القانون الجنائي الدولي والوطني أقر بمبدأ مسؤولية القادة بشأن الأعمال المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة الأهلية وأكدت على ذلك النظم

---

[1] نخبة من المتخصصين والخبراء، القانون الدولي الإنساني (دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م، صـ(324 – 325).

الأساسية للمحاكم الخاصة يوغوسلافيا ورواند، كما نصت المادة الثالثة المشتركة والبروتوكول الثاني والتي تختص بالنزاعات المسلحة غير دولية (أهلية).

كما أيضاً للضحايا في النزاعات قوانين واتفاقيات دولية ووطنية تحميهم وهي كالآتي:

1-حق المتهم في إن يحاكم بواسطة محكمة مستقلة وغير متحيزة. [1]

2-حق المتهم في أن يتم إعلانه بالجرائم المنسوبة إليه. [2]

3-الحق في الاستعانة بمحامي مؤهل يتم اختياره بحرية ومترجم مؤهل.

4-المسؤولية الجنائية فردية.

5-مبدأ لا جريمة إلا بموجب قانون.

6-حق المتهم في أن يحاكم حضورياً.

7-حق المتهم في عدم الأدلاء بشهادة على نفسه أو الاعتراف بأنه مذنب.

8-حق المتهم في النطق بالحكم عليه علناً.

9-حق المتهم في تنبيهه إلى حقوقه في الطعن القضائي. [3]

[2] المادة (84) من الاتفاقية الثالثة، المادة (75) البروتوكول الأول، المادة (6) البروتوكول الثاني.

[3] المادة (104) من الاتفاقية الرابعة، المادة (71) البروتوكول الأول، المادة (75) البروتوكول الثاني.

[4] نخبة من الخبراء، القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، صـ(320).

ثانياً: اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة لضحايا النزاع في اليمن

لقد ظلت اليمن تطور تشريعاتها وتصدر عدد من اللجان للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات وجرائم الحرب في النزاع المستمر منذ 2015م، ونظراً لزيادة حالات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية خلال النزاع الأهلي المستمر منذ عشر سنوات حيث كان لابد من السلطة التنفيذية من تطوير اللجنة الوطنية إلى لجنة أوسع وأشمل للتحقيق في كافة الادعاءات وهو ما تم فعلاً في القرار الجمهوري رقم (140) لعام 2012م بشأن إنشاء اللجنة الوطنية بالتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان منذ العام 2011م ونص القرار على أن يكون مقر اللجنة العاصمة المؤقتة عدن، ويجوز لها أن تنشئ مقار فرعية في المحافظات إذا لزم الأمر.

ونص القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م على تشكيل لجنة مستقلة ومحايدة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وحدد القرار النطاق الزمني المشمول بعمل اللجنة ابتداء من أول يناير 2011م حتى ديسمبر من نفس العام.

وأكد القرار على حق اللجنة في ممارسة مهامها واختصاصاتها وصلاحياتها بحيادية واستقلالية، ولا يحق لأي كان التدخل في شؤونها والتأثير عليها أو عرقلة سير أعمالها، ويقع كل من يخالف ذلك تحت طائلة المساءلة القانونية.

وللجنة الحق في الاستعانة بما ترى من الخبراء والمختصين اكانوا محليين أو خبراء دوليين لمساعدتها في أداء مهامها.

ولقد حدد مدة عمل اللجنة ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار يجوز تمديد هذه المدة ستة أشهر أخرى بقرار من رئيس الجمهورية، بناءً على طلب اللجنة ولمرة واحدة فقط على أن يتضمن الطلب مبررات التمديد ومنح القرار الجمهوري اللجنة سلطة استدعاء من تراهم والاستماع إلى أقوالهم ويكونون ملزمين تحت طائلة المسائلة القانونية بالحضور والتعاون وكشف المعلومات المتوافرة لديهم حول أي انتهاك محل نظر اللجنة.

كما خولها قرار التأسيس تحديد المتسببين في الانتهاكات والتأكد من كافة السياسات والمسوغات التي أدت إلى انتهاكات حقوق الانسان الصادرة من المتسببين، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإحالة أي شخص أو جهة للقضاء في حالة عدم استجابتهم لتقديم البيانات أو المعلومات الخاصة بأي انتهاك لحقوق الإنسان تنظره اللجنة.

إن اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان هي آلية وطنية مستقلة متوازية مع التزامات اليمن الدولية ومتوائمة مع توصيات مجلس حقوق الإنسان في الإعدام 2011 – 2012 م.

والتقرير الدوري الشامل للجمهورية اليمنية أمام مجلس حقوق الانسان في يناير 2014م، إَضافة إلى تأييد مجلس حقوق الإنسان وفقاً للدورة رقم (30) في سبتمبر 2015م، وقرارات المجلس في الدورة رقم (30) و (36) للأعوام 2016م، 2017م.

ونتيجة لاستمرار الصراع الأهلي وازدياد حالات الانتهاكات في إطار حقوق الإنسان وكذا القانون الدولي الإنساني تم تعديل القرار الجمهوري رقم (140) لعام 2011م بقرار جديد رقم (13) لعام 2015م، ثم صدر القرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2017م بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وجاء في القرار بأن التعديل تنفيذ لالتزامات اليمن الدولية وبموجب قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بشأن اليمن وخاصة القرار (2140) لعام 2014م، وحدد القرار مدة عمل اللجنة بعامين من تاريخ صدور القرار كما أوجب جواز تمديد حسب الحاجة بقرار رئاسي ومنح أعضاء اللجنة الجمع بين عضوية اللجنة وأي وظيفة أخرى.

إن اللجنة الوطنية تواصل عملها من خلال الرصد، والتوثيق والتحقيق في جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في أراضي الجمهورية اليمنية المخالفة للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية من قبل جميع الأطراف التي تتقاتل في اليمن.

لقد التزمت بمبادئ لجان التحقيق الدولية ومعايير الشفافية والاستقلالية والحياد والموضوعية والمهنية والسرية، وذلك وفقاً لنص المادة (2) من قرار التشكيل والذي يلزم اللجنة بأداء مهامها وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والعهود والمواثيق التي صادقت عليها اليمن.

كما تحرص اللجنة على رصد وتوثيق كافة الانتهاكات المرتكبة على أراضي اليمن من قبل جميع الأطراف، وتتم عملية الرصد أو التوثيق لهذه الانتهاكات بالطريقة المباشرة من قبل راصدي اللجنة المتواجدين في عموم المحافظات.

فضلا عن تلقي البلاغات بالانتهاكات من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، ومن خلال الشكاوى المباشرة التي تصل إلى مقر اللجنة في العاصمة عدن أو في فروعها في محافظة تعز، أو مارب او عبر موقعها على شبكة الانترنت.

كما تعتمد اللجنة في عملها على المقابلات الشخصية المباشرة مع الضحايا أو ذويهم، وشهود العيان والاستماع إلى إفادات المبلغين والاستعانة بخبراء في مجال الأسلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي.

كما تقوم اللجنة بالنزول الميداني إلى مواقع الانتهاكات والمناطق التي يكثر فيها النزاع المسلح ضمن منهجيات العمل سواء من خلال النزول المباشر للأعضاء أو المحققين المساعدين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، أو من خلال الراصدين المتواجدين في كافة محافظات الجمهورية اليمنية، بما في ذلك المناطق التي تقع تحت سيطرة أنصار الله (الحوثي).

وقد تميز التقرير الأخير بحجم الأعداد الهائلة من الانتهاكات سواء في المناطق التي تقع تحت سيطرة أنصار الله أو المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية.

كما يجب ألا نغفل تصاعد النزاع في المناطق التابعة للشرعية في عدن وأبين وشبوة ولحج بين الشرعية نفسها والمجلس الانتقالي الجنوبي.

إن حجم الأرقام الواردة في التقرير الاحدى عشر المقدم من قبل اللجنة الوطنية يفسر الانتهاكات التي أقدم عليها كل الأطراف المتقاتلة في اليمن.

ذلك أن أنواع الانتهاكات الجسيمة التي شملها التقرير يجعلنا أمام جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم وأن كل الأطراف أياديهم ملوثة بالدماء.

وفي هذا الخصوص نوضح أن التقرير الاخير شمل 29 نوع من الجرائم والانتهاكات الآتية:

10-قتل المدنيين.

11-زراعة الألغام الفردية.

12-الاعتداء على الأعيان.

13-الاعتداء على الأطقم الطبية.

14-تجنيد الأطفال.

15-التهجير القسري.

16-التدمير والأضرار بالممتلكات العامة والخاصة.

17-الاعتداء على السلامة الجسدية والاعتقال التعسفي والاخفاء القسري.

18-القتل خارج إطار القانون.

19- التعذيب.

20- الاغتصاب والعنف الجسدي.

21- الاعتداء على حق التعبير عن الرأي واعتقال الصحفيين والمساس بحرية المعتقد.

22- حصار وتجويع المدنيين وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية من قبل المنظمات الدولية والاستيلاء عليها

23- المحاكمات الغير قانونية

24- الاعتداء على العاملين في المنظمات والنقابات

25- استخدام المدنيين دروع بشرية.

وأضاف التقرير إلى أن كل الأطراف قد شاركت في عدم الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني.

ومما سبق نرى أن الوضع الإنساني كارثي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهذا ما أكد عليه فريق الخبراء المستقل المعين من قبل مجلس حقوق الانسان في القرار رقم (36/31) لعام 2017م، والذي أشار في جلسة مغلقة مع مجلس الأمن الدولي في نوفمبر 2020م، بأن اليمن هي أرض معذبة وأن المدنيين لا يتضورون جوعاً بل يتم تجويعهم من قبل أطراف النزاع وأن أطراف النزاع ارتكبت العديد من الانتهاكات الجسيمة التي تقع تحت طائلة القانون الدولي والوطني ويجب معاقبة الفاعلين من الأطراف وعدم الإفلات من العقاب.

وأوصى الفريق الأممي مجلس الأمن بضرورة توسيع نطاق العقوبات وتوسيع قائمة مجرمي الحرب وإحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. [1]

الخاتمة:

يسعى المجتمع الدولي للتخفيف من ويلات الحروب من خلال القانون الدولي الإنساني ذلك أن ظاهرة الحروب والتنازع فيما بين الدول وفيما بين المجتمعات الأهلية نفسها هي إحدى الحقائق الثابتة في الواقع الإنساني.

وعند النظر في فترة الدولة الإسلامية في عهد الرسول (ﷺ) والخلافة الراشدة نجد على لسان الخليفة أبي بكر الصديق أول خليفة للمسلمين قوله أن هناك فئات من الأشخاص والممتلكات يجب أن تبقى خارج دائرة المعارك "أيها الناس قفوا أوصيكم بعشر فأحفظوها عني: لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوا ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكل، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان من الطعام فإذا أكلتم منها فاذكروا اسم الله عليه".

إن المقصود من تطبيق القانون الدولي الإنساني في العصر الحالي هو العمل الذي يتم في زمن السلم، لذلك التزمت جميع الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف لعام 1949م بتوسيع وتعزيز حماية المدنيين في حالات النزاعات المعقدة، طبقاً للقانون الدولي الإنساني، غير أنه وبنفس القدر الذي غالباً ما أخفقت فيه الدول الأعضاء في التصدي للأثر القاسي للحرب على المدنيين فإن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الدول في حماية المدنيين، كما نصت على ذلك المبادئ التوجيهية بشأن المساعدة الإنسانية التي اعتمدتها الجمعية العامة.

لذلك تم منح الأفضلية في معاقبة مجرمي الحرب للمحاكم الوطنية لمعاقبتهم عن الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وأن تكون المحكمة الجنائية الدولية مكملة للولاية القضائية الجنائية الوطنية وبالتالي لا

1-د. محمد جميل ناجي، الاليات القانونية للرد على تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الخاص باليمن، ورشة نقاشية للشبكة المدنية للإعلام والتنمية وحقوق الإنسان، 14/نوفمبر/2020م، صـ(2).

ينعقد اختصاص المحكمة الدولية إلا عندما لا تتوافر لدى الدول الرغبة في الاضطلاع بالتحقيق وبالمقاضاة أو عند عدم القدرة على ذلك.

والقانون الدولي الإنساني لا يقتصر تطبيقه على فترات النزاع المسلح وإنما يقتضي القيام بالعمل المناسب في زمن السلم وفي فترات الصراع المسلح على السواء إذ لا يمكن أن نطلب من الجنود على سبيل المثال لا الحصر أن يتعلموا الالتزام بقواعد ما من قواعد السلوك أثناء تعرضهم لنيران المعارك، ومن هنا كانت ضرورة الاستعداد والتعلم في وقت السلم، ليس فحسب على مستوى الأطراف المتنازعة بل وعلى مستوى الأطراف المتعاقدة أيضاً.

ولعل من أهم الآليات القانونية التي أشرنا إليها في هذا البحث هو إدراج قواعد القانون الدولي الإنساني ضمن القانون الوطني من خلال القوانين واللوائح التطبيقية التي يتعين على الأطراف اعتمادها وتبادلها عن طريق جهة الإيداع أو الدول الحامية من خلال نشر القوانين واللوائح التطبيقية.

وما لا شك فيه أن اليمن حاول الالتزام بالفعل لكل ما هو مطلوب منه وتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني من خلال إصدار القوانين والتشريعات الوطنية التي تحرم الجرائم التي تقع أثناء الحرب وكذا تشكيل لجان وطنية لها أهداف خاصة في حماية الانسان ونشر قيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

وأصدرت اللجنة الوطنية في إطار التحقيق في ادعاءات القانون الدولي الإنساني احدى عشر تقرير دوري كانت آخرها في يوليو 2023م.

وأشارت مجمل التقارير إلى أن كل الأطراف المتصارعة في اليمن قد شاركت في عدم الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني واستمر في تعريض حياة المدنيين للخطر.

وهذا ما أكد عليه فريق الخبراء المستقل المعين من قبل مجلس حقوق الانسان في القرار رقم (36/31) لعام 2017م، والذي أشار في جلسة مغلقة مع مجلس الأمن الدولي في نوفمبر 2020م بأن اليمن أرض معذبة، وأن المدنيين لا يتضورون جوعاً وإنما يتم تجويعهم من قبل أطراف النزاع، وأن الأطراف ارتكبت العديد من الانتهاكات الجسيمة التي تقع تحت طائلة القانون الدولي والقانون اليمني الوطني، ويجب معاقبة الفاعلين من الأطراف وعدم الإفلات من العقاب.

وأوصى الفريق الأممي مجلس الأمن بضرورة توسيع نطاق العقوبات وتوسيع قائمة مجرمي الحرب وإحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

التوصيات:

1 إن احترام القانون الدولي الإنساني يتطلب نشر أحكامه والتعريف بها، لأن معرفة القواعد واجبة التطبيق تعد من أهم عوامل تحقيق فعاليتها.

2إدراج مقررات خاصة بالقانون الدولي الإنساني ضمن برنامج التعليم الجامعي والعسكري.

3اشراك الجامعات من خلال إعداد دورات تدريبية حول القانون الدولي الإنساني، وتدريب المحاضرين في الجامعات وتنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات لبحث كل المواضيع المتعلقة بالقانون الإنساني.

4إرسال قوائم خاصة بأسماء العاملين المؤهلين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للقيام والإسهام في نشر قواعد القانون وتقديم المشورة للقادة العسكريين.

5وقف الحرب اليمنية – اليمنية على المستوى الوطني والعودة إلى المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة.

6محاسبة كل الفاعلين والمتورطين في الحرب الأهلية في اليمن، واستبعادهم من المشاركة السياسية في المستقبل.

7العمل بتوصيات مجلس حقوق الانسان بالنسبة للحرب في اليمن من خلال تقديم مرتكبي الجرائم الجسيمة للقضاء الوطني أولاً ثم في حالة عدم الاستطاعة تقديمهم إلى القضاء الجنائي الدولي مع إمكانية الاخذ بمبادئ العادلة الانتقالية ‘والعمل على تعويض ضحايا النزاع معنويا ثم ماديا ‘عبر محاكم نوعية وطنية.

المراجع:

1\ د.احمد محمد الفرشاوي، آليات نفاذ قواعد القانون الدولي الانساني بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة غزة، كلية الحقوق، 2015م،

2\ د. احمد ابو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الانساني، دار النهضة، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2019م،

3\د. احمد ابو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الرابعة ،2004م

4 \د.احمد فتحي سرور، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م،.

5 \د. أمل يازجي، القانون الدولي الانساني وحماية النساء والاطفال أثناء النزاعات المسلحة، إصدارات مؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، 2005م، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،.

6\د. بدرية العواضي، القانون الدولي العام، مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع، الكويت، 2006م،.

7\د جاسم محمد علي الاليات الدولية لتنفيذ القانون الدولي الانساني مجلة الجامعة العراقية كلية القانون والعلوم السياسية العدد رقم 2/33،

8\د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م

9\د. رشيد حمد العنزي، محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مارس 1991م،.

10\ د. سعيد عبد اللطيف حسن، المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م،.

11\د. شريف عتلم، القانون الدولي الإنساني، دليل الأوساط الأكاديمية مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر القاهرة 2006م،

12\د. شريف عتلم، د. عمر مكي، دليل تدريب القضاة على أحكام القانون الدولي الإنساني، المجلد الثاني، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2018م،

13 \علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1995م،

14 \د. عمر مكي، القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2019م،

15\د. عامر الزمالي، تطبيق القانون الدولي الإنساني، مطبوعات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2001م،.

16) غنيم قناص المطيري، آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2010م،.

17 \د. محمد حمد العسيلي، القانون الدولي الانساني وأحكام الشريعة الاسلامية ذات الصلة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015م، الطبعة الأولى،.

18 \د. محمد جميل ناجي، الاليات الوطنية القانونية للرد على تقارير لجنة الخبراء الدوليين، ورشة عمل - عدن، 2020/11/14م،

19\ د. حمود شريف بسيوني، القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية ’القاهرة ،2016م.

20 \د. محمد جميل ناجي، المرأة في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، مجلة القانون، كلية الحقوق – جامعة عدن، عدد (22) سبتمبر 2020م،

21 \ماركو ساسولي، أنطوان بوفيية، كيف يوفر القانون الحماية في الحرب،

22 \ د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م،

23\ د. محمد حمد العسيلي، القانون الدولي الإنساني وأحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2015م،

24 \ نخبة من المتخصصين والخبراء، القانون الدولي الإنساني (دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م،

القوانين اليمنية:

1 القانون اليمني رقم 21 لعام 1998م بشأن الجرائم والعقوبات العسكرية

2القانون رقم 43 لعام 1999م بشأن شارتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر

التطرّف ظاهرة إقليمية أم مؤامرة لضرب السياحة في تونس؟ حادثة نزل إمبريال مرحبا بسوسة نموذجا.

Extrémisme is a regional phenomenon or a conspiracy to harm tourism ?: The incident of Imperial Hostel Marhaba in Sousse is an example.

إعداد

منصف سلطاني

أستاذ تعليم ثانوي، باحث دكتوراه بجامعة منوبة- تونس.

المخلص:

عرف القطاع السياحي بالبلاد التونسية أزمات متعددة منذ انتفاضة2011 التي عمت مناطق البلاد و أدت إلى غياب الأمن والاستقرار. و انعكس ذلك سلبا على قطاع السياحة الذي ازدادت أزمه تعقيدا منذ انتشار التطرف الديني بالبلاد. سنحاول في هذا المقال إبراز الإطار المفاهيمي في هذه الورقة " السياحة" و " التطرف ". وتهدف الورقة البحثية إلى الكشف عن أهم الصعوبات التي عرفها النشاط السياحي بالبلاد التونسية خاصة بعد تعدد الاعتداءات الإرهابية التي مثلت مؤامرة لضرب السياحة عماد الاقتصاد الوطني من خلال دراسة نموذج تمثل في اعتداء نزل إمبريال مرحبا بمدينة سوسة.

و تكمن إشكالية هذا البحث في الكشف عن أهم الحلول البديلة لحماية القطاع السياحي في البلاد التونسية من المخاطر التي تهدده خاصة التطرف الديني.

الكلمات المفاتيح: التطرّف، السياحة، مؤامرة، نزل إمبريال مرحبا .

Abstract :

The tourism sector in Tunisia has experienced multiple crises since the 2011 uprising,

This spread across the country and led to the lack of security and stability.

This has had a negative impact on the tourism sector, and the tourism crisis has become more complex since the spread of religious extremism in the country. In this article, we will attempt to highlight the conceptual framework of this article, "tourism" and "extremism". ." The research paper aims to reveal the most important difficulties encountered by the tourist activity in Tunisia, especially after the numerous terrorist attacks which constituted a conspiracy aimed at hitting tourism, pillar of the national economy, by studying a model represented by the attack on the Imperial Marhaba in the city of Sousse.

The problem of this research also lies in revealing the most important alternative solutions to protect the tourism sector in Tunisia against the dangers that threaten it, in particular religious extremism.

Keywords: extremism, tourism, Imperial Marhaba Hotel.

مقدمة :

تعتبر البلاد التونسية من أهم الوجهات السياحية في القارة الإفريقية وأغلب أقطار العالم العربي، نظرا إلى العدد الهام من السياح الوافدين إليها كل سنة منذ التسعينات والذي بلغ حوالي 10 مليون سائح سنة 2010. و يكتسي القطاع السياحي في تونس مكانة بالغة الأهمية في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها السلطات التونسية خاصة بعد التسعينات، نظرا إلى دورها في تنشيط النشاط الاقتصادي بالبلاد.

و يرتبط القطاع السياحي التونسي ارتباطا غير مباشر ببقية الأنشطة الاقتصادية المنتجة مثل الصناعات التقليدية. وتظهر قيمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته الهامة في الناتج الداخلي الخام و في تغطية عجز الميزان التجاري التونسي.

كما أنّ النشاط السياحي بالبلاد التونسية مرتبط أساسا بالأمن والاستقرار وهما عاملان ضروريان، وما حدث بعد 2011، كان له تأثير سلبي على مردود القطاع السياحي بشكل مباشر، خاصة وأن تونس اعتمدت بعد أحداث 2011 في عمليات تسويق المنتوج السياحي على عودة الأمان حتى يعود نسق توافد السياح إلى الوحدات الفندقية كما كان عليه سابقا.

وقد كانت تونس منذ تسعينات القرن العشرين من أهم الدول التي راهنت على القطاع السياحي، مرتكزة على عوامل كثيرة أهمها وفرة أسس الجذب السياحي مثل وجود منتوج سياحي متنوع قادر على منافسة بلدان لها تقاليد في هذا المجال، و كذلك الاستقرار الأمني والاجتماعي في البلاد. إضافة إلى ما تقدم تتميز البلاد التونسية ببنى تحتية متطورة في القطاع السياحي مثل شبكة النزل من فئة 4 و 5 نجوم وتوفر خدمات الاتصال و الخدمات المالية.

غير أن الاضطرابات السياسية التي عرفتها تونس في جانفي 2011 كان لها تأثير كبير في تراجع النشاط السياحي، حيث انخفضت عائدات القطاع إلى قرابة 49% [1] في شهر جوان و قدرت ب 614 مليون دينار بعد أن كانت 1.262 خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما تراجع أيضا عدد السياح الوافدين على البلاد التونسية الذي بلغ سنة 2010 حوالي 10 مليون سائح. وكانت أزمة القطاع السياحي بتونس حادة و لها تأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

وسنعتمد في هذا السياق تمشيّا يبدأ أولا بشرح المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالدراسة وهي مفهومي " التطرّف الديني" و" السياحة" ثم نتطرق إلى دور القطاع السياحي في الاقتصاد التونسية في تونس قبيل اندلاع الانتفاضة الشعبية سنة 2011 نظرا لما يقدمه من مزايا في التشغيل بصفة مباشرة أو غير مباشرة. لنصل في الأخير إلى تسليط الضوء على ضرب القطاع السياحي في تونس إثر وقوع الهجوم الإرهابي في نزل إمبريال مرحبا بمدينة سوسة سنة 2015، دون التغافل عن ذكر الحلول البديلة للنهوض بالقطاع السياحي في البلاد التونسية بعد تعرضه إلى أزمات متعددة.

إشكالية الدراسة:

لقد كانت أولى اهداف الحكومات التونسية من أجل المحافظة على مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني هو اعتمادها طرق متنوعة لترويج المنتوج السياحي وبث الإطمئنان لدى السائح الأجنبي بعد موجة الإضطرابات التي شهدتها البلاد في مطلع سنة 2011.

[1] تصريح وزيرة السياحة التونسية بتاريخ 5 جويلية 2011.

وعلاوة على ما سبق، حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية عرض مداخلة بعنوان التطرف الديني ظاهرة إقليمية أم مؤامرة لضرب السياحة في تونس ؟ و التي يمكن التعبير عنها من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف واجهت البلاد التونسية خطر الإرهاب كشكل من أشكال التطرف لحماية القطاع السياحي؟ وماهي أسس السياسة الحكومية من أجل الارتقاء بالمنتوج السياحي والعودة به إلى سالف عهده؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية على النحو التالي :

ماهما مفهوما التطرف الديني والسياحة ؟

أين يكمن دور السياحة في النهوض بالاقتصاد الوطني قبيل سنة 2011؟

أي دور للتحولات السياسية و الاجتماعية في تراجع مكانة النشاط السياحي في تونس؟

كيف مثلت حادثة نزل إمبريال مرحبا بسوسة مؤامرة لضرب القطاع السياحي ؟

وماهي أهم الحلول المتبعة من طرف الحكومة لمواجهة الصعوبات التي طرأت على السياحة بعد حادثة نزل إمبريال مرحبا الإرهابية، لا سيما و أن السياحة تعد أحد أعمدة الاقتصاد الوطني؟

أهمية الدراسة :

تعد البلاد التونسية من أبرز الأقطار العربية في شمال القارة الإفريقية التي تتميز بتنوع المنتوج السياحي، إذ تعمل كل الأطراف المتدخلة في هذا القطاع على تقديم خدمات سياحية فندقية مع تخصيص مواصلات متنوعة مع مختصين في الإرشاد السياحي، حتى تسهل عمليات التنقل إلى مختلف جهات البلاد للسائح الأجنبي.

وبالتالي تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهمية النشاط السياحي في الاقتصاد الوطني وأهم الصعوبات التي واجهت قطاع السياحة التونسية بعد موجة من الاضطرابات السياسية و تعدد العمليات الإرهابية باعتبارها أخطر أشكال التطرف الديني، وذلك بالتطرق إلى ركود النشاط السياحي بعد أحداث 2011 وإبراز الخطط الاستراتيجية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة للارتقاء بالمنتوج السياحي حتى يتمكن من استعادة عافيته.

أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالتطرف الديني و السياحة.

إبراز أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني التونسي

إظهار العوامل التي أدت إلى ركود النشاط السياحي في تونس بعد 2010 .

التطرق إلى أهم التحديات التي واجهتها السياحة التونسية بعد تعدد العمليات الإرهابية حادثة نزل إمبريال مرحبا نموذجا

إبراز أهم الحلول التي اتبعتها السلط والأطراف المتدخلة في القطاع السياحي للعودة به إلى سالف عهده بعد تعدد أزماته ..

منهجية الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والاستنباط والنقد

أولا : الإطار المفاهيمي للتطرف الديني والسياحة.

سنتطرق في هذا الجزء من المداخلة إلى تعريف التطرف الديني وأشكاله وخطورته. كما سنبرز أيضا مفهوم السياحة وأهميتها وأهم أنواعها في البلاد التونسية .

1 : تعريف التطرف الديني .

لغة : التطرف[1] هو مصطلح مشتق من الجذر (ط، ر،ف) أي تفعل

يفيد في الحقبة المعاصرة التشدد في العقيدة أوفي الدين أو في الفكر أو مذهب ما أو إيديولوجيا معينة. كما ورد في لسان العرب لابن منظور أيضا : طرف كل شيء منتهاه، و معناه : الوقوف في الطرف، وهو يعارض التوسط و الاعتدال. و بالتالي يتبين لنا من خلال هذا المعنى اللغوي أن التطرف يفيد " الخروج عن الوسطية و الاعتدال."

اصطلاحا: يعد التطرف الديني شكلا من أشكال التعصب قائم على النفي و فرض الرؤى على الآخر المختلف وإقصائه سواء على المستوى الديني أو الإيديولوجي، وقد يصل إلى استخدام العنف والإرهاب استنادا إلى مبررات دينية من أجل إخضاع الآخر المختلف .

و بالتالي يعني التطرف الديني تجاوز حد الاعتدال والوسطية في فهم عقيدة ما أو مذهب ما أو دين ما[2].

ولا تعتبر ظاهرة التطرف الديني في المجتمعات المعاصرة ظاهرة حديثة، بل هي ظاهرة قديمة برزت في المجتمعات البشرية عبر التاريخ، غير أنه اتخذ منحى الإرهاب في المجتمعات العربية في العصر الراهن. و أصبحت ظاهرة

[1] ابن منظور لسان العرب
[2] ضياء الدين ابراهيم أحمد، دور الخدمة الاجتماعية في وقاية الطلاب من التطرف، دار الوفاء للطباعة، القاهرة ، 2013، ص 22.

التطرف تمثل أهم التحديات التي تواجهها الأنظمة السياسية و الدول المعاصرة للقضاء عليها خاصة في تونس بعد سنة 2011 التي تغلغل فيها تيار السلفية التكفيرية[1] " تيار أنصار الشريعة".

وتكمن المظاهر السلوكية للتطرف الديني حسب المختصين في التعصب للرأي الواحد وجشمود الفهم، والعنف في التعامل وثلب أعراض الآخرين المختلفين في العقيدة او المذهب من خلال اتهامهم بالكفر والإلحاد والخروج عن عقيدة الإسلام أو المذهب والعمل على إحداث تغيير راديكالي في المجتمع باستخدام العنف [2]. كما تتجلى مظاهر التطرف الديني في كراهية الأقليات ورفض اعتبارها جزءا من المجتمع واعتبارها خطرا على شرائح المجتمع ودينه.

وفي هذا السياق، ظهرت العديد من التيارات الدينية المتطرفة في البلاد التونسية بعد أحداث جانفي 2011. نذكر من أبرزها الإسلام السياسي الذي يمثله حزب حركة النهضة وتيار السلفية الجهادية الذي يمثله كل من تيار أنصار الشريعة الذي سيقع تصنيفه سنة 2013 تيارا إرهابيا وحزب التحرير.

وتزامت مرحلة قوة تيارات السلفية التكفيرية بعد سنة 2011 مع ضعف السلطة الحاكمة بقيادة تيار الإسلام السياسي المتمثل في حركة النهضة حيث عمل تيار أنصار الشريعة آنذاك على السيطرة على دور العبادة لنشر التطرف الديني. وشهدت تيارات السلفية العنيفة انشارا في معظم مناطق البلاد عن طريق الخيمات الدعوية والاجتماعات الحاشدة مثل اجتماع القيروان في ماي 2012 [3]. وقامت هذه التيارات المتطرفة حسب الإحصائيات في ظل ضعف أجهزة الدولة بأكثر من 70 عملية إرهابية بين 2011 و 2020 و استهدفت البعض منها المنشآت السياحية بالبلاد التونسية، ومن أهمها نذكر حادثة إمبريال مرحبا بسوسة سنة 2015 وعملية متحف باردو بالعاصمة في نفس السنة تقريبا.

2 : مفهوم السياحة

انطلقت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات وكان أول مفهوم محدد للسياحة يرجع إلى العالم الألماني جوبير فرويلر سنة 1905 :" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و

[1] عبد اللطيف الحناشي ، السلفية التكفيرية العنيفة في تونس من شبكات الدعوة إلى تفجير العقول، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2020، ص 105 .

[2] إبراهيم أحمد، (ضياء الدين)، المرجع السابق، ص 23.

[3] عبد اللطيف الحناشي، السلفية التكفيرية العنيفة في تونس من شبكات الدعوة إلى تفجير العقول، المرجع السابق، ص 42 – 48 .

الاستجمام و البحث عن جو جديد والتمتع بجمال الطبيعة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل" .[1]

أما المنظمة العالمية للسياحة فقد اعتبرت أن السياحة هي أنشطة يقوم بها المسافر إلى مكان ما خارج البيئة المعهودة لفترة معينة من الوقت لا تتجاوز سنة بغير انقطاع للراحة.

وبالتالي نلاحظ تعدد مفهوم السياحة بين الجغرافيين والمنظمات، لكن الرابط بين مختلف هذه المفاهيم هو أن الهدف من السياحة هو القيام بأنشطة متنوعة خارج المكان المعهود بحثا عن الراحة والمتعة خلال مدة زمنية معينة

+ أنواع السياحة :

تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاديات الدول الحديثة وتوجد عدة أنواع من السياحة في العالم، يمكن تصنيفها حسب المعايير التالية:

معيار الموقع والحدود : يوجد نوعان من السياحة في العالم حسب هذا المعيار وهما السياحة الخارجية وتكون هذه السياحة خارج البلد الأصلي والسياحة الداخلية المحلية وتكون داخل نفس البلد أي الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل نفس البلد مثل الانتقال من القيروان تجاه سوسة.

حسب فترة الإقامة : هناك نوعان من السياحة هما سياحة دائمة تكون طيلة السنة وهناك سياحة موسمية تكون خلال فترة من فصل معين مثل الموسم الصيفي أو الموسم الشتوي.

حسب مناطق الجذب: توجد ثلاثة أنواع من السياحة في هذا السياق وهي على النحو التالي:

السياحة الثقافية : تتمثل في زيارة المواقع التاريخية والأثرية والدينية والمتاحف والمهرجانات الدولية والداخلية.

السياحة الطبيعية: وتعد سياحة متعددة الأهداف ترويجية، علمية، استشفائية ...

السياحة الاجتماعية: تعتبر سياحة ذات علاقات اجتماعية و ترفيه عن النفس ..

+ أنواع السياحة في البلاد التونسية :

تتنوع أشكال السياحة في تونس و من أهمها نذكر:

[1] إبراهيم بظاظو ،، السياحة البيئية و أسس استدامتها ، الأردن، دار الوراق للنشر، 2010، ص 23.

السياحة الشاطئية[1] : وهي تتركز أساسا على الشريط الساحلي للبلاد التونسية و شواطئه التي يصل طولها إلى 1200 كلم و من أبرز الأقطاب السياحية نذكر الحمامات، نابل، سوسة، طبرقة، المنستير، المهدية، جربة.

السياحة الصحراوية[2] : تتركز هذه السياحة في مناطق الجنوب التونسي وخاصة المناطق الواحية مثل قابس وتوزر وتطاوين و دوز و تتميز هذه المناطق السياحية بجمال وروعة الصحاري الرملية و تنظيم المهرجانات وأهمها مهرجان دوز الدولي ومهرجان القصور الصحراوية.

سياحة المؤتمرات: تتمثل في المؤتمرات العلمية والأكاديمية التي تنظمها المؤسسات العلمية والكليات والأحزاب السياسة وتعد هذه السياحة محدودة مقارنة ببقية انواع السياحات.

السياحة البيئية: تتمثل في زيارة الصحاري والمواقع الجبلية والغابات والتمكن من مشاهدة الحيوانات والنباتات والتنوع الإيكولوجي .

وبناء على ما تقدم، بقي تعريف السياحة يشكو غموضا حيث أكد بعض الباحثين في مختلف العلوم أن مفهوم السياحة لا يمكن تحديده من خلال اختيار الفرد السائح وهدفه ودوافعه من النشاط السياحي، بل من خلال نوع العلاقات التي تنبني بين السائح مع أشخاص من ثقافات وديانات مختلفة. و لكن المتفق عليه بين أغلب الدارسين لظاهرة السياحة هو أن السياحة ظاهرة اجتماعية متعددة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد في سفراتهم وفي إقاماتهم في أماكن خارج بلدهم الأصلي لفترة زمنية مسترسلة لا تتجاوز عاما واحدا من أجل تحقيق جملة من الغايات مثل الترفيه.

ثانيا : أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني قبيل 2011

تلعب السياحة دورا فعّالا في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد التونسية منذ ثمانينات القرن العشرين ويتجلي ذلك من خلال :

1) التقليل من البطالة (سوق شغل بديلة)

تؤدي السياحة بالبلاد التونسية دورا بالغ الأهمية في القضاء على البطالة حيث تساهم في خلق مواطن شغل جديدة خاصة في مناطق الجذب السياحي، إضافة إلى مساهمتها في تطوير النشاطات الاقتصادية الأخرى بهذه

[1] ستهم نورالدين ، السياحة في تونس، دار السراس للنشر،1994 ص 35.
[2] مصطفي غرايبية، خليف، السياحة الصحراوية : تنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، 2012 ص 181.

المناطق. لذلك كانت السياحة في تونس قبيل الاضطرابات السياسية التي اندلعت سنة 2011 تمثل مخرجا للتقليل من ظاهرة البطالة خاصة في المناطق الداخلية الفقيرة. ويعود تفسير ذلك إلى ازدهار القطاع السياحي بفضل استقطاب عدد كبير من السياح مع الاستقرار الأمني الذي يسود الدولة التونسية آنذاك. ويعتبر الاستقرار الأمني عاملا مهما في تحفيز المستثمرين على تركيز المنشآت السياحية بمناطق الجذب السياحي مثل الوحدات الفندقية والمطاعم وملاعب الصولجان التي تشغّل أعدادا هامة من العاطلين عن العمل خاصة أصحاب الشهائد العليا خريجي الجامعات التونسية.

وتعتبر السياحة أيضا أداة قادرة على تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتشغيل العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعات التقليدية. ويساهم القطاع السياحي في التقليل من نسب الفقر والبطالة.

وبفضل جهود الدولة التونسية ارتفع عدد النزل والمطاعم السياحية ووكالات الأسفار، وهو ما أدى إلى تزايد عدد السياح الأجانب خاصة من الدول الأوروبية نحو البلاد التونسية حيث بلغ عدد السياح سنة 2000 حوالي 10 مليون سائح ،وهي سنة مرجعية إلى حد هذه اللحظة.

وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد العاملين في القطاع السياحي قبل 2011 تجاوز النصف مليون عامل سواء بصفة قارة أو موسمية. ويعود تفسير ذلك بالتدخل المباشر للدولة التونسية منذ الستينات حين أحدثت " الشركة الفندقية السياحية التونسية" التي كانت أول محدث للفنادق السياحية في تونس. كما يكمن أيضا دور الدولة التونسية في سن قوانين تشجع الباعثين السياحيين الخواص ومن أهم هذه القوانين نذكر قانون أفريل 1972 [1]، إضافة إلى إحداث الوكالة العقارية للسياحة والتكوين المهني وتقديم القروض للمستثمرين في القطاع السياحي. وأدى هذا التدخل إلى نجاح البلاد التونسية في الدخول إلى السوق العالمية السياحية ولاسيما السوق الأوروبية بفضل القرب من أقطار أوروبا الغربية و اعتماد النقل الجوي .

ويتأكد ازدهار القطاع السياحي التونسي حسب الإحصائيات الرسمية من خلال عدد الليالي المقضاة بالنزل التونسية حيث بلغ حوالي 8،2 مليون ليلة سنة 2003 . [2]

و تتوزع هذه الليالي المقضاة بصفة متفاوتة بين الوحدات الفندقية بمناطق الجذب السياحي و تستأثر المناطق الساحلية السياحية بالنصيب الأكبر حيث تنفرد بأكثر من 80% منها .

[1] محمد جديدي، " التجربة السياحية في تونس " ، *المجلة التونسية للجغرافيا، العدد 29 ،2013، ص 58* .

وبالعودة إلى بدايات توطن القطاع السياحي بمناطق البلاد التونسية، نلاحظ أن هذا القطاع يعد قطاعا هاما في خلق مواطن الشغل كما تطرقنا إلى ذلك سابقا.

و في هذا السياق، فقد بلغ عدد العاملين في النزل بمنطقة الساحل حوالي 6000 عاملا سنة 1986 داخل 53 مؤسسة سياحية[1]وتسيطر منطقة سوسة السياحية على الثلثين (2\ 3) من مجموع مواطن الشغل بهذه المنطقة السياحية. وأما المنطقة السياحية الدخيلة صقانس المنستير فيبلغ نصيبها من مواطن الشغل بمنطقة الساحل السياحية الثلث. وأما منطقة المهدية السياحية فهي الأضعف حيث يشتغل بها 140 عاملا فقط داخل المؤسسات السياحية في نفس الفترة .

وهكذا نلاحظ مما تقدم أنه رغم أهمية مواطن الشغل التي يوفرها القطاع السياحي بمنطقة معينة من مناطق الجذب السياحي بالبلاد التونسية، إلا أنها تتسم بالتفاوت المفرط بين الجهات داخل الإقليم الواحد منطقة الساحل السياحية نموذجا. ويعود تفسير هذا التفاوت إلى التوزع المجالي اللامتكافىء للنزل بالبلاد التونسية حسب طاقة الإيواء السياحي[3]، حيث يتركزالنصيب الأكبر للنزل بمنطقة نابل الحمامات ومنطقة الساحل السياحية

2) مساهمة هامة في الناتج الداخلي الخام

للقطاع السياحي التونسي مكانة هامة في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة التونسية، خاصة منذ التسعينات وذلك نظرا إلى مساهمته في خلق مواطن الشغل كما أشارنا إلى ذلك سابقا، إضافة إلى دوره في تنشيط النشاط الاقتصادي بالبلاد نظرا إلى ارتباطه بالأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما تكمن أهمية القطاع السياحي قبل سنة 2011 في الاقتصاد الوطني التونسي من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام التي تفوق 10% و في تغطية عجز الميزان التجاري التي تصل في بعض الأحيان إلى 75 % .

ومن أهم عوامل نجاح القطاع السياحي بالبلاد التونسية قبيل أحداث 2011 نذكر:

وجود بنية عصرية ومنتوج سياحي ثري قادر على المنافسة.

[1] Noureddine Satholm , La même référence….., **p581**

[3] طاقة الإيواء : تقاس بعدد الأسرة التي توفرها المنشآت السياحية .

أهمية الموقع الجغرافي للبلاد التونسية ونعني القرب من الاتحاد الأوروبي باعتباره أكبر تجمع سياحي عالمي.

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمناخ الآمن.

التكوين المهني الجيد خاصة التكوين الفندقي

دور الدولة من خلال وزارة السياحة التي تعمل على التوجيه السياحي.

أهمية دور الديوان الوطني للسياحة التونسية .

جودة الخدمات السياحية والفندقية .

ازدهار قطاع الصناعات التقليدية .

وعلاوة على ما تقدم، عملت الدولة التونسية على استغلال المناخ المتوسطي المعتدل وامتداد السواحل التونسية وجمالها لجلب أعداد هامة من السياح الأوروبيين الذين يبحثون عن وجهات سياحية جديدة منخفضة الكلفة. لذلك ركز معظم المستثمرين في القطاع السياحي النسبة الأكبر من الوحدات الفندقية على الشواطىء في المدن السياحية التونسية والتي نذكر منها نابل، سوسة، المنستير والمهدية وجربة جرجيس.

ويعود تفسير ارتفاع المداخيل السياحية أيضا بالبلاد التونسية إلى تضافر جهود كل الأطراف المتدخلة في القطاع السياحي وهي الدولة ووكلات الأسفار المحلية والمستثمرين الخواص حيث عقدت كل هذه الأطراف اتفاقيات مع شركات سياحية عالمية كبرى تروج للوجهة السياحية التونسية مقابل تخفيضات وامتيازات هامة.

وسنعرض في الجدول التالي مداخل القطاع السياحي بالبلاد التونسية قبيل سنة 2011 :

مداخيل السياحة و التجارة الخارجية بالبلاد التونسية من 2002 إلى 2010 بالمليون دينار

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السياحة	2021	1902،9	2290	2611	2825،2	3077،3	3390،9	3471،9	3522
زيت الزيتون	55،8	114،3	708	476	828،9	696	759	533	444
الفسفاط الطبيعي	214	158	225	282	317	343	887	418	518
التمور و الحمضيات	14290	14335	16478	18676	20763	25496	30761	26474	30874
النسيج و الملابس	109،5	107	119	145	133	224	234	259	307

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء و الديوان الوطني للسياحة

وبالتالي إن المتأمل في الجدول السابق يلاحظ تحسن المداخيل السياحية من 2002 إلى سنة 2010، وتعدّ هذه السنوات ذروة القطاع السياحي بتونس، بل إن مداخيل القطاع السياحي طيلة هذه الفترة تجاوزت مداخيل صادرات عديد المنتجات الفلاحية والمنجمية والصناعية مثل الفسفاط الطبيعي وزيت الزيتون والنسيج.

وهكذا يتأكد حسب الإحصائيات السابقة أن القطاع السياحي تكمن مكانته في توفير رصيد هام من العملة الصعبة الذي يلعب دورا في تحسن مداخيل ميزانية الدولة وتغطية عجز الميزان التجاري التونسي.

ثالثا: التطرف الديني و ضرب القطاع السياحي في تونس: حادثة نزل إمبريال مرحبا بسوسة نموذجا

1)ركود القطاع السياحي بعد أحداث 2011

عرفت السياحة التونسية انتكاسة إثر الاضطرابات التي عرفتها البلاد التونسية في مطلع سنة 2011 وذلك بعد عزوف السائح الأجنبي عن القدوم إلى تونس بسبب غياب الأمن والاستقرار الاجتماعي، حيث عمت الفوضى وانتشرت ظاهرة

"البراكاجات "والعنف والإجرام وهي مؤشرات تدل على توتر الوضع داخل البلاد . وتأثرت السياحة التونسية بالاضطرابات التي رافقت أحداث 2011 وسجلت تراجعا ملحوظا في عدد السياح الوافدين إلى البلاد الذي بلغ سنة 2010 قرابة 8 مليون سائح.

ويفسر تراجع القطاع السياحي بتونس في مطلع سنة 2011 أساسا بكثرة الاعتصامات والتحركات الاحتجاجية الاجتماعية وما رافقها من عنف وهو ما جعل صورة تونس تهتز كوجهة سياحية لدى السياح الأوروبيين الذي يمثلون 60 % من سوق السياحة.

شملت الأزمة انخفاضا في السوق الداخلية للسياحة التونسية وخاصة السوق الفرنسية التي بلغت 42 بالمائة حيث لم يتجاوز عدد السياح الفرنسيين 800 ألف سنة 2011 مقابل أكثر من 1 مليون و 300 ألف سنة 2010.

كما سجل عدد السياح الألمان أيضا تراجعا حيث لم يتجاوز عددهم في نفس السنة 265 ألف سائح . ويعود تفسير هذا التراجع أساسا إلى الانفلات الأمني الذي ساد مناطق البلاد السياحية مثل الحمامات و سوسة وجربة إثر أحداث 2011 وأزمة اليورو التي أثرت بدورها على أولويات السائح الأوروبي.

وبصفة عامة سجلت السياحة انخفاضا في أعداد الأوروبيين بأكثر من النصف من 3 ملاين و 800 ألف إلى 2 مليون و 100 ألف.

2) هل كان التطرف الديني ضربة قاضية للسياحة التونسية: حادثة نزل امبريال مرحبا نموذجا ؟

شهدت البلاد التونسية يوم 26 جوان 2015 هجوما مسلحا على فندق سياحي بمدينة سوسة امبريال مرحبا. و تمكنت الوحدات الأمنية بالجهة من القضاء على منفذ الهجوم الإرهابي . وعبرت عديد الدول الأوروبية عن تضامنها مع تونس .فماهي انعكاسات التطرف الديني على السياحة التونسية؟

أ * انعكاسات حادثة نزل امبريال مرحبا على النشاط السياحي

أدى اعتداء سوسة الإرهابي إلى تسجيل خسائر بشرية فادحة تمثلت في سقوط حوالي 37 قتيلا و حوالي 37 قتيلا و حوالي 8 جرحى من جنسيات أوروبية مختلفة. و كان اعتداء نزل امبريال مرحبا الهجوم الإرهابي الأكبر في تاريخ البلاد، وبمثابة ضربة موجعة للاقتصاد الوطني الذي يقوم على النشاط السياحي. وجل هذه الاعتداءات الإرهابية هي بمثابة ثأر من الاقتصاد التونسي وخاصة القطاع السياحي وفي ذات السياق اعتبر العميد علي زرمديني أن اعتداء امبريال مرحبا هو جزء من استهداف مستمر لتونس باعتبارها من أهم الوجهات السياحية في العالم العربي. وأكد الخبير السياحي وحيد

إبراهيم أنّ القطاع السياحي سيُسجل خلال الفترة المقبلة ركودا كبيرا، مُشيرا إلى أنّ الهجوم المسلح على نزل إمبريال سيُؤثر سلبا على الوجهة السياحية التونسية.

الصورة عدد :1 انتشار الوحدات الأمنية بعد القضاء على منفذ الاعتداء الارهابي .

المصدر : شبكة التواصل الاجتماعي .

وأما على مستوى الخسائر المادية فقد خلف اعتداء نزل امبريال مرحبا خسائر فادحة تمثلت في غلق 38 بالمائة من مجموع الفنادق إذ بلغ عدد الوحدات الفندقية المغلقة 192 وحدة من 573 فندقا سياحيا. وبلغت نسبة الفنادق التي أغلقت أبوابها 48 بالمائة من إجمالي الفنادق السياحية في البلاد كما سجل عدد السياح تراجعا تجاوز نسبة 30 بالمائة .كما تأثرت الحجوزات نحو تونس جراء اعتداء سوسة الإرهابي وكانت هذه الاعتداءات ضربة قاضية للسياحة التونسية.

ب) التوزع الجغرافي للضحايا حسب الجنسيات

البلد	عدد القتلى	عدد الجرحى	المجموع
بريطانيا	30	26	56
إيرلندا	3	0	3
ألمانيا	2	1	3
بلجيكا	1	3	4
روسيا	1	1	2
البرتغال	1	0	1
تونس	1	7	8
أكرانيا	0	1	1

المصدر الديوان الوطني للسياحة

الصورة عدد : 2هروب السياح من الشاطىء بعد وقوع الحادثة .

المصدر: شبكة التواصل الاجتماعي

3) أهم الحلول المقترحة بعد الحادثة لإنقاذ الموسم السياحي .

يرى أغلب العاملين في القطاع السياحي أن ما حصل كارثة، وهو ما أكده كاتب عام جامعة السياحة بالاتحاد العام التونسي للشغل حبيب رجب في تصريح إعلامي له، إذ اعتبر أن الهجوم المسلح على نزل إمبريال مرحبا وما خلّفه من قتلى ومصابين يُعتبر كارثة على السياحة التونسية.وأضاف أنّ العملية الإرهابية الأخيرة ضربة كبيرة ستؤثر سلبا ولفترة طويلة على أداء القطاع السياحي الذي يُعتبر أحد أبرز الركائز الأساسية والعمود الفقري للاقتصاد التونسي.

لذلك سعت مختلف الأطراف المتدخلة في القطاع السياحي إلى البحث عن حلول بديلة لحماية القطاع من عديد المخاطر التي تهدده و في مقدمتها ظاهرتا التطرف الديني والإرهاب . ومن أهمها نذكر تشجيع السياحة الداخلية كبديل عن السياحة الخارجية خصوصاً في ظل تراجع عدد السياح الوالدين من السوق الأوروبية وخاصة الفرنسية.

وعملت وزارة السياحة على فتح الباب أمام السياح الجزائريين بعد حادثة نزل إمبريال مرحبا بسوسة من خلال تسهيل إجراءات السفر والتنقل عبر الحدود البرية أمام السائح الجزائري. والتخفيض في سعر الإقامات في الوحدات الفندقية التونسية مراعاة لمداخيل السائح المحلي والمغاربي .

لم تكن نتائج هذه الحلول المتبعة في مستوى الآمال المنتظرة من قبل الأطراف المتدخلة في القطاع السياحي، حيث لم تحقق السياحة الداخلية والمغاربية مداخيل هامة كالتي كانت في السابق. بل إن معظم الوحدات الفندقية لم تستأنف

نشاطها من جديد بعد حادثة اعتداء نزل إمبريال مرحبا وظل العمال الذين وقع تسريحهم دون عمل وهو ما أدى إلى ارتفاع ظاهرة البطالة في صفوف خريجي الجامعة التونسية طيلة العطل الصيفية " الموسم السياحي " .

4) الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع السياحي بعد حادثة نزل إمبريال مرحبا بسوسة.

أ) التشجيع على الاستثمار السياحي .

تتم مشاريع الاستثمار السياحي بواسطة اتباع استراتيجية تحدد المجالات والاختصاصات التي يمكن استغلالها و كذلك خلق أرضية ملائمة للمستثمرين المحليين و تبرز أهم مبادئ هذه الاستراتيجية من خلال:

1-تمتيع القطاع السياحي بإعفاءات ضريبية لتشجيع المستثمرين المحليين على إنجاز مشاريع سياحية في المناطق الداخلية مثل القيروان وسبيطلة وغيرها.

2-حث البنوك و المؤسسات المالية على توفير قروض للمستثمرين في القطاع السياحي.

3-الإسراع في المصادقة على المشاريع السياحية المزمع إنجازها من قبل السلطة المعنية في المناطق الداخلية مثل تهيئة المسالك السياحية.

4-توفير المزيد من العقارات بأسعار مناسبة حتى يتيسر للمستثمر بعث مشروعه السياحي.

5-تشجيع السياحية البديلة في البلاد التونسية مثل السياحة الإيكولوجية.

ب) تكثيف الدعاية والإشهار السياحي.

تعد عمليات الدعاية والإشهار من أهم وسائل الترويج السياحي، حيث يمثل الإعلام بمختلف أشكاله وسيلة مهمة في نشر ثقافة السياحة بين الأقطار.

وبالتالي يجب على السلط المعنية بالقطاع السياحي التطرق إلى هذا الجانب للنهوض وتطوير القطاع السياحي. و تبرز عملية الإشهار من خلال تكثيف البرامج الإعلامية و القيام بحملات إشهارية للتعريف بالموروث الثقافي الذي تشتهر به عديد المدن التونسية بواسطة وسائل الإعلام المرئية والسمعية.

و تعد عمليات الدعاية والإشهار عنصرا فعالا ومهما للتعريف بالمنتوج السياحي التونسي في عديد المناطق السياحية التونسية إذ لا يمكن تصور وجود مواقع أثرية و تاريخية ومنشآت سياحية دون وجود مواقع لها في الأنترنات ونشرات تعريفية و برامج ترويجية على شبكات الأنترنات و التواصل الاجتماعي.

ج) مزيد الاهتمام بالسياحة البديلة في تونس.

تعد السياحة الثقافية والإيكولوجية في العقود الأخيرة من أبرز أنواع السياحة البديلة في معظم الوجهات السياحية في العالم غيرأن هذا المنتوج السياحي لا يزال محدودا في البلاد التونسية رغم تنوع مقوماتها الطبيعية والثقافية.

و من بين الحلول التي يمكن اعتمادها لتطوير السياحة البديلة في تونس نذكر:

1 – إحداث مراكز سياحية بيئية ثقافية مندمجة في عدة مناطق من البلاد التونسية.

2 – إقامة فضاءات ترفيهية ومطاعم سياحية.

3 – تهيئة المواقع الأثرية المهمشة (قصر اللمسة – قصر الباي- ...)

4 – تهيئة محيط المغاور بعدة مناطق جبلية بالبلاد التونسية مثل جبل السرج بالقيروان و السند بولاية قفصة.

5 – الاهتمام بالقرى الواحية القديمة بالجنوب التونسي.

وتبقى معظم هذه الحلول شكلية يصعب تحقيقها على أرض الواقع الراهن نظرا إلى وجود عدة عراقيل أهمها الميزانية المالية الضعيفة للمؤسسات التابعة للقطاع السياحي في عدد كبير من المدن التونسية.

التوصيات والنتائج

انطلاقا من العرض والتحليل السابقين يتضح لنا أن الإرهاب ضرب الكثير من البلدان التي تعتبر من أهم الوجهات السياحية حول العالم، ما أثر بشكل سلبي نسبيا على العائدات الاقتصادية لقطاعات السياحة فيها. إلا أنه وفق الإحصاءات مؤخرا، تبين أن أثر الإرهاب على السياحة في هذه البلدان ظل ضئيلا.

وفي اعتقادنا يعد التطرف ظاهرة إقليمية لضرب القطاع السياحي في البلدان النامية التي يعتمد اقتصادها على القطاع السياحي، فقد شهدت العديد من الأقطار الأخرى ضربات إرهابية في شكل اعتداءات مسلحة لضرب القطاع السياحي ومن أهم هذه الأقطار مصر و تركيا اللتان تعدان من أهم الوجهات السياحة في العالم.

كما تبقى مقاومة التطرّف رهانا على كل الفاعلين في المجتمع التونسي بعد سنة 2011. وشكل هذا الموضوع اهتمام فعلي لكل المنظمات الوطنية خاصة بعد تعدد العمليات الارهابية المسلحة في تونس التي استهدفت القطاع السياحي منذ سنة 2013.

إضافة إلى ماسبق عرف القطاع السياحي في تونس بعد انتعاشة بعد أزمة كورونا بفضل عديد المجهودات التي بذلها الفاعلون في هذا القطاع خاصة الأطراف العمومية التي اتبعت منهجا جديدا للترويج السياحي داخل وخارج البلاد. وتشير الإحصائيات في هذا السياق أن تطور عائدات السياحة التونسية بقرابة الثلث سنة 2023 مقارنة بالسنة الماضية.

وهكذا تظل المؤشرات الاقنصادية إيجابية تؤكد تعافي القطاع السياحي من الأزمات التي تعرض لها جراء العمليات الإرهابية أي بروز آفاق جديدة لتونس بفضل ديناميكية هذا القطاع وتعزيز إحتياطيات العملة الأجنبية الصعبة التي تعد ركيزة مهمة للتنمية في تونس.

المراجع:

باللغة العربية

الكتب:

إبراهيم احمد ضياء الدين، دور الخدمة الاجتماعية في وقاية الطلاب من التطرف، القاهرة، 2013

عبد اللطيف الحناشي، السلفية التكفيرية العنيفة في تونس من شبكات الدعوة إلى تفجير العقول، الدار التونسية للكتاب، تونس،2020.

نورالدين ستهم، السياحة في تونس، دار السراس للنشر، تونس، 1994

مصطفى غرايبية خليف، السياحة الصحراوية : تنمية الصحراء في العالم العربي ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، بيروت.

المجلاّت

محمد الجديدي " التجربة السياحية في تونس" ، المجلة التونسية الجغرافيا، العدد 29، 1999.

المراجع باللغات الأجنبية

Noureddine Sathom, L'industrie et le tourisme en Tunisie Etude de geographie du développement, livre 2, 1992.

Reconsidering Security in Africa

Lord's Resistance Army and Human Security in Central and Eastern Africa

(Uganda, DRC, CAR, South Sudan)

Mariam Bensaoud[1]

Abstract

This study examines the Lord's Resistance Army (LRA) as a human security threat in Central and Eastern Africa, focusing on its impacts on civilians and wildlife, particularly women, children, and elephants. Adopting Critical Theory and the Human Security framework, the analysis broadens the discourse on security by shifting the referent object from the state to individuals and ecosystems. The paper explores the LRA's history, tactics, and resilience, revealing how historical, geographical, and political variables sustain its operations across Uganda, DRC, CAR, and South Sudan. Key findings highlight the LRA's atrocities, including abductions, mutilations, and its role in the illicit ivory trade, underscoring its dual threat to human lives and environmental sustainability. The research critiques traditional state-centric approaches to counterinsurgency and emphasizes the need for inclusive, human-focused, and regional strategies to address complex security challenges. By reframing security, this paper contributes to a more comprehensive understanding of threats posed by armed non-state actors in post-colonial Africa.

[1] Mariam Bensaoud is a PhD scholar in international Relations at the University of Dokuz Eylul, Izmir, Turkiye. Contact: mariambensaoud1@gmail.com

Introduction

Having lived a long history of colonialism and patrimonial legacies, Africa remains one of the most challenging continents in terms of democracy establishment, state building, development, political stability and above all security. As a region, the African continent from its Maghreb to its Sahel all the way to Egypt and South Africa has offered a challenging post-colonial experiment for international security. The security challenges tearing the continent include but are not limited to old security challenges such as border conflicts, armed conflicts and inter-state wars to the more pronounced and concerning human security issues. Territorial integrity and ethnic divisions are two of the most visible effects of colonialism which contribute to keeping the continent ravaged by blood shedding, crimes, illicit activities and trafficking which dangers transcend the continent. Armed conflicts in Africa have had side effects beyond contributing to instability to causing other new security challenges that put African states and most importantly Africans into danger.

The available literature on the topic is vast but mainly focuses on state related issues such as democracy, corruption, patrimonialism, colonialism, state building, identity and ethnicity management or the failure of regional and international mechanisms. Other topics covered by the scholars on the topic are illicit economies, warlordism as well as border issues or regional security. Amongst the major works on the topic are Judith Vorrath' 'From War to Illicit economies in Liberia and Sierra Leone' where incomplete state building and issues of criminal justice systems are blamed for making West Africa a transit zone for South American Cocaine destined for Europe.[1] Kristen A. Harkness (2016), on the other hand, focuses on the ethnic origins of LRA and their illicit criminal activities, which she traces back to the weakness of Ugandan Army and its inability to secure Ugandan borders and population in the North due to its ethnic lines and biases.[2] Andre Le Sage (2010) in 'Africa's Irregular Security Threats: Challenges for U.S Engagement' criticizes the states' weak reactions,

[1] Judith Vorrath, "From War to Illicit Economies: Organized Crime and State Building in Liberia and Sierra Leone", **German Institute for International and Security Affairs**, (2014)
[2] Kristen Harkness, "The Ethnic Army and the State: Explaining Coup Traps and the Difficulties of Democratization in Africa", **Journal of Conflict Resolution**, 2016, Vol. 60, No. 4, pp. 587-616. DOI: 10.1177/0022002714545332

corruption and tribally based armies which make ethnic divisions worse, thus, leading to a growth in LRA and other armies' strength. This had contributed to a further weakness of civilians which happened to come under attacks both by LRA as well as by the armies. Le Sage also offers an overview of the group's crimes ranging from illicit trade and war economy to piracy, arms dealing, and human trafficking.[1] Kwesi Aning, on the other hand, tackles regional issues in the article 'Africa Confronting Complex Threats'. Aning explores the core regional issues which lead to complex security issues in the region such as historic notions of sovereignty, lack of regional hegemonic power, elitism in regional approaches as well as the rise of a form of regionalism which lacks regional values in Africa. Political and military weaknesses added to interstate conflicts in the continent serve as fruitful ground for the growth and sustenance of transnational criminal groups as well as regional ones.[1] Michelle Sieff (2008), chooses to focus on the role of civil war and democratization process on the growth of armed groups in Africa in the article "Africa's Many Hills to Climb". According to Sieff, beyond Africa's democratization issues, Africa's relations to international community which is still locked in colonial type of relations, such as western donors' relations, also explain Africa's failure to cope with the armed group problem.[2] Issaka K. Souara (2009), also sheds the light on democracy building issues and the violence which follows elections in African countries such as military coups and their role in growth of armed groups by building a constant state of lawlessness and instability.[3]Abdel Fatau Musah (2009), explores the local and regional governance issues in the article 'Security and Governance in West Africa'. Musah, argues that internal governance issues in Africa such as political elitism, past clan allegiances and patronage habits have led to the growth of repression and insecurity both from state and non-state actors such as quasi states and warlords.[4]DCAF and Geneva Call Report (2015) explores how armed non-state actors function in Africa and how they can be both useful and dangerous. Dangerous in terms of the threats they pose to the stability of the state in terms of the conflicts they foster as well as the illicit activities but useful in serving to

[1] Kwesi Aning, "Africa Confronting Complex Threats", **International Peace Academy**, 2007.
[2] Michelle Sieff, "Africa: Many Hills to Climb", **World Policy Institute**, 2008, pp. 185-195.
[3] Issaka K. Souare, "The AU and the Challenge of Constitutional Changes of Government in Africa", **Institute for Security Studies**, 2009, paper 197.
[4] Abdel Fatau, Musah "West Africa: Governance and Security in a Changing Region", **International Peace Institute**, 2009.

sometimes balance for the states' weaknesses by providing civilians certain services and goods the state failed to provide. The report also examines how the groups violence pose major hindrances to the functioning of international mechanisms such as humanitarian aid and peacekeeping operations.[1] Finally, Tony Karbo and McCandless in the book 'Peace, Conflict and Development in Africa: A Reader' adopt Ali Mazrui's new wars theory to explain the effects of globalization on security and stability in the region. The regional conflicts including armed groups come as part of a natural process on the road to democracy which post-colonial countries must intake. The globalization process, however, added to lack of political and civil rights has caused more economic inequalities than elsewhere which contributes to security challenges in sub-Saharan Africa such warlords and armed groups.[2]

Adopting the Critical Theory approach, this paper aims to contribute to the available literature on armed groups in Africa by using the concept of Human Security to analyze the security threats posed by the Lord's Resistance Army. Most of the literature on the topic focuses mainly on a state approach by shedding the light on issues of geopolitical character such as interstate conflicts and state behavior which contribute to LRA development. Available studies mainly adopted a causal approach analyzing what made LRA become and what makes it survive. Few, however, shed the light on the effects of LRA activities on human security by considering subjects such as women, children or even elephants which are all major resources for LRA.

[1] DCAF & Geneva Call, "Armed Non-State Actors: Current Trends and Future Challenges", **DCAF**, Working Paper Series No 5, 2015.
[2] McCandless, E., and Tony Karbo, **Peace, Conflict, And Development in Africa: A Reader**, University for Peace: Switzerland, 2011.

Research Question

To fill this gap, this paper asks the question:

To what extent has the Lord's Resistance Army been a human security threat in Central and Eastern Africa?

To answer its research question, the paper devises the 'human security' into two referral objects namely civilians, which focuses mainly on women and children in places such as North Uganda, West South Sudan, South Darfur, CAR and Congo, and the second referral object which consists of elephants. The second referral object being the subject of a major illicit and criminal activity by the armed group is analyzed both through direct and indirect referral. The first focuses mainly on the implications of poaching activities by LRA on African elephants and the second relates the activity to first referral by considering direct dangers from LRA's poaching on civilians as well the money gained from poaching and its contribution to the group's extended violence and crimes on the referral object I (Civilians).

I-Theoretical and Conceptual Framework

1.1Critical Theory for Security Studies

This study adopts the Critical Theory for security studies as its theoretical approach. Critical of the classical and traditional approaches to the study of security where the centrality and focus has solely been on the state, the Critical Theory calls for expanding the security studies analysis and agenda beyond the state to other referent objects that can either be beyond or below the state. Established by Ken Booth (1991), the critical theory seeks to redefine the state as a mean to security rather than its end. The theory reframes the understanding of the state as the center of security to the actual provider of security which brings into center other referent objects such as citizens. Individuals are, thus, considered as an important element of security analysis of current world security challenges which traditional theoretical models failed to predict, explain and solve. Unlike traditional theories which focus mainly on the structure of international system and its security implications on the state, Critical

Theory aims to engage with contemporary security problems to which it aims to develop contemporary ways of analysis far from the pragmatic and structural traditional ones as Marx Morkheimer puts it. Ken Booth (1991) one of the major contributors to the development of the critical approach for security analysis has developed the concept of 'Emancipation' as central to the understanding of security. According to Booth, security in its essence infers freedom from threats and dangers that would inhibit the existence and liberty of individuals.[1]

Against the Copenhagen School of security studies, the Critical Studies School calls for the politicization of security and for the insistence on security in issues where it traditionally has not been so such as human security, liberty, environment, social equality and freedom, etc.

This study falls more specifically within the range of the Welsh School which follows the Gramscian and Frankfurt School critical theory as a guideline for the understanding and analysis of security. The While recognizing the importance and role of the state, the Welsh School calls for the broadening of our understanding of security and for the consideration of other referent objects than the state. The Welsh School goes against Copenhagen's arguments for desecuritization, given that it would leave security as a concept and a practice under the monopoly of a political elite which has so far not proved any useful in providing security in practical and real terms to common individuals, overall livelihood and wellbeing. The critical scholars, are thus, set to represent those referent objects that have been absent in the representation, framing and discourses of security by reframing security, or more rightly by freeing its borders.[2]

1.2Human Security Concept

One of the conceptual pillars to Critical Theory for security analysis is Human Security. The concept basically refers to the security and freedom of individuals from all harms and threats. It is however, not limited to humans but also occasionally used to refer to broader areas which come below or above the state level such as society, culture and environment. There are basically three major explanations

[1] Pinar Bilgin, "Critical Theory". **Security Studies: An Introduction**, edited by Paul D. Williams. Routledge: Tayler and Francis. London and New York, 2008, pp. 89-102.
[2] Bilgin, pp. 98-102

for human security, two of which are said to be narrow while the other referred to the broadeners of the concept. The first definition adopted by scholars such as Alston (1992), Lauren (1998) and Morsink (1998) refers to natural rights and the rule of law which refer to the fundamental liberal understanding of individual rights including life, liberty and the pursuit of happiness. The second definition which has been established by international advocates of human rights such as Bootros Ghali (1992), Moore (1996) and the UN in its resolutions (1995, 1999), refers to a humanitarian view of security and the responsibility and rights to be free from genocide and war crimes. The third definition of the concept, also known to be adopted by the broadeners, extends the concept of human security to economic, social and environmental security and not only considers humans but also overall livelihood under which referent objects such as animals and mother nature would come.[1]

Accordingly, the concept of human security is divided into negative and positive human security with the first referring to the absence or freedom from threats while the second referring to the more positive side of not only securing but also flourishing.[2]

For the scope of this study, the paper focuses on negative human security while adopting a general view of the latter which includes elements from the three different definitions of human security. In other words, the paper does not limit human security to individuals' freedom from threats but also considers objects of overall livelihood and mother nature such as animals. The concept is adopted to refer to threats of life and liberty from crimes against humanity not only involving individuals but also animals.

II-Lord Resistance Army: A Complex Guerilla Army

2.1 Warlord, Religion and Mysticism

Developed under the lead of the mystic warlord, Joseph Kony, the Lord's Resistance Army group rests firstly on a complex system of belief where Kony takes a metaphysical role according to which comes

[1] Fen Osler Hampson, "Human Security". **Security Studies: An Introduction**, edited by Paul, D. Williams. Routledge: Tayler and Francis. London and New York, 2008, pp. 229-243.
[2] Hampson, p. 231

the legitimacy of his lead, of the group and of its criminal activities. Joseph Kony which has proved to be a serious challenge for multiple international, regional and local operations to catch and to bring into justice declares himself as a prophet, possessed by several spirits which connect him directly to God, give him orders and allows him to predict group' members future mainly intentions for defection or loyalty. According to Kony, he was attributed the duty of 'tribal purification' by God which requires him to lead a group of purified souls that can purify or otherwise kill and torture those who refuse the legitimacy of the guerilla group.[1] This is mainly carried toward the Acholi community amongst which Kony was born in 1961 before he grows to be a soldier with Ugandan People Democratic Army, from which he defects to lead own rebellious army as UPDAG enters into agreement with the Ugandan government. To keep his armed group pure, Kony carries daily mystic traditions to make new members, mainly abductees of LRA, join the pure line of the group such as the Shea oil bath. Kony also carries daily traditions of cleansing his own army members by leading prayers in evening, reciting bible and then predicting members sins and futures according to which he orders death penalties.[2]

2.2 Political Background and Development

The rise of LRA stretches back to the conflicts over governance between Northerners and Southerners following the country's independence in 1962. The country's ethnic and divisive lines stretching back from the British colonial time had divided the North and South over who is more entitled and who shall govern the country as an entity. This has made the country go through a series of military coups and violence. The first military coup carried by the northerner Idi Amin made the country drawn into failure and lack of rule of law. Having shut all institutions and carried targeted killings against civilians, Idi Amin increased the divide and violence in the struggle over integration. Overthrown by

[1] Dorothy Horsfield, "The Lord's Resistance Army: Alive and Well", **Eureka Street.com**.au, Vol. 25, No. 16. 2015.
Africa Journal, "Surviving the Lord's Resistance Army in S. Sudan", America, Vol. 20, No. 27, 2010.
[2] **GlobalSecurity.Org**, "The Lord's Resistance Army",2016.
https://www.globalsecurity.org/military/world/para/lra.htm
Abasa Africano, "Ungoverned Spaces and the Survival of Terrorist Groups: A Case Study of the Lord's Resistance Army", **Calhoun: NSL Institutional Archive of the Naval Postgraduate School**, 2015.

forces of Ugandan refugees, who were expelled during his role, and Tanzanian army, Idi Amin was followed by Obote (a northerner) who became president in 1980 through elections. Yoweri Museveni, a Southerner and an electoral candidate with Obote, believed that elections were rigged by Obote and launched a guerilla war against the government which would last for five years between his guerilla army and the Uganda National Liberation Army. Obote, however, thrown by own army in 1985 is replaced by Tito Okello who served as a transitional government with Acholi soldiers and who entered into agreement with Museveni's Army which already controlled many parts of the country. As Okello's army broke agreement conditions with Museveni and carried targeted killings. Museveni's forces took over Kampala and overthrew his presidency leading to Museveni 's rise as president.[1]

Museveni's rise to presidency was, however, a turning point to Uganda not in terms of the economic and social reforms and the transition he would carry, which remained focused on the South, but rather in relation to the beginning of a lifetime struggle with the North that would give rise to one of Africa and the world's most complicated and challenging insurgency which with time would turn to a criminal group: Lord's Resistance Army.

Museveni's rise to presidency was met with a large-scale resistance from the North, because of his being Southerner which meant the end of the Northerners' hold on military and political institutions of the country. That also meant the possible discrimination and marginalization of Northerners under a southerner rule. As a result, an insurgent group raised called the Holy Spirit Movement (HSM) under the lead of Alice Lakwena. Lakwena, a relative of Kony, led the group through claims of magical power and through holy spirit tactics which were composed of initiation and purification rituals but with strict rules on behavior and violence. Defeated in 1987, Alice retreats to Kenya, and her rebellion leadership is followed by the rise of Joseph Kony who uses HSM remnants to compose own armed group first known as the Christian Army and later labeled as the Lord's Resistance Army. The armed group under the lead of Kony, sets as its objective the overthrow the Museveni government and the rule of Uganda based on the Christian Ten Commandments. Unlike HSM, however, Kony's LRA sets no rules on behavior toward common citizens and noncombatants and accordingly carries a variety of

[1] Africano, pp. 18-20

attacks and crimes while moving between Sudan and Uganda. The year 2006, however, proves to be a turning point for LRA and Central and Eastern Africa as LRA becomes a transitional armed group functioning in four countries (Sudan, South Sudan, CAR and DRC) instead of Uganda alone after being forced out by Ugandan Army across borders.[1]

It is after this event, that LRA has become a larger threat for human security across the region by carrying a variety of criminal activities that put into danger citizens, mainly women and children, as well as other creatures such as elephants which become a major source of earning through poaching activities. This geographical scattering of LRA has made it become a highly complex guerilla group which now served not only as insurgency but more properly as a transnational criminal group which built alliances with states and other guerilla groups. The complex regional context which consists of several intrastate and interstate conflicts has contributed to the complexity and growth of LRA.

2.3 Organizational Structure and insurgency tactics

LRA's group has proved to be essentially challenging for international, regional and local counterinsurgency operations. This has been the case due to the group's insurgency tactics and strategies and highly organized structure which allowed it to escape all attempts of defeating it. LRA has not depended on the number of its fighters which in no way could equal or exceed the number of fighters in the militaries of Uganda, AU's RTF, U.S AfriCom and other UN initiatives. Instead, LRA developed itself into a structured organization with developed tactics that consisted of making use of very small units with small number of fighters rather than the opposite.

2.3. (a) Organizational structure

LRA functions through a very hierarchical and structured armed organization where Kony serves the highest position as the general and ideological leader. Right under Kony is his senior advisors who are assigned specific missions and positions such as public relations and military strategy. Then, comes the level of hardcore fighters which are estimated to be between 500-1000 with fluctuation depending

[1] Africano, pp. 21-22
Adrian Taylor, "Uganda and the ICC: Difficulties in Bringing the Lord's Resistance Army Leadership before the ICC", **6 Eyes on the ICC**, 2009, Vol. 23.

on abduction. The members are then divided into four brigades which take care of the overall leadership of fighting. Beneath this leadership comes the field or operation units which is composed of field commanders, abductees and an officer of religious affairs who takes care of the praying and fasting. The field units' groups are trained to split to a maximum possible level during operation while keeping a close coordination of moves amongst each other. LRA also avoids using high frequency radios and technology to avoid detection by the governments intelligence services.[1]

2.3. (b) Resilience Strategies

As for its resilience tactics, LRA as mentioned earlier has depended in its fight against governments on tactics that can ensure it can not be caught by forces. First, is the element of unpredictability and surprise as its crucial strategy for successful attacks regardless of its decreasing number of fighters. This allows LRA to keep civilians and armies in constant fear which gives it an indirect control of territory and civilians moves as most individuals would empty any space where there are doubts about existence of LRA units around out of fear.[2] The second strategy is the use of remote and strategic areas which generally consist of ungoverned and contested spaces where LRA can be out of reach for armies but in touch with other criminal groups and traders to whom it sells resources and buys supplies as is the example of Kafia Kingi enclave, Lubanga Tek and Imatong Mountains.[3]

The third important resilience strategy of LRA group is the division into very small and fast units through Central African Republic and Congo. Once attacked or while attacking, the units get scattered into very small number of fighters as small as 3 or 4 members and get scattered around different parts. This allows them to easily attack civilians without being previously detected and likewise easily scattered after attack to not being caught by Ugandan or other forces.[4]

The Lord's Resistance Army is also known for its strategy of targeting less urbanized areas, that are given up on or neglected by own governments, as a field for their hiding and activities. Additionally,

[1] Anthony Vinci, "The Strategic Use of Fear by the Lord's Resistance Army", **Small Wars and Insurgencies**, 2005, Vol. 16, N. 3, pp. 360-381, DOI: 10.1080/09592310500221336
[2] Vinci, p. 372
[3] Robert L. Feldman, "Why Uganda Failed to Defeat the Lord's Resistance Army", **Defense and Security Analysis**, 2008, Vol. 24, No. 1, pp.45-52, DOI: 10.1080/14751790801903210
[4] Feldman, p. 47

they also use coalitions with other rebel groups such as Ex-Seleka with whom they occasionally do business and occasionally fight against.[1] Another important strategy is their targeting of small targets rather than large scale attacks which allows them to avoid confrontation with Ugandan Army.[2] The armed group also makes use of small weapons such as Rocket Propelled Grenades (RPG) along with AK-47s but with the latter's possession limitation to Unit commanders alone.[3] Furthermore, LRA also uses as a strategy the targeting of civilians which it uses as a provocation against and a strategy to decrease the legitimacy of the government. Through its surprise criminal attacks on civilians, LRA aims to pass a message to the communities that their governments could not protect them. Abduction is also another resilience strategy which has served LRA to keep going regardless of its recent years decreased number of fighters and its entering into what is known as a survival mode. The use of abduction allows LRA to fill its ranks forcefully without needing to have loyal fighters voluntarily joining its lines, which has become impossible given that most ex-loyal fighters have voluntarily escaped and most people in the region are horrified by the group's atrocities.[4]

III-Three Variables: History, Geography and the Political Context

In line with Critical Theory and to properly understand the functioning, growth and most importantly the continuity of LRA regardless of the joint efforts that were directed against it, there are three important variables that explain and feed the existence of LRA: History, Geography and the Political Context.

[1]Paul Ronan, State of the LRA 2016, **LRA Crisis Tracker**, 2016.
[2] Feldman, p. 47
[3] Vinci, 368-369
[4] Vinci, pp. 371-376

3.1 History

In the first layer comes history and more especially colonialism which has set the region and Uganda, specifically, into a fate of a lifetime division which has so far been the evil from which all evils came to be. Up until the 14th and 15th century, the whole region is known to have been under the reign of a single kingdom. An invasion from the North, However, has made it divide into four small kingdoms known as Ankole, Toro, Bunyoro and Buganda. As the Europeans set foot on the region, the British 'divide and conquer' strategy took on furthering division lines between Ugandan South and North and the creation of identity on ethnic lines. The Nilotic speaking North was perceived as primitive and treated accordingly. Northerners were given status and activity based on their physical fitness only. The British used them for their military activity but did not invest into their development or education. The South, however, which was perceived as more of a soft community was given educational and development opportunities and considered fit for civil service. Development was mainly favored in the South of the country while the North intentionally neglected. The North and Northerners were given a second-tier status. Jobs for northerners consisted mainly of labor work. Another divide was also conducted on basis of religion, setting separate Muslims in the North and East and Christian communities in the rest of the country. The Acholi community been the major ethnic community of the North which was subjected to this British discrimination and suffered from poverty as a result of it, compared to Southern communities, would carry this into their struggle for equal being in the post-independent Uganda which ultimately gave rise to a never ending battle between South and North leading to the rise of LRA which came to attack own community, Acholi.[1]

This history not only has led to the group's creation but has productively served its purposes by justifying its existence and fight and drawing to its lines thousands of committed fighters in its early years. This same history has fed the rise of many other rebel groups not only in Uganda but also

[1] Taylor, pp. 24-26
Juma Okuku, **Ethnicity, State Power and the Democratization Process in Uganda**, Uppsala, Sweden: University Printers, 2002, pp. 11–12.
https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=_Nokyosqm68C&oi=fnd&pg=PA7&dq=divide+and+rule+by+the+colonialists+in+uganda

around the region, which claim to be motivated by ethnic marginalization and division from the powerful other as is the case with SPLA in South Sudan or Arrow groups in Western Equatorial State.

3.2 Geography

The second important variable which also explains the existence and functioning of LRA, and even other armed groups if we want, is the geography of the region which offers perfect opportunities for their growth and sustenance. Central and Eastern Africa's Large Flora and Fauna has so far proved to be a major contributor to the continuity and growth of LRA.

The region's large amount of forests and bush areas such as claves offer convenient places where LRA can manage to easily hide and grow across the four countries where it is active whenever it is pressured by Ugandan army or any regional and international force.[1]

Moreover, is the importance of wild animals available in the region which serve as an important resource for LRA's illicit trade of ivory which gives LRA a comfortable source of richness even if they are strained from conducting their regular business in other mineral resources such as gold, diamonds, etc.[2]

3.3 Political Context

3.3. (a) Interstate Level Context: Proxy wars

The third major variable which is crucial in understanding the very being and growth of LRA is the political context of the area where it functions which breeds not only the growth of LRA but also of a network of other armed groups. The various regional interstate conflicts have given rise to a trend of using armed groups, born out of intrastate conflicts, as part of states offense and defense paradigms. To secure their interests and regimes, states sought alliances with guerilla groups such as LRA and others in complex political and geopolitical equations among the regional neighbors. Armed groups coalitions with the states and the support they earn from it, in terms of weapons, physical area, training

[1] LRA Crisis Tracker, 2016, p. 6
[2] LRA CRISIS TRACKER, pp. 6, 7, 8

and other benefits made them become a natural part of the regional political network making it almost impossible to abolish them in the existence of the current political regional context.

Beyond LRA, the region is one characterized by a very active and complex network of insurgent and criminal groups which build complex relations with each other and the states. Mutual intervention in internal affairs through armed groups has become a regional trend. At the center of this, is the geopolitical calculations such as the important geopolitical position of Sudan and South Sudan which has been crucial in the rise of this security mechanism in Central and Eastern Africa. South Sudan's geopolitical position and its important oil fields make it subject to border conflicts among regional countries, this has been exacerbated by ethnic intrastate conflicts which put the states at a high risk of secession.[1]

LRA 's continuity as well as growth in force and capabilities is largely due to Uganda and Sudan's rebel steeple-chasing game which has rendered both of their populations subject to multiple attacks from guerilla groups. Because of Ugandan support to SPLA which has been crucial to the latter's ability to separate from Sudan and gain independence over the South Sudan area, Sudan has since 1990s been a loyal and committed supporter to LRA which it has used as a counterinsurgency against Uganda-SPLA guerilla group coalition. Sudan is believed to have officially received LRA and gave it a base around its Juba area. Sudan has also played an important role in helping LRA continue to exist and grow when it has been chased away by Ugandan Army. It has offered a haven from Ugandan and other forces in the Kafia Kingi enclave which besides being a disputed area, thus not allowed to be accessed by Ugandan or any other armies, is also an important point for LRA trading activities. The areas of Kafia Kingi clave and South Darfur provide LRA members access to trading hubs where they can sell their ivory and get necessary supplies.[2] Among other forms of supports that have been handed to LRA by Sudan is lands for cultivations, materials to construct their homes, hospitals for treatment

[1] **IRIN**, "Regional Interests at Stake in the South Sudan Crisis", 2014.
http://www.irinnews.org/report/99802/regional-interests-stake-south-sudan-crisis

[2] LRA CRISIS TRACKER, p. 20
The Economist, "International: Africa's Most Wanted, Uganda, Sudan and Congo", London, 2006, Vol. 379, Iss. 8480: 64.

as well as weapons, ammunitions and landmines which make Kony incredibly strong and almost impossible to defeat.[1]

Other regional conflicts which feed the existence of LRA and a network of non-state armed groups is the Congo conflict where SPLA guerilla took over Congolese borders to fight against Sudan. This conflict has made the area between South Sudan and DRC borders an ungoverned space which served the interests of LRA that was already functioning in Western South Sudan to expand further into DRC's borders.

The Sudan, Eritrea and Ethiopia, conflict is yet another source of strength for LRA. The frontier dispute among the three countries and their use of proxy groups has made these latter dominate the borders and grow in power. While Ethiopia backed SPLA against Sudan, Sudan replied by supporting LRA with whom it launched a military attack to regain territory from the South. Sudan's support was also directed against Eritrea which responded to the offensive by joining Uganda and Ethiopia in their support to SPLA.[2]

3.3. (b) Intrastate Level Context: Failed State Building and Ethnic Governance

The other important political factor in the existence and growth of guerilla groups in the region including the Lord Resistance Army is failed state building and ethnic governance which is a common attribute of all the states where LRA and other guerilla groups have a strong hold and continue to successfully exist.

Following their independence, the states where LRA has been functioning including Uganda, CAR, Congo and South Sudan have followed similar patterns of governance which are characterized by divisible, corrupt and illegitimate politics which have proved to intentionally discard and neglect certain areas and populations. Areas where communities of other ethnic lines than those holding the power were left underdeveloped and empty from state forces such as police and other institutions that

[1] Vinci, p. 366
GlobalSecurity.org, 2016
[2] Majak D'Agoot, "Understanding the Lethargy of Sudan's Periphery-Originated Insurgencies", **Small Wars and Insurgencies**, 2013, Vol. 24, No. 1. DOI:10.1080/09592318.2013.740229

can protect civilians against guerilla groups. Targeted marginalization by theses states governments of certain populations have been an opportunity of growth and functioning for LRA which has exploited the absence of governments and adopted as a strategy the targeting of non-urbanized areas and communities that were not considered by governments as worthy of their protection.

In Uganda, for example, the North from where LRA originated and long functioned has been intentionally left alone and discriminated by the Southerner President Museveni. Development incentives and reforms targeted the South only while keeping the North marginalized. This not only offered LRA legitimacy and a cause but also a free ground where it could carry attacks and illicit activities without restraints.[1]

South Sudanese government has also intentionally kept its Western region out of its governance incentives because of the region's Zande ethnicity which has been in conflict with the dominant Dinka ethnic group to which the president and army members belong. The government complete absenteeism in the region, even while it was under serious attacks from LRA, made the group take advantage of the area as a base. Neglected by the government, while the East was given all sorts of institutions to protect it, the Western region of South Sudan had to develop its own community defense unit known as the Arrow Boys and which claim to have been abused by government SPLA army instead of given support in their fight against LRA.[2]

The same sectarian politics have also dominated Central African Republic which has left its Eastern area and other regions ungoverned. President Bozize's corrupt regime could not care any less about the country's Southeastern areas or even about most of the country. Instead, to safeguard his regime, Francois Bozize entered into coalition with UFDR rebel groups and handed them control over

[1] Pamela Faber, "Sources of Resilience in the Lord's Resistance Army", **CNA: Analysis and Solutions**, 2017.
Klaus Dodds, "Geopolitical Hotspot: Uganda", **Geographical**, 2011.
Charles Wendo, "Northern Ugandan Humanitarian Crisis Shocks UN Chief", **The Lancet**, 2003, Vol. 362.
Kennedy Tumutegyereize, "What Will It Take to end LRA Conflict", **Conciliation Resources**, 2012.

[2] Mareike Schomerus & Lotje de Vries, "Improvising Border Security: A Situation of Security Pluralism along South Sudan's Borders with the Democratic Republic of Congo", **Security Dialogue**, 2014, Vol. 45, No. 3, 279-294.
Chloe Auletta-Young, Beth Maclin, Jocelyn Kelly, Will Cragin, "We Mobilized Ourselves: Community Resilience in Areas Impacted by the Lord's Resistance Army", **Harvard Humanitarian Initiative**, 2015. Available at: https://hhi.harvard.edu/sites/default/files/publications/hhi_lra_report_we_mobilized_ourselves.pdf

diamond mining regions such as Sam Ovandy. Even after his overthrow, the Eastern region has continued to be left without any governance responsibility from the government. This came to the benefit of LRA which uses the area to transport illicit ivory, gold, diamonds and also carries looting activities for food supplies from citizens.[1]

Likewise, in Congo which is an important spot for LRA activities, the Eastern region of the country has been denied the government attention and became center to military, political and multiple other crises. Preoccupied by its power transition problems, Congolese government never responded to LRA's violence in the area and even went further to denying that LRA even existed on its territory while international community was raising alerts about the group atrocities in the Congolese areas of Haute Uele and Bas Uele provinces. Civil war unravelling the country since 2008, the unwillingness of President Kabila to leave power, the inaptitude of Congolese army due to its fragmentation by factional fights as well as North Kivu and Kaisai provinces conflicts about resources and rebels and the existence of many active local militias such as FDLR, Mai Mai and Kamuina Sapu in addition to the government's lack of will to fight LRA made the latter have a very safe territory for criminal activities in Congo. One of LRA's most empowering criminal activities is takes place at the Garamba National Park where it carries its elephant poaching for ivory trade and also uses the area for its general trading activities.[2]

IV-Analysis: LRA and Human Security in Central and Eastern Africa

To analyze the impact of LRA on human security in the region, this study divides human security into two referent objects namely referent (I) which is civilians with a focus on women and children and referent (II) which is African elephants subject to poaching from LRA. The referent (II) is also

[1] LRA Crisis Tracker, p. 16
[2] Anthony W. Gambino, "State Failure: The Responsibility to Protect Civilians in the Democratic Republic of Congo", **Georgetown Journal of International Affairs**, 2009, Vol. 10, No. 2, pp. 51-58.
http://www.jstor.org/stable/43133573
"Taping the LRA: South Sudan Tries to Bring Uganda's Rebels to Peace but not to Justice", **Africa Confidential**, 2006, Vol. 47, No. 11.
The Economist, 2016
Faber, p. 17

analyzed in relation to referent (I) by shedding the light on the indirect impact of the elephant poaching activity on referent object (I) as the following chart illustrates:

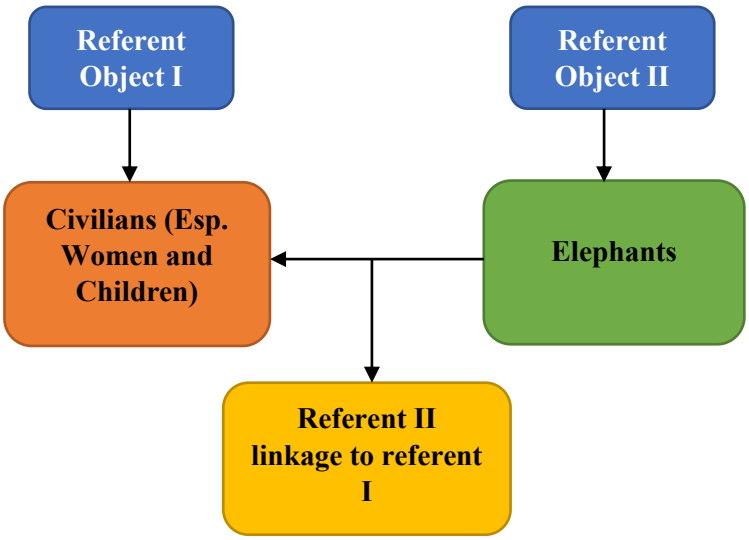

4.1 Referent Object (I): Civilians (esp. Women and Children)

Adopting as its motto ‘’kill one to frighten many’’, the Lord’s Resistance Army has mainly carried attacks against noncombatant and unarmed civilians. Its major criminal activity which is abduction has mainly targeted women and children to serve the purposes and needs of its organization. Few of LRA’s attacks has been on state institutions, officials or army. Instead, LRA has intentionally planned strategies to avoid any confrontation with the state. LRA has adopted as its strategy the targeting and attack of areas where the state presence was very low, close to absent. Its major areas of attacks have been villages, camps and similar community spaces. Besides presenting a physical threat and causing thousands of deaths, LRA’s attacks have left millions displaced, physically harmed and incapable.

In 2004, for example, LRA fighters carried an attack on Barlonyo Camp by setting it to fire causing about 300 deaths at once which made the attack be known as the Barlonya massacre.[1] In 2016, LRA also burned down the full village of Zabe causing a similar massacre.[2] LRA’s attacks on Northern Uganda, especially, which have been happening since its creation in 1986 have had disastrous effects on the Acholi community and have caused a huge displacement of the community making the area

[1] Africano, p. 26
[2] LRA Crisis Tracker, p. 8

almost empty from inhabitants.[1] LRA also carried attacks against civilians in DRC and CAR while in South Sudan's Western Equatorial region which made civilians get displaced to refugee camps in South Sudan.[2] LRA also carried attacks on catholic nuns from Latin America while on a mission[3] and attacked aid workers in Yei and Yambio areas.[4] Other multiple attacks to the four countries where it is active have been carried from the border triangle. Civilians have also come under attack in areas where LRA was extracting goods, gold and diamonds such as in mining camps in Congo's Haute Kotto Prefecture.[5] According to the UN, an estimated 100,000 people have so far been killed by LRA and at least 2.5 million have been displaced because of its criminal activities, including 180,000 Congolese, 60,000 South Sudanese and about 80 percent of the Acholi population who either had to get internally displaced or to become refugees across borders. [6]

Besides attacking the life of civilians, LRA has also deprived many from their freedom through abduction which forcefully turned small children into criminals and very young girls into sexual slaves, mothers and porters. LRA has carried strategic abduction of children under the age of ten, as young as 5 years old, both young boys and girls to serve its organization needs and purposes. The abduction crimes of LRA have especially intensified after its loss of many fighters which voluntarily escaped following Uganda's Amnesty act in 2001 which promised defectors to be forgiven except the LRA leader and seniors. Young boys are used by LRA to fill its lowest ranks of field units and fighters. Before abducting them LRA subjects the children to multiple practices of horror to prepare them for criminal activities. Young boys are usually ordered to kill own parents or other members of family and

---

[1] Horsfield, p. 13
Feldman, p. 45
[2] Shomeros et Al, p. 283
[3] LRA Crisis Tracker, p. 8
[4] Africa Confidential, p. 5
[5] LRA Crisis Tracker, p. 6, 19
[6] **UN Security Council**, "Demanding that Lord's Resistance Army End All Attacks, Security Council Calls for Full Implementation of Regional Strategy in Central Africa", 6971st Meeting, 2013, SC/ 11018.
https://www.un.org/press/en/2013/sc11018.doc.htm
The Resolve, "Key Statistics," The Resolve: LRA Crisis Initiative.
http://www.theresolve.org/the-lra-crisis/key-statistics/
Africano, p. 28
Roger Persichino, "Humanitarian Situation Critical in Uganda", **InterAction**, 2004,
http://allafrica.com/stories/200403090590.html

once taken to the organization the children are taken into of a process of initiation and integration.[1] This consists of torture on them such as beating, burning, etc. as well as ordering them to kill other children even eat humans' flesh or else to be killed. This is conducted to disturb the children psychology and make them ready to follow all orders from Kony and carry all sorts of possible crimes under pressure. The killing of own family members is also taken as guarantee for eternal loyalty as the abductees would never be able to go back to their own communities where they can be faced with resentment and revenge killing.[2]

Abducted women and young girls serve services such as bringing food and water as well as the group's possessions from one camp to another when on the move. Young girls are also offered as rewards to Acholi fighters of LRA or Kony himself where they serve as sexual slaves. These young girls also give birth to other children victims who are born into LRA and are subjected to a natural socialization into crimes, violence and atrocities against the outside world. This is because these children, born into LRA and having no encounter with the normal world, take it as their natural identity to be criminals. This class of children in LRA have proved to grow to be the most dangerous LRA fighters who would carry the most horrifying crimes in the most horrifying manners.[3]

According to the UN, an estimation of at least 60,000 to 100,000 children have been abducted by LRA.[4] This is only counted mainly from returnee centers which means that counting those not released would double the number. In Northeast Congo, for example, in 2015 alone abductions rose to 485 civilians.[5] In Central African Republic, 217 civilians were abducted in 2016 among whom 54

---

[1] M. Gustavsson, J. Oruut & B. Rubenson, "Girl soldiers with Lord's Resistance Army in Uganda Fighting for Survival", **Children's Geographies**, 2017, Vol. 15, No. 6, pp. 690-700. https://doi.org/10.1080/14733285.2017.1300233
Human Rights Watch, "Stolen Children: Abduction and Recruitment in Northern Uganda", 2013. https://www.hrw.org/report/2003/03/28/stolen-children/abduction-and-recruitment-northern-uganda
LRA Crisis Tracker, p. 4
[2] Vinci, p. 370-371
LRA Crisis Tracker, p. 14
The Lancet, 1818
[3] Vinci, 367, 368
[4] **Genocide Watch**, "Reward Offered for Information on Kony by Reuters, in New York Times", 2013. http://www.genocidewatch.org/uganda.html
[5] LRA Crisis Tracker, p. 4

were children.[1] Between the period of 1986 to 2002, LRA has abducted between 54,000 to 75,000 people including about 25,000 to 38,000 children.[2] The highest abductions are carried from the Acholi community, from where Kony originally comes, and which is regarded by him as ethnically superior to other ethnic groups. Among the so far abducted children by LRA only 25,000 have been able to return while others remain in the captivity of Kony.[3]

In addition to its dangers on the life and freedom of civilians, LRA has also endangered their physical safety and capability through the criminal act of mutilation. The cutting of hands, fingers, noses, lips and the pulling or burning of eyes has been an LRA stamp on the region community members. LRA has conducted mutilation of many members, especially abductees, which could not execute orders as given or refused to do so. Those believed to have lied or planned to escape are also punished by mutilation to set example for others. This is also said by Kony to be an order from God to punish those who do not carry his orders. A famous event has been that of an abducted 17 years old boys to whom LRA has carried multiple mutilations, cutting his ears, hands, nose, and sending him back to his community as message. Used as a strategy of fear to make larger communities closer to subordinating to LRA rather than resisting it, mutilation has left many physically incapable and eternally handicapped, which infers their economic incapability as well given that those subject to mutilation of hands, legs, etc. find it impossible to earn a living and to carry normal lives.[4]

Another implication of LRA on civilians has been its endangering of peace among communities. Due to LRA ‘s criminal acts and its forcing abductees to carry crimes, LRA has divided many families and communities and made many of them hated by their surrounding and in times subject to attacks and revenge killing. If members and abductees defect to Kony and return home, they are faced by another phase of social, economic and psychological atrocities. Not accepted by their communities and

---

[1] LRA Crisis Tracker, p. 4, 14

[2] Phuong N. Pham, Patrick Vinck and Eric Stover, “The Lord’s Resistance Army and Forced Conscription in Northern Uganda”, **Human Rights Quarterly**, 2008, Vol. 30, No. 2, pp. 402-411. http://www.jstor.org/stable/20072848

[3] Pham et Al, p. 4-6

[4] Vinci, 369-370
Paul Jeffrey. “Hope for Uganda”, **America**, 2008, Vol. 199, No. 4.
Christopher E. Bailey, “Quest for Justice: Joseph Kony and the Lord’s Resistance Army”, **Fordham International Law Journal**, 2017, Vol. 40, No. 2.

actually resented and blamed by them for the harms they had to surrender from LRA, returnees are unable to integrate and live in constant state of blame. Accordingly, they also live physical violence and are in many cases not allowed to work. Children of returnee women have also been defined by communities as the children of evil (referring to Kony) and that they should be killed before they grow to become another Kony. These women, thus, while subject to violence in LRA return to face other atrocities where they are ashamed and have to struggle to secure children they never chose to have and which themselves neither chose to be nor chose being from LRA.[1]

It is important to note also, that these vulnerable unarmed civilians have especially come under attacks as a reaction from LRA to military pressures from state armies or other regional and international forces. The more the armed forces attacked LRA or chased it, the more the attacks came on the unarmed ones. These attacks carried with full unpredictability and surprise as well as with full atrocity have deprived civilians, especially women and children, from security at all levels. Life, freedom, physical safety as well as peace which includes their social, economic and psychological well being has been snatched by LRA's multiple crimes from targeted killing to abduction and mutilation.

Accordingly, while LRA is fully responsible for these acts, it is also important to criticize the role of the states that have been behind this group such as Sudan which it uses to secure itself against Ugandan support of SPLA in South Sudan. It is also important to mention the role of failed counterinsurgency strategies which have mainly adopted a military approach attacking LRA while not considering the protection of civilians as an important asset for the defeat of LRA. Counterinsurgency forces by Ugandan army, African Union's Regional Task Force as well as U.S AfriCom and UN peacekeeping did not place their forces around communities that are mostly to be under direct attack by LRA and in many occasions were not well equipped to do so.[2] Additionally, considering that LRA's strength has been the use of non-urbanized areas where communities and regions were left

---

[1] Tony Onyulu. "Ugandan Children of Women Raped by LRA Fighters Face Threats", **Newsweek**, 2015. http://www.newsweek.com/2015/11/13/warlords-brood-390144.html
M. Gustavsson et Al., p. 691
Jeffrey, p. 12

[2] LRA Crisis Tracker, p. 19
Africa Confidential, p. 5
The Economist, p. 2

ungoverned by own government, it would make perfect sense to adopt as counterinsurgency the investment in the development and infrastructure of those areas as well as the building of equal and transparent governance which considered all citizens worthy of its attention and protection with support of U.S, AU and international institutions. Adopting a non-proactive approach has made counterinsurgency operations make civilians even more vulnerable and more attacked. Issues of corruption and ethnic bias has also been a highlight in the failure of counterinsurgency strategies by the Ugandan army. Ugandan army has itself carried violence and criminal abuses against the people of the North while carrying its counterinsurgency operation in the area making the citizens double insecure causing deaths and displacement. The army not only conducted abuses such as torture and rape but also beat many to death in camps for the displaced.[1] This is mainly because of the army's ethnic line which has been in enmity and competition with the ethnicity of the North. The army is also believed to have carried illegal extraction of resources, mainly gold, in Congo while claiming to be after LRA. This has led to conflict between the countries making Congo deny the access to its territory to all counterinsurgency forces chasing LRA.[2]

4.2 Referent Object II: Elephants (Illicit trade and LRA's Tusk War)

Lord Resistance Army's illicit trade has endangered the existence and security of African elephants. Becoming a major source of income for LRA, ivory has been sought through poaching African elephants in the region mainly located in Congo's Garamba National Park. Moving into the Garamba National Park in 2012, LRA has endangered one of Africa's most important Wildlife treasures: Elephants. Carrying at least 29 attacks against elephants, LRA has become a major actor in global illegal ivory trade. Its crimes against elephants consist of poaching, hunting and then removing their tusk.[3] According to the UN, an estimation of 50 to 90% decrease in elephant population has been recorded due to this poaching activity. This has made African elephants at risk of local extinction

[1] Feldman, p. 47
[2] Stephanie Matti, "In Pursuit of LRA: How to Deter Illegal Resource Extraction by Ugandan forces", **Africa Today**, 2012, Vol. 59, No. 1, pp. 29-40. DOI: 10.1353/at.2012.0029
[3] Kasper Agger and Jonathan Hutson, "Kony's Ivory: How Elephant Poaching in Congo Helps Support the Lord's Resistance Army", **The Enough Project**, 2013. Available at: https://enoughproject.org/files/KonysIvory.pdf

since the elephant killings by guerrilla groups exceeded the elephants' reproduction rates.[1] It is estimated that since 2014, LRA alone has killed more than 170 elephants.[2] Once killed, the tusk of the elephants is taken and is traded by LRA in exchange for money, weapons and other supplies. Ivory's cost being around $1,300[3] per pound, with high demands from Asia especially, has been an important source of enrichment for LRA and its leader who is believed to possess at least 16 pieces of tusk.[4] Trade in ivory in addition to other illegal trade activities has been carried by LRA in the three border lines between South Darfur, Kafia Kingi enclave and CAR's Haute Koto Prefecture.[5] LRA's war economy of trade in ivory is said to include transnational actors and international actors which come to buy ivory, sometimes with helicopter as defector ex-bodyguards of Kony report.[6]

4.3 Referent (II) in relation to Referent (I)

In relation to Referent one, it is important to consider the implications of poaching elephants on the security of civilians also. From one side, poaching attacks have directly affected civilians living in the surrounding area. While chasing elephants LRA also carried attacks against civilians which came in its way killing at least 1,260, abducting 2,842 civilians (for the period in between 2009-2013) and displacing about 440,653 individuals.[7] From another point of view, elephant poaching and ivory trade has allowed LRA to have more supply of money, weapons and other necessary materials which means the strengthening and continuity of LRA, thus, the continuity of attacks and atrocities on civilians. The ivory has allowed LRA to build relations with other transnational groups and to access illegal trade market[8] which feeds its criminal capabilities.

---

[1] UNEP, CITES, IUCN, "Elephants in the Dust: The African Elephant Crisis, A Rapid Response Assessment", **United Nations Environment Programme**, 2013. Available at: https://portals.iucn.org/library/sites/library/files/documents/2013-002.pdf

[2] Arieff Alexis, Lauren Ploch Blanchard, and Tomas F. Husted. "The Lord's Resistance Army: The U.S. Response" **Congressional Research Service**, 2015. https://fas.org/sgp/crs/row/R42094.pdf

[3] Enough Project, p. 10

[4] **LRA Crisis Tracker**, "2017 Annual Brief", 2018. Available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017-Annual-Brief-LRA-Crisis-Tracker.pdf

[5] Christy Bryan, "How Killing Elephants Finances Terror in Africa" **National Geographic**, 2015. Available at: http://www.nationalgeographic.com/tracking-ivory/article.html.
LRA Crisis Tracker, "State of the LRA", p. 10

[6] The Enough Project, p. 1, 9

[7] The Enough Project, p. 5

[8] Bryan, 2015

Based on these findings, the LRA presents **an existential threat** both to civilians' life, freedom, peace, economic, social and psychological well-being, especially but not limited to women and children, as well as to African elephants.

Conclusion and Suggestions

In conclusion, this paper has analyzed the threats of the Lord Resistance Army on human security in Central and Eastern Africa by adopting the Critical Theory approach for security studies. By adopting this new perspective for security analysis, the paper was able to draw the important conclusion that LRA presented an existential threat to human security in the region including both civilians and wildlife animals. In doing so, the paper aims to contribute to the literature on security in Africa in relation to guerilla groups which only offers a dearth of attention to human security and focuses mainly instead on a state approach in treating the subject. In line with the Welsh School for security studies, the paper has opted for reframing the concept of security as one where civilians and animals are the central referent objects rather than the state. This, as a result, helps to unveil the politics of security and issues around security approaches both in practice and theory. Therefore, to guide better research and policy approaches on the issue. While security is supposed to originally mean the protection of citizens and constituents, security in classical theories and in practice has come to be allied to the protection of the state and its regimes, mostly at the expense of the security of the constituents. This understanding of security, has led to the development of approaches that rendered common citizens and the 'nation' part of the nation-state model highly insecure at various levels.

As the case in hand displays, Central and Eastern African states such as Uganda, Congo, CAR, Sudan and South Sudan stand as outliers to the nation-state model adopted by classical theories. Firstly, the nation states are not coherent entities and do have multiple identities that are mainly based on historical and ethnic lines which is source to serious divisions and issues. The state is also not the only actor in the region and does not have monopoly over force. Other actors such as non-state armed

groups have important control over the dynamics of movement, territory and do have control over the use of force in parallel with the states. Governance is also not carried indiscriminately, and states have not proven responsible toward all citizens, regimes are rarely legitimate or representative of the "majority". Armies and important state institutions are guided by ethnic lines and only serve to protect the state and their ethnic groups. This leaves many populations unprotected, in times subject to threats and abuse from own states armies. Counterinsurgency operations guided by military approaches and missing to provide protection for civilians, have rendered many civilians more vulnerable to the threat of LRA.

The case of LRA also highlights an important point which is the clash between the security of the state and that of the populations. Ugandan support to SPLA against Sudan for its own state interests and geopolitical calculations has rendered its own population insecure due to Sudan's unconditional support to LRA against Uganda. Ugandan state security scheme as expected by scholars such as Mohammed Ayoub and Charles Tilly has presented existential threats to the communities of its North as well as others across its borders. The failure of all the counterinsurgency approaches to bring LRA and its leader down also raises many interrogation marks. The Ugandan state approach, for example, infers that the latter only chased LRA to weaken its Sudanese enemy rather than to protect its Norther population given its visible lack of will to provide any protection to civilians even while carrying operations.

Considering the existential threats that LRA has had on the study's two referent objects, the paper calls for the adoption of new theoretical and practical approaches in dealing with security issues which consider the safety, liberty and freedom of non-combatant civilians, women, children and animals as central and as falling under the responsibility of state, regional and international mechanisms. While not affecting the existence of any state, LRA has deprived tens of thousands of the right to life, millions of their homes and families. It has deprived children, women and common citizens from their freedom, mutilated their bodies and conducted crimes that made them socially, psychologically and economically handicapped. It has deprived the communities from peace and instigated long term resentment, hatred and violence among close ones which require generations to heal. LRA has also

been an existential threat for elephants and its crimes are drawing African elephants near to extinction due to its illicit trade in ivory for acquiring resources and conducting more crimes. LRA has turned the region into a general state of insecurity.

Accordingly, the most constructive way to security against LRA would be the consideration of alternative more proactive approaches that can tackle the weaknesses of the states in question which have been exploited by LRA to grow. Equal governance and protection to all citizens along with the investment in the development of non-urbanized areas would highly weaken LRA and would save many lives. International and regional initiatives such as those by AU and UN should work on building regional security systems and on solving the regional issues between the countries which feed support to LRA and others especially the one between Uganda and Sudan. IR scientists should also contribute to the development of such approaches by building analytical models that are close to reality than perfection and which take into consideration the imperfect world of areas still locked in post-colonial development of states. Inclusion of area studies experts and knowledge of local languages to the study of security for areas such as Africa, the Middle East and Asia would do great benefit not only to IR as a science but also to overall existence and freedom.

Bibliography

Africa Confidential, "Taping the LRA: South Sudan Tries to Bring Uganda's Rebels to Peace but not to Justice", 2006, Vol. 47, No. 11.

Africa Journal, "Surviving the Lord's Resistance Army in S. Sudan", America, Vol. 20, No. 27, 2010.

Africano, Abasa. "Ungoverned Spaces and the Survival of Terrorist Groups: A Case Study of the Lord's Resistance Army", **Calhoun: NSL Institutional Archive of the Naval Postgraduate School**, 2015.

Agger Kasper and Hutson Jonathan. "Kony's Ivory: How Elephant Poaching in Congo Helps Support the Lord's Resistance Army", **The Enough Project**, 2013. Available at: https://enoughproject.org/files/KonysIvory.pdf

Alexis, Arieff., Blanchard Lauren P., and Husted Tomas F. "The Lord's Resistance Army: The U.S. Response" **Congressional Research Service**, 2015. https://fas.org/sgp/crs/row/R42094.pdf

Auletta-Young, Chloe et al., "We Mobilized Ourselves: Community Resilience in Areas Impacted by the Lord's Resistance Army", **Harvard Humanitarian Initiative**, 2015. Available at: https://hhi.harvard.edu/sites/default/files/publications/hhi_lra_report_we_mobilized_ourselves.pdf

Bailey, Christopher E. "Quest for Justice: Joseph Kony and the Lord's Resistance Army", **Fordham International Law Journal**, 2017, Vol. 40, No. 2.

Bilgin, Pinar. "Critical Theory". **Security Studies: An Introduction**, edited by Paul D. Williams. Routledge: Tayler and Francis. London and New York, 2008, pp. 89-102.

Bryan, Christy. "How Killing Elephants Finances Terror in Africa" **National Geographic**, 2015. Available at: http://www.nationalgeographic.com/tracking-ivory/article.html.

D'Agoot, Majak. "Understanding the Lethargy of Sudan's Periphery-Originated Insurgencies", **Small Wars and Insurgencies**, 2013, Vol. 24, No. 1. DOI:10.1080/09592318.2013.740229

DCAF & Geneva Call, "Armed Non-State Actors: Current Trends and Future Challenges", **DCAF**, Working Paper Series No 5, 2015.

Dodds, Klaus. "Geopolitical Hotspot: Uganda", **Geographical**, 2011.

Faber, Pamela. "Sources of Resilience in the Lord's Resistance Army", **CNA: Analysis and Solutions**, 2017.

Feldman, Robert L., "Why Uganda Failed to Defeat the Lord's Resistance Army", **Defense and Security Analysis**, 2008, Vol. 24, No. 1, pp.45-52, DOI: 10.1080/14751790801903210

Gambino, Anthony W. "State Failure: The Responsibility to Protect Civilians in the Democratic Republic of Congo", **Georgetown Journal of International Affairs**, 2009, Vol. 10, No. 2, pp. 51-58. http://www.jstor.org/stable/43133573

Genocide Watch, "Reward Offered for Information on Kony by Reuters, in New York Times", 2013. http://www.genocidewatch.org/uganda.html

GlobalSecurity.Org, "The Lord's Resistance Army",2016. https://www.globalsecurity.org/military/world/para/lra.htm

Gustavsson, M. et al., "Girl soldiers with Lord's Resistance Army in Uganda Fighting for Survival", **Children's Geographies**, 2017, Vol. 15, No. 6, pp. 690-700. https://doi.org/10.1080/14733285.2017.1300233

Hampson, Fen Osler. "Human Security". **Security Studies: An Introduction**, edited by Paul, D. Williams. Routledge: Tayler and Francis. London and New York, 2008, pp. 229-243.

Harkness, Kristen. "The Ethnic Army and the State: Explaining Coup Traps and the Difficulties of Democratization in Africa", **Journal of Conflict Resolution**, 2016, Vol. 60, No. 4, pp. 587-616. DOI: 10.1177/0022002714545332

Horsfield, Dorothy. "The Lord's Resistance Army: Alive and Well", **Eureka Street.com**.au, Vol. 25, No. 16. 2015.

Human Rights Watch, "Stolen Children: Abduction and Recruitment in Northern Uganda", 2013. https://www.hrw.org/report/2003/03/28/stolen-children/abduction-and-recruitment-northern-uganda

IRIN, "Regional Interests at Stake in the South Sudan Crisis", 2014. http://www.irinnews.org/report/99802/regional-interests-stake-south-sudan-crisis

Jeffrey, Paul. "Hope for Uganda", **America**, 2008, Vol. 199, No. 4.

Kwesi Aning. "Africa Confronting Complex Threats", **International Peace Academy**, 2007.

Le Sage, Andre. "Africa's Irregular Security Threats: Challenges for U.S Engagement", **Institute for National Strategic Studies: National Defense University**, 2010 No. 255.

LRA Crisis Tracker. "2017 Annual Brief", 2018. Available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017-Annual-Brief-LRA-Crisis-Tracker.pdf

Matti, Stephanie. "In Pursuit of LRA: How to Deter Illegal Resource Extraction by Ugandan forces", **Africa Today**, 2012, Vol. 59, No. 1, pp. 29-40. DOI: 10.1353/at.2012.0029

McCandless, E., and Karbo, Tony. **Peace, Conflict, And Development in Africa: A Reader**, University for Peace: Switzerland, 2011.

Musah, Abdel Fatau. "West Africa: Governance and Security in a Changing Region", **International Peace Institute**, 2009.

Okuku, Juma. **Ethnicity, State Power and the Democratization Process in Uganda**, Uppsala,Sweden: University Printers, 2002, pp. 11–12. https://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=_Nokyosqm68C&oi=fnd&pg=PA7&dq=divide+and+rule+by+the+colonialists+in+uganda

Onyulu, Tony. "Ugandan Children of Women Raped by LRA Fighters Face Threats", **Newsweek**, 2015. http://www.newsweek.com/2015/11/13/warlords-brood-390144.html

Persichino, Roger. "Humanitarian Situation Critical in Uganda", **InterAction**, 2004. http://allafrica.com/stories/200403090590.html

Pham, Phuong N. et al., "The Lord's Resistance Army and Forced Conscription in Northern Uganda", **Human Rights Quarterly**, 2008, Vol. 30, No. 2, pp. 402-411. http://www.jstor.org/stable/20072848

Ronan, Paul. State of the LRA 2016, **LRA Crisis Tracker**, 2016.

Schomerus, Mareike & de Vries, Lotje. "Improvising Border Security: A Situation of Security Pluralism along South Sudan's Borders with the Democratic Republic of Congo", **Security Dialogue**, 2014, Vol. 45, No. 3, 279-294.

Sieff, Michelle. "Africa: Many Hills to Climb", **World Policy Institute**, 2008, pp. 185-195.

Souare, Issaka K., "The AU and the Challenge of Constitutional Changes of Government in Africa", **Institute for Security Studies**, 2009, paper 197.

Taylor, Adrian. "Uganda and the ICC: Difficulties in Bringing the Lord's Resistance Army Leadership before the ICC", **6 Eyes on the ICC**, 2009, Vol. 23.

The Economist, "International: Africa's Most Wanted, Uganda, Sudan and Congo", London, 2006, Vol. 379, Iss. 8480: 64.

The Resolve, "Key Statistics," The Resolve: LRA Crisis Initiative. http://www.theresolve.org/the-lra-crisis/key-statistics/

Tumutegyereize, Kennedy. "What Will It Take to end LRA Conflict", **Conciliation Resources**, 2012.

UN Security Council, "Demanding that Lord's Resistance Army End All Attacks, Security Council Calls for Full Implementation of Regional Strategy in Central Africa", 6971st Meeting, 2013, SC/ 11018. https://www.un.org/press/en/2013/sc11018.doc.htm

UNEP, CITES, IUCN. "Elephants in the Dust: The African Elephant Crisis, A Rapid Response Assessment", **United Nations Environment Programme**, 2013. Available at: https://portals.iucn.org/library/sites/library/files/documents/2013-002.pdf

Vinci, Anthony. "The Strategic Use of Fear by the Lord's Resistance Army", **Small Wars and Insurgencies**, 2005, Vol. 16, N. 3, pp. 360-381, DOI: 10.1080/09592310500221336

Vorrath, Judith. "From War to Illicit Economies: Organized Crime and State Building in Liberia and Sierra Leone", **German Institute for International and Security Affairs**, (2014)

Wendo, Charles. "Northern Ugandan Humanitarian Crisis Shocks UN Chief", **The Lancet**, 2003, Vol. 362.

قضايا الارهاب في السينما العربية

Terrorism Issues in Arab Cinema

إعداد

الزهرة داردار

ماسترفي الاتصال والوسائط الابداع والمهنية وأسئلة المجتمع

جامعة ابن طفيل -كلية اللغات والفنون – القنيطرة.المغرب

ملخص:

شكلت الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001، منعطفا قويا ومادة دسمة لنقل جنون الارهاب ، وما خلفه ويخلفه من آثار نفسية واجتماعية وسياسية على الانسانية. وبما ان السينما هي صوت ونبض المجتمع، فقد عمل الفنانون وصانعو الافلام على نقل تلك الاحداث الدرامية في قالب ابداعي يشد المشاهدإليه، صور عاشتها مختلف بقاع العالم بين سوريا وفرنسا والمغرب ولبنان والولايات المتحدة و تونس وليبيا غيرها.

فكيف نقلت السينما العربية قضايا الارهاب مقارنة بباقي دول العالم ؟ وماهي تمثيلات مختلف الدول لها؟

حاولت الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي- لما لهذا المنهج من أهمية في الابحاث العلمية- سعيا الى تقصي بدايات اشتغال السينما على قضايا الارهاب ورصد وتحليل التطور الحاصل في معالجة المخرجين لهذه القضايا الحساسة، من زاوية معالجة عربية ودولية، للوصول الى خلاصات من شأنها المساهمة في الكشف عن الاسباب والدوافع لتبني الارهاب سواء كانت ذاتية أو عقدية أو سياسية..

الكلمات المفاتيح: السينما- الارهاب- التغيير – رؤية -رصد وتحليل

Abstract

The period following the events of 11 September 2001 was a powerful turning point and a rich source of substance for conveying the folly of terrorism and its psychological, social and political effects on humanity. As cinema is the voice and pulse of society, artists and filmmakers have striven to convey these dramatic events in a creative form that draws the viewer in, images experienced in various parts of the world between Syria, France, Morocco, Lebanon, the United States, Tunisia, Libya and others.

How has Arab cinema conveyed the issues of terrorism in relation to the rest of the world? What are the representations by the different countries.

The study attempted to adopt the descriptive analytical approach, given the importance of this approach in scientific research, in an effort to investigate the beginnings of cinema's engagement with terrorism issues and to monitor and analyze the development that has occurred in directors' treatment of these sensitive issues from an Arab and international perspective, to reach conclusions that would contribute to revealing the reasons and motives for terrorism; whether they are personal, ideological or political.

Keywords: cinema - terrorism issues – change- vision-monitoring and analysis.

تقديم

تشكل القضايا الاجتماعية والسياسية الى جانب الحروب والازمات الاقتصادية، مادة لا تنضب للسينما، محاولة بذلك الجمع بين السينما كصناعة وتقنية وبين الابداع الفني الحامل لهموم شريحة عريضة من الناس.واضعة العلاقة التبادلية بين السينما والواقع موضع التطبيق،منذ المحاولات الاولى للاخوان لوميير في نقل الواقع، وحتى بعد استقلال الفيلم الوثائقي. واحتكار الافلام التجارية الساحة السينمائية، ظلت الافلام الجادة محاولة الصمود أمام هذا المد الصناعي للابقاء على دور الفن الراقي والمتمثل في تنوير العقول وفتح الاذهان على حقائق يبدو أن جهات سياسية أخرى تحاول تحويرها خدمة لأجندتها.

يجب أن تنقل السينما رسالة مكان، وزمان وشعب ، ثقافة وهذه هي وظيفة السينما الحقيقية، مقاومة لكل التيارات البديئة والتجارية والتي تتسع رقعتها يوما بعد يوما، في مقابل سينما واقعية تنقل هموم وجراح الناس، وهذه السينما هي التي ستشكل الفارق والتميز في وطننا العربي.

فهل استطاعت السينما العربية و ضمنها السينما المغربية خلق هذا التميز من خلال مناهضة الارهاب؟ وهل استطاعت السينما العربية تشريح الواقع والدوافع الى حمل قضايا الارهاب ؟

- **الافلام التي قاربت الارهاب في السينما الامريكية**

في البحث عما قدمته السينما الأمريكية من أفلام تتناول قضايا الارهاب، نرصد عددًا كبيرًا من تلك التي تناولت القضية، خصوصًا بعد أحداث تفجير البرجين في سبتمبر 2001، هذا الحدث الذي كان محطة فارقة في تاريخ السينما العالمية، لاستشعارها خطر دولي قادم لابد من معالجته والاهتمام به بشكل أكثر تكثيفًا.

قدمت السينما الأمريكية العديد من الأفلام، التي ناقشت قضية الإرهاب من زوايا مختلفة، بعضها كان للعرب مشاركة فيها سواء بالتمثيل أو بالموضوع المقدم وآخر عالج القضية من منظور آخ، وفي هذه الدراسة نرصد أهم الأفلام التي قدمت عالميًا وعربيا .

-فيلم "**ملائكة وشياطينAngels & Démons** "، صدر عام 2009، وبطولة توم هانكس، وإيوان مكريغور، وآرمن مولر-شتال، وتدور أحداثه حول ضحية جريمة مرتبطة بالمتنورين، وخلال الأحداث يتم اكتشاف خطة الجمعية السرية لقتل أربعة كرادلة رومان كاثوليك، وتدمير كنيسة القديس بطرس.

-فيلم "**الحصارThe Siege** "، صدر عام 1998، وبطولة دنزل واشنطن، بروس ويليس، وإخراج إدورد زويك، تدور أحداثه بشكل خاص بالسياسة الأمريكية الداخلية والخارجية، وتبدأ القصة مع المخابرات الأمريكية حيث تلاحق أحد القادة الإسلاميين وتعتقله بعد اتهامه بأنه وراء تفجير ثكنة أمريكية في إحدى القواعد الأمريكية في السعودية ويكشف الفيلم أنه تم اختطافه ولم يتم محاكمته ما يعني أن المخابرات قامت بتصرف غير قانوني، وهنا تنتقل القصة إلى أمريكا، نيوريوك، حيث ينتشر أتباع هذا القائد الإسلامي في أحدى إحياء نيويورك ويقومون بسلسلة عمليات تفجيرية.

-فيلم "**المملكةThe Kingdom** "، انتاج أمريكي 2007، تدور قصة الفيلم حول فريق من الFBI ، يتم إرساله للسعودية من أجل التحقيق في تفجيرات الرياض عام 2003، لكن الفريق يتعرض لهجوم إرهابي يقوده أبو حمزة، وتدور بعدها حرب شرسة بين جماعة أبوحمزه من جهه وفريق ال FBI والأمن السعودي من جهة أخرى.

-فيلم "**30دقيقة بعد منتصف الليلZero Dark Thirty** "، من إخراج وإنتاج كاثرين بيغلو، وسيناريو مارك بوال، ومن بطولة جيسيكا جاستاين، وجيسون كلارك، وجويل إجيرتون، ومارك سترونج، وكريس برات، وكايل تشاندلر، والعمل يؤرخ للجهود الأمريكية لاعتقال أو قتل أسامة بن لادن.

-فيلم "**ثاء رمزًا للثأرv for vendetta** "، للمخرج جيمس مكتيغ، وبطولة ناتالي بورتمان، وهوغو ويفنغ، وتدور أحداثه نحو بريطانيا وهي دولة شمولية يحكمها حزب يميني متطرف، ويتخذ الفيلم من تاريخ 5 نوفمبر موعدًا مهمًا حيث يتم في بداية الفيلم تفجير المحكمة الجنائية المركزية، ويتم اتخاذ نفس التاريخ بعد سنة من الحدث الأول كميعاد لتفجير قصر وستمنستر.

-فيلم "**ميونيخMunich** "، ومن إخراج ستيفن سبيلبرج وبطولة إيرك بانا، وتبدأ الأحداث بعرض مشهد من أحداث عملية أوليمبياد ميونيخ عام 1972 ثم يُقطع المشهد ويتحول إلى منزل رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير، حيث يظهر عميل للموساد من اليهود الألمان يدعي أفنير كورفمانز، ويتم اختياره لقيادة عملية اغتيال تستهدف 11 فلسطينياً يشتبه بتورطهم في العملية.

-فيلم "**يوم مناسب لموت قاسي**" وهو حركة أمريكي، من إخراج جون مور وكتابة سكيب وودز، وهو ضمن سلسلة أفلام موت قاسي "داي هارد"، وهو بطولة بروس ويليس يلعب دور جون ماكلين، الذي يسافر إلى روسيا لمساعدة أبنه المشاكس، جاكي (جاي كورتني) في الخروج من السجن ثم يعلق الأثنان في مخطط إرهابي

-فيلم "يوم الباستيلBastille Day"، تدور أحداثه حول مهمة التحقيق إلى عميل سري أمريكي (إدريس إلبا) مع فتى له علاقة بعمليات إرهابية تحدث في (باريس)، ولمنع الخلافات بين الحكومة الأمريكية والحكومات الأخرى سوف يتخلص من هذا الفتى تمامًا، لكنه يكتشف بعد ذلك حدوث الكثير من العمليات الإرهابية حتى مع وجود الفتى في حوزته، فيراوده الشك بأنه قد يكون بريئًا، لكنه قد يدلّه على الجناة الحقيقيين.

-فيلم "يوم الوطنينPatriots Day "، من إخراج بيتر بيرغ، وبطولة كيفن بكين، وتدور الأحداث استناداً إلى واقعة حقيقية، من خلال من وجهة نظر مفوّض شرطة بوسطن إد ديفيز فيما يتعلق بالأحداث التي أودت لتفجير ماراثون بوسطن عام 2013، وتوابع هذا الحدث التي شملت مطاردة في جميع أنحاء البلاد للعثور على الإرهابيين وراء ذلك.

- **الافلام المصرية والعربية التي تناولت على قضايا الارهاب**

أما السينما العربية وخاصة المصرية فقد انتبهت في وقت مبكر لصعود الجماعات المتطرفة؛ فكان أول تجسيد لها عام 1979، عندما قدم يوسف شاهين شخصية حسن البنا في فيلم" إسكندرية ليه"، ورغم أنّ الفيلم تضمن مشهداً واحداً جمع البنا بمجموعة من ضباط الجيش، غير أنّ شاهين بدا منتبهاً جداً إلى أنّ تلك الجماعات تسعى من أجل السلطة فقط.ثم تتابعت الأفلام التي جسدت صورة الإرهابي في السينما، وترصد "حفريات" في هذه الدراسة أبرز تلك الأفلام:

أولاً: إسكندرية ليه

عرض الفيلم لأول مرة في ال 23 آب (أغسطس) 1979،و يحكي رحلة يحيى العاشق للفن ورغبته في السفر لدراسة التمثيل بأمريكا، رغبة يقف أمامها حرب عالمية مشتعلة، ومدينة محاصرة، وجنود ألمان، وإنجليز، وإيطاليون، ينتظرون فرصة السيطرة على المدينة الكوزموبوليتان، الإسكندرية. من ضمن خطوط الفيلم مشهد قدمه شاهين في بضع دقائق لكنه حمل الكثير، وربما يعتبر ذلك المشهد هو التجسيد الأول لشخصية دينية متطرفة في السينما، الشيخ حسن البنا، وأدى دوره الفنان الكبير عبد الوارث عسر، يحكي المشهد مقابلة بين حسن البنا ومجموعة من الضباط يخططون للانقلاب على الحكم، ويبحثون عن دعم جماهيري. رغم صغر المشهد إلا أنّ حواراً بين الضباط بعد انتهاء اللقاء أشار إلى نظرة شاهين لذلك التيار، عندما قال الضابط لصديقه، إنّ الشيخ لم يجب عن سؤالنا، ولا نعرف هل وافق على دعمنا أم لا، فيرد الصديق مستغرباً كيف لم يسألوه، لنكتشف أنّ الشيخ في اللقاء تطرق لمسألة الدولة الدينية والدعاة الذين يحلمون بدولة الخلافة دون أن يجيب عن السؤال، فلم يفهم مقصدهم، وهم بدورهم لم يفهموه.

ثانياً: الإرهاب

أما "الإرهاب" كان تاريخ عرضه لأول مرة في ال 16 من أكتوبر 1989، بطولة الفنانة نادية الجندي والفنان فاروق الفيشاوي. يتناول الفيلم قصة عصمت الصحفية التي يقنعها إرهابي دولي ببراءته ويضع في يقينها أنه مظلوم ولا ذنب له بالعملية الإرهابية التي حاولت اغتيال أحد الوزراء، وفي نهاية الفيلم تكتشف عصمت أنها سقطت ضحية لإرهابي كاذب؛ حاول استغلال مشاركتها في مؤتمر عن الإرهاب الدولي في مدينة خليجية، بعد أن أعطاها هدية لأحد أقربائه هناك، غير أنه لم يخبرها بأنّ الهدية تحتوي على قنبلة سوف تنفجر بمجرد إقلاع الطائرة.

ثالثاً: الإرهاب والكباب

عرض فيلم "الإرهاب والكباب" في دور السينما في 11 يونيو 1992، بطولة الفنان عادل إمام، والفنانة يسرا، والفنان كمال الشناوي. يحكي الفيلم قصة أب يسعى لإنهاء بعض الأوراق الحكومية من مجمع التحرير، غير أنه يشتبك مع الأمن الموجود بالمجمع ويطلق النار دون قصد؛ بعد أن استولى على سلاح أحد العساكر، وتبدأ حكاية إرهابي الصدفة، العاجز عن الخروج من ذلك الموقف. الفيلم، وإن كان ساخراً من أوضاع المجتمع، وخوف الناس من التعبير عن إحتياجاتهم؛ نظراً لضغوط الحياة التي يعيشونها، إلا أنه أشار في واحد من المشاهد لصورة الإرهابي في ذهنية الناس، عندما علمت الشرطة بأنّ شخصاً ملتحياً يتحدث الفصحى بين الموجودين بالمجمع، ليبدأ يقين الشرطة بأنها عملية إرهابية تقوم بها جماعة دينية متطرفة، علماً بأنّ ذلك الشيخ الذي علموا بوجوده هو مجرد موظف في المبنى، ولا علاقة له بالإرهاب. إلا أن الفيلم قدم بشكل صريح صورة للإرهابي في السينما المصرية، فهو شيخ متدين، وملتح، وصاحب وجه عبوس.

رابعاً: الإرهابي

عرض فيلم الإرهابي بتاريخ 13 مارس 1994، وهو من أوائل الأفلام التي تناولت عالم الجماعات الدينية المتطرفة بشكل واضح، فبطل الفيلم الفنان عادل إمام ترك وظيفته الحكومية، لأنّ شيخاً أقنعه بأنها حكومة كافرة، وانضم لجماعة إرهابية في محاولة لقلب نظام الحكم.

قدمت صورة الإرهابي في الفيلم بشكل نمطية جداً، فهم مجموعة من الشيوخ، أصحاب اللحى، يعيشون بعيدا عن المجتمع الكافر، يتدارسون القرآن والحديث، وينفذون عمليات مسلحة ضد الآخر. لكن، وفي أثناء محاولة بطل الفيلم ورفاقه اغتيال أحد المفكرين المناهضين للجماعات الدينية المتطرفة، تفشل العملية، ويضطر بطل الفيلم للهرب، وأثناء هروبه يتعرض لحادث وتأويه أسرة مصرية، وفي أثناء تواجد البطل الإرهابي داخل تلك الأسرة يكتشف زيف ما تعلمه على أيدي مشايخه.

خامساً: الناجون من النار

ثم عرض الفيلم عام 1994، وتدور أحداثه بالكامل داخل عباءة الجماعة الدينية، تلك التي هجرت المدينة ولجأت للجبال، لتعيد بناء المجتمع المسلم من وجهة نظرهم قبل أن ينقضوا على نظام الحكم في الدولة. الفيلم من بطولة الفنان عمرو عبد الجليل، الذي أدى دور أحد أمراء الجهاد في الجماعة الإسلامية، وفي الجانب الآخر أخوه في الفيلم، وقام بتأدية الشخصية الفنان طارق لطفي، ضابط الشرطة، إذ يدور صراع مستمر بين انتماء الأخ لجماعة متطرفة، وخوف ضابط الشرطة من مقتله.

سادساً: طيور الظلام

استطاع السيناريست وحيد حامد مؤلف فيلم "طيور الظلام" أن يجسد، بنجاح كبير، صورة الإرهابي في الفيلم، تلك الشخصية الاستعراضية، المريضة بحب السلطة، والراغبة في الوصول إلى أعلى المناصب، مستغلة الدين في طريقها الذي تعيش لأجله: حلم الخلافة الإسلامية في الظاهر، وحلم السيطرة على مقاليد الحكم في الباطل.

عرض الفيلم في 14 أغسطس 1995، من بطولة الفنان عادل إمام، والفنانة يسرا، والفنان رياض الخولي، وقدم الأخير صورة رجل الدين المتطرف الذي يتخذ من مكتبه للمحاماة وكراً للتخطيط للعمليات الإرهابية، في محاولة السيطرة على

مقاليد الحكم، وعلى الجانب الأخر عادل إمام، المحامي الذي يريد هو الآخر الوصول لأعلى المناصب، لكنه يستخدم في سبيل ذلك وسائل أخرى بعيدة كل البعد عن استغلال الدين، وفي المنتصف تأتي الشخصية التي يؤديها الفنان أحمد راتب، ذلك الموظف المطحون الذي يسعى للحياة وفقط، لكنه واقع بين النقيضين، صديقه المتدين، والآخر الميكيافيلي؛ الذي سيفعل أي شيء لمجرد الوصول إلى أعلى المناصب.

سابعاً:المصير

العقل في مواجهة النص، العلم في مواجهة الجهل، الفن في مواجهة التطرف، جميعها محاور يدور في رحاها فيلم "المصير" للمخرج يوسف شاهين، وبطولة الفنان نور الشريف، الذي جسد شخصية الفيلسوف الأندلسي ابن رشد.

عرض الفيلم عام 1997، وهو يحكي رحلة ابن رشد في مواجهة صعود المتطرفين في الأندلس، المواجهة التي انتهت بتكفيره وحرق كتبه، غير أنّ العمل يحتوي اسقاطات كبيرة على ما يحدث الآن، من تجنيد وسيطرة الجماعات الدينية المتطرفة على الشباب.

ثامناً:الآخر

قدم فيلم "الآخر" في 14 يوليو 1999، من بطولة الفنان هاني سلامة، والفنانة حنان ترك، ونبيلة عبيد ومحمود حميدة، ويحكي قصة حب تجمع صحفية ببطل العمل، ابن أحد رجال الأعمال الكبار، وتحاول أمه إثناءه عن تلك الزيجة، خصوصاً بعد أن علمت أنّ الأخ الأكبر للصحفية، أمير واحدة من الجماعات الدينية المتطرفة، وفي أثناء سعيها ذلك تتسبب بقتل الزوجة والابن، برصاصات الشرطة، والجماعات الدينية، عندما يحدث هجوم على المقر الذي يختبئ فيه الأخ الأكبر وهو بصحبة أخته، بعد أن اختطفها اعتراضاً على زواجها دون علمه، من شخص يقول عنه الأخ إنه كافر.

تنتهي القصة بمشهد البطلين وهما غارقان في الدماء، لتنتهي قصة الحب بموتهما بسبب تحالف رمزي بين رأس المال الذي يمثل العولمة الجديدة، والجماعة التكفيرية التي تسعى للوصول للسلطة.

تاسعاً: أمن دولة

يحكي فيلم "أمن دولة" من بطولة نادية الجندي، ومحمود حميدة، قصة سجينة حكم عليها بالإعدام، غير أنّ الشرطة تقرر استخدامها لتسهيل القبض على أحد الإرهابيين في الخارج؛ بسبب الشبه الكبير الذي يجمع بين السجينة وزوجة ذلك الإرهابي، وفي مقابل تعاونها مع الشرطة حصلت على وعد باسقاط جميع الأحكام عنها.

الفيلم تناول شخصية الإرهابي بسطحية شديدة، فهو شخص لا يحمل السمت الديني المتمثل في مظهر معين، وطريقة حياة وحديث مختلفة، بل هو شخص يشرب الخمر، ويتقرب إلى النساء، وانخراطه في جحيم العمليات الإرهابية يعود إلى رغبته في المال الذي يحصل عليه من دول أجنبية، وقد أشار الفيلم لواحدة من تلك الدول عندما تحدث أحد أعضاء الجماعة بمصطلح عبري، في إشارة إلى اسرائيل.

عاشراً: دم الغزال

عام 2005 قدّمت السينما المصرية فيلم" دم الغزال" للمخرج محمد ياسين، من تأليف وحيد حامد، ويروي حكاية فتاة قدمت دورها الفنانة منى زكي (حنان الدهشوري)، سكنت حي إمبابة، كان حبّها سبباً في صراع نشأ بين طبّال في فرقة راقصة شعبية، قدم دوره الفنان محمود عبد الغني (رضا ريشة)، وبلطجي الحيّ، الفنان عمرو واكد (عاطف الهجام)،

وأحبّها آخرون على الهامش، غير أنّهم لم يملكوا القدرة على مجاراة الصراع، بين الطبّال والبلطجي، يضطر ريشة في لحظة ما إلى ترك الفرقة الراقصة بعد انضمامه لواحدة من الجماعات الدينية المسيطرة على الحيّ، فأطلق لحيته، وأقرّ الحكم بشرع الله في المكان، وأصبح أمير الحيّ، بدعم من أنصار الجماعة الدينية.

رمزية الفيلم، بين الوطن الذي مثلته الحبيبة، وصراع أبناء الحي على الفوز بحبها، والذي انتهى بمصرعها، لم يكن سوى حكاية حدثت بالفعل، بطلها الحقيقي أحد أمراء الجماعة الإسلامية في التسعينيات من القرن الماضي، الذي لقبته إذاعة بريطانية بـ"رئيس جمهورية إمبابة"، في تقرير صحفي عن المساعدات التي قدمتها الجماعة الإسلامية لمتضرري الزلزال الذي ضرب مصر 12 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1992.

حادي عشر: عمارة يعقوبيان

عمارة سكنية تمثل مصر بمجتماعتها، الطبقة الأرستقراطية المنتهية تقريباً، والتي يجسدها في العمل الفنان عادل إمام، والطبقة الفقيرة التي تعيش أعلى سطح العمارة، ويمثلها الفنانة هند صبري، وآخر استخدم كل السبل المتاحة كي يصل إلى المال والسلطة، ويمثله في العمل الفنان نور الشريف.

عرض الفيلم في 1 حزيران (يونيو) 2006، وهو مأخوذ عن رواية بالاسم نفسه للكاتب والروائي علاء الأسواني، في محاولة لتشريح الشخصية المصرية، ورصد تحولاتها، ومن ضمن هذه التحولات الشاب الذي دفعه فقره والقهر الذي مورس عليه بمنعه من الالتحاق بكلية الشرطة للانضمام لجماعة دينية، أوهمته أنها سوف تحقق له حلم الانتقام من ذلك العالم العنصري، غير أنّ الفيلم ينتهي بمقتلة دون أن يحقق ذلك الحلم المنتظر!

ثاني عشر: الخلية

فيلم "الخلية" من إخراج طارق العريان، وتأليف السيناريست صلاح الجهيني، يتحدث عن ضابط عمليات خاصة يفقد أقرب أصدقائه في هجوم على وكر للجماعات الدينية المتطرفة، فيقرر الانتقام لصديقه من قاتله، أمير إحدى الجماعات الإرهابية، يدعي (مروان)، وفي أثناء تلك المطاردات تقتل زوجة مروان بالخطأ في هجوم للشرطة، ليقرر هو أيضاً الانتقام بتفجير عربة مترو الأنفاق، غير أنّ بطل العمل يحبط المخطط في اللحظات الأخيرة.

عرض الفيلم في 31 آب (أغسطس) 2017، وهو من أفلام الآكشن، التي تعمل على الحركة أكثر من الاهتمام بتجسيد ومناقشة أفكار الجماعات المتطرفة، غير أنّ اللافت للانتباه بالفيلم أنه استعان بمجموعة حقيقية من ضباط القوات الخاصة، تلك المجموعة قتلت بالفعل في هجوم من تنظيم يدعى "المرابطون" يرأسه هشام عشماوي، الضابط السابق في الجيش المصري.

ثالث عشر: جواب اعتقال

فيلم" جواب اعتقال" ينتمي إلى أفلام الآكشن، وهو من بطولة الفنان محمد رمضان (خالد الدجوي) الذي يجسد شخصية قائد الجناح العسكري لواحدة من الجماعات المتطرفة، ينشأ الدجوي في أسرة فقيرة، وأب يعمل خادماً لواحد من مشايخ الجماعات الدينية الكبار، والذي يقرر ضم خالد للتنظيم، غير أنّ الشاب لم ينسَ طفولته، فأخذ يعمل بإخلاص شديد للتنظيم حتى أصبح أهم عضو فيه.

عرض الفيلم في 25 حزيران (يونيو) 2017، ورغم أنه يدور بالكامل داخل أروقة تنظيم ديني متطرف إلا أنه قدم تلك

الشخصية بسطحية شديدة، فهي شخصية تقاتل من أجل المال وفقط.

رابع عشر: مولانا

الفيلم يتناول ظاهرة الدعاة الجدد، التي تقدم الدين في صورة لطيفة؛ بعيداً عن مظهر الشيخ الملتحي، العبوس، دائم الحديث عن الترهيب، والخوف، وعذاب القبر.

عرض الفيلم في 4 كانون الثاني (يناير) 2017، وهو من بطولة الفنان عمرو سعد، الذي جسد دور الشيخ، وفي أثناء دعوته يتلقى اتصالاً من شخصية كبيرة فى الدولة تطلب منه أن يحاول مساعدتهم بعد أن اعتنق ابن لهم الديانة المسيحية، لكن في النهاية يكتشف المشاهد أنّ الشاب الذي أوهم أسرته بالانتماء للمسيحية لم يفعل ذلك إلا ليكون دخوله إلى الكنيسة مسألة سهلة؛ حتى يتمكن من تفجيرها بعد انضمامه لجماعة دينية متطرفة.

يكاد لا يُحصى عدد الأفلام التي تناولت مسألة "داعش" منذ ظهور هذا التنظيم الإرهابي. ولكن على رغم ضرورة التطرق إلى ظاهرة ألمت بالشرق الأوسط ووصلت آثارها التخريبية المدمرة إلى أصقاع الأرض، فالنصوص الفيلمية التي اعتمد عليها السينمائيون للحديث عن "داعش" جاءت ركيكة ومصطنعة. ومعظمها، كي لا نقول كلها، سقط في امتحان دراسة هذا التنظيم الذي يتبع فكر جماعات السلفية الجهادية، وربطه بالمجتمع والسياسة والدين. أسماء مهمة وبارزة فشلت فشلاً ذريعاً في التحدث عن القضية، لشدة سطحية الطرح الذي تم تبنيه. "زهرة حلب" للمخرج التونسي رضا الباهي و"الطريق إلى إسطنبول" للمخرج الجزائري رشيد بوشارب ما هما سوى نموذجين للسينما المشغولة بعجل والتي تقع في فخ الاستسهال وتصديق معلومات غير مؤكدة سادت في مرحلة، عن "داعش"، وكان معظمها مفبركاً. يمكن إضافة عشرات الأفلام الأخرى إلى هذين العملين - العديد منها ينتمي إلى النوع الوثائقي - تشرح أزمة "داعش" من وجهة نظر الضحية، وهم حيناً الإيزيديات وحيناً أهالي المراهقون الذين انضموا إلى "داعش" للقتال في سوريا. واللافت أن معظم هذه الأفلام يتوجه فيها صناعها إلى جمهور عالمي واسع في غالب الأوقات لا يعرف شيئاً عن الموضوع، لذا تأتي المعالجة خالية من أي عمق لمشاهدين ليسوا على اطلاع كاف بكل ما يحيط بالموضوع، بل ويجهلون تماماً أبعاده السياسية والدينية والسوسيولوجية. هذا النهج نتجت منه سينما ممسوخة على غرار "داعش" نفسه.

***جماليات بشاعة الإرهاب**

لا بد من التأكيد على فكرة أن ما من أحد استطاع بلوغ الدقة والصدق والجماليات في فيلم "متمرد" للمخرجين عادل العربي وبلال فلاح، في تناوله مسألة الإرهاب. والذي عرض في "كان" الأخير، بعد عشر سنوات على انتشار "داعش" في سوريا والعراق، يأتي هذا الفيلم البلجيكي ليؤكد المؤكد: الوقت عامل أساسي في فهم الأشياء وتفكيكها. هناك الكثير من الظواهر التي لا تسمح بحرق المراحل قبل الحديث عنها بعمق. لكن العمق في فهم الموضوع ليس وحده ما يصنع أهمية الفيلم،فأهميته تكمن أولاً في أنه يقدم وجبة دسمة تستوفي كل شروط السينما الذكية واللماحة والمشغولة بإتقان.

عادل العربي وبلال فلاح سينمائيان بلجيكيان في الثلاثينيات من عمرهما، وهذا يعني بالضرورة أنهما يعلمان شيئاً عن مسألة التطرف أو ما يُعرف في أوروبا بالRadicalisation، الـ"ردكلة" الدينية، التي حولت كثراً من الشباب التائهين قنابل موقوتة يرتكبون ما يعتقدون بأنه سيتيح لهم دخول الجنة وتحقيق العدالة الإلهية. وبلجيكا عانت من هذه الظاهرة، لا بل لديها حي مولنبيك الذائع الصيت ذو الغالبية من المهاجرين، الذي أخرج العديد من المتطرفين واشتهر بكونه مرتعاً لهم،

ولم تكف الأجهزة الأمنية التابعة للدولة في تعقب المشتبه فيهم وفكّ خلايا الإرهاب. عادل العربي وبلال فلاح المتحدران من أصول مغربية يعرفان جيداً هذه الأجواء.

يبدأ الفيلم مع كمال (أبو بكر بن سايحي)، مغني الراب المغربي المولود في بلجيكا، الذي يقرر الذهاب إلى سوريا لمساعدة ضحايا الحرب الدائرة هناك. ربما لم يكن على دراية بتفاصيل مهمته، فالفكرة من بعيد غير تلك التي سيجدها على أرض الواقع. فور وصوله إلى سوريا، يتم إرغامه على الانضمام لتنظيم مسلح في الرقة. إنه "داعش" بكل ما يحمله من قسوة وكره وبغض للآخر. في موازاة ذلك، نتابع في بلجيكا التطورات التي تشهدها حياة شقيقه الأصغر نسيم (أمير العربي) الذي يستسلم تدريجاً لإغراءات المتطرفين، وهم لا يكفون عن محاولة استدراجه إلى أرض المعركة من خلال إخضاعه لغسيل مخ ديني. هذا كله، سيدفع بالأم المكلومة (لبنى الزبال)، إلى تحمّل مسؤولياتها ولملمة نفسها والتوجه إلى سوريا للبحث عن ابنها. على الخسارة أن تكون أقل ما يمكن. إنها الأمومة المستعدة للتضحية من أجل إعادة شيء مما تبدد. ومن هنا، تبدأ رحلة النزول إلى الجحيم، نكتشف خلالها مأساة عائلة مفككة، ونتخيل عبرها ما عانته آلاف ضحايا التطرف في أقبية الظلم والعسف.

- **ضحية العنف**

شخصية كمال مربكة، فهو ليس بالإنسان الكاريزماتي الذي يمكن أن نحبّه من النظرة الأولى، فندافع عن حقّه في الحياة مهما فعل. ثم أنه لا يُعطى الوقت الكافي لنتعلّق به، لذا سنبقى على مسافة منه. منذ البداية، يقدمه الفيلم لنا ككائن لا يوحي بالثقة. لكن التعاطف موجود أمام القسوة التي يُعامَل بها والتي لا يتمناها المشاهد لألد أعدائه. من خلال التركيز على شخصية كمال، يعطي الفيلم وجهاً لضحية العنف والبطش. يتخلل السرد الكلاسيكي فكرة مستحدثة: اللجوء المتكرر إلى فواصل موسيقية (أغاني راب) تحدث تناقضاً (كونتراستاً) محبباً مع العنف والفوضى اللذين يصنعهما "داعش"، مقترحةً بديلاً آخر. يعتبر هذا سابقة في هذا النوع من الأفلام التي تأتي دائماً بشيء من الجدية. إنه خروج على المألوف يحمل النص إلى مستوى آخر من المعالجة، يحض على التفكير ويسحق القلب في الحين نفسه. هذا بالإضافة إلى الديناميكية البصرية المتغلغلة في مسامات العمل.

"متمرد" فيلم آخر عن فقدان البراءة في هذا الزمن البائس، لكن ليست تلك البراءة التي يمكن فقدانها على مقاعد الدراسة، بل هي تجييش وقتل داخل أروقة التطرف الديني الذي يخفي عالماً متوحشاً، الداخل إليه مفقود والخارج منه مولود. نقتحم هذه الأروقة حيث القهر يستولي على قاطنيها بخطى ثابتة وأكيدة. يناقش الفيلم أيضاً تأثير المَشاهد الدعائية من خلال الفيديوات التي أنجزها "داعش" وبثها في العالم، وهي مَشاهد نقيضة لمَشاهد الفيلم المشغول بالفن والجماليات بقدر انشغاله بفهم القضية ودراسة الشخصيات. وإذا كان الفيلم يحمل عنوان "متمرد"، فالمقصود أيضاً منه التمرد على توظيف الصور لأهداف أيديولوجية وللتدليس السياسي الفج.

أما الاحساس بأن المخرجين تورطا في صناعة الفيلم إلى أقصى حد، فيعطيه طابعاً شخصياً محبباً. هناك شعور بأن "متمرد" صنيع أحشائهما، خرج إلى النور ليقول كلمته في واحد من أبشع التنظيمات التي شغلت العالم بشرورها لفترة من الزمن. ما من فيلم اقترب إلى هذا الحد من "داعش" والأساليب التي اعتمدها لبث الرعب وصناعة الخوف والإجبار على الخضوع. صحيح أن الفيلم لا يدخل في عمق موضوع التطرف، لكن آثاره واضحة، ومن هنا تأتي فاعليته. فالأثر الذي سيتركه في المُشاهد غير قليل، وقد يبقى في وجدانه لبعض الوقت. أما الطموح السينمائي والبحث المتواصل عن هوية فنية، فهما في ذاتهما رد عنيف على التطرف وصناعة القبح والبغض، لدرجة أن التدقيق في بعض التفاصيل المتعلقة بالماكينة العاطفية للفيلم يصبح من الأمور الثانوية. .

وبما أن العالم يعاني من غضب الإرهاب منذ عام 1945 على الأقل، فإن هذا الحوار يسعى إلى كشف أسسه ورهاناته الإيديولوجية، والمتمثلة في الكراهية المضاعفة التي يفاجئنا بها الإنسان ضد أخيه الإنسان، مستعملا طرائق ووسائل شتى للتخويف والإخضاع. وبما أن الفن يسعى في عمقه إلى الانتصار للقضايا الإنسانية السامية والعادلة، فإن الفن السابع يقدم مقترحات فيلمية تسعى في عمقها الجاد إلى تخليص العَالَم من قوى الشر، بالرغم من بعض الاستراتيجيات الإيديولوجية المتضاربة التي تثوي في عمق الأفلام.

- **مقاربة قضايا الارهاب في السينما العالمية والعربية**

تمثلت صور الترهيب ومن ثم الإرهاب في الإنتاجات السينمائية الأمريكية على وجه الخصوص، وذلك في العديد من الأفلام الخيالية، انطلاقا من شريط "ميلاد أمة The Bird of a Nation "للمخرج دافيد وارك كريفيث David Wark Griffith سنة 1915، مبرزا الصراع العرقي الذي طبع مسار الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وتطورت الحكايات السينمائية في ستينيات القرن الماضي عبر استغلالها للحرب الباردة إلى يومنا هذا، وذلك بتحريك شبح الخطر الخارجي الذي لا زال يهدد دوما الأمة الأمريكية ومن تم البلدان الديمقراطية وجل الأقطار الأخرى.

تناولت السينما العالمية قضايا الإرهاب بطرق مختلفة، إذ تنوعت عبر الأفلام التي تتحدث عن محاولات اغتيال الرؤساء والمسؤولين، أو محاولات اختطاف طائرات وسفن، أو تلك الأفلام التي تناولت هجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) في نيويورك التي أحدثت تغييرات كبيرة على المستوى الدولي، شملت مختلف الجوانب، خاصة فيما يتعلق بالإرهاب وأخطاره، رغم أنه وجد قبل ذلك بكثير، إذ برز سباق محموم لإنتاج أعمال سينمائية وتليفزيونية تتطرق للظاهرة وفق منظورات مختلفة.

ومن أبرز تلك الأفلام التي حققت إيرادات كبيرة، فيلم "إيرفورس وان Air Force One "عام 1997، وهو من بطولة هاريسون فورد، ويتحدث عن محاولة اختطاف الطائرة التي تقل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وإجباره على التفاوض مع إرهابيين. كما حقق فيلم "كابتن فيليبس" إيرادات هائلة عام 2013؛ إذ جسد فيه الممثل توم هانكس دور القبطان ريتشارد فيليبس الذي استولى قراصنة صوماليون على سفينته بقيادة قائدهم عبد الوالي موسى في عام 2008، وهي قصة

مستوحاة من أحداث واقعية. وفي عام 2013، تناول فيلم "أوليمبس هاز فولن" قصة محاولة إرهابيين الاستيلاء على البيت الأبيض، حيث يعيش الرئيس الأمريكي.

شكل هذا الموضوع محورا شائكا تطرق إليه صناع السينما ليتناولوا جوانبه من زوايا عدة، نجحت في تجسيد واقع تعيشه مجتمعات مختلفة في شتى أنحاء العالم، سواء في أوروبا أو أمريكا أو آسيا وكذا البلدان العربية. ومع تزايد ظاهرة "الإرهاب" في الوطن العربي، والتي راح ضحيتها العديد من المواطنين، برزت "أفلام الإرهاب" في السينما المصرية تحديدا في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، خلال الفترة التي عانت فيها مصر من هجمات إرهابية. ونفس الشيء يمكن تسجيله بالنسبة إلى البلدان المغاربية، وعلى وجه الخصوص في مجموعة من الأشرطة الخيالية الجزائرية.

- **أهم الرؤى التي اعتمدها مخرجو السينما لانتاج أعمالهم الفنية**

يعدّ الإرهاب معضلة عالمية حقيقية، إلا أنه من الأفضل معالجة أسبابه، ودوافعه، والتصدي له بعيدا عن التشنج، وعن كلّ ما يمكن أن يغذّي الأحقاد والضغائن بين الشعوب. فبالموازاة مع العدد الهائل من الإنتاجات الهوليودية التي تناولت موضوع الإرهاب، دأب بعض المبدعين الأمريكيين الكبار، شعراء كانوا أم روائيين أم سينمائيين، على انتقاد سياسة بلادهم، سواء في المجال الداخلي أو في المجال الخارجي. وهذا ما قام ويقوم به بعض المخرجين الكبار؛ ففي الأفلام التي ينجزونها ينتقدون السياسة الأمريكية، معتبرين أن الحروب التي خاضتها بلادهم في فيتنام، وفي العراق، وفي أماكن أخرى، خاطئة وظالمة.

منذ أحداث سبتمبر (أيلول) 2001، ظهرت العديد من الأفلام الرائعة التي اتخذت من الإرهاب موضوعا أساسيا لها، ففيلم "بابل" للمخرج أليخاندرو غونثاليثو يرسم صورة آسرة لكلّ المظاهر السلبيّة التي جاء بها عصر العولمة. وتدور أحداثه في أماكن مختلفة: جنوب المغرب المفتوح على الصحراء، والعاصمة اليابانية طوكيو، والحدود الفاصلة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. ويكشف لنا أيضا معاناة المهاجرين المكسيكيين، وقسوة الشرطة الأمريكيّة تجاههم. وبمثل هذه المهارة، وهذا الذكاء تمكن المخرج من تقويض نظريّة الإدارة الأمريكية التي تؤكد أن الحرب ضدّ الإرهاب هي الهمّ الأساسي بالنسبة إلى الإنسانيّة جمعاء. أما ما تبقى من مشاكل وقضايا، فتظلّ ثانويّة.

ويتخذ فيلم "واجب مدني" للمخرج جاف رونفرو من الإرهاب موضوعا أساسيا. سيصبح بطل هذا الفيلم، الشاب، شيئا فشيئا أسيرا لخطابات الرئيس المضادة للإرهاب، لذلك يشرع في مراقبة حركات وسكنات جاره، الطالب الفلسطيني الذي يدرس الكيمياء في الجامعة، إذ يواظب على مراقبته في الليل كما في النهار، ليصبح مع مرور الوقت متيقّنا من أن الشاب الفلسطيني بصدد الإعداد لعمليّة إرهابيّة في غاية الخطورة.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ينسل الشاب الأمريكي ذات ليلة إلى شقّة الطالب الفلسطيني بحثا عن أدلّة تمكّنه من إدانته، وعندما يعلمه ضابط من الشرطة أن العمل الذي يقوم به يتنافى مع الدستور الأمريكي، وبالتالي يمكن أن يسبب له مشاكل مع القضاء، يقتحم شقة الطالب الفلسطيني، ويقيّد ساقيه ورجليه، شاهرا مسدسه في وجهه، يخضعه

لاستنطاق مؤلم، آمرا إياه بالاعتراف بأنه يخطط لعمل إرهابي. ولا تتمكن الشرطة من القبض على الشاب الأمريكي، إلاّ عقب جهود مضنية، وفي النهاية تقوده إلى مصحّة عقليّة.

لم يسع مخرجا الفيلمين المذكورين إلى التقليل من مخاطر الإرهاب، غير أن الرسالة التي يرغبان في تبليغها للشعوب، كما للحكومات، تؤكد أن الإرهاب معضلة عالمية حقيقية، إلاّ أنه من الأفضل معالجة مسبباته، ودوافعه، والتصدي لها بعيدا عن التعصب، وعن كلّ ما يمكن أن يغذّي المشاكل بين الشعوب، ويعمّق الخلافات بين الثقافات والأديان. فلمدة عقود من الزمن ظل الخوف من انفجارات القنابل، الموضوع الأساس للعديد من الأفلام الأمريكية التي بلورت تيمة السباق نحو التسلح النووي، ومنها ما يندرج في سياق ما بعد أحداث 11 من سبتمبر (أيلول) 2001، مجندة بذلك شخوصا وازنة من فئة العميل السري جاك ريان أو جاك باور بطل السلسلة التلفزيونية "24 ساعة كرونو" heures Chrono 24 معتمدة بذلك على عنصر التشويق، وتدور أحداثها في طائرة ركاب أو في باخرة مبحرة أو في ملعب غاص بالجمهور، أو حتى في حافلة باص منطلقة بسرعة فائقة دون توقف.

- **استراتيجيات السينما مرتبطة إلى حدّ كبير بالإعلام الأمريكي وبرهاناته الكبرى**

إن كانت المواد الإخبارية في القنوات الفضائية الأمريكية من أكثر مظاهر الحملة الإعلامية الأمريكية على الإرهاب، فإن الأفلام السينمائية تعد شكلا آخر من أشكال التحول الإعلامي الأمريكي باتجاه تكثيف الرسائل الموجهة للمتلقي، والتي تستهدف غرس أفكار واتجاهات معينة حول ظاهرة الإرهاب، حيث عملت "هوليوود" بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) على تكثيف إنتاج الأفلام التي تتناول الإرهاب من زوايا مختلفة. وتؤكد أكثر من دراسة مسحية، أن هناك علاقة بين التعرض لقضايا الإرهاب في المواد التي تقدمها وسائل الإعلام (من بينها الأفلام السينمائية)، وبين إدراك الرأي العام لهذه القضايا، وتقييمه لها وللسياسات التي يقترحها صناع القرار لمواجهة هذه القضايا، ومن ثمة خلق رأي عام قادر على دعم الحكومات وصناع القرار في المجتمع قصد اتخاذ السياسات الملائمة للتصدي لهذه الظاهرة.

عملت السينما الأمريكية طيلة أكثر من 50 سنة على مواجهة المخاطر التي تحذق بها، إما عبر مؤامرات خارجية تمسّ أمن البلاد أو كبار رجالاتها أو تهديدات لغزو كائنات خارج المدار الأرضي، والتي تستهدف الحضارة الغربية، وذلك لبسط سلطتها على دواليب الحكم، وفرض حكم استبدادي واستعبادي لجل البشر. فبعد تجسيد هذا الخطر عبر وجوه الزنوج، كما هو الحال في فيلم "ميلاد أمة" للمخرج كريفث، واللجوء إلى عدة تبريرات لإبادة الهنود الحمر، وخلق نوع من الاستنفار الدائم لدى الأمة الأمريكية التي كانت مطالبة بأن تكون في يقظة مستدامة لمواجهة الخطر الذي تجسده الخلايا النائمة للعملاء النازيين أو الشيوعيين المندسّين بين المواطنين الأمريكان؛ انشغلت الآلية السينمائية الهوليودية وكذا اليابانية في تحريك الفزاعات المرهبة للكبار والصغار من خلال عرضها لمخلوقات آتية من الكون البعيد، أو هي وليدة زلات بشرية. ولعل أفضل النماذج المعبرة عن ذلك، تلك التي نلمسها في فلمين؛ وهما "مارس أتاكس" Mars Attacks، و"يوم الحرية" Independance Day من سنة 1996

- **مفارقة تجسيد الإرهابي في السينما الامريكية، وما يقابلها من الأبطال الهوليوديين**

تعددت وجوه الإرهابيين حسب الوضعيات والأحداث والظرفية الزمنية، فقد دأبت هوليود على تقديم أوجه عديدة اختلفت نوعياتها، انطلاقا من ألمان نازيين فارلنديين منشقين، وروس متعصبين يشدهم الحنين إلى العهد الستاليني، أو عصابات إجرامية همها الوحيد هو جني المال من خلال الابتزاز، والذين يهددون بنسف البنايات وقتل أرواح الأبرياء. لكن، ومع تطور أحداث الشرق الأوسط ستطفو على السطح صورة العربي بشكل خاص. لقد كان لأحداث نسف طائرة العال الإسرائيلية بمطار ميونيخ، الأثر البليغ في تثبيت صورة الفلسطيني كشخص إرهابي بامتياز على مر عشرينيات القرن الماضي، حيث سيقوم المخرج ستيفن سبيلبرغ بتحيين الحدث في سنة 2005، فضلا عن "غارة على أنتبي" Raid sur Entebbe (2008).. من هنا ستتنوع صورة الإرهابي المنحدر حسب جنسيات عربية، وستتعدد حكاياته، حيث سنرى اللبناني، والسوري، والمغاربي.. وهذا ما يتجلى في أفلام مثل:(Terror Squad, Death before Dishonor, Deadline, Double Edge, True lies, Collateral Damage)

من الملاحظ أن جلّ الممثلين انخرطوا في عملية التصدي سينمائيا لمحاربة ومطاردة شتى أنواع الإرهابيين، وتقفي أثرهم في أمريكا، وفي كل أرجاء المعمور لإنقاذ البلاد من شر المتآمرين، والقضاء عليهم حتى تسلم كل الدول الراعية للسلام والمتشبعة بالأسس الديمقراطية منهم، وأن تعيش في طمأنينة وسلام، لكن سرعان ما سيتجدد الأمر وتظهر في الأفق وجوه تحركها هواجس الانتقام أو الكراهية مُحَاوِلَةً النيل من كل ما يتمثل في صورة العالم الحرّ الذي تشكله الدول الغربية بزعامة الولايات الأمريكية. في بعض الأحيان، قد يكون الخطر نابعا من ممثلين عن المؤسسة العسكرية في داخل أمريكا بهدف السيطرة على دواليب الحكم، أو وسط الهيأة العليا بالجيش الروسي لزعزعة الاستقرار الأمني، وافتعال حرب نووية بين أمريكا وروسيا، وتبقى جميع الاحتمالات واردة طبق المتخيل الروائي والسينمائي المتشبع بالأحداث العالمية.

يتمظهر البطل الهوليودي، وهو الوجه السّائد في الشاشتين الصغرى والكبرى، ليتخذ عدة أوجه، قد يتجسد هذا البطل في شخص معين، غالبا ما يكون ذكرا أكثر منه أنثى، ذا بشرة بيضاء، أو ضمن مجموعة مختلطة ومتعددة الأجناس تضم أبطالا يتشكلون من عناصر بيضاء وسوداء، أو أخرى من أمريكا اللاتينية، أو أخرى آسيوية. هذا التلوين العرقي له هدفان: الأول هو خلق الالتحام حول الدفاع عن قضية وطنية سامية تعلو فوق كل الحسابات العرقية، والعمل على الدفاع عن حوزة الوطن. ويهدف الثاني إلى الدفع بالمشاهدين نحو تمثل ازدواجية آنية حسب الانتماء الجنسي والعرقي أو الفئة التي ينتمي إليها. وقد ينفرد في بعض الأحيان بطل ذو بشرة سوداء بهذا الدور، حيث سيعمل على إنقاذ أمريكا في أفلام مثل: (Best Fefense, Iron Eagle, The siege, Rules of Engagement، وفي هذا الشريط الأخير يلعب دور البطل الممثل الأسود "ساموييل دجاكسون" Samuel L. Jackson).

في شريط كلينت إستوود الذي يتناول أحداث "قطار الساعة ال 15 و17" المتوجه إلى باريس، يتدخل ثلاثة أبطال أمريكيين مسافرين في قطار التاليس الرابط بين أمستردام وباريس، وهم يتحلّون بضبط النفس لمواجهة الإرهابي، الجهادي المغربي الأصل، أيوب الخزاني، الذي يؤدي دوره الممثل راي كوراساني. وفي سنة 2006، سيخرج بتير ماركل Peter Markle فيلمه التلفزيوني "الطيران رقم 93" Vol 93، وهو فيلم جد مؤثر يحكي الفعل الشجاع الذي تم بواسطته إنقاذ مئات الأشخاص.

سيكون للبعد الدرامي حضور قوي في مجموعة من الأفلام التي استطاعت أن تشد المتفرج، وأن تبتعد عن الأنماط المألوفة التي تستعرض الأبطال الذين لا يقهرون. هكذا سنشاهد أفلاما من طينة "القبطان فليبس" Capitaine Phillips 2003 للمخرج Peter Grengrass، وهو شريط درامي تدور أحداثه في أعالي البحار، حيث تتعرض الباخرة التجارية التي يقودها قبطان أمريكي إلى القرصنة من طرف قراصنة صوماليين.

نفس البعد سنلاحظه في فيلم "من دم ودموع Du sang et des larmes "للمخرج بتير بيرك Peter Berg سنة 2009، والذي يحكي بواقعية مؤثرة عن العملية التي سيقودها فريق "كومندو" مكون من ثلاثة جنود ينتمون للمارينز في تدخل بأفغانستان لمحاكاة عملية مشابهة وقعت فعليا في يونيو (حزيران) 2005 لتحديد مكان القائد الطالباني أحمد شاه وتصفيته، ولكن الأحداث ستسير عكس المتوقع، حيث سيقتفي مجموعة من جنود الطالبان أثرهم وسيقومون بمحاصرتهم.

●النماذج الأوروبية التي تعاملت بنوع من اليقظة مع الموجات الإرهابية

ستواجه السينما الفرنسية واقعا مرًّا من خلال تعرض المجتمع للإرهاب، وذلك ما سيجعل هذه السينما تتناول الظاهرة عبر ثلاثة أفلام، وهي: "الهجوم" للمخرج جوليان لوكلير 2010، و"صنع بفرنسا" لمخرجه مالك زيدي، و"رعاة البقر" لتوماس بيكودان ... يحكي الأول وقائع السطو على طائرة الإيرباس، التابعة للخطوط الجوية الفرنسية، الرابطة بين العاصمة الجزائرية وباريس، وتضم 227 راكبا، وذلك من قبل أربعة إرهابيين ينتمون إلى "المجموعة الإسلامية المسلحة" التي وقعت في يوم السبت 24 دجنبر 2010. وسيتطرق الفيلمان الأخيران لمسألة الجهادية؛ إذ يحكي الأول مسار الصحافي المستقل "سام" الذي سيخترق الأوساط الجهادية المتواجدة بالضاحية الباريسية، ويقترب من مجموعة تتكون من أربعة شبان أسنِدَت إليهم مهمة خلق خلية إرهابية، تسعى إلى زرع الفوضى في قلب باريس. ويحكي شريط "رعاة البقر" مسار أب يبحث عن ابنته البالغة من العمر ستة عشر سنة، والتي ذهبت إلى الجهاد بعد أن أغرمت بشاب متطرف.

كان للسينما المصرية السبق في تعاملها مع ظاهرة الإرهاب، ثم تلتها الأفلام الجزائرية التي عالجت الموضوع على ضوء الأحداث التي عرفتها البلاد بعد تنامي التطرف. أما السينمات التونسية والمغربية، فعالجتا الأزمة من خلال بعض الأفلام، كـ"زهرة حلب" لرضا الباهي، و"خيل الله" لنبيل عيوش سنة 2012.

كانت أولى الأفلام المصرية التي تناولت الإرهاب، وبأكثر التسميات مباشرة، فيلم "الإرهاب" من إخراج نادر جلال، والذي يقوم فيه فاروق الفيشاوي بدور الإرهابي. لا يهتم الفيلم أبداً بالدوافع ولا بأي تدقيق له علاقة بال "تنظيم"، بل يختصر الأمر في كون تلك العمليات تحدث بتمويل وتخطيط من جهات خارجية مقابل حفنة من الأموال، وذلك بغية ترسيخ نظرية "المؤامرة" التي ستساهم في تحريك الأمور كثيراً بعد ذلك. وتكررت في السنوات التالية الأفلام التي تتناول الإرهاب بشكل مباشر، أو يتواجد داخلها شخصية متطرفة دينياً، مثل فيلم "الخطر" 1990، و"انفجار" 1990، أو "الناجون من النار" 1996، وفي هذه الأفلام يبدأ الأمر من "عملية إرهابية" أو محاولة إنقاذ، سواء عن طريق إيقاف التفجير أو ملاحقة مجموعة معينة دون مقاربة جدية للواقع أو تناول "دوافع"، أو "أهداف" هذه المجموعات.. لقد كانت النظرة الأقرب في تلك الفترة متمثلة في فيلم "الإرهابي" 1994، من إخراج نادر جلال وبطولة عادل إمام، والذي أثار جدلاً رهيباً خلال

تسعينيات القرن الماضي؛ إذ للمرة الأولى سيكون "الإرهابي" بطلا للفيلم، وبأداء نجم مصري أكثر جماهيرية. سيتناول الفيلم حادثة مدوية مثل اغتيال المفكر "فرج فودة" الذي جرى قبل عام واحد من إنتاج الفيلم. وبالرغم من أنه عمل أقرب إلى تفكير تلك الجماعات، ويعرض حوارات مطولة بين "علي"، بطل الفيلم، وبين زعيم الحركة التي ينتمي إليها، إلا أنه لم يخلُ من "كاريكاتيرية" وسطحية في التعامل، حيث يغير المتطرف أفكاره بمجرد التواجد وسط أسرة مصرية، وبالكثير من "النمطية" مثل لقطة احتضانه للجار المسيحي، أو علاقة الحب التي تجمعه بالابنة الكبرى للأسرة. ومنذ ذلك الفيلم، تكرر ظهور "المتطرفين" في أفلام ومسلسلات عادل إمام دون أن تخلو في أية مرة من صورة هزلية، مثل أفلام "السفارة في العمارة"، أو "حسن ومرقص" أو مسلسل "مأمون وشركاؤه"، حيث الإرهابي مجرد شخص متجهم بجلباب ولحية طويلة ويزعق بصوت عال طوال الوقت.

ومن أبرز النجوم الذين قدموا أدوارا جريئة في تلك الفترة، تَحَدَّت القيود المفروضة على مثل هذه الموضوعات، الفنانة نادية الجندي في فيلم "الإرهاب" عام 1989، والفنان عادل إمام من خلال فيلمي "الإرهاب والكباب" لشريف عرفة سنة 1992 و"الإرهابي" سنة 1994. وقد عرض فيلم "الإرهاب والكباب" فكرة الإرهاب بصورة مبسطة، وذلك ضمن قالب سياسي درامي كوميدي، كي يصل لشرائح المجتمع المختلفة. أما فيلم "الإرهابي" الذي ألفه لينين الرملي وأخرجه نادر جلال عام 1994، فقد تناول فكر الجماعات التكفيرية، متطرقا لطريقة تعامل أفرادها داخل الجماعة وخارجها، وقد شهد الفيلم تعتيما كبيرا خلال تصويره، كما تَمَّ عرضه بقاعات السينما تحت حراسة أمنية محكمة، خوفا من انتقام متشدّدين، وحاز بطله عادل إمام على جائزة أحسن ممثل في المهرجان القومي للسينما المصرية.

يمكن ربط المحاولة الجدّية في التعامل مع "الإرهاب" وفهم عناصره والمنتمين إليه برجلين فقط في السينما المصرية؛ أولهما المؤلف وحيد حامد الذي تحمل أفلامه رؤية واحدة عن "الإرهاب كنتيجة للقهر الاجتماعي". أما فيلم "الإرهاب والكباب" 1992، فهو أول عمل يحمل تلك الرؤية، رغم عدم احتوائه على متطرفين بشكل مباشر، وترتكز حكايته على اضطرار مواطن عادي لحمل السلاح وأخذ رهائن في مجمع التحرير لأنه "يتعرض للقهر، ولا يستطيع إنهاء أوراقه". وقد كان في ذلك إشارة مبكرة وسابقة جدّاً للعلاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبين "نشأة إرهابي محتمل". نفس الصورة سيكررها بشكل أوضح في فيلم "دم الغزال" 2004، حيث يحول غياب القانون والسلطة والحقوق في إحدى الحارات بمنطقة "إمبابة" طبالاً إلى إرهابي بسبب إهانته على يد بلطجي. وتبلورت الرؤية أكثر في مسلسل "الجماعة" 2010، حيث يشكل الفقر وغياب دور الدولة والرعاية الاجتماعية والإنسانية للمهمشين، البذرة الأساسية لوجود "إرهاب" ترعاه الجماعات المتطرفة. وثاني المنشغلين الجادين بالموضوع المخرج يوسف شاهين، الذي انطلق من نقطة شخصية لها علاقة بقرار الممثل محسن محيي الدين الذي تعاون معه في أربعة أفلام مهمة خلال الثمانينيات، قبل أن يعتزل السينما في مطلع التسعينيات، ويتبرأ من أفلامه لأنها "حرام". أراد شاهين فهم كيفية تحول "الفتى الصغير الموهوب" إلى شخص ضد الفنون، لينتج بناء على ذلك فيلم "المصير"، ويجعل شخصية "عبد الله" هي تجسيد "محيي الدين"، ورحلة تحوله إلى التطرف الفكري باسم الدين، ليربط يوسف شاهين الأمر بالإغواء وإشعار الشخص بذاته وإبهاره بعالم جديد سيكون فيه أفضل، وكيف يرتبط ذلك بالسياسة والسلطة، وطرح المتطرفين أنفسهم، باعتبارهم

ذراعاً للحاكم، قبل أن تمتد الرؤية الشاهينية لفيلمه التالي "الآخر"، حيث تدخل السياسة العالمية كعنصر أساسي في خلق "الإرهاب"، وفي النهاية تقتل شخصيات شاهين في حالة الصراع المحتدم بين السلطة والتطرف، فهو يراهما عنصرين متشابهين.

بعد سنوات طويلة، وبسبب ما يحدث حالياً، عاد الإرهاب مرة أخرى إلى السينما في فيلم "القرموطي في أرض النار" 2017، متناولاً تنظيم "داعش" بنفس الصورة الكاريكاتيرية القديمة، ونظرية المؤامرة التي تأسست في فيلم "الإرهاب" قبل 28 عاماً، حيث يعمل مجموعة من المرتزقة وفقا لتعليمات مخطط دولي.

من جانبه يتعامل فيلم "مولانا" 2017، بجدية مع قضية الإرهاب، وهو الفيلم المأخوذ عن رواية للكاتب إبراهيم عيسى، وسيناريو وإخراج مجدي أحمد علي، ويناقش فيلم "الإرهاب" كقضية محورية داخل قصة الفيلم، الذي تشير أحداثه إلى عنصرين يسهمان في الظاهرة: تلاعب الدولة بالمذاهب الدينية، أو توظيف رجال الدين كأداة في يد السلطة السياسية، والعنصر الآخر هو المشكلات الأسرية التي تدفع الشباب إلى التمرد وتغيير معتقداتهم. ويتضح أن المشكلة الحقيقية التي تهرب منها الدولة - كما عبَّر الشيخ حاتم (عمرو سعد) - ليست مشكلة مذهبية بين مسلمين ومسيحيين، أو سنّة وشيعة، وصوفية وسلفية، لكنّها مشكلة غنى وفقر، وفساد سياسي انعكس على القضايا الاجتماعية والدينية.

لم تسلم دول المغرب العربي من التطرف والإرهاب، مما ساهم في ظهور أعمال سينمائية وتلفزيونية عرت الإجرام وتصدت له؛ فالأعمال التي تم إنتاجها خلال وبعد "العشرية السوداء" تعاملت مع الإرهاب الداخلي وعرته. ويعد فيلما "باب الواد سيتي"، وفيلم "العالم الآخر" للمخرج مرزاق علواش من الأفلام المميزة في السينما الجزائرية الحديثة، من حيث ارتباطها بالوضع الاجتماعي المتغير بعد استحداث ما يصفه في أفلامه بـ "الصورة الأفغانية" التي تسرّبت إلى المجتمع الجزائري، وغيرت الكثير من ملامحه، وعزلت فيه المرأة وجعلتها "مجرد أداة" للمتعة الجنسية؛ ففي فيلمه "باب الواد سيتي" ركز مرزاق علواش على الوضع الاجتماعي الخانق في هذا الحي العريق من خلال نظرة بعض الرجال السلبية إلى النساء، كما تناول الفيلم ما يجري في الجزائر من داخل بعض البيوت، وذلك عبر تقديم طريقتهم في الحياة وفي التعاطي مع المستقبل، ومن بينهم الإصلاحي المتفتح على الحوار، والآخر المنغلق والمتفتح على "نبذ الآخرين" واتهامهم بالكفر لمجرد الاختلاف في الرأي.

وفي فيلم "العالم الآخر" تبرز الصورة الجنونية عن مرحلة القتل المبرمج، والشبكات الإرهابية المنظمة التي كانت تصنع لنفسها خلايا، واحدة للمراقبة (خلية التجسس والتلصص)، والثانية للملاحقة (خلية المتابعة)، والثالثة للتنفيذ (خلية الإعدام). وقد حاول فيلم "العالم الآخر" تصوير هذه المرحلة الدموية عن طريق تصوير إرهابيين يراقبون ضحاياهم، وآخرين ينفذون الاغتيال، إلى أن تأتي اللحظة التي تصل فيها مواطنة فرنسية للبحث عن خطيبها المختفي، فتعيش أجواء الرعب في الجزائر، وذلك بعد أن تتعرض للاختطاف من قبل جماعة مسلحة يقرر أميرها اغتصابها ثم قتلها لأنها كافرة، ولكن أحد شباب العناصر المسلحة يتعاطف مع الفتاة الفرنسية، فيقرر إنقاذها قبل تنفيذ الاغتصاب والقتل، ويهرب بها قاطعا الغابات الكثيفة إلى أن استطاعا مغادرة المكان نحو بلدة أخرى. سيجبرها في الطريق على تغطية رأسها خوفا على نفسها، فتخبره المرأة أنها جاءت كي تبحث عن شقيقها الذي اختفى في منطقة صحراوية جزائرية. ويتعامل هذا الإرهابي

الشاب مع المرأة بشكل غريب جراء الكبت الكبير الذي أظهرته الكاميرا طوال المشوار، فهو وإن أنقذها فلأنه يريدها لنفسه، وهنا تتداخل فكرة "الكبت" في الفيلم، حيث إن المرأة ستنسى كل شيء حين تجد صديقها، فيضبطهما الشاب المنقذ في الفراش ويقرر اغتيالهما معا بتهمة الفجور عن طريق تناول رشاشه وإطلاق النار دون توقف.

ويعد فيلم "رشيدة" للمخرجة يمينة بشير شويخ الذي نال أكثر من 14 جائزة إقليمية ودولية من الأفلام التي تتعاطى مع الإرهاب بنظرة مغايرة، فرشيدة هي صرخة نسائية تمثل معاناة المرأة الجزائرية ضمن واقع مصنوع من دم وقتل وتهديد ووعيد وعقاب ومجازر وتفجيرات. وتتعرض المعلمة "رشيدة" للتوقيف ذات صباح من قبل شابين يطلبان منها حمل حقيبة صغيرة إلى مدرستها، فتفهم أنها قنبلة يراد منها نقلها لقتل تلامذتها الأبرياء، فترفض. يوجه إليها أحد الإرهابيين مسدسه، ثم يطلق النار عليها ويهربان. يعتبر هذا الفيلم صورة سينمائية تعكس مخاوف النساء، ورعبهن من الواقع المؤلم، وعدم قدرتهن على التعايش معه أو الهرب منه. صورة لنساء أخريات تعرضن لما حصل للمُدَرِّسَة "رشيدة" فضلا عن أخريات تعرضن للاختطاف والاغتصاب الجماعي، ومن ثم القتل ذبحا. صورة صرخة ما تزال مكبوتة ولكنها خرجت في أكثر من مشهد من فم "رشيدة" التي صنعت بدورها للسينما الجزائرية توجها جديدا. فلأول مرة تتعاطى هذه الأفلام مع العنف المسلح في البلاد محاولة قراءته ومواجهته بالصورة، وعبر مشاهد جعلت الإرهاب يأخذ صورته الحقيقية البشعة، لأن "الإرهاب يمثل ثقافة الموت" كما قالت "يمينة بشير شويخ" التي اعترفت أنها تحدت بفيلمها كل التخويفات والتابوهات الاجتماعية، وأنها أنجزت شيئا يغضب الإرهابيين، ولكنه يرضيها لأنها قالت الحقيقة وفق ما تراه على الأقل.

هناك فيلم آخر ألا وهو "بركات" للمخرجة الجزائرية جميلة صحراوي الذي يروي قصة امرأة جزائرية تدعى "آمال"، خُطِفَ زوجها خلال سنوات التسعينيات على يد الجماعات المسلحة في ظروف غامضة، فقررت البحث عنه ورافقتها في رحلة البحث المتعبة والخطيرة "خديجة المجاهدة" التي شاركت في الثورة التحريرية الكبرى، واستيقظت فيها الشجاعة وحب التغلغل في أعماق الطبيعة من جديد. وقد لقي الفيلم نقدا لاذعا من قبل عدد من النقاد سواء من حيث القصة التي لم يظهر عليها اجتهاد في الخلق والإبداع، أو من حيث المضمون الذي اعتبروه محابيا لفرنسا. لم ينل فيلم "بركات" الذي أنتج بدعم من مؤسسة "أني فرانس" والتلفزيون الجزائري، رضى الكثيرين، لأنه عبارة عن تجميع لمشاهد تظهر تشتت المخرجة في محاولة تصوير أحداث قصة لم تتمكن من التحكم في أطوارها.

يعد مسلسل "دارنا القديمة" للمخرج لمين مرباح نقطة تحول في مسار المسلسلات، إذ يعد من بين الأعمال التلفزيونية القليلة التي حاولت تشريح الأوضاع السياسية والاجتماعية ضمن عمل مؤلف من 15 حلقة؛ يتطرق المسلسل إلى إشكالية المصالحة الوطنية، ويعالج الوضعية السياسية المعيشة في الجزائر من خلال قصة عائلة جزائرية تسكن بالقصبة اضطرتها الظروف، بعدما تهدم منزلها إلى السكن ببيت قصديري يختار أحد أبنائها الثلاثة أن يكون "إرهابيا" ويصعد إلى الجبل، لكنه تفاجأ بعدها بأشياء لم تكن في الحسبان، ليجد نفسه قاتلا بين جماعة من السفاحين المتعطشين للدماء، كما سيجد أحد أصدقائه محتجزا لدى هؤلاء، فيقرر بعدها إنقاذ صديقه وتسليم نفسه للسلطات في إطار مسعى المصالحة الوطنية. لقد كان الأمر الوحيد الذي يشغل ذهن الشاب التائب هو كيف يواجه الجميع بعد كل

ما قام به في حق إخوته ووطنه، ليجد نفسه منبوذا مقهورا مرفوضا من طرف عائلته وخطيبته التي راح أخوها ضحية تفجير إرهابي.

عكس ما ذهب إليه رشيد بن حاج، اختارت جميلة صحراوي خطابا معارضا لطرح المصالحة والوئام، عندما قررت في نهاية فيلمها "يما" أن تقتل ابنها الإرهابي وصديقه، ولكي تستمر "يما" في العيش براحة ضمير بجانب قبر ابنها الضابط. ميزة هذا الفيلم أنه منح للمتفرج مساحة كبيرة لكتابة الحوار المناسب للسيناريو، فقد مالت الشخصية الرئيسة إلى الصمت والاستماع إلى صوت الريح الذي يهب في أعلى الجبل، حيث منزلها، فاتحة نوافذها لهبات الخوف والسكينة، والذي تزرع يوميا عبره أحلامها وآمالها. يختلف هذا العمل عما هو سائد لكونه يترك للمشاهد سلطة الخيار، فهو لا يضع أمامه حلولا سهلة، بل يعيد فتح ملف العشرية الحمراء، بكل آلامها بعيدا عن خطابات السياسة واستراتيجية الدول.

ينقل المخرج المغربي نبيل عيوش في فيلمه "يا خيل الله" كاميراه إلى قلب أحد أشهر الأحياء الشعبية بمدينة الدار البيضاء، ويتعلق الأمر بحي "سيدي مومن" الذي ينحدر منه منفذو هجمات 16 مايو (أيار) 2003 بالعاصمة الاقتصادية للمغرب، مقترحا رؤية سينمائية تنطلق من الأرضية والأوضاع التي أنجبت ظاهرة العنف لدى شباب الهامش. وقد اقتبس المخرج الشاب مادة الفيلم من رواية تحمل عنوان "نجوم سيدي مومن" للكاتب المغربي ماحي بينبين الذي حاول تقديم مقاربة اجتماعية هادئة للدوافع التي أفرزت ذلك الهجوم الإرهابي. ولئن أصبحت ظاهرة التطرف موضوع صيحة جديدة في سينما بلدان كثيرة، منها المغرب، فإن "يا خيل الله" يشكل محطة مميزة من حيث جرأته وصدقيته الفنية التي راهن عليهما عيوش من خلال اختيار أسلوب التصوير الخارجي في المشاهد الطبيعية أولا، وعبر الاعتماد على فريق خاص مكون من فتيان وشباب ينحدرون فعلا من حي سيدي مومن. يبني الفيلم مادته الدرامية على مسارات أربعة شباب من أبناء الحي البائس، أدى أدوارهم هواة لم تكن لديهم أية تجربة مسرحية أو سينمائية. فبالنسبة إلى المخرج كان الأهم هو عدم التوفر على رصيد معرفي أو تكوين درامي، مكتفيا بما يحملون من تجربة المعيش اليومي في فضاءات الحي الشعبي المتواجد بالهامش الحضري.

يقتفي سيناريو الفيلم تطور وعيهم بذواتهم وبالمحيط الذي يعيشون فيه، من الطفولة التعيسة إلى الشباب الناقم المحبط، ومن التخبط في عوالم الفقر والجريمة والمخدرات إلى الارتماء في أحضان حركة جهادية تبشر بالجنة القريبة التي يمر دخولها عبر فعل بسيط تقنيا: تفجير مجموعة من أوكار الفساد والرذيلة. وقد صرح المخرج غير ما مرة بأن الهم الاجتماعي هو الذي سيطر على الفيلم الذي لا يسعى إلى تبرير أعمال إرهابية مدانة، بل إلى فهم التربة التي ينبت فيها فكر عنيف ناقم على المجتمع المغربي.

أما على مستوى السينما التونسية فقد عالج فيلم "زهرة حلب" للمخرج التونسي رضا الباهي قضية حساسة بالنسبة إلى المجتمع التونسي الذي شهد بعد الثورة عمليات متكررة شملت تسفير الشباب والفتيات إلى جبهات القتال بحجة الجهاد في سوريا. ويقول المخرج الباهي "لم أرد في هذا الفيلم التطرق لأمور سياسية ولا للقضية السورية، بل أردت فقط التركيز على معاناة امرأة تونسية سافرت لجلب ابنها الذي يعد ضحية من ضحايا غسيل الدماغ". لم يغص الفيلم في خبايا

السياسة، لكنه طرح الظاهرة من منظور إنساني وفق لما يحمله من تأثير في الأمهات والعائلات على حد سواء بغض النظر عن توجيه المشاهد نحوه.

تدور أحداث الفيلم حول أم تونسية تدعى "سلمى"، وتجسد دورها الفنانة التونسية هند صبري، والتي عاشت معاناة كبيرة بعد أن تم تسفير ابنها "مراد" من أجل "الجهاد" في سوريا. أما "مراد" ذو الثمانية عشرة ربيعا، فقد كان يعيش حياة طبيعية كأبناء جيله، وهو مولع بالموسيقى إلا أنه انجذب نحو الفكر "المتطرف" وتلقى عملية "غسل دماغ" من قبل جماعة "إرهابية"، لينضم فيما بعد إلى جبهة فتح الشام، (جبهة النصرة سابقا في سوريا). كان انسياق "مراد" نحو هذا التيار مأساة بالنسبة إلى أمه التي لم تتردد ولو لحظة في الالتحاق به متنكرة في ثوب "الجهاد" بحثا عنه، ورغبة في استرداده. قد يبدو للبعض أن الوضع العائلي لمراد الذي جسد دوره الممثل التونسي باديس الباهي سببا في تغير تصرفاته واقتحامه عالما غير معتاد عليه. طلاق والد "مراد" من والدته الممرضة وتحملها لأعباء الحياة بمفردها، وتكريس كل وقتها لعملها، كانت عوامل مهمة في تغير سلوكه، فضلا عن انزواء أبيه "السكير" في عالم خاص به، وذلك ما حرم الابن من حياة عائلية طبيعية يلعب فيها الأب دوره المؤثر في الحياة. صورت مشاهد الفيلم في تونس ولبنان فرصدت بشاعة الدمار في حلب السورية ومخلفات أعمال العنف فيها، فبالرغم من عدم تعمق الفيلم في ثنايا السياسة، فإنه وقف على الخلاف بين تنظيمين مسلّحين لا يختلفان في أساليب القتل والدمار.

●السينما في مواجة الإرهاب وامكاناتها في هذا الباب

مع تصاعد موجات العنف في العالم العربي،انفجار العمليات الإرهابية، و وبروز جيل جديد من الإرهابيين تجاوزت أساليبه الاستراتيجيات القديمة، فضلا عن توسعه في أيديولوجيات التكفير، قدمت السينما العربية وخاصة المصرية، تعاملت مع الإرهابي بشكل ممجوج، اذ قدمت صورة الإرهابي كباحث عن المال والشهرة، شهواني مريض نفسياً .السينما المصرية، بدءاً من يوسف شاهين الذي قدم شخصية القائد الإخواني في فيلمه (إسكندرية ليه) وصولا إلى فيلم (الخلية) الذي لعب بطولته أحمد عز، وهو آخر الأفلام التي ناقشت الإرهاب، والتي لم تفشل ولم تنجح لأن الفن الذي تقدمه لم يكن موضوعيا، إذ ارتبطت هذه الأفلام بالقطاع الخاص الذي يعزف عن تمويلها بشكل جيد، مما أدى إلى انعدام الموضوعية، وزيادة شعبية الإرهابيين، بعد الدعاية، التي فسرت أنها ظالمة، ومضادة للصورة الحقيقية كما حصل في مسلسل (الجماعة) الذي قدمت حلقاته الإخوان على أنها تنظيم ممتلئ بالمفكرين، وأدت إلى تعاطف عكسي معها، وهذا صلب إشكالية: كيف نقدم الفن؟

في ظل ما تعانيه مصر من إرهاب ومحاولات متعددة من "خفافيش الظلام" للنيل من أمنها واستقرارها، يدور تساؤل دائم عن كيفية مواجهة السينما للإرهاب، خاصة وأن السينما كان لها دور كبير في معالجة العديد من القضايا التي يعاني منها المجتمع، مثل قضايا المخدرات والإدمان وأخيرا الإرهاب. وتشير بعض الانتقادات الموجهة إلى السينما المصرية إلى أن جميع الأعمال التي قدمت تعتبر ترفيهية، مؤكدة أن "الإرهاب والكباب"، و"الإرهابي" لم يتلمس جذور القضية، ولم يشكل تيارا يدافع عن القضية، ويحد من خطورة الإرهاب، باعتبارها قضية كبرى، ولكن للأسف الشديد لم تطرحها السينما بشكلها الصحيح، ولم تقدم ولو حتى بعض العلاج. من أرض الواقع إلى شاشة السينما، ينتقل الإرهاب والتطرف وما يواجهه المجتمع إلى الشاشة عبر عدد من الأفلام التي تتناول مواجهة الإرهاب والتطرف، إما بشكل مباشر مثل فيلم

"الخلية" الذي يتناول فرق العمليات الخاصة لمكافحة الإرهاب، أو بشكل غير مباشر مثل فيلم "الشيخ جاكسون" بطولة أحمد الفيشاوي، وذلك بعد تجارب محدودة قدمت مؤخرا، كان آخرها "جواب اعتقال" من بطولة محمد رمضان، والذي تناول قصة شاب يلتحق بإحدى الجماعات الإرهابية التي تقوم بأعمال القتل، معتقدًا أنها جهاد في سبيل الله، وذلك وسط مخاوف من تحول الأفلام التي تتناول الإرهاب إلى موجة وموضة بين صناع السينما؛ إذ تفقد الهدف من تقديمها، وتُصرف الجمهور عنها، فلا هي تواجه الإرهاب، ولا هي تحقق العائد المادي والربح المتوقع منها كما حدث مع فيلم «جواب اعتقال» الذي كان يتوقع تصدره إيرادات دور العرض في موسم عيد الفطر، ولكن البعض رآه قد خرج بمستوى سيء في الكتابة والإخراج، ليحجم عن تحقيق إيرادات كبيرة. في الوقت الذي يطالب فيه كثيرون بزيادة الأعمال الفنية التي تناقش الإرهاب والتطرف، نجد الناقد وليد سيف يؤكد على ضرورة صناعة أفلام تواجه الإرهاب والتطرف، شرط أن تكون غير مباشرة، موضحا أن المباشرية ضد الفن، وأن فكرة التلقين عن طريق الفن عادة ما يكون أثرها عكسيا، وقد أكد حاجتنا إلى موجة من هذه الأفلام بأساليب متنوعة، وبتناول عميق للقضية وأسبابها وجذورها الحقيقية، خاصة وأن للفن دورا قويا نحتاجه بشدة في الفترة الحالية والمقبلة، لكن من خلال منظومة متكاملة.

- **الأشكال والخلفية في تناول قضايا الارهاب في السينما**

ساهم تشبع الجمهور وانصرافه عنها في تحول تلك الأفلام إلى موجة وموضة، ولذلك يتضح أن المشكلة ليست في الموضوع أو الفكرة، وإنما في أسلوب التناول المتكرر والمباشرية الفجة فضلا عن التعامل مع التطرف والإرهاب، باعتباره حرب أسلحة وعضلات بالدرجة الأولى لكن الحقيقة أنه حربٌ ضد فكر يجب أن يُجتث من جذوره، وأن يتم التعبير عن ذلك سينمائيا. فالاعتماد على "الأكشن" في تناول الإرهاب والتطرف ربما لا يجدي، لأن هذه الأفلام التي تتعامل مع الإرهاب تنتمي لنوع واحد قد يمل منه الجمهور بسبب أفكاره وأساليبه المحدودة. إذن يجب معالجة الإرهاب سينمائيا بأساليب درامية وفنية أكثر منها تجارية، ومن خلال أفكار مبتكرة غير مستهلكة ومعالجات جديدة، وليس بمحاولة مسك العصام تظنّ بعض الحكومات أو من يمثل وجهة نظرها أن استعمال السخرية تمثل إحدى وسائل الحرب على الإرهاب، وأن تصوير الإرهابيين بالسذّج، والإرهاب بالضعف في مقابل قوة الحكومة والشعب، والواقع أن المشكلة ليست فيما سبق، لكن في طريقة المعالجة التي تطغى عليها المباشرية والخطابة. وتشير أحداث "مولانا" و"الإرهابي" لعنصرين أساسيين ينجليان في توظيف رجال الدين كأداة بيد السلطة ثم المشكلات الأسرية التي تدفع الشباب نحو التمرد. تدور أحداث فيلم "القرموطي في أرض النار" 2017 ضمن إطار ساخر حول شخصية القرموطي (أحمد آدم) الذي يسافر لقضاء نزهة على الشاطئ مع زوجته، فيضيعان في البحر، ويصطدم قاربهما بقارب "جبهة النصرة"، ويلقي بهم الموج إلى الشاطئ الليبي. يقع القرموطي في الأسر، وهناك يتعرف إلى جهل الإرهابيين وطاعتهم العمياء لأوامر القادة، وعلى إمكانيات التنظيم في الجانب الدعائي والإعلامي. يوحي الاستخفاف الذي يتعامل به القرموطي مع التنظيم بالضعف مقابل قوة القرموطي، باعتباره رمزاً لأغلبية الشعب. ويصوّر الحرب ضدّ داعش على أنّها حرب بين الشعب والإرهاب، ولأنّ "الكثرة تغلب الشجاعة" فالمنتصر حتماً هو الشعب والحكومة، وينتهي الفيلم بفرار القرموطي، وإحباطه لمهمة تفجير مديرية الأمن في القاهرة، وعلى نحو دعائي ينتهي الفيلم برسالة مباشرة عن توجيه الجيش المصري ضربات موجعة لأوكار التنظيم في ليبيا.

يتناول فيلم "دعدوش" 2017 بنفس السخرية والاستخفاف قضية الإرهاب، حيث يتضمن العنوان منذ البداية احتقار الإرهاب من خلال تصغير اسم داعش إلى دعدوش. سيلتحق "عطعوط" ومجموعة من الشباب بالتنظيم الإرهابي، وذلك بعد مشاهدتهم لمقطع فيديو دعائي يدعو فيه أمير التنظيم الشباب إلى الالتحاق به، مغريا إياهم بالمال والنساء والطعام. وفق القصة، فإنّ الإحباط والفشل هو ما يدفع الشباب للانضمام للجماعات الإرهابية، أما دافعهم إلى تفجير أنفسهم، فيتم بطريقة مستمدة من تاريخ طائفة الحشاشين في القرن الحادي عشر؛ أي بتناول المخدر. يشير الفيلم إلى دعم خارجي للتنظيم بالسلاح والمال، وتنفيذ التنظيم لتعليمات يتّضح من خلال أحداث الفيلم أنّها أمريكية، وتنتهي القصة بتوبة الشباب بعد إدراكهم حقيقة تنظيم داعش. وعلى نحو دعائي يلتف هؤلاء حول الجيش ممثلاً بالضابط. وعلى نحو دعائي ومباشر أيضاً، تدور أحداث فيلم "الخلية" 2017 حول جهود رجال الأمن في محاربة الإرهاب، ممثلة بضابط في العمليات الخاصة، وهو يطارد الخلايا الإرهابية، ويتصدى للإرهابيين.

- **خلاصات عامة**

بدأ التعامل مع فكرة "الإرهاب" يأخذ شكلاً أكثر نضجا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في محاولة لفهم أسباب ذلك، والبحث عن الجذور والأساليب والأثر. ويمتد الخط في التعامل الجدي مع الإرهاب في أفلام عدة منها فيلم United 93 للمخرج بول غرينغراس عام 2006، وفيلم "الجنة الان" للمخرج الفلسطيني هاني أبو أسعد 2004. وبين كل هذا، يبدو واضحاً أن جنون العالم بعد 11 سبتمبر جعل السينما أكثر جدية في التعامل مع أمر معقد ودموي ومتداخل سياسياً وإنسانياً كالإرهاب. وربما يطرح الجنون الحالي الذي يكتوي منه الجميع، مزيداً من الأسئلة والأطروحات السينمائية بعيداً عن صورة البطل الذي يوقف القنبلة قبل ثانية من انفجارها. اذ كانت تعمد معظم الافلام الى التركيز على أساليب العمل الارهابي والذي ربما سيضاعف من العمليات الارهابية بدل الحفر في جذوره واستئصالها، واظهار العوامل التي دفعت الى تبني منطق الارهاب بين صفوف الشباب العربي،والتي طغت نسبة حضوره كفئات مستهدفة في الافلام، الى جانب ابطال من اعمار متقدمة يشكلون الرؤوس المدبرة والمساهمة في غسل أدمغة الشباب تحت طائلة الوازع الديني.

والغاية أن هذه الدراسة تحاول الى جانب نقل الواقع الذي تعيشه الامم جراء الحروب والتقتيل والعمليات ارهابية-وهو الغاية النبيلة التي تتبناها السينما- تحاول وضع يدها على أصل الداء لاكتشاف الدواء، رغم المحاولات التي يمكن وصفها بالمحتمشة والتي لم تحاول تصوير الاخر أي الامريكي على أساس مدبر هذه العمليات ومبرمج سيناريوهاتها كما يقوم بذلك الامريكي في أفلامه ممثلا دور الضحية والانسان العادل بدل البحث عن الاسباب الحقيقية والتزام الحياد في التعاطي مع القضايا الحساسة بدل استعمال السينما لتجييش الشعوب ضد بعضها وتوسيع الهوة برمي الاتهامات في وجه الاسلام والمسلمين.

اننا كمجتمع انساني يبحث عن الاستقرار والسلام، يجب أن نجعل قضية الارهاب قضية كونية، تهدد المجتمعات قاطبة دون استثناء، وان كانت السينما هي لغة التعبير والناطق باسم الشعوب فيجب ان تكون سلاحا قويا ضد خطابات التطرف بكل اشكاله وتمظهراته. ولن يمكننا ذلك الا بتبني مبدأ الحياد والبحث عن الدوافع والاسباب من خلال طرحها عبر السينما والزج بالمتلقي في خضم القضية و التفكير فيها واحتواءها قبل ان تقضي على ما تبقى من انسانية فينا.

●قائمة المصادروالمراجع

-مو اقع تصنيف الافلام:

تصنيف:أفلام_عن_الإرهاب/https://ar.wikipedia.org/wiki
https://eferrit.com/أفلام-فقط-في-10-أفلام-على-الإرهاب-الحرب
أفلام عربية في كان: لجوء وسحر وموسيقى ضد الإرهاب | اندبندنت عربية 5

Book Review: *The Hundred Years' War on Palestine* by Rashid Khalidi

A Century of Struggle, Survival, and the Fight for Justice

Hadeel Abdelmottaleb Abdelaziz Youssef

Senior Analyst, Associate Dean for Graduate Studies, School of Science and Engineering, AUC-Egypt

Rashid Khalidi's *The Hundred Years' War on Palestine* is a book that doesn't just recount history—it reclaims it. Through a blend of meticulous research and deeply personal storytelling, Khalidi presents the Israeli-Palestinian conflict not as a tragic accident of history or a clash of two equal claims, but as a long, deliberate campaign of settler colonialism, dispossession, and resistance. Spanning from 1917 to 2017, this book is an unflinching examination of a century of systemic efforts to erase Palestinian identity, balanced by an equally compelling chronicle of Palestinian resilience.

Khalidi brings a paradigm shift when it comes to understanding the conflict. He asserts it to be a war, a war of the Palestinians waged against them by the Zionists and supported by external forces, Britain and the USA. We see him construct an argument against the distorted realities reflecting the long existing ideas of the innocent West through unblushing lies, and no, it is not a conflict but a stage of an active colonization.

Author Background and Perspective

Rashid Khalidi is a prominent scholar, born in Jerusalem and witnessing the impact of the Israeli-Palestinian conflict. His extensive academic career, including his role as Edward Said Professor of Modern Arab Studies at Columbia University, positions him as a critical voice in the discourse surrounding Palestine. Khalidi's unique perspective as both a historian and a Palestinian exiled from his homeland informs his work, making it not only scholarly but also deeply personal. His dual identity as a Palestinian-American enriches the narrative, allowing readers to connect with the material on both an intellectual and emotional level.

Historical Evidence and Analysis

Khalidi's narrative is rich in historical evidence, supported by a vast array of sources, including archival research, oral histories, and contemporary accounts. His meticulous attention to details enhanced the book's credibility, allowing readers to witness the unfolding of events through a well-documented perspective.

The inclusion of maps and photographs serves to illustrate the geographical and political transformations over the decades. For example, maps depicting the changing borders and settlement patterns effectively convey the physical manifestations of colonialism and occupation. These visual elements provide context, helping readers visualize the complex dynamics of land and identity that defines the conflict.

Khalidi's accessible writing style balances scholarly rigor with narrative fluidity, making the book engaging for both academic and general audiences. His ability to articulate complex historical events in clear language ensures that readers can understand the conflict without feeling overwhelmed.

Structure of the Book

The book is structured into six chronological chapters, each detailing pivotal moment in Palestinian history from the Balfour Declaration of 1917 to the contemporary era.

1. **Chapter 1: The Balfour Declaration and Its Aftermath (1917-1947)**
   Khalidi begins with the 1917 Balfour Declaration, in which the British government expressed support for a "national home for the Jewish people" in Palestine. This declaration laid the groundwork for a settler-colonial project, setting in motion the dispossession of the Palestinian population. Khalidi captures the hopes and fears of Palestinians during this period, illustrating how the declaration catalyzed both Jewish immigration and Palestinian resistance.
2. **Chapter 2: The Nakba and Its Aftermath (1948)**
   The narrative shifts to the catastrophic events of 1948, "the Nakba", which witnessed the forced displacement of approximately 700,000 Palestinians. Khalidi paints a vivid picture of the human suffering experienced during this period, using personal testimonies and historical accounts to convey the deep psychological and social impacts of this trauma. He highlights the loss of homes, livelihoods, and lives, pointing out that the Nakba is not just a historical event but a continuing reality for Palestinian refugees today.
3. **Chapter 3: The Six-Day War and Occupation (1967)**
   Khalidi discusses the impact of the Six-Day War, during which Israel's occupation of the West Bank and Gaza Strip intensified the challenges for Palestinians. He details the transformations in

Palestinian society, including the rise of the Palestine Liberation Organization (PLO) and the shift toward armed resistance. This chapter serves as a critical exploration of how the occupation has altered Palestinian lives, culture, and political aspirations.

4. **Chapter 4: The First Intifada and the Oslo Accords (1987-1993)**
   The book continues with the First "Intifada", a public uprising against Israeli occupation that highlighted the resilience of the Palestinian people. Khalidi captures the spirit of resistance and the international solidarity that emerged during this time. However, he contrasts this with the disappointment over the Oslo Accords, criticizing them for not addressing key issues such as refugee rights and the status of Jerusalem.
5. **Chapter 5: The Second Intifada and Its Consequences (2000-2005)**
   In discussing the Second "Intifada", Khalidi reflects on the profound despair that consumed the Palestinian community after the peace process collapsed. He tackled the escalation of violence and the brutal military responses from Israel, illustrating how this period increased divisions and suffering. Khalidi's analysis highlighted the disillusionment felt by Palestinians, emphasizing the urgent need for a reevaluation of the peace process.
6. **Chapter 6: Contemporary Struggles and the Path Forward (2005-2017)**
   The final chapter addresses contemporary issues, including the fragmentation of Palestinian politics, the rise of Hamas, and the ongoing Israeli settlement expansion. Khalidi critiques the international community's role, particularly the United States' complicity in maintaining the status quo. He concludes with a call for solidarity and justice, urging readers to recognize the need for a just resolution to the conflict.

The Power of Khalidi's Perspective

What makes *The Hundred Years' War on Palestine* so powerful is its deeply personal perspective. Khalidi is not just a historian—he is one of Palestine's prominent families, and his life has been deeply impacted with the events he witnessed. From the rooftop of his family's waqf (religious endowment property) in Jerusalem, he recalls gazing at the city's ancient skyline, aware of the layers of history beneath its stones. He recounts going through his family's archives—dusty books, faded letters, and brittle manuscripts—finding in them the voices of ancestors who lived through the earliest days of Zionist settlement.

This personal connection enriches the book with an emotional depth that many historical accounts lack. Khalidi is not just an observer but a participant as well, and his experiences and family history provide a magnified lens through which to view Palestine's modern history. These stories humanize the broader narrative, reminding readers that the story of Palestine is not just one of politics and war, but also of real

people—families, communities, and generations—who have lived, loved, and resisted under extraordinary conditions.

A Profound Reclamation of History and Identity

Rashid Khalidi's *The Hundred Years' War on Palestine* stands as both an academic masterpiece and personal narrative, offering a perspective on the history of the Palestinian people that is often missing from mainstream discourse. By framing the conflict as a century-long colonial war against Palestinians, Khalidi not only reexamines the political and historical dynamics of the region but also restores voice to a people frequently invisible in global narratives.

This book is more than just history; it is an indictment of colonialism, a critique of international complicity, and a testament to the enduring resilience of the Palestinian people. Khalidi skillfully blends historical analysis with personal insights, drawing on his unique position as both a scholar and a descendant of one of Palestine's notable families. The result is a deeply compelling account that challenges widely held assumptions and provides a much-needed corrective to the dominant narratives surrounding this ongoing conflict.

A Personal Lens on a Global Conflict

What sets *The Hundred Years' War on Palestine* apart from other historical accounts is Khalidi's deeply personal connection to the material. As a member of the Khalidi family, whose roots in Jerusalem stretch back centuries, the author brings a unique perspective that blends the scholarly with the intimate. His childhood memories, family archives, and personal anecdotes add layers of emotional depth to the historical analysis.

For example, Khalidi recalls his time living in the Khalidi family waqf in Jerusalem's Old City, where he immersed himself in the family's extensive collection of manuscripts and historical documents. These archives, containing everything from 19th-century letters to rare books in Arabic, Turkish, and Persian, serve as a foundation for many of the insights presented in the book. Through this personal lens, Khalidi connects the broader historical narrative to the lived experiences of Palestinian families like his own, offering readers a rare glimpse into the human dimension of the conflict.

This personal connection allows Khalidi to vividly portray the impact of key historical events on individuals and communities. His family's displacement during the upheavals of World War I, his father's memories of the British Mandate period, and his own experiences during the Israeli occupation provide a poignant counterpoint to the broader geopolitical analysis. These moments remind readers that the story

of Palestine is not merely a tale of politics and diplomacy but one of real people whose lives have been shaped—and often shattered—by the forces of history.

The Colonial Nature of Zionism

Central to Khalidi's argument is the assertion that Zionism, from its inception, was a colonial project designed to displace Palestine's indigenous population. He situates this within the broader context of 19th-century European settler colonialism, drawing parallels to similar projects in North America, South Africa, and Australia. Khalidi challenges the notion—often propagated by Zionist narratives—that the establishment of Israel was a unique and inevitable response to Jewish persecution in Europe. Instead, he argues that it was a deliberate colonial endeavor supported by Western powers, particularly Britain and later the United States.

Khalidi meticulously documents how the British Empire, through policies like the 1917 Balfour Declaration, facilitated the Zionist project at the expense of Palestine's Arab majority. The declaration's language, which promised a "national home for the Jewish people" while vaguely assuring that the "civil and religious rights of existing non-Jewish communities" would be respected, is dissected to reveal its colonial implications. Khalidi points out that Palestinians—who comprised 94% of the population at the time—were deliberately excluded from the political rights promised to Jewish settlers. This erasure of Palestinian identity, he argues, was a cornerstone of the Zionist strategy.

The book goes on to highlight how Zionist leaders like Theodor Herzl and Ze'ev Jabotinsky openly embraced colonial rhetoric, viewing Palestine's indigenous population as an obstacle to be removed. Khalidi quotes Jabotinsky's infamous "iron wall" doctrine, which argued that the establishment of a Jewish state could only be achieved through force and the suppression of Palestinian resistance. By framing Zionism within this colonial context, Khalidi offers a powerful critique that challenges readers to reconsider the moral foundations of the project.

The Role of External Powers

Perhaps the most enduring motif of The Hundred Years' War on Palestine is the involvement of international forces in the active and ongoing dispossession of Palestinians. From Britain's pursuit of colonies in the early 20th century to modern America's partnership with Israel, Khalidi demonstrates that in all instances, outside powers favored the Zionist project against Palestinians' right to self-determination.

The British Mandate period (1920-1948) is descriptive of that nexus that order and chaos apparently work in complex ways together. Khalidi explains how Britain nurtured and advanced the Zionist cause by

allowing large-scale Jewish immigration, providing military and financial assistance, and quelling Palestinian resistance. The so-called Arab revolt 1936-1939, an armed mass uprising by the Palestinian people against both British imperialism and Zionist encroachment, is perceived by Khalidi to have marked an important stage in their struggle. Soon explains Khalidi, the British met the uprising with, mass deportation, indiscriminate shooting, and relentless military campaigns leading to the occupation and burning of many Palestinian towns, thus crippling the head and spine of any cohesiveness in the Palestinian national movement.

In the subsequent scenes of the 20th century that is the post World Wars I and II era, Khalidi turns his attention to the United States, stating 'This has been the key to Israeli control and growth ever since'. He criticizes U.S. policymakers for their unconditional support of Israel, often at the expense of international law and Palestinian rights. Khalidi traces this relationship back to the Truman administration, which recognized Israel within minutes of its declaration of independence in 1948, and examines how successive administrations have continued to prioritize Israeli interests, from military aid to diplomatic backing at the United Nations.

Palestinian Resistance and Resilience

While *The Hundred Years' War on Palestine* is a sobering account of dispossession and betrayal, it is also a celebration of Palestinian resilience. Khalidi devotes significant attention to the various forms of resistance that have shaped the Palestinian struggle, from armed uprisings to cultural preservation. He highlights moments of resistance, such as the 1936–1939 revolt, the first and second intifadas, and the ongoing protests against Israeli occupation and settlement expansion.

Khalidi also emphasizes the importance of cultural resistance, including the role of Palestinian literature, art, and music in preserving national identity. He describes how Palestinian writers like Mahmoud Darwish and Ghassan Kanafani have used their work to articulate the aspirations and grievances of their people, ensuring that the Palestinian narrative remains alive even in the face of relentless efforts to erase it.

Importantly, Khalidi rejects the notion that Palestinians are passive victims of history. Instead, he portrays them as active agents who have continually adapted their strategies and tactics in response to changing circumstances. Whether through political organizing, grassroots activism, or international advocacy, Palestinians have demonstrated remarkable determination in their quest for justice.

A Critique of Narratives and Myths

One of Khalidi's most significant contributions is his critique of the myths and narratives that have shaped Western perceptions of the Israeli-Palestinian conflict. He challenges the idea that the conflict is a tragic but inevitable clash between two equal sides, arguing instead that it is a profoundly asymmetrical struggle in which one side wields overwhelming power while the other fights for survival.

Khalidi is specifically critical of the portrayal of Palestine as a "land without a people" awaiting a "people without a land." He traces this trope back to early Zionist propaganda and shows how it has been perpetuated in Western media, literature, and political discourse. By exposing the colonial origins of this narrative, Khalidi challenges readers to confront how language and framing have been used to legitimize Palestinian dispossession.

Strengths

The greatest strength of *The Hundred Years' War on Palestine* lies in its ability to combine scholarly rigor with personal storytelling. Khalidi's deep knowledge of history, politics, and international relations is evident throughout the book, but it is his personal connection to the material that gives the narrative its emotional resonance. The book is both a scholarly analysis and a heartfelt plea for justice, making it accessible to both academics and general readers.

The Hundred Years War on Palestine possesses the greatest strength of integrating academic depth and language with personal history. Khalidi is knowledgeable in history, politics and international relations and this is amply manifested throughout the book, but what is truly unique is his love for the subject. This is in autobiographical format. The two stands make the book worthwhile, it is an academic discussion of the subject and at the same time it calls for justice.

Conclusion: A Vital and Timely Contribution

The Hundred Years' War on Palestine is a vital contribution to the study of the Israeli-Palestinian conflict. To this end, the book is immensely scholarly and of a moral call. It successfully makes a case of a structural perspective that can transform perceptions of the conflict.

This book should be on the shelf of everyone who aims to comprehend the reasons behind this conflict and why it has persisted. "*The Hundred Years' War on Palestine*" provides profound historical context, an intimate perspective, and an uncompromising ethical vision—it is not merely a book. It is an endorsement.

الإرهاب في أوروبا: دراسة مقارنة للتهديدات واستراتيجيات المكافحة بين ألمانيا والدول الأوروبية

Terrorism in Europe: A Comparative Study of Threats and Counter-Terrorism Strategies between Germany and European Countries

إعداد

ذ. عبد القادر الفرساوي

ماجستير/ الاتصال والوسائط: الإبداع، المهنية وأسئلة المجتمع

المغرب

الملخص

تواجه أوروبا تهديدات إرهابية متنامية تشمل التطرف الجهادي واليمين المتطرف، ما يمثل تحديًا جديًا للأمن الداخلي ويتطلب استراتيجيات خاصة تتماشى مع الظروف الاجتماعية والسياسية في كل دولة. يستعرض البحث تطور هذه التهديدات في دول أوروبية كبرى، مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا والسويد، عبر تحليل أنماط التطرف واشكاله والجماعات المتورطة واستجابات الحكومات المتعددة. يناقش البحث أيضًا التحديات التي تواجه السلطات الأوروبية، مثل التعقيدات القانونية والتقنية، إضافة إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز انتشار الأفكار المتطرفة.

يسعى البحث إلى تقديم توصيات تعزز الأمن في أوروبا عبر تقوية التعاون الدولي وتطوير التشريعات وتحديثها لتواكب التهديدات المتغيرة. يُظهر التحليل أن الدول الأوروبية تعتمد استراتيجيات متنوعة، مثل برامج الوقاية، وإعادة التأهيل للمقاتلين العائدين، والتشديد على الرقابة عبر الإنترنت، ما يتطلب توازنًا دقيقًا بين الأمن وحقوق الأفراد.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، التطرف الجهادي، الأمن الداخلي، أوروبا، التعاون الدولي..

Abstract:

European countries face escalating terrorist threats, including jihadist extremism and far-right radicalism, posing serious challenges to internal security and necessitating tailored strategies that address each country's unique social and political conditions. This study examines the development of these threats in major European nations such as Germany, France, the United Kingdom, Spain, and Sweden by analyzing patterns of extremism, the groups involved, and various governmental responses. The paper also addresses the challenges

European authorities encounter, including legal and technical complexities, as well as the influential role of social media in spreading extremist ideas. This research aims to provide recommendations to strengthen European security through improved international cooperation and updated legislation to better counter evolving threats. The analysis demonstrates that European nations are adopting diverse approaches, including preventive programs, rehabilitation for returning fighters, and stringent online monitoring, emphasizing the need for a careful balance between security and individual rights.

Keywords: terrorism, jihadist extremism, internal security, Europe, international cooperation

المقدمة

تُعد أوروبا بوجه عام من المناطق التي تواجه تهديدات إرهابية متنوعة ومتزايدة تتضمن أشكالا متعددة من التطرف، مثل التطرف الجهادي، اليمين المتطرف، والتطرف الانفصالي. تأتي هذه التهديدات في سياق ديناميكيات اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تتفاوت من دولة إلى أخرى. ألمانيا، على سبيل المثال، تشهد تحديات تتعلق بالتطرف اليميني المتزايد إلى جانب التهديدات الجهادية، وهو ما يمثل تحديا كبيرا للأمن الداخلي في ظل استقطاب اجتماعي وزيادة في الأعمال العدائية ضد المهاجرين والجاليات المسلمة. يدفع ذلك السلطات الألمانية إلى تكثيف جهودها في مراقبة الأنشطة المتطرفة وفرض سياسات صارمة لمكافحة الإرهاب.

بينما تمثل التحديات الإرهابية في ألمانيا نموذجا فريدا، نجد العديد من الدول الأوروبية تواجه تهديدات مشابهة تتطلب استجابات متباينة وفقا لظروف كل منها. في فرنسا، على سبيل المثال، تشهد ضغوطا أمنية كبيرة نتيجة لتعرضها المتكرر لهجمات إرهابية، خاصة من قبل جماعات جهادية متطرفة، ويعتبر الملف الأمني فيها حساسا ومثار جدل دائم. منذ هجمات "شارلي إيبدو" في 2015، ومرورا بعدة حوادث كبرى، اتبعت الحكومة الفرنسية نهجا متشددا في رصد ومكافحة الإرهاب، عبر توسيع الصلاحيات الأمنية ورفع مستويات المراقبة، خاصة في مناطق التجمعات الدينية والمواقع السياحية.

تأتي المملكة المتحدة أيضا ضمن الدول التي تواجه تهديدات إرهابية كبيرة، والتي [1]تسعى لمكافحتها عبر برامج مثل "فيجيبيغات أو بريفنت" للوقاية من التطرف، والذي يركز على منع التطرف عبر التدخل المبكر وتقديم الدعم للأفراد المعرضين لخطر الانخراط في أنشطة متطرفة. [2] إلى جانب التحديات التي تواجهها ألمانيا وفرنسا، فإن إسبانيا أيضا تحمل تجربة متميزة في مواجهة الإرهاب، خصوصا في ظل تاريخ طويل مع حركات انفصالية كحركة 'إيتا' التي سعت لاستقلال إقليم الباسك. ومع أن 'إيتا' قد حُلَّت رسميا، إلا أن الدولة الإسبانية تواصل مراقبة أي نشاط قد يظهر توجهات انفصالية متطرفة. وتعتمد إسبانيا بشكل أساسي على التعاون الاستخباراتي مع شركائها الأوروبيين لضمان السيطرة الفعالة على هذه التهديدات، ما يجعل تجربتها فريدة في إطار التحديات الأوروبية.

من جهة أخرى، تتميز السويد بتركيزها على برامج إعادة التأهيل للأفراد العائدين من مناطق النزاع الذين انخرطوا في أنشطة إرهابية، حيث تسعى السلطات السويدية إلى إدماجهم في المجتمع من جديد ومنعهم من الانخراط في نشاطات

[1] *Alex P. Schmid (2011). The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge*

[2] European Union Agency for Fundamental Rights (2017). Fundamental Rights Report 2017: Combating terrorism and ensuring security.

إرهابية مستقبلية. تعتمد هذه البرامج على الدعم النفسي والاجتماعي، وتعتبر جزءا من استراتيجية شاملة تتبناها الدولة لتعزيز الأمن الداخلي على المدى الطويل.

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، فقد تزايد التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء عبر وكالات مثل "يوروبول" و"فرونتكس"، لمواجهة التهديدات العابرة للحدود التي تتعزز عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وتظهر التقارير الاستخباراتية الأوروبية الأخيرة تحذيرات من تزايد مخاطر الإرهاب، لا سيما في ظل التوترات الدولية في مناطق مثل الشرق الأوسط.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل طبيعة التهديدات الإرهابية في الدول الأوروبية، مع التركيز على التحديات التي تواجه كل من ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إسبانيا، والسويد، وذلك من خلال تحليل التطورات الأخيرة في الأنشطة الإرهابية والجنسيات المتورطة فيها، واستجابات الحكومات لهذه التهديدات. كما تسلط الورقة الضوء على الاستراتيجيات المختلفة لمكافحة الإرهاب، والتحديات المستقبلية المحتملة التي قد تواجه جهود المكافحة، في ظل المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية في أوروبا اليوم.

إشكالية البحث

في ظل تصاعد التهديدات الإرهابية المتنوعة في أوروبا، تواجه دول مثل ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، المملكة المتحدة، السويد، ودول أوروبية أخرى تحديات أمنية متعددة الأوجه تشمل التطرف الجهادي، اليمين المتطرف، والتطرف الانفصالي. تكمن الإشكالية في كيفية تأثير هذه التهديدات المتنوعة على استراتيجيات المكافحة الأمنية في كل دولة، وكيفية تكييف السياسات الأمنية لمواجهة هذه التهديدات المتزايدة. [1]

إلى أي مدى تشكل الهجمات الإرهابية في ألمانيا وفرنسا تهديدا مباشرا للأمن القومي، وما هو تأثير التطرف اليميني المتزايد في ألمانيا والمملكة المتحدة على استقرار المجتمع؟ كيف تساهم السياسات الوقائية مثل برنامج "فيجي بيرات أو بريفنت" في بريطانيا، وبرامج إعادة التأهيل للعائدين من مناطق النزاع في السويد، في الحد من انتشار الفكر المتطرف؟

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطات الأمنية الأوروبية في تعزيز التعاون الدولي وتطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة الإرهاب، خاصة في ظل التطور السريع لوسائل الاتصال الرقمية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية للتجنيد والتخطيط؟ وكيف يمكن تحسين سياسات المكافحة لتكون أكثر شمولية وفعالية، مع مراعاة التوازن بين الحفاظ على الأمن العام وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم؟

تحاول هذه الورقة حفر وتفتيت هذه التساؤلات وتقديم رؤية شاملة حول الجهود الأوروبية في مكافحة الإرهاب، مع التركيز على الاستراتيجيات المختلفة التي تتبناها الدول الأوروبية الرئيسة لمواجهة التهديدات الإرهابية المستمرة.

[1] Schmid, A. P. (2011). *The Routledge Handbook of Terrorism Research.* Routledge

أهداف البحث

- تحليل التهديدات الإرهابية في أوروبا، مع التركيز على الأنماط المختلفة من التطرف، بما في ذلك التطرف الجهادي واليمين المتطرف في ألمانيا، والتطرف الجهادي والانفصالي في إسبانيا، وتأثير التطرف العنيف على الأمن الداخلي في دول مثل فرنسا والمملكة المتحدة.

- مراجعة استراتيجيات المكافحة المتبعة من قبل السلطات في الدول الأوروبية الرئيسية، مثل برنامج " فيجي بيرات أو بريفنت " للوقاية من التطرف في المملكة المتحدة، وجهود فرنسا في تعزيز المراقبة الأمنية، وإجراءات إعادة التأهيل في السويد، لتقييم مدى فعاليتها في مواجهة التهديدات الإرهابية المتنوعة.[1]

- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأوروبية في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التحولات التكنولوجية، والتحديات الاجتماعية والسياسية التي تعيق دمج الجاليات المختلفة، وكيفية تأثير هذه التحديات على سياسات مكافحة الإرهاب في كل من ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، ودول أخرى.

- اقتراح حلول فعّالة لتعزيز الأمن الداخلي في أوروبا، من خلال تقديم توصيات تتعلق بتعزيز التعاون الدولي، وتطوير البرامج الوقائية التي تستهدف الفئات الأكثر عرضة للتطرف، وتحديث التشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية، بما يضمن تحقيق توازن بين الأمن وحقوق الأفراد.

أهمية البحث

يأتي هذا البحث في سياق التحديات الأمنية المتصاعدة التي تواجهها الدول الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إسبانيا، والسويد، حيث تتزايد التهديدات الإرهابية المتنوعة التي تشمل التطرف الجهادي، اليمين المتطرف، والتطرف الانفصالي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات الأمنية في هذه الدول، فإن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا مستمرا للأمن القومي والاستقرار المجتمعي.

يُعد هذا البحث مهما لعدة أسباب، من بينها:

- تعزيز الفهم الأكاديمي حول أسباب ظهور وانتشار التطرف والإرهاب في أوروبا، من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في تصاعد هذه التهديدات في كل دولة.

- مساعدة السلطات الأمنية في تحسين استراتيجيات المكافحة وتعزيز كفاءتها عبر فهم التحديات الخاصة بكل دولة، مثل التركيز على برامج الوقاية وإعادة التأهيل في السويد، ومكافحة التطرف اليميني في ألمانيا، والنهج الوقائي المتبع في المملكة المتحدة.

- تقديم إطار معرفي لصناع القرار يمكن أن يدعم تطوير السياسات المستقبلية لمكافحة الإرهاب بشكل فعّال، مع مراعاة الفروق الإقليمية والتحديات الخاصة بكل دولة، مما يعزز التعاون الأوروبي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

[1] *Bakker, E., & de Bont, R. (2019). Jihadist Terrorism and the Radicalization of Muslims in Europe. Routledge*

- فتح المجال لدراسات مستقبلية حول تأثير التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي على نشر الفكر المتطرف، وتوضيح كيفية توظيف هذه الأدوات للتجنيد والترويج للأفكار المتطرفة، بما يدعم جهود مكافحة الإرهاب ويدفع نحو تحديث السياسات التشريعية والتقنية.

الدراسات السابقة

يستند هذا البحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة الإرهاب في السياق الأوروبي، مما يساعد في توضيح الخلفية العلمية للبحث وتقديم الدعم لمحتواه، وهي كالتالي:

-1Alex P. Schmid (2011). The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge

يقدم هذا الكتاب نظرة شاملة على أبحاث الإرهاب، بما في ذلك التطرف الجهادي واليمين المتطرف في أوروبا. يستعرض أنماط الإرهاب المختلفة ويحلل الأبعاد النفسية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بها.

Press.-2Marc Sageman (2004). Understanding Terror Networks. University of Pennsylvania

يركز هذا الكتاب على تحليل الشبكات الإرهابية، خاصة الجهادية، وكيفية تشكلها واستخدامها للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التجنيد والتواصل. يسلط الضوء على التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية الأوروبية في مراقبة هذه الجماعات.

2017: Combating -3European Union Agency for Fundamental Rights (2017). Fundamental Rights Report terrorism and ensuring security.

يناقش هذا التقرير جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب مع الحفاظ على حقوق الإنسان، ويستعرض التحديات التي تواجه الدول الأوروبية في تحقيق التوازن بين الأمن والحقوق المدنية.

-4Cas Mudde (2019). The Far Right Today. Polity Press

يستعرض هذا الكتاب صعود الحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا، ويحلل الديناميكيات التي تغذي هذه الحركات، مثل الأزمات الاقتصادية وقضايا الهجرة، وتأثيرها على الأمن الداخلي.

Analysis of the Islamic -5Edwin Bakker & Roel de Bont (2016). Jihadist Terrorism in Europe: A Structural Terrorist Threat. International Centre for Counter-Terrorism.

تقدم هذه الدراسة تحليلًا هيكليًا للتهديد الإرهابي الجهادي في أوروبا، مع التركيز على العوامل التي تسهم في تطرف الأفراد والجماعات.

6- وزارة الداخلية الألمانية (2020). تقرير عن الوضع الأمني: التهديدات الإرهابية في ألمانيا. يقدم هذا التقرير الرسمي تحليلًا للتهديدات الإرهابية في ألمانيا، بما في ذلك أعداد المشتبه بهم وتوزيع الجنسيات المتورطة، مما يساعد في فهم طبيعة التهديدات الإرهابية داخل البلاد.

مفاهيم الدراسة

1- الإرهاب

يُعرف الإرهاب على أنه استخدام العنف أو التهديد به من قبل أفراد أو جماعات بهدف تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية. يعتمد الإرهاب على نشر الخوف بين الجماهير كوسيلة للضغط على الحكومات أو الجماعات المستهدفة لتحقيق مطالب محددة. وفي السياق الأوروبي، يشمل الإرهاب كلاً من الهجمات التي تقوم بها الجماعات الجهادية المتطرفة والجماعات اليمينية المتطرفة.

2- التطرف الجهادي[1]

يشير التطرف الجهادي إلى توجهات الأفراد أو الجماعات التي تتبنى أفكارًا إسلامية متطرفة، وتعتبر العنف وسيلة مشروعة لتحقيق أهداف دينية أو سياسية. ظهرت هذه الظاهرة بشكل بارز في أوروبا مع ظهور جماعات مثل "داعش" و"القاعدة" التي تستهدف التجنيد بين الشباب من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

3- التطرف اليميني

التطرف اليميني يشمل الأفكار والأفعال التي تتبناها جماعات أو أفراد يعارضون التعدد الثقافي ويدعون إلى حماية الهوية الوطنية من التهديدات المزعومة، مثل الهجرة. يزداد نشاط الجماعات اليمينية المتطرفة في أوروبا، خصوصًا مع تصاعد الهجرة، ويشمل هذا النوع من التطرف خطاب الكراهية وأحيانًا العنف.

4- مكافحة الإرهاب

تشير مكافحة الإرهاب إلى الاستراتيجيات والإجراءات التي تتخذها الدول أو المنظمات الدولية للحد من التهديدات الإرهابية وحماية المجتمعات. تشمل هذه الإجراءات التدابير الأمنية، برامج الوقاية، ومبادرات إعادة التأهيل. ويختلف نطاق هذه الإجراءات بين الدول الأوروبية، حيث تستخدم بعض الدول برامج وقائية مثل "بريفنت" في بريطانيا، في حين تعتمد أخرى على برامج إعادة تأهيل العائدين من مناطق النزاع.

5- إعادة التأهيل

إعادة التأهيل هي عملية تهدف إلى إعادة دمج الأفراد الذين كانوا متورطين في أنشطة إرهابية أو حروب إلى المجتمع، من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم. تتبع بعض الدول، مثل السويد، هذا النهج للعائدين من مناطق النزاع، ويُعتبر هذا المفهوم جزءًا من الجهود الوقائية لمكافحة التطرف.[2]

---

[1] *دراسة حول الإرهاب الإسلامي في ألمانيا، وزارة العدل الألمانية، 2024*

[2] *Marc Sageman (2004). Understanding Terror Networks. University of Pennsylvania Press*

6- التعاون الأمني الدولي[1]

يشمل التعاون الأمني الدولي الجهود المشتركة بين الدول لتبادل المعلومات وتعزيز التنسيق لمكافحة التهديدات العابرة للحدود. وفي السياق الأوروبي، يلعب هذا المفهوم دورًا أساسيًا من خلال التعاون بين وكالات الأمن الأوروبية، مثل "يوروبول" و"الإنتربول"، لتبادل البيانات والمعلومات حول الأفراد المشتبه بهم.

المنهجية البحثية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكّن الباحث من فهم وتحليل أبعاد ظاهرة الإرهاب في أوروبا عبر استعراض الدراسات والتقارير السابقة، مع التركيز على المقارنة بين دول أوروبية متعددة تشمل ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إسبانيا، والسويد. ويُعد هذا المنهج ملائمًا لدراسة التهديدات الإرهابية المختلفة من خلال تحليل الأحداث والبيانات والإحصاءات المتوفرة حول الهجمات الإرهابية والنشاطات المتطرفة في تلك الدول.

1- منهج تحليل المحتوى :

يعتمد البحث على تحليل المحتوى للمصادر الأكاديمية والتقارير الأمنية الصادرة عن منظمات دولية مثل يوروبول، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ووزارة الداخلية الألمانية .يهدف هذا التحليل إلى استخلاص الأنماط الرئيسة للتهديدات الإرهابية وتحديد الفئات المستهدفة ووسائل التجنيد.

2- المنهج المقارن:

اعتمد البحث أيضًا على المنهج المقارن لمقارنة استراتيجيات مكافحة الإرهاب بين الدول الأوروبية المختلفة، حيث يتم التركيز على الفروقات في السياسات الوقائية وإجراءات الرقابة والمراقبة، مع تحليل مدى فعالية البرامج الوقائية مثل برنامج "بريفنت" في المملكة المتحدة، وإجراءات إعادة التأهيل للعائدين من مناطق النزاع في السويد.

3- منهج التحليل التاريخي[1] :

تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور الإرهاب الجهادي واليميني في ألمانيا وأوروبا عمومًا منذ بداية الألفية، وذلك لفهم الجذور التاريخية لهذه الظاهرة وتحليل أسباب صعود الجماعات الإرهابية في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

4- التحليل الإحصائي للبيانات:

اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الإحصائية المستخلصة من التقارير الرسمية والمصادر المفتوحة، وذلك لتوضيح توزيع الهجمات الإرهابية حسب الدول وتقديم أرقام حول الجنسيات المتورطة وعدد الهجمات المسجلة. يساهم هذا التحليل في تقديم صورة شاملة وموضوعية عن خطورة التهديدات الإرهابية وفعاليات استراتيجيات المكافحة.

[1] *Klausen, J. (2015). The Islamic State: A Brief History. Ecco*

مراجعة الأدبيات

تشير الأدبيات المتعلقة بالإرهاب في أوروبا إلى تزايد التهديدات من الجماعات الجهادية واليمينية، بالإضافة إلى بعض الحركات الانفصالية التي برزت في سياقات تاريخية واجتماعية مختلفة. أظهرت دراسة موسعة حول تأثير الإنترنت على التطرف أن الجماعات الجهادية تعتمد بشكل كبير على منصات الإنترنت، مثل تطبيق "تلغرام" و"تويتر"، لنشر الأيديولوجيات المتطرفة واستقطاب الأفراد للتجنيد. تزداد صعوبة مكافحة هذه الأنشطة بسبب التشفير العالي للرسائل والتنوع الكبير في منصات التواصل، مما يشكل تحديا مستمرا أمام السلطات الأمنية.

في ألمانيا، يواجه المجتمع تهديدات متزايدة من الجماعات اليمينية المتطرفة التي وجدت في الأزمات الاقتصادية والهجرة غير المنظمة بيئة خصبة للتوسع. تشير الدراسات التحليلية إلى أن هذه الجماعات تستغل التوترات المجتمعية لترويج أفكارها المتطرفة، وتستهدف بشكل خاص الفئات الشابة والجماعات المهمشة.

أما في فرنسا، فقد ركزت الأدبيات على الهجمات الإرهابية التي تشنها الجماعات الجهادية، والتي ازدادت بشكل ملحوظ منذ هجمات عام 2015. وتوضح بعض الدراسات أن العوامل الاجتماعية والسياسية، مثل قضايا الهوية والتهميش الاجتماعي، قد أسهمت في زيادة الانجذاب إلى الجماعات المتطرفة بين بعض الشباب من أصول مهاجرة. وركزت الأبحاث أيضا على تشديد الحكومة الفرنسية للإجراءات الأمنية واستخدام تقنيات المراقبة في الأماكن العامة وعلى شبكة الإنترنت، إلا أن هذا التوجه يثير نقاشات حول التوازن بين الأمن وحقوق الأفراد.[1]

في المملكة المتحدة، يُعد برنامج "بريفنت" جزءا مهمًا من الأدبيات حول مكافحة الإرهاب، ويستهدف هذا البرنامج الحد من تأثير الجماعات المتطرفة عبر تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد المعرضين لخطر التطرف. أظهرت الدراسات تأثيرات متباينة للبرنامج، حيث يرى البعض أنه فعال في تقليل حالات التطرف، بينما يعبر آخرون عن قلقهم من أنه قد يؤدي إلى عزلة بعض الفئات المستهدفة.

وفي السويد، تشير الدراسات إلى التركيز على إعادة تأهيل العائدين من مناطق النزاع، حيث تهدف البرامج إلى مساعدتهم في العودة إلى المجتمع وتجنب تكرار تطرفهم. وتوضح الأبحاث أن هذا النهج الاجتماعي يمثل خطوة إيجابية نحو مكافحة التطرف، لكنه قد يتطلب تحسينات لضمان فاعلية أكبر.

وبالنظر إلى السياق الأوروبي العام، تظهر الأدبيات أن التعاون بين الدول وتبادل المعلومات الاستخباراتية عبر وكالات مثل "يوروبول" يُعدّ من الأدوات الأساسية لمكافحة الإرهاب. كما تشير بعض الدراسات إلى الحاجة الماسة لتطوير تقنيات مراقبة متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، من أجل الكشف المبكر عن الأنشطة المتطرفة على الإنترنت، مع مراعاة التوازن بين الأمن وحقوق الأفراد.

[1] European Union Agency for Fundamental Rights (2017). Fundamental Rights Report 2017: Combating terrorism and ensuring security.

تحليل التهديدات الإرهابية في ألمانيا

1- التطرف الجهادي

شهدت ألمانيا في السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في عدد الأفراد المنضمين إلى التنظيمات الجهادية، مثل "داعش" و"القاعدة". يُعزى هذا التوسع إلى عدة عوامل، أهمها استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كأدوات فعّالة لنشر الفكر المتطرف وتجنيد الأتباع. تتيح هذه المنصات للجماعات الجهادية التواصل مع الأفراد وتقديم محتوى دعائي جاذب لهم، مستهدفةً الفئات الشابة التي قد تكون عرضةً للاستقطاب نتيجة الأزمات الاجتماعية أو الاقتصادية.[1]

تشير التقارير الأمنية الألمانية إلى أن الجماعات الجهادية تعتمد بشكل كبير على تطبيقات مشفرة مثل "تلغرام" ومنصات خاصة للمنتديات على الإنترنت، مما يجعل من الصعب على السلطات تعقب الأنشطة وتحديد التهديدات بشكل استباقي. وقد أدت هذه الأنشطة إلى زيادة عدد المتطرفين من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية، حيث لا يقتصر التجنيد على الشباب فحسب، بل يشمل أيضا أشخاصا في مراحل عمرية مختلفة وبتوجهات متعددة.

2- التطرف اليميني[2]

بالتوازي مع التطرف الجهادي، شهدت ألمانيا تصاعدا ملحوظا في الأنشطة اليمينية المتطرفة. يعزى هذا التنامي إلى المخاوف الاجتماعية والسياسية المتزايدة بشأن الهجرة، خاصة بعد تدفق اللاجئين إلى ألمانيا في عام 2015. أصبح[3]-[4]هذا التدفق محركا للتوترات المجتمعية، حيث استغلت الجماعات اليمينية المتطرفة هذه المخاوف للترويج لأفكارها المناهضة للهجرة والمهاجرين، مركزة على خطاب يدعو إلى "حماية الهوية الألمانية" و"الدفاع عن القيم الثقافية".

تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن الجماعات اليمينية في ألمانيا، مثل حركة "بيغيدا" وغيرها، تجد قبولا وتعاطفا متزايدا في بعض المناطق ذات التركيبة السكانية المحافظة، وهو ما يساهم في دعم هذه الجماعات وزيادة نفوذها. كما بدأت بعض الجماعات المتطرفة في تنظيم مظاهرات وأحداث علنية، مما يعكس تصاعدا واضحا في شدة وخطورة هذا النوع من التطرف على المجتمع الألماني.

3- التطورات الأخيرة للإرهاب في ألمانيا[5]-[6]

مع تطور التهديدات الإرهابية، أظهرت البيانات الحديثة تزايدا في عدد القضايا المتعلقة بالإرهاب. وفقا لوزارة العدل الألمانية، تبرز الجنسيات المتورطة في هذه القضايا صورة متنوعة تشير إلى الانفتاح المتزايد للتهديدات الإرهابية في البلاد. منذ بداية عام 2024، كانت الجنسيات السورية والأفغانية والروسية والتركية من بين الجنسيات الأكثر تورطا في قضايا

---

[1] *وزارة الداخلية الألمانية (2020). تقرير عن الوضع الأمني: التهديدات الإرهابية في ألمانيا*

[2] *Bakker, E., & de Bont, R. (2019). Jihadist Terrorism and the Radicalization of Muslims in Europe. Routledge*

[3] Mudde, C. (2019). *The Far Right Today.* Polity Press

[4] Sageman, M. (2004). *Understanding Terror Networks.* University of Pennsylvania Press

[5] *أثر الإرهاب في المجتمع الألماني، معهد الدراسات الأمنية، 2024*

[6] European Union Agency for Fundamental Rights (FRA). (2017). Fundamental Rights Report 2017: Combating terrorism and ensuring security.

الإرهاب، بينما يعتبر المواطنون الألمان ثالث أكبر مجموعة متورطة في هذه القضايا. علاوة على ذلك، تبين أن 11 من أصل 20 متهما يحملون الجنسية الألمانية يحملون أيضا جنسيات أخرى، مما يعكس تنوع الهويات في تشكيل شبكات الإرهاب.

4- الهجمات الإرهابية في ألمانيا منذ 2015[1]

منذ 4 سبتمبر 2015، تعرضت ألمانيا لعدد من الهجمات التي صنفها المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية على أنها إرهابية، حيث تم تسجيل 12 هجوما حتى عام 2024. أسفرت 7 من هذه الهجمات عن وقوع ضحايا، مما يعكس ارتفاع خطورة[2] هذه التهديدات على الأمن العام. وقد اختلفت أساليب الهجمات، من الطعن والدهس إلى إطلاق النار، مما يدل على تنوع الوسائل التي يستخدمها الإرهابيون لإحداث الأذى.

تستمر التحقيقات في بعض هذه الهجمات، حيث يبقى تصنيف بعض القضايا غير مكتمل بسبب نقص المعلومات أو تعقيد الأدلة المتوفرة. تعكس هذه الهجمات أيضا مرونة التنظيمات الإرهابية وتكيفها مع البيئة المحلية، حيث يتم توظيف أساليب مختلفة لتنفيذ الهجمات، مما يزيد من صعوبة التصدي لهذه التهديدات بشكل كامل.

5- اعتقالات جديدة وتحقيقات مستمرة

في أكتوبر 2024، قامت النيابة العامة الاتحادية في ألمانيا بالقبض على ثلاثة أفراد من جنسيات مختلفة (إيراني، ألماني، وليبي) بتهمة دعمهم المزعوم لتنظيم "داعش". هذا الحادث يبرز ليس فقط التهديد المتزايد من الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، بل يعكس أيضا التنوع العرقي والجغرافي للمتورطين، مما يزيد من تعقيد الجهود الأمنية ويستدعي مزيدا من التنسيق بين السلطات الألمانية والدول الأخرى لمكافحة هذه الشبكات المتطرفة.

تشير هذه الاعتقالات إلى أن الخلايا الإرهابية النائمة أو الأفراد المرتبطين بالجماعات المتطرفة يمكنهم التوغل في المجتمعات الأوروبية بشكل هادئ قبل أن يتم اكتشافهم، وهو ما يتطلب استراتيجيات مراقبة وتدقيق دقيقة. ويعتمد الكثير من هذه الاستراتيجيات على جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها بشكل دقيق، سواء من خلال تعقب أنشطة الأفراد على الإنترنت أو من خلال مراقبة التحويلات المالية المشبوهة التي قد تشير إلى تمويل الإرهاب.

في سياق التحقيقات، تواصل السلطات الألمانية تعزيز التعاون الدولي على عدة مستويات. يتم تبادل المعلومات الاستخباراتية عبر وكالات مثل "يوروبول"، والتي تساعد الدول الأوروبية على تتبع المشتبه بهم عبر الحدود. وتأتي هذه الجهود في إطار مكافحة التهديدات الإرهابية التي باتت تعتمد على شبكات متطورة وعابرة للحدود، حيث تعتمد هذه التنظيمات على التكنولوجيا الحديثة والتشفير للحفاظ على سرية أنشطتها.

كما تبرز هذه الاعتقالات أهمية التنسيق بين المستوى المحلي والدولي. تعمل السلطات الألمانية بشكل مستمر مع حلفائها في الاتحاد الأوروبي وخارجه لمواجهة هذه التهديدات المتنامية. وتمتد التحقيقات لتشمل تتبع جميع الصلات والعلاقات المحتملة للمتهمين، سواء في ألمانيا أو خارجها، للكشف عن الشبكات الأوسع التي قد تكون خلف هذه الأنشطة.

[1] التحليل الاستخباراتي للتطرف في ألمانيا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2024

[2] *Cas Mudde (2019). The Far Right Today. Polity Press*

تشمل التحقيقات المكثفة أيضا تحليل الأجهزة الإلكترونية التي قد يمتلكها هؤلاء الأفراد، حيث تعد التكنولوجيا جزءا أساسيا من خطط التجنيد والتخطيط للهجمات. تُستخدم بيانات الهواتف المحمولة، والحواسيب، وسجلات الإنترنت لفهم كيفية تواصل هؤلاء الأفراد مع شبكاتهم والتأكد من مصادر التمويل والدعم التي يتلقونها.

تستمر هذه التحقيقات على المستويين المحلي والدولي للكشف عن أي خلايا نائمة أخرى قد تكون قيد التشغيل في ألمانيا أو في دول مجاورة، مما يعزز يقظة السلطات في مواجهة التهديدات المستمرة. تتطلب هذه العمليات موارد مكثفة وفرق متخصصة في التحليل الاستخباراتي والتمويل الدولي ومراقبة الشبكات الرقمية، حيث تُظهر السلطات الألمانية التزاما كبيرا في حماية الأمن الداخلي من خلال استراتيجيات الوقاية والاستباق.

استراتيجيات المكافحة الألمانية[1]

1- الإجراءات القانونية[2]

على الصعيد القانوني، تبنت ألمانيا مجموعة من التشريعات المتطورة لمكافحة الإرهاب، حيث تعمل هذه التشريعات على توسيع نطاق السلطات والصلاحيات الممنوحة للأجهزة الأمنية والاستخباراتية. ويعد قانون مكافحة الإرهاب الرقمي من أبرز التشريعات الحديثة، حيث يمنح الحكومة الألمانية صلاحيات موسعة لمراقبة الأنشطة عبر الإنترنت ومكافحة التهديدات الإلكترونية المرتبطة بالإرهاب. يتيح هذا القانون للسلطات إمكانية تعقب أنشطة الأفراد المرتبطة بالتطرف أو التي تحرض على العنف، وذلك في إطار جهود متكاملة لرصد ومنع الهجمات الإرهابية قبل وقوعها.

إلى جانب قانون مكافحة الإرهاب الرقمي، شهد النظام القانوني الألماني تعديلات مستمرة تهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على التصدي للتهديدات المتزايدة في مجال الجريمة الإلكترونية والأنشطة المتطرفة. وتشمل هذه التعديلات تحديثات على القوانين المتعلقة بتمويل الإرهاب وتجميد الأصول المالية للأفراد أو الجماعات المشتبه في تورطهم بأعمال إرهابية. وبفضل هذه التحديثات، تستطيع السلطات الألمانية مراقبة التحويلات المالية المشبوهة التي قد تكون مرتبطة بأنشطة إرهابية، وتجميدها بمرونة أكبر.

في إطار هذه الاستجابة القانونية الشاملة، اعتمدت الحكومة الألمانية أيضًا على تقنيات المراقبة المتقدمة والتحقيقات المكثفة لمكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، تُستخدم تقنيات تحليل البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي لتحديد الأنماط السلوكية المحتملة التي قد تشير إلى أنشطة مشبوهة، مما يسهل على الأجهزة الأمنية متابعة الأفراد أو الجماعات التي تشكل خطرا على الأمن الوطني. تساعد هذه الأدوات على تحسين فعالية التحقيقات، خاصة في القضايا المرتبطة بالإرهاب العابر للحدود، حيث يتطلب ذلك قدرة فائقة على تحليل كميات ضخمة من المعلومات بسرعة ودقة.

خلال عام 2024، افتتح المدعي العام الاتحادي عددا كبيرا من القضايا التي تتعلق بأنماط مختلفة من التطرف. شملت هذه القضايا 18 قضية تتعلق بالتطرف اليميني، و7 قضايا تتعلق بالتطرف اليساري، إلى جانب 84 قضية متعلقة بالتطرف الأجنبي، مما يعكس التحديات المتزايدة والمتنوعة التي تواجهها ألمانيا في مجال مكافحة الإرهاب. وتتضمن هذه

[1] *Borum, R. (2011). Radicalization into Violent Extremism I: A Review of Social Science Theories. Journal of Strategic Security, 4(4), 7-36*
[2] *Hoffman, B. (2006). Inside Terrorism. Columbia University Press*

القضايا التحقيق مع مواطنين من جنسيات مختلفة، مثل الأتراك، السوريين، العراقيين، بالإضافة إلى المواطنين الألمان، مما يعكس التنوع الكبير للتهديدات الإرهابية وتأثيرها العابر للجنسيات.

تعد هذه التحقيقات دليلا على التزام السلطات الألمانية بالتصدي لجميع أشكال التطرف والإرهاب بغض النظر عن مصدره أو توجهه الأيديولوجي. فالإجراءات القانونية تشمل تطورات في مجال مراقبة التحويلات المالية المرتبطة بالإرهاب، وفرض عقوبات صارمة على الأفراد الذين يثبت تورطهم في تقديم الدعم أو التمويل للجماعات الإرهابية. كذلك، تهدف هذه التشريعات إلى تعزيز القدرة على تجنيد وتجهيز أجهزة أمنية قادرة على التعامل مع التحديات الأمنية المتغيرة بسرعة، وتدريب العاملين في مجال إنفاذ القانون على الأساليب الحديثة لمكافحة الإرهاب.

في الوقت نفسه، تراعي السلطات الألمانية التوازن بين مكافحة الإرهاب وحماية الحقوق والحريات المدنية للأفراد. فتتضمن التشريعات ضمانات قانونية صارمة لمنع التعسف في استخدام الصلاحيات الموسعة الممنوحة للأجهزة الأمنية، حيث تخضع عمليات المراقبة لتدقيق ومراجعة من جهات قضائية مستقلة. ويعد هذا التوازن بين الأمن والحقوق المدنية من المبادئ الأساسية التي تلتزم بها ألمانيا في إطار سعيها للحفاظ على استقرار وأمن المجتمع.

2- التعاون الأمني الدولي

تلعب ألمانيا دورا محوريا في التعاون الأمني الدولي لمكافحة الإرهاب، حيث ترتبط بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وخارجه. تُعد اتفاقية شينغن واحدة من الأطر الأساسية التي تسمح بتبادل المعلومات وتنسيق الجهود الأمنية عبر الحدود، ما يسهم في تحقيق استجابة سريعة وفعالة ضد التهديدات الإرهابية العابرة للدول. كما تشارك ألمانيا في مبادرات الاتحاد الأوروبي لتعزيز الأمن من خلال أنظمة معلومات متطورة مثل نظام شنغن للمعلومات ، {SIS} ونظام معلومات السجلات الجنائية الأوروبية{ECRIS}
التي توفر قاعدة بيانات موحدة لمشاركة المعلومات حول الأنشطة الإجرامية والإرهابية بين الدول الأعضاء.

وبالتوازي مع ذلك، تتعاون ألمانيا مع وكالات دولية مثل "يوروبول" و"الإنتربول"، وتلعب دورا بارزا في عمليات تبادل المعلومات الاستخبارية بشكل منتظم مع حلفائها الدوليين. يسمح هذا التعاون بالكشف المبكر عن الأنشطة الإرهابية وتعقب الأفراد المشبوهين الذين قد يشكلون تهديدا أمنيا. كما يتم التركيز على الرقابة المكثفة على الأنشطة [1-2]المالية المشبوهة التي قد تدعم الجماعات الإرهابية، وذلك من خلال التعاون بين الأجهزة الأمنية والبنوك والمؤسسات المالية، بهدف تتبع التمويلات المحتملة التي قد تستخدم لتمويل الإرهاب في أوروبا.

في السنوات الأخيرة، أدركت ألمانيا أهمية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، لذلك بدأت التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى لتطوير حلول تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات الضخمة، والتي تساعد في الكشف عن الأنماط المشبوهة. يسهم هذا النوع من التعاون التكنولوجي في تعزيز القدرات الأمنية لألمانيا وشركائها الأوروبيين، وتوفير استجابة شاملة ومتكاملة ضد التهديدات الإرهابية الحديثة.

[1] *Report 2017: Combating terrorism and ensuring security*
[2] European Union Agency for Fundamental Rights (FRA). (2017). *Fundamental Rights*

3- تحقيقات ضد التنظيمات الإرهابية

تبذل السلطات الألمانية جهودا حثيثة في مكافحة الإرهاب من خلال مواصلة التحقيقات المكثفة ضد التنظيمات الإرهابية، مثل "داعش" والجماعات المتطرفة الأخرى. تعتمد هذه التحقيقات على إجراءات استباقية شاملة، تشمل تنفيذ حملات تفتيش ومداهمات في مختلف المناطق المشتبه فيها، والتي تهدف إلى ضبط الأسلحة والمعدات التي قد تستخدم في التخطيط لهجمات إرهابية. تُعد هذه المداهمات جزءًا من استراتيجية أوسع تتبناها الحكومة الألمانية للحد من تواجد الخلايا النائمة والأفراد المرتبطين بالإرهاب.

في السنوات الأخيرة، أظهرت التحقيقات تقدما ملحوظا في تحديد وتفكيك الشبكات الإرهابية التي تسعى لاستهداف الأمن الداخلي في ألمانيا. وفي أكتوبر 2024، على سبيل المثال، قامت السلطات بالقبض على عدة أفراد متهمين بتقديم الدعم لتنظيم "داعش"، مما يؤكد التزام الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة واستباقية ضد التهديدات. تشتمل هذه التحقيقات على تحليل مكثف للاتصالات الرقمية والمراسلات التي تتم عبر منصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات المشفرة، بهدف الوصول إلى المصادر الأساسية للدعم المالي واللوجستي لهذه الجماعات.

من جانب آخر، يتطلب نجاح هذه التحقيقات توافر قدرات تحليلية متقدمة، بما في ذلك التعاون مع خبراء مكافحة الإرهاب المحليين والدوليين، حيث تعتمد ألمانيا على فرق خاصة من المحققين في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى استخدام تقنيات متقدمة لتحليل البيانات والتنبؤ بالأنشطة الإرهابية المستقبلية. يسهم هذا النهج الاستباقي في تعزيز قدرة الدولة على حماية أمنها الداخلي والوقوف في وجه التهديدات المتنامية.

4- زيادة المخاوف العامة من الإرهاب

أظهرت استطلاعات الرأي في ألمانيا مؤخرا زيادة ملحوظة في مخاوف المواطنين من الإرهاب. فقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعبرون عن خشيتهم من الهجمات الإرهابية من 4% إلى 25% خلال عام 2024، مما يعكس تأثير الأحداث الإرهابية الأخيرة على الشعور العام بالأمان في البلاد. ويمتد هذا القلق ليشمل التطرف بشكل عام، سواء كان تطرفا جهاديا أو يمينيا، حيث يعبر المواطنون عن قلقهم من تنامي هذه الحركات وتأثيرها المحتمل على المجتمع.

تأثرت هذه المخاوف بالهجمات الإرهابية التي وقعت في ألمانيا وفي الدول المجاورة، بالإضافة إلى التغطية الإعلامية المكثفة التي تسلط الضوء على مخاطر الإرهاب. وتؤثر هذه المخاوف بشكل مباشر على السياسة الداخلية، حيث تزداد المطالب بتشديد الإجراءات الأمنية وتعزيز الحماية ضد التهديدات الإرهابية. كما تدفع هذه المخاوف بالعديد من المواطنين إلى دعم سياسات الحكومة الخاصة بتوسيع صلاحيات المراقبة على الإنترنت، وضبط حدود البلاد بشكل صارم.

في إطار معالجة هذه المخاوف، تعمل الحكومة الألمانية على توعية المواطنين عبر حملات إعلامية تهدف إلى تعزيز الوعي بمخاطر الإرهاب وكيفية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. كما يتم تسليط الضوء على جهود الحكومة في مكافحة الإرهاب لتأكيد التزامها بالحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، بما يسهم في تقليل المخاوف وطمأنة المواطنين حول مستقبل الأمن في البلاد.

التحديات والإشكاليات في مواجهة الإرهاب

1- التحديات القانونية والأخلاقية[1]-[2]

يواجه النظام القانوني في ألمانيا تحديات كبيرة عند محاولته تحقيق التوازن بين الأمان الشخصي ومكافحة الإرهاب. تتمثل هذه التحديات في كيفية فرض القيود الضرورية على الأنشطة الرقمية المشبوهة من أجل تعزيز الأمن دون المساس بحقوق المواطنين الأساسية، مثل الخصوصية وحرية التعبير. تعتبر مراقبة الأنشطة على الإنترنت جزءا أساسيا من جهود مكافحة الإرهاب في البلاد، إذ تعتمد السلطات على تقنيات المراقبة والتحليل الرقمي لمتابعة المحتوى[3] - 4المتطرف والأنشطة الإرهابية المحتملة. ومع ذلك، يثير هذا النهج العديد من التساؤلات حول مدى تأثيره على الحريات الفردية، إذ تعترض منظمات حقوق الإنسان والعديد من المواطنين على ما يعتبرونه تجاوزا للحدود القانونية والأخلاقية.

تعد الخصوصية الرقمية من أبرز المخاوف التي تثار في هذا السياق، حيث يتطلب رصد الأنشطة المشبوهة استخدام تقنيات تتبع البيانات وتحليلها، مما يعني جمع معلومات شخصية قد لا تكون مرتبطة مباشرة بالأنشطة الإرهابية. وقد تتعرض السلطات لضغوط متزايدة من أجل ضمان أن تكون إجراءات المراقبة شفافة وخاضعة لإشراف قضائي، وذلك لضمان عدم إساءة استخدام السلطة أو المساس بحقوق الأفراد. تزداد هذه الضغوط مع انتشار التكنولوجيا وتطوير أساليب التشفير التي يستخدمها المتطرفون للتهرب من المراقبة، مما يجعل مسألة التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان مسألة حساسة ومعقدة.

2- التحديات السياسية والاجتماعية

تعتبر التحديات السياسية والاجتماعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على جهود مكافحة الإرهاب في ألمانيا، خاصة في ظل تصاعد التيارات اليمينية المتطرفة واليسارية. تتزايد الضغوط على الحكومة الألمانية بسبب التوترات المرتبطة بقضايا الهجرة والتنوع الثقافي، حيث يسهم التدفق المستمر للمهاجرين والتفاوت الاجتماعي في خلق بيئات خصبة لانتشار الفكر المتطرف، سواء من قبل جماعات اليمين المتطرف التي تعادي الهجرة، أو من بعض الأفراد الذين يشعرون بالتمييز الاجتماعي والثقافي.

التحديات الاجتماعية تتجلى في صعوبة دمج المهاجرين في المجتمع الألماني، حيث يعاني بعضهم من نقص الفرص الاقتصادية، مما يعزز من إحساسهم بالعزلة ويزيد من احتمالية توجههم نحو الفكر المتطرف. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، تسعى ألمانيا إلى تطوير سياسات اجتماعية تهدف إلى تعزيز التعايش المجتمعي والحد من التوترات، من خلال برامج تهدف إلى دمج المهاجرين والمساهمة في تقليل فرص انتشار التطرف بينهم. تشمل هذه البرامج التعليم والتدريب المهني وتوفير فرص العمل، إلى جانب تشجيع المشاركة المجتمعية بين مختلف الثقافات والأديان.

كما أن التحديات السياسية لا تقتصر فقط على القضايا الداخلية، بل تمتد لتشمل التحديات الخارجية المرتبطة بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، حيث تواجه ألمانيا ضغوطًا من دول الاتحاد الأوروبي لتبني سياسات متسقة وفعالة

[1] *Hoffman, B. (2006). Inside Terrorism. Columbia University Press*
[2] *Real Academia Española (RAE). (2014). Diccionario panhispánico de dudas. Real Academia Española*

للتعامل مع التهديدات العابرة للحدود. تسعى الحكومة الألمانية لتبني سياسات داخلية تتماشى مع التزاماتها الدولية، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى تباين في الأولويات بين احتياجات الأمن الداخلي والأهداف السياسية الخارجية.

3- التطورات التكنولوجية وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الإرهاب[1]

أدى التطور السريع في التكنولوجيا، ولا سيما في مجال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى تسهيل نشر الأيديولوجيات المتطرفة على نطاق واسع. أصبح الإنترنت يشكل منصة رئيسية للمجموعات الإرهابية، سواء الجهادية أو اليمينية المتطرفة، لنشر محتواها والتجنيد والتواصل، مما يجعل من الصعب على الحكومات احتواء هذه التهديدات. تقدم هذه المنصات بيئة خصبة لأنشطة الدعاية والتجنيد، إذ يمكن لجماعات مثل "داعش" الاستفادة من تطبيقات مثل الوحش السيبراني تلغرام للوصول إلى الفئات الشابة عبر حملات دعائية منظمة. وتوفر هذه المنصات للجماعات المتطرفة أدوات فعالة لنشر الإيديولوجيات المتطرفة بسرعة كبيرة ولجذب مجندين جدد من جميع أنحاء العالم.[2] [3]

يمثل مراقبة الأنشطة على هذه المنصات جزءًا أساسيًا من استراتيجية مكافحة الإرهاب في ألمانيا، حيث أصبحت الأجهزة الأمنية تعتمد بشكل متزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل وتتبع المحتويات المتطرفة عبر الإنترنت. تساعد هذه التقنيات في تحديد الأنماط السلوكية للأفراد والجماعات المتورطة في الأنشطة المشبوهة، مما يسهم في الكشف المبكر عن المخططات الإرهابية. إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات تقنية متزايدة بسبب اعتماد الجماعات ا لإرهابية على تقنيات التشفير والتطبيقات التي تعتمد على شبكة الويب المظلمة (Dark Web) مما يزيد من تعقيد عمليات التتبع والمراقبة.

وتشمل التحديات التي تواجه السلطات الألمانية في هذا السياق عدة جوانب. أولا، تتطلب طبيعة الشبكات المفتوحة والمشفرة جهودا متواصلة لتعقب الأنشطة الإرهابية، حيث تجعل التقنيات المتقدمة من الصعب مراقبة المحتوى المشبوه بشكل دقيق. ثانيًا، يُعتبر تداخل القوانين والحقوق المدنية مع الجهود الأمنية تحديا كبيرا، إذ تحرص السلطات على التوازن بين أمن المجتمع وحقوق الأفراد في الخصوصية وحرية التعبير. ثالثا، يعتمد المتطرفون على خوارزميات[4] التوصية الموجودة على منصات الإنترنت، والتي تساهم في تعزيز المحتوى المتطرف من خلال تقديم محتوى مشابه للأشخاص المهتمين، ما يعزز من انتشار الفكر المتطرف وزيادة قاعدة المؤيدين. [5]

في سياق مختلف، تستخدم الجماعات اليمينية المتطرفة الإنترنت أيضا كوسيلة لنشر خطاب الكراهية والتحريض ضد المهاجرين والأقليات. تسهل وسائل التواصل الاجتماعي تفاعل الأفراد المتطرفين، حيث توفر فضاء لمناقشة الأفكار المتطرفة في بيئات مغلقة، مما يسهم في تعزيز الأيديولوجيات المعادية للأجانب وزيادة حدة التوترات الاجتماعية. كما تشكل هذه المنصات أدوات فعالة لتحريض الأفراد على العنف، مما يجعل الإنترنت عنصرا خطيرا في دعم التيارات المتطرفة.

---

[1] *Schmid, A. P. (2011). The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge*

[2] *Zabel, P., & Pinto, A. (2020). El terrorismo yihadista en Europa: Retos y respuestas en tiempos de crisis. Editorial Planeta*

[3] *التحليل الاستخباراتي للتطرف في ألمانيا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2024*

[4] Mudde, C. (2019). *The Far Right Today.* Polity Press

[5] Hoffman, B. (2006). *Inside Terrorism.* Columbia University Press

4- إجراءات ألمانيا في مواجهة هذه التحديات

للتصدي لهذه التحديات، شرعت الحكومة الألمانية في تنفيذ سلسلة من الإجراءات لمكافحة الأنشطة الإرهابية على الإنترنت. تتضمن هذه الإجراءات التعاون المكثف بين الوكالات الأمنية والمخابراتية لمراقبة محتويات الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية، حيث يتم تبادل المعلومات حول الأنشطة المشبوهة وتعزيز عمليات المراقبة لتحديد الأنماط السلوكية المحتملة للمجموعات المتطرفة.

إلى جانب ذلك، تبذل السلطات الألمانية جهودا لزيادة التنسيق مع شركات التكنولوجيا الكبرى لتحسين آليات الكشف عن المحتوى المتطرف وحذفه. وقد تضمنت هذه الجهود التواصل مع منصات التواصل الاجتماعي والشركات التي تقدم خدمات الإنترنت لضمان قيامها بمراقبة المحتوى المتطرف والإبلاغ عنه بشكل سريع. كما أن هناك تشريعات جديدة قيد الدراسة تهدف إلى إجبار شركات التكنولوجيا على تحمل مزيد من المسؤولية عن المحتوى الذي يُنشر على منصاتها، حيث يتم مطالبتها باتخاذ إجراءات استباقية للتصدي للمواد الدعائية المتطرفة، مثل توظيف أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على تحليل وإزالة المحتويات المتطرفة تلقائيا.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تسعى الحكومة الألمانية إلى تعزيز القدرات التكنولوجية للأجهزة الأمنية، من خلال الاستثمار في تقنيات متقدمة لتحليل البيانات الضخمة، وتطوير أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي للكشف عن التهديدات المحتملة على الإنترنت. وتمثل هذه الإجراءات جزءا من استراتيجيات أكثر شمولا لمكافحة الإرهاب، حيث تعمل ألمانيا على تأمين بيئات رقمية أكثر أمانا.

علاوة على ذلك، تنظم الحكومة الألمانية حملات توعوية للمواطنين لتشجيعهم على التبليغ عن أي محتوى مشبوه أو متطرف على الإنترنت، وتعزيز ثقافة اليقظة بين أفراد المجتمع. كما تتعاون ألمانيا مع شركائها الأوروبيين في إطار الاتحاد الأوروبي لتطوير سياسات مشتركة وتنسيق الجهود في مكافحة المحتويات الإرهابية عبر الإنترنت.

الخاتمة[1]

تشير نتائج البحث إلى أن ألمانيا، رغم جهودها الكبيرة في مكافحة الإرهاب، لا تزال تواجه تحديات معقدة تتطلب تعزيز استراتيجياتها الأمنية لتواكب تطورات التهديدات الإرهابية المتزايدة. تبرز أهمية تحديث التشريعات القانونية لتتوافق مع التطورات التكنولوجية، حيث تعتمد الجماعات الإرهابية اليوم بشكل متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لتجنيد الأفراد ونشر دعاياتها. كما يُعد التعاون الدولي جزءا أساسيا من هذه الاستراتيجيات، فالتحديات العابرة للحدود تتطلب تعاونا وثيقا بين الدول وتبادل المعلومات الأمنية بشكل فعال. من جانب آخر، يتعين على ألمانيا تعزيز برامج الاندماج الاجتماعي، حيث تلعب هذه البرامج دورا حيويا في الحد من أسباب التطرف وتوفير بيئة مجتمعية آمنة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوازن عمليات مراقبة الأنشطة الرقمية مع حماية الحقوق المدنية للمواطنين. الحفاظ على الخصوصية واحترام الحريات الفردية يتطلب حوكمة صارمة في تنفيذ سياسات المراقبة وتطوير آليات رقابية على الأجهزة الأمنية لضمان الشفافية.

[1] *Zabel, P., & Pinto, A. (2020). El terrorismo yihadista en Europa: Retos y respuestas en tiempos de crisis. Editorial Planeta*

التوصيات

1- تطوير تشريعات مكافحة الإرهاب لتواكب التحديات التكنولوجية: يجب على ألمانيا أن تراجع وتطور تشريعاتها لتشمل قضايا مكافحة الإرهاب الرقمي، حيث يجب أن يتم تزويد السلطات بأدوات قانونية تتيح لها مراقبة الأنشطة المشبوهة عبر الإنترنت ضمن حدود القانون ووفقًا لضوابط حماية الخصوصية.

2- تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب عبر الحدود: التعاون مع الدول الأخرى وأجهزة الأمن الدولية يشكل خطوة أساسية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود. ينبغي لألمانيا تعزيز شراكاتها مع دول الاتحاد الأوروبي ودول خارج الاتحاد لتطوير آليات تبادل المعلومات وتنسيق الجهود لملاحقة الأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية.[1]

3- مراقبة فعّالة للأنشطة الرقمية باستخدام الخوارزميات وضمان حماية الخصوصية:

دعوة الحكومة الألمانية الى الاستثمار في تقنيات المراقبة المتطورة باعتماد الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنشطة الرقمية، بحيث يمكنها اكتشاف الأنشطة المتطرفة دون المساس بحقوق المواطنين. اذ يجب أن تكون هذه التقنيات خاضعة لإشراف مستقل لضمان حماية الحقوق المدنية.

4-إعداد برامج للتوعية الاجتماعية تساهم في الوقاية من التطرف: من الضروري أن تشمل الجهود مكافحة الإرهاب حملات توعوية تستهدف الشباب والأسر والمدارس، حيث تسهم هذه البرامج في توعية الأفراد حول مخاطر التطرف، وتزودهم بالمعارف والأدوات اللازمة لاكتشاف وإدارة التحديات التي قد تؤدي إلى الانزلاق نحو التطرف.

5- إعادة تقييم استراتيجيات الاندماج الاجتماعي للمهاجرين: يجب أن تواصل ألمانيا تطوير برامج شاملة تهدف إلى دمج المهاجرين في المجتمع وتعزيز مشاركتهم الفعّالة. توفير فرص اقتصادية، تعليمية، وتدريبية للمهاجرين يسهم في تقليل العزلة الاجتماعية التي قد تؤدي إلى التطرف، ويسهم في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الفئات.

[1] *European Union Agency for Fundamental Rights (FRA). (2017). Fundamental Rights Report 2017: Combating terrorism and ensuring security*

قائمة المصادروالمراجع

1-European Union Agency for Fundamental Rights (2017). Fundamental Rights Report 2017: Combating terrorism and ensuring security.

2-Alex P. Schmid (2011). The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge.

3-وزارة الداخلية الألمانية (2020). تقرير عن الوضع الأمني: التهديدات الإرهابية في ألمانيا

4- 12.دراسة حول الإرهاب الإسلامي في ألمانيا، وزارة العدل الألمانية، 2024

5- 14.أثر الإرهاب في المجتمع الألماني، معهد الدراسات الأمنية، 2024

6- 15.التحليل الاستخباراتي للتطرف في ألمانيا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2024.

10-Mudde, C. (2019). The Far Right Today. Polity Press.

11-Real Academia Española (RAE). (2014). Diccionario panhispánico de dudas. Real Academia Española.

12-Hoffman, B. (2006). Inside Terrorism. Columbia University Press.

13-Sageman, M. (2004). Understanding Terror Networks. University of Pennsylvania Press

14-European Union Agency for Fundamental Rights (FRA). (2017). Fundamental Rights Report 2017: Combating terrorism and ensuring security.

15-Schmid, A. P. (2011). The Routledge Handbook of Terrorism Research

16-Marc Sageman (2004). Understanding Terror Networks. University of Pennsylvania Press

17-Cas Mudde (2019). The Far Right Today. Polity Press

18-Report 2017: Combating terrorism and ensuring security

19-Schmid, A. P. (2011). The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge

20-Zabel, P., & Pinto, A. (2020). El terrorismo yihadista en Europa: Retos y respuestas en tiempos de crisis. Editorial Planeta.

7-Borum, R. (2011). Radicalization into Violent Extremism I: A Review of Social Science Theories. Journal of Strategic Security, 4(4), 7-36.

8-Klausen, J. (2015). The Islamic State: A Brief History. Ecco.

9-Bakker, E., & de Bont, R. (2019). Jihadist Terrorism and the Radicalization of Muslims in Europe. Routledge.

Journal of extremism and armed groups

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World
Issued by:
Democratic Arabic Center
Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Head of Democratic Arabic Center
Ammar Sharaan
Chief Editor:
Dr. Issam N.F. Iyrot
Deputy Chief Editor
Dr. Shimaa samir Mohamed hussein
Chairman of the advisory committee
Dr. Hadeer Kandeel

Volume
06
Issue
17
NOV, **2024**

ISSN :2628-8389